# النظام الاقتصادي العالمي الجديد

## وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر


تاليف

الأستاذ الدكتور

**عبد المطلب عبد الحميد**

أستاذ الاقتصاد

بكلية الإدارة وعميد مركز تنمية الإدارة المحلية

بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

والمنتدب لكلية الاقتصاد - جامعة 6 أكتوبر

وكلية التجارة - جامعة عين شمس



**مجموعة النيل العربية**

عنوان الكتـــاب : النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر
تــألـــيـــف : أ.د / عبد المطلب عبد الحميد
رقـــم الإيــداع : 2002 / 16889
الترقـيم الدولى : 6 - 74 - 5919 - 977
الطبـــعـــة : الأولى
سنـة النـشــر : 2003
النـاشــــــر : مجموعة النيل العربية
العـــنـــوان : ص.ب : 4051 الحي السابع
مدينة نصر - القاهرة - ج.م.ع
التليـــفـــون : 2754583 - 00202/2707696
الفـــاكـس : 00202/2707696
بريد إليكتــروني : e-mail: arab_nile_group@hotmail.com
e-mail: arab_nile_group@link.net

# إهـــداء

إلى أطفالي الأحباء

مروة . محمد ، مصطفى ، ومنار

الزهور المتفتحة

على قرن العولمة والألفية الثالثة

ليكون أكثر إشراقاً

على مصرنا الحبيبة

# • المحـتـويـات •

# مقدمـــة

لعل التـأمل في التـغيـرات والتطورات التي تبلورت في عـقـد التسـعـينيات على وجـه الخصوص يجدها كلها تشير إلى أن هناك مجـموعة من العوامل والقوى الدافعة التي تعمل على تشكيل وتكوين "نظام اقتصادي عالمي جديد" ليدخل به العالم القرن الحادي والعشرين بترتيبات للأوضاع الاقتصادية وخصائص وسمات ونمط للعلاقات الدولية للأطراف المكونة له ، تختلف عن الأوضاع والعلاقات والخصائص والسمات السابقة له .

وفي هذا الصدد ، من الضروري التأكيد على أن مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد يتسم بالديناميكية حتى لم يعد من الصعب علينا أن نتوقع أو نتصور أن الشكل النهائي لهذا النظام لم يتكون بعد ، فقد تظهر مجموعـة من العوامل والقوى الدافعة خلال القرن الحادي والعشرين مثلما حدث في الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 ، تؤدي إلى حدوث تغييرات وتعطي للنظام الاقتصـادي العالمي السائد آنذاك شكلاً مختلفاً إلي حـد كبير عن ذلك النظام الذي بدأ وتبلور في عـقد التسـعينيـات من القرن العشـرين ، ذلك لأنه في رأينا ، أن توازن النظام الاقتصادي العالمي في العلاقات والمصالح الاقتصادية بين أطرافه لم يتحقق بعد .

ويؤكد ذلك التحليل والمدخل ، أنه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية برزت الدعوة إلى إقامة نظام دولي جديد ، ووضعت بالفعل الترتيبات الاقتصادية الخاصة بذلك . وعندما ظهرت عوامل وقوى دافعة جديدة بعد حرب أكتوبر ، واستخدم سلاح النفط ، كانت الدعوة من جانب الدول النامية إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وفي هذا الصدد انعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة خاصة وأصدرت القرار رقم 3201 بشأن الإعلان عن قيام نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة ومساواة بين أطراف المجتمع الدولي، والقرار رقم 3202 الخاص بوضع برنامج العمل المتعلق بذلك .

ومع بداية التسعينيات من القرن العشرين عندما ظهرت عوامل وقوى دافعة جديدة التي بلورت سمة العولمة Globalization ، وظهور منظمة التجارة العالمية (WTO) لتكمل مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي ، وظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة ، وسيادة آليات السوق وغيرها ، أصبحنا أمام الإعلان عن بداية تكوين وتشكيل "النظام الاقتصادي العالمي الجديد" الذي له من الخصائص والملامح التي تميزه عن الترتيبات والأوضاع والعلاقات الاقتصادية الدولية السابقة له .

بل مع فشل مؤتمر سياتل ، وتصاعد المظاهرات المناهضة للعولمة في جنوه بإيطاليا وأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 وتداعياتها ، وأزمات العولمة وتأثيراتها وانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في المؤتمر الرابع للمنظمة بالدوحة خلال الفترة من 9 - 14 نوفمبر 2001 ، فإنه على ما يبدو أن هناك تغيرات وقوى دافعة جديدة قد ظهرت لتنشئ جذور البحث عن نظام اقتصادي عالمي جديد يختلف عن الأوضاع والترتيبات التي كانت سائدة قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، أي تشكل نظاماً اقتصادياً عالمياً جديداً أكثر وضوحاً ورسوخاً وأكثر موضوعية وعدالة ، نظاماً يطلق عليه النظام الاقتصادي العالمي الجديد فيما بعد أحداث 11 سبتمبر .

وبالتالي أصبحنا في حاجة ملحة إلى دراسة هذا "النظام الاقتصادي العالمي الجديد" بكل جوانبه التي تبلورت في عقد التسعينيات من القرن العشرين ، ويمتد ليتشكل بوضوح أكثر

في القرن الحادي والعشرين بداية من أحداث 11 سبتمبر 2001 . فالنظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي نحن بصدد دراسته في هذا الكتاب يتسم بمجموعة من الخصائص والملامح المميزة له بالفعل ، لعل من أهمها ، الديناميكية ، والهرمية ، والانفراد بالقمة القطبية ، والاتجاه نحو المزيد من الاعتماد المتبادل ، ووجود أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي ، والثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا التي تعمق العولمة ، وتتعاظم فيه الشركات المتعدية الجنسيات ، وتتزايد فعالية دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارته مع اتساع دائرة المشروطية الدولية ووجود ملامح هيكلية جديدة لهذا النظام ، وفي نفس الوقت له آلياته التي يعمل بها ، وهناك أبعاده المختلفة التي من الضروري تحليلها .

ومن هذا المدخل كان دافعي كبيراً لإجراء محاولة لإتاحة مؤلف يضاف للمكتبة العربية يكون عنوانه "النظام الاقتصادي العالمي الجديد بعد أحداث 11 سبتمبر" يتناول الآليات والخصائص والأبعاد المختلفة لهذا النظام ، لعله يكون مفيداً للباحثين والمهتمين وصناع السياسات الاقتصادية والمتخصصين في شئون العلاقات الاقتصادية الدولية ، ومن ثم يتيح لهم التعرف ـــ من خلال أسلوب تحليلي استاتيكي ديناميكي بسيط وعميق على كل الجوانب المختلفة الخاصة بهذا الموضوع .

**ولذلك قامت خطة الكتاب على تقسيمه إلى اثنى عشر فصلاً :**

يتناول الفصل الأول مفهوم ومكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومراحل تطوره حتى أحداث 11 سبتمبر ، ويوضح الفصل الثاني خصائصه وملامحه المختلفة ، ويلقي الفصل الثالث الضوء على التحولات في آليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، أما الفصل الرابع فيتجه إلى التعرف على "مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الجديد" من حيث التعريف والنشأة والأهداف والموارد والسياسات والآلية التنظيمية ومدى قيامها بدورها المطلوب ، وفي الفصل الخامس ، يتم تحليل التكتلات الاقتصادية وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ويكشف الفصل السادس عن دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ومستقبل هذا الدور ، أما الفصل السابع

فيلقي الضوء على الاقتصاد الأمريكي وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، ويأتي الفصل الثامن ليوضح دور الشركات المتعدية الجنسيات وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ويحدد الفصل التاسع موقع أطروحة السوق الشرق أوسطية في هذا النظام، أما الفصل العاشر فيحاول بيان العلاقة بين النظام الاقتصادي العالمي الجديد والحاجة إلى نظام اقتصادي عربي جديد . ويتعامل الفصل الحادي عشر مع كيفية إدارة العلاقات الاقتصادية لمصر في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد . ويكشف الفصل الثاني عشر عن الاقتصاد العالمي وتأثيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، والآفاق المستقبلية لهذا النظام بعد تلك الأحداث العميقة في آثارها وأبعادها .

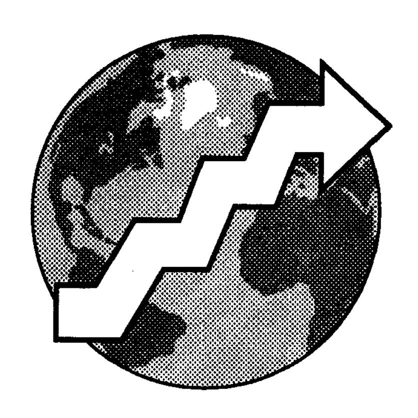
ويأمل المؤلف ، في كل الأحوال أن يكون هذا الكتاب إضافة جديدة للمكتبة العربية ومساهمة عظيمة الفائدة لكل المهتمين بهذا المجال ، في موضوع سنتعايش معه جميعاً لحقبة طويلة من الزمن .

المؤلف

الأستاذ الدكتور

عبد المطلب عبد الحميد

# الفصل الأول



## مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد
## ومراحل تطوره ومكوناته

# مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد
# ومراحل تطوره ومكوناته

**تمهيد**

لعل محاولة تحديد مفهوم "النظام الاقتصادي العالمي" في إطار ديناميكي هو الذي يمكن أن تضفي عليه صفة "الجديد" منذ أن بدأ هذا النظام يتكون ويتشكل مع نهاية الحرب العالمية الثانية وبالتحديد عام 1944 وحتى النصف الأول من التسعينيات وما بعدها ، إلى وقتنا الحاضر .

وفي هذا الإطار يمكن التعرف على مكوناته ، بل وتحديد وتتبع مراحل تطوره المختلفة التي مر بها فهذا النظام كان ينطوي دائماً على مجموعة من العوامل والقوى الدافعة التي تجعله يتجدد ويتغير ، ليطلق عليه النظام الاقتصادي العالمي "الجديد" ليشير إلى التغيرات الجذرية والجوهرية التي تعيد ترتيب الأوضاع الاقتصادية في العالم في كل مرحلة من مراحل تطوره المختلفة .

ولعل في ذلك ما يفسر لماذا برز وساد هذا المفهوم وفي كل مرحلة يظهر بها من التغيرات والعوامل والقوى الدافعة مايكفي لكي يطلق المحللون والمفكرون وصناع السياسة الاقتصادية على النظام الاقتصادي العالمي هذا التعبير . وينطبق ذلك بصورة أكثر تحديداً على مرحلة تطوره في السبعينيات وبالتحديد عام 1974 وكذلك في بداية التسعينيات وبالتحديد عام 1991 بعد انتهاء حرب الخليج الثانية .

وبهذا المدخل فإن هذا الفصل يمكن أن يتناول بالتحليل مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومكوناته ومراحل تطوره على النحو التالي :

**أولاً : مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد**

يقصد بالنظام الاقتصادي العالمي مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة .

وخاصة إذا ما علمنا أن هذا المفهوم ينطوي على أن النظام الاقتصادي العالمي الذي تشكل في أعقاب الحرب العالمية الثانية كان عبارة عن "ترتيب الأوضاع الاقتصادية في العالم على نحو معين" هذا الترتيب يتضمن نتائج معينة بالنسبة للعلاقات بين الأجزاء المكونة للاقتصاد العالمي ، وبالنسبة للتطور داخل كل هذه الأجزاء .

ومن هنا يجب التنويه إلى أن كلمة نظام في عبارة "النظام الاقتصادي العالمي الجديد" تعني Order ، أي ترتيب الأوضاع على نسق معين ينطوي على علاقات معينة وقواعد سلوكية خاصة ، وبالتالي يصبح مفهوماً أن يقوم نظام عالمي World Order يتكون من مجموعة من القواعد المنظمة للعلاقات بين أطراف محددة من خلال آليات معينة .

وقد تكون الأجزاء المختلفة المكونة للاقتصاد العالمي ، مجموعة الدول ، أو المنظمات الاقتصادية الدولية ، أو الشركات متعدية الجنسيات أو قد تكون المنظمات الإقليمية ، والتي تعمل من خلال نظم معينة نقدية ومالية وتجارية تشكل في مجموعها النظام الاقتصادي العالمي .

ولعل من الضروري الإشارة إلى أنه عند الاقتراب أكثر من مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، أن يتم التفرقة بين ثلاثة مفاهيم تتداخل أحياناً ، وهي المجتمع العالمي ، والتنظيم العالمي والنظام العالمي [1] .

- **فالمجتمع العالمي** : يمثل الإطار الذي يشكل بنيان النظام العالمي .
- **والتنظيم العالمي** : هو التعبير المؤسسي والقانوني للنظام العالمي .

---

(1) أحمد شرف ، مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة 1992 ، ص 13 - 29 .

ـــ **والنظام العالمي** : هو مجموعة الحقائق والمكونات التي تحكم علاقات المجتمع العالمي وتنظم علاقات الدول ببعضها البعض من خلال آليات مؤسسية ، أي مرتكزات معينة تمثل محاور دراستنا هنا في الجانب الاقتصادي له في إطار من الآليات التي تحقق الاتساق بين تلك العلاقات .

ومن ناحية أخرى يجب التفرقة بين الاقتصاد الدولي ، والنظام الدولي والنظام الاقتصادي العالمي [1] .

ـــ **فاصطلاح الاقتصاد الدولي** : يشير إلى ظهور العلاقات الاقتصادية بين الدول كظاهرة اقتصادية هامة لأول مرة في التاريخ في القرن السادس عشر خلال مرحلة الرأسمالية التجارية وهي الفترة التي ازدهرت فيها التجارة بين الدول ، أما قبل هذا التاريخ فقد كانت العلاقات الاقتصادية بين الدول ضعيفة ، ومع الثورة الصناعية والانتقال إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر ، واكتشاف النقود ظهرت فكرة التخصص وتقسيم العمل الدولي وتزايدت العلاقات الاقتصادية بين الدول وظهرت الحاجة في القرن العشرين إلى تنظيم العلاقات الدولية فظهر ما يعرف بالنظام الدولي .

ـــ **وبالتالي فإن النظام الدولي** ، يعنى انتظام وتفاعل دول العالم في نظام شامل ووفقاً لنمط معين لتقسيم العمل الدولي والخضوع لبعض التنظيمات والمنظمات الدولية ، ويرجع ذلك إلى نهاية الحرب العالمية الثانية ويؤرخ المؤرخون له منذ بداية إنشاء الأمم المتحدة .

ـــ **أما النظام العالمي** ، فهو الذي بدأت ملامحه تتبلور منذ الثمانينيات وتتحدد بوضوح مكوناته مع بداية التسعينيات التي شملت بجانب الدول، المؤسسات الدولية أو العالمية والشركات المتعددة الجنسيات العالمية النشاط ، والتكتلات الاقتصادية العالمية التأثير وغيرها من الفاعلين أو المؤثرين في العالم .

وبالتالي فإن اصطلاح "عالمي" يكون أكثر اتساقاً ، وانسجاماً وتعبيراً عما يحدث في المرحلة

---

[1] د . سميحة فوزي ، النظام العالمي الجديد وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط ، مجلة أوراق شرق أوسطية ، القاهرة ، 1993 ، ص 80 .

الحالية من تطور ذلك "النظام الاقتصادي العالمي الجديد" على مستوى العالم ، حيث يشير اصطلاح "عالمي" إلى الصفة الرئيسية التي تشكل النظام في الوقت الحاضر وهي صفة العولمة Glo-balization ، حيث تزايدت فيه درجة الاعتماد المتبادل Interdependence بفعل الثورة التكنولوجية والاتصالات التي حولته إلى قرية عالمية لتختفي فيه الحدود السياسية للدول القومية ، وتحولت فيه الصناعة (محرك النمو في كافة الدول) إلى العالمية . من حيث توجهها نحو السوق العالمية أو من حيث صنع سياساتها الإنتاجية من منظور عالمي في ظل مواصفات الجودة العالمية ، الأيزو (ISO) بل وتزايدت فيه أهمية الشركات المتعدية الجنسيات على مستوى العالم ، والتي تباشر سياسات واستراتيجيات عالمية للإنتاج والتسويق تجاوز الحدود السياسية للقوميات المختلفة ، بل واتجهت فيه الأذواق في مختلف الدول إلى التشابه ، بحيث يرى البعض أن هناك احتمالاً قوياً لمولد المواطن العالمي [1] .

وفي هذا الإطار يمكن اعتبار النظام الاقتصادي الدولي جزءاً من النظام الاقتصادي العالمي ، ولعل شيوع استخدام مفهوم "النظام الاقتصادي العالمي الجديد" إنما يشير إلى زيادة العوامل والمتغيرات والظواهر التي تتخطى حدود القومية في الوقت الراهن أو الحالي .

وأخيراً يلتصق اصطلاح "الجديد" في مفهوم "النظام الاقتصادي العالمي الجديد" للإشارة إلى أن هذا المفهوم هو مفهوم ديناميكي ، ليشير دائماً إلى أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي هو في طور التكوين والتشكيل بالمقارنة بالنظام السابق له في مرحلة سابقة وفي إطار ما سيكون عليه من نسق في المستقبل .

ولإيضاح ذلك يمكن القول إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأت ملامحه تظهر وتتحدد مع بداية التسعينيات هو في طور التكوين والتشكيل بالمقارنة بالمرحلة السابقة ، حيث إنه يستخدم أدوات وأساليب جديدة لتعظيم غاياته وأهدافه ومصالحه تمشياً مع المرحلة التطورية التي بلغها ، والتغيرات العالمية التي حدثت والآليات الجديدة التي نشأت .

---

(1) د . حازم الببلاوي ، أزمة الخليج بعد أن يهدأ الغبار ، دار الشروق ، القاهرة ، 1990 ، ص 51 .

ولعل إمعان النظر في التحولات والتغيرات الاقتصادية في النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن العشرين ينبئ بتعاظم أدوار وقوى وعوامل دافعة ، حتى أن استشراف القرن الحادي والعشرين يمكن أن ينبئ أن في المهد "نظاماً اقتصادياً عالمياً جديداً" ولد في العقد الأخير من القرن العشرين ، ويكبر ويتشكل ويتعاظم في القرن الحادي والعشرين .

وهذا "النظام الاقتصادي العالمي الجديد" يتميز بالعوامل والمظاهر والقوى الدافعة الجديدة ، حيث تسود شبكة كبيرة ومعقدة من التفاعلات الاقتصادية (بل والسياسية والاجتماعية) بين أطراف ومناطق العالم من خلال المؤسسات الدولية ، وأن السلطة والمكانة في العالم الجديد تتحدد ليس فقط بالقدرات العسكرية وحدها ، وإنما أيضاً وفقاً للقدرات الاقتصادية .

ومن ناحية أخرى ، تتراجع القضايا الخاصة بالصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب لتحل محلها المشكلات والقضايا الاقتصادية لتكون في المرتبة الأولى من اهتمامات العالم مثل قضايا البطالة ، والتضخم ، والخصخصة ، والاستثمار ، والتصدير ، وتحرير التجارة العالمية ، وأسواق المال .

بالإضافة إلى سيادة آليات السوق واقترانها بالديمقراطية ، بدلاً من الشمولية واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية والأمثلية والجودة الشاملة ، واكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة بالثورة التكنولوجية ، وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات ، وتعميق تلك القدرات الممثلة في تخفيض التكاليف ، وزيادة الإنتاجية ، وتخفيض السعر ، وتعظيم الجودة ، وفي إطار تلك الثورة المعلوماتية والتكنولوجية يتجه أطراف العالم إلى العالمية Globalization ويتحول العالم إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف ، ليتغير فيه نمط تقسيم العمل الدولي ليتفق مع الاتجاه إلى تدويل الإنتاج وعالمية الأسواق Intra - Firm ، حيث أصبح كل جزء من السلع المختلفة ينتج في أماكن مختلفة من العالم ، وأصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي ، ووفقاً لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد ، وبالتالي شهد النظام العالمي تغييراً في أبعاده الاقتصادية ليتحول ويتشكل في "نظام اقتصادي عالمي جديد" يختلف في نهاية التسعينيات وفي القرن الحادي والعشرين عن المرحلة السابقة له في كل جوانبه تقريباً .

وهكذا يتضح أن مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو مفهوم ديناميكي يتشكل أو في طور التشكيل حسب المرحلة التي يمر بها ، بالإضافة إلى أنه مفهوم عضوي وظيفي يشير إلى الآليات التي تكفل اتساق التنظيم العالمي مع المجتمع العالمي ، ويشير إلى أن العالم هو وحدة الدراسة والتحليل الذي تتحدد بناء عليه القرارات .

**ثانياً : مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد حتى أحداث 11 سبتمبر**

من منطلق أن نظام اليوم ما هو إلا نتيجة طبيعية لتطور نظام الأمس وفي إطار تحليلي ديناميكي تاريخي يمكن القول إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد الحالي قد مر في تكوينه بأربع مراحل تاريخية يمكن الإشارة في عجالة سريعة إليها على النحو التالي :

**أ- المرحلة الأولى الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى عام 1973**

حيث شهدت تلك المرحلة بداية تكون النظام الاقتصادي العالمي بأقطابه ومكوناته وآلياته .

فمن ناحية القطبية ، انقسم الاقتصاد العالمي إلى قطبية ثنائية من ناحية الأنظمة الاقتصادية ، حيث أصبح هناك النظام الرأسمالي بأتباعه والنظام الاشتراكي بأتباعه ، والعالم المتقدم والعالم النامي ، وعالم الأغنياء والفقراء ، مع اتساع الهوة الاقتصادية بين الاثنين عبر الزمن .

ومن ناحية المكونات ، فقد ظهر الاتجاه واضحاً إلى قيام نظام اقتصادي عالمي يتكون من ثلاثة مكونات هي النظام النقدي الدولي (IMF) وأنشئ له صندوق النقد الدولي عام 1944 وبدأ مزاولة نشاطه عام 1947 ، والثاني هو النظام المالي الدولي وأنشئ له البنك الدولي (WB) عام 1944 وبدأ أعماله رسمياً في 25 يونيو 1946 ، أما الثالث فهو النظام التجاري الدولي الذي لم يكتمل في تلك المرحلة ، واقتصر فقط على إنشاء سكرتارية الجات (GATT) عام 1947 ، مع الاتفاق على إجراء مفاوضات متعددة الأطراف سميت بجولات الجات ، ولم يكتمل النظام التجاري الدولي إلا في المرحلة الثالثة من تطور النظام الاقتصادي العالمي في منتصف التسعينيات بانتهاء جولة أورجواي وإتمام توقيع مراكش عام 1994 وإنشاء منظمة التجارة العالمية في أول يناير 1995 .

وقد لوحظ على ترتيب الأوضاع الاقتصادية التي سادت العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، أن الدول الرأسمالية المتقدمة تسيطر على الدول النامية وتعمل على استغلال ثرواتها ، وتجلت

العلاقات بينهما في حصول الأولى على المواد الأولية التي تنتجها الثانية ، بأسعار أو أثمان غير عادلة وبالتالي فإن معدل التبادل الدولي في صالح الأولى دائماً ، وكانت سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة على عمليات الإنتاج والنقل والتوزيع لكثير من المواد الأولية في ذلك الوقت يجعل تلك الدول تستحوذ على الجزء الأكبر من الفائض الاقتصادي الذي يتولد من الدول النامية .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن الدول الرأسمالية المتقدمة قد استحوذت على نصيب الأسد في حصص كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ولما كان الوزن النسبي لكل عضو في إدارة هذه المنظمات متوقف على نصيبه في مجموع حصصها ، فإن ذلك جعلها تسيطر تقريباً على إدارة هاتين المنظمتين الدوليتين وحصلت على النصيب الأكبر من التمويل المتاح منهما ، في حين حصلت الدول النامية على النصيب الأقل ، بل إن الدول المتقدمة ظلت لمدة طويلة ترفض بإصرار إعادة النظر في توزيع حصص الأعضاء في كل من البنك والصندوق [1] .

وقد لوحظ أيضاً على تلك الترتيبات الاقتصادية التي سادت العالم بعد الحرب العالمية الثانية غياب دول المعسكر الاشتراكي في المنظمات الاقتصادية الدولية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي في ذلك الوقت ، حيث كان صندوق النقد الدولي لا يضم في عضويته إلا رومانيا ويوغوسلافيا والمجر وبولندا ، بينما كانت رومانيا ويوغوسلافيا والصين فقط هم الأعضاء في البنك الدولي من دول المعسكر الاشتراكي ، ولا شك أن استمرار غياب دول المعسكر الاشتراكي كان ينطوي على خلل شديد في ترتيب الأوضاع الاقتصادية الدولية في تلك المرحلة .

وقد تكونت على كل تلك الترتيبات الاقتصادية عدد من النتائج لعل من أهمها : تفاقم أزمة التنمية في دول العالم الثالث ، وتزايد حدة التفاوت بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية، مع ملاحظة نادي روما أن النمو الاقتصادي وخاصة في الدول الرأسمالية ينطوي على إسراف شديد في استخدام الموارد الطبيعية ، وقد أعلن عن منظومة "حدود النمو" حتى لا ينعكس هذا النمط للنمو على نوعية الحياة وزيادة تلوث البيئة . حيث أصبح الخطر الحقيقي الذي يواجه الدول

---

[1] د. جودة عبد الخالق ، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1992 ، ص 241 - 242 .

الكبرى المتقدمة ، هو أن مقاييس النظرية الاقتصادية للنمو الاقتصادي كلها كانت إيجابية ومقاييس النمو الاقتصادي - أخذاً في الاعتبار الظروف البيئية لهذه الدول - كلها سالبة ، وعليه فإن المعادلة الصعبة التي تواجه النظام الاقتصادي العالمي هو كيف يمكن أن يصل إلى صيغة تجعل من النمو الاقتصادي نمواً إيجابياً بمقاييس النظرية الاقتصادية ومقاييس البيئة الأخرى ، عملاً بقول الاقتصادي المشهور "هيرمان دالي" إنه من الخطأ التفاعل مع الأرض وكنوزها كتجارة جاري تصفيتها .

2- **المرحلة الثانية الممتدة من 1974 إلى 1990**

لعل نتائج المرحلة الأولى الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى 1973 قد أبرزت الحاجة الشديدة إلى نظام اقتصادي دولي جديد وخاصة تلك النتائج المتعلقة بمدى الظلم الواقع على الدول النامية والتفاوت الذي كانت تتسع هوته بين الدول الرأسمالية والدول النامية ، واكتشاف أن استمرار تلك الأوضاع ليس في صالح الدول المتقدمة نفسها ، بل وأدركت عناصر مستنيرة في الغرب أن الرخاء لا يمكن أن يستمر وأن السلام الدولي لا يمكن أن يستتب ، إذا لم تؤخذ تطلعات شعوب العالم الثالث في الاعتبار .

ومن ناحية أخرى تزايد إدراك ووعي الدول النامية بعد نجاح دول الأوبك في التحكم في أسعار وكميات البترول لتحقيق مصالحها منذ عام 1973 ، وبعد حرب أكتوبر العظيمة واكتشافها أن لديها من الإمكانيات ما يؤهلها لتغيير هذا النظام لصالحها ، حيث إن قرار الأوبك قد نقل لأول مرة ــ ولو لأجل محدود وبمناسبة سلعة واحدة ــ السلطة الاقتصادية إلى العالم الثالث [1] ، وعلى صعيد آخر اتضح من انتصار الشعب الفيتنامي بعد حرب الثلاثين عاماً أن استخدام القوة العسكرية لم يعد الوسيلة الفعالة لتأكيد السلطة الاقتصادية .

وهكذا تبلور شيئاً فشيئاً الإحساس بأن تعديل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة تعديلاً جوهرياً يقتضي تعديلات جذرية في استراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية بل والاجتماعية داخل الدول المعنية ، وبأن مثل هذه التعديلات ليست عمليات جراحية أليمة ، وإنما هي أمور

(1) د. إسماعيل صبري عبد الله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، 1977 ، ص 16 .

مرغوب فيها إذا أردنا سلام العالم وهناء البشر، ومؤدى ذلك هو أن البحث عن "نظام اقتصادي دولي جديد" يجب أن يتعمق ويمتد ليصبح بحثاً عن "نظام اقتصادي عالمي جديد" .

وكل هذه العوامل والقوى الدافعة ، قد دفعت الدول النامية إلى الإحساس تدريجياً بضرورة إجراء إعادة نظر شاملة في النظام الاقتصادي الدولي ، وكان على دول عدم الانحياز كحركة سياسية مستقلة أن تتصدى لهذه القضية التي تمس شعوبها ، وتهدد السلام العالمي في نفس الوقت.

وبالفعل تصدرت الدعوة إلى "إقامة نظام اقتصادي دولي جديد" مقررات مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز الذي انعقد في الجزائر العاصمة في سبتمبر 1973 ، وتقدم الرئيس الجزائري - في ذلك الوقت - هواري بومدين بصفته رئيس المؤتمر ، يطلب إلى كورت فالدهايم عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة تلك القضية المطروحة ، وساندت الدول النامية أو ما يسمى بمجموعة السبع والسبعين هذا الطلب ، فانعقدت الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة في أبريل ومايو 1974 ، وقد أسفرت المناقشات عن إقرار وثيقتين على أعلى قدر من الأهمية هما : [1]

- إعلان بشأن "إقامة نظام اقتصادي دولي جديد" بالقرار رقم 3201 .
- برنامج عمل من أجل "إقامة نظام اقتصادي دولي جديد" بالقرار رقم 3202 .

وقد بدأ الإعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد بصياغة تعبر بصدق عن ذلك ؛ حيث جاء فيه "نحن أعضاء الأمم المتحدة وقد اجتمعنا في دورة خاصة للجمعية العامة لنتدارس لأول مرة قضايا المواد الأولية والتنمية وخصصنا الدورة كلها لبحث أخطر المشكلات الاقتصادية التي تواجه العالم" .

" ... نعلن رسمياً تصميمنا الموحدعلى العمل دون إبطاء من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، قائم على العدالة ، والمساواة والترابط ، والمصلحة المشتركة والتعاون بين الدول بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية ، نظام يعالج التفاوت ويصحح مظاهر الظلم الحالية ، ويجعل من الممكن تصفية الهوة المتزايدة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، ويؤمن التنمية

[1] د. إسماعيل صبري عبد الله ، مرجع سبق ذكره مباشرة ، ص 18 - 19 .

الاقتصادية والاجتماعية المطردة ، والسلم والعدل للأجيال الحالية والمقبلة ..." .

أما برنامج العمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد فقد تكون من عشر نقاط بما يجب أن يدور حوله الحوار وتبتدع له الحلول وهي :

- مشكلات المواد الخام والمواد الأولية ، وأثرها على التجارة والتنمية .
- نظام النقد الدولي وعلاقته بتمويل التنمية في الدول النامية .
- التصنيع ووسائل تشجيعه في الدول النامية .
- انتقال التكنولوجيا .
- إجراءات الضبط والرقابة على الشركات متعددة الجنسيات .
- ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .
- تنمية التعاون بين الدول النامية .
- مساعدةالدول في ممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية .
- تقوية دور منظمات الأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي .
- برنامج خاص لمعونات طوارئ للدول التي تأثرت أكثر من غيرها من الأزمات الاقتصادية ، ومنها الدول الأقل نمواً والتي ليس لها منافذ بحرية .

وإلى جانب مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز ، والدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة أبريل – مايو 1974 ، بذلت الكثير من المجهودات من أجل بلورة وإقامة "النظام الاقتصادي الدولي الجديد" والذي يجب أن يتعمق ويمتد ليصبح بحثاً عن "نظام اقتصادي عالمي جديد حيث عقدت الدورة العادية التاسعة والعشرين للأمم المتحدة في الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر 1974 ، والتي أصدرت القرار 3281 الخاص بإقرار "ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية" وهدف الميثاق هو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، يقوم على معاملة كل الدول معاملة المتساويين ، وهو أمر كان يصعب التفكير فيه غداة الحرب العالمية الثانية ، حينما كانت معظم الدول النامية مستعمرات للدول الرأسمالية المتقدمة .

ثم جاء إعلان ليما وخطة العمل للتنمية الصناعية وهو التعاون الذي حدد في المؤتمر الثاني

لمنظمة الأمم المتحدة الصناعية للتنمية "يونيدو" ، الذي انعقد في ليما في مارس 1975 ، وقد أوصى الإعلان بضرورة رفع نصيب الدول النامية في الإنتاج الصناعي عام 2000 إلى 25% من الإنتاج الصناعي العالمي ، بدلاً من 7% عام 1974 .

ثم جاء مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب في ديسمبر 1975 ويعرف أيضاً بمؤتمر الأغنياء والفقراء الذي عقد بباريس حول قضايا الطاقة والمواد الأولية والتنمية والشئون المالية والديون، ثم عقد مؤتمر الأمم المتحدة (انكتاد الرابع) [1] الذي عقد في نيروبي بكينيا في مايو 1976 ، وقد سبقه إعداد مكثف ، وطرحت في جدول أعماله قضيتين متصلتين ، هما قضية المواد الأولية وقضية المديونية الخارجية للدول النامية ، وفيما يتعلق بقضية المواد الأولية تقدمت الدول النامية بمشروع برنامج متكامل لأسعار المواد الأولية ، يتلخص في إنشاء صندوق خاص للمحافظة على أسعار 17 مادة خام [2] تمثل فيما بينها ثلاثة أرباع صادرات الدول النامية (فيما عدا البترول) على أن يخصص له حوالي ثلاثة مليارات دولار ، وقد انقسمت الدول الرأسمالية المتقدمة حيال هذا الموضوع ، فعلى طرف النقيض وقفت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية واليابان تعارض التدخل في قوى السوق وجهاز الثمن ، شاهرة بذلك الأسلحة الخاصة بتقسيم العمل الدولي ومبدأ حرية العالم الثالث ، بينما تبنت فرنسا موقفاً وسطاً .

أما بالنسبة لقضية المديونية الخارجية ، فقد اقترحت مجموعة السبع والسبعين ، عقد مؤتمر دولي لهذا الغرض ، تناقش فيه كل الجوانب المختلفة بهذا الموضوع ، وتوضح قواعد عامة للتخفيف من عبء المديونية على الدول النامية ، وفي الجانب الآخر ، رفضت الدول الرأسمالية المتقدمة هذا الاقتراح وأصرت على التفاوض مع كل بلد مدين على حدة .

وإزاء هذه المواقف المتعنتة من الدول المتقدمة لم يتمكن انكتاد الرابع من الوصول إلى نتائج محددة فيما يتعلق بالجهود الدولية لمعالجة قضايا المواد الأولية والتنمية .

وبالرغم من فشل انكتاد الرابع في الوصول إلى نتائج محددة إلا أن هذا المؤتمر شهد ، أكثر من

---

(1) اختصار لاسم المؤتمر بالإنجليزية :
United Nations Conference on Trade and Development

(2) د. جودة عبد الخالق ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ، ص 254 .

أي وقت مضى ، توحد جبهة الدول النامية ، ولم تنجح الجهود التي بذلتها الدول الرأسمالية المتقدمة سراً وعلانية في تمزيق وحدة هذه الدول ، وهذا إنجاز حقيقي ، فالصراع لتغيير النظام الاقتصادي الدولي الراهن ــ في أحد أبعاده على الأقل ــ صراع بين طرف قوي هو الدول الرأسمالية المتقدمة ، وطرف ضعيف هو الدول النامية ، وتكمن قوة الطرف الأول في توحيد صفوفه ، ويرجع ضعف الطرف الثاني ــ بصفة رئيسية ــ إلى عدم توحيد صفوفه ، ومن هنا يمكن القول إن نجاح الدول النامية في توحيد صفوفها إزاء الطرف الأول ، وتجاه القضايا المطروحة على الساحة الاقتصادية العالمية ، شرط ضروري ، وإن لم يكن كافياً لنجاح الجهود التي تبذل لتغيير النظام الاقتصادي الدولي الراهن .

ولعل من الملاحظ أنه إذا كانت تلك المرحلة قد شهدت بداية قوية نحو تكوين اقتصاد دولي جديد يكون أكثر عدالة ويحقق السلام الدولي ، فإن نهاية هذه المرحلة أبرزت نتائج معينة ، ومتغيرات جديدة ، وقوى دافعة أخرى ، يبدو أنها تعلن من جديد عن تشكل "نظام اقتصادي عالمي جديد" قد يختلف عما نودي به في بداية هذه المرحلة ، حيث أسفرت نتائج المرحلة 1974 - 1990 عن تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية عام 1982 وتزايد قوة تأثير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واتفاقهما على ضرورة تنفيذ برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي في الكثير من الدول النامية ، من خلال مبدأ المشروطية الدولية المتبادلة بين المنظمتين ، بمعنى أن الحصول على تمويل من أحدهما يرتبط بموافقة المنظمة الأخرى .

ومن ناحية أخرى فعند وصول جورباتشوف إلى الحكم في الاتحاد السوفيتي (سابقاً) في 1985 وإعلانه عن البروسترويكا (إعادة البناء) والجلاسونست (المصارحة والمكاشفة) طالب بإقامة نظام دولي جديد يقوم على أسس جديدة ، بعيداً عن صراع الأيديولوجيات وبهدف الحفاظ على الجنس البشري وسلامة البيئة ، وتدعيم مجالات الحوار والتعاون الاقتصادي الدولي والاعتماد المتبادل بين الدول والمنظمات الدولية لبناء مجتمع دولي أفضل [1]

[1] د . حسنين توفيق ابراهيم ، النظام الدولي الجديد في الفكر العربي ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الثالث والعشرون ، العدد الثالث والرابع ، الكويت ، 1995 ، ص 50 .

وتعد هذه التطورات والتغيرات قوى دافعة نحو دخول الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة ، يتم فيها البحث ـ وبعمق ـ عن "نظام اقتصادي عالمي جديد" بآليات جديدة .

**3- المرحلة الثالثة الممتدة من 1991 إلى القرن الحادي والعشرين**

هي في رأينا تبدأ منذ إعلان الرئيس بوش في خطابه أمام الكونجرس الأمريكي في مارس 1991 ، أن حرب الخليج كانت المحك الأول لقيام نظام عالمي جديد ، ولعل الجديد في هذه المرحلة أنه في بداية المرحلة 1974 - 1990 كانت الدعوة إلى تعميق البحث عن قيام نظام اقتصادي عالمي جديد قبل مطالبة دول الجنوب أي الدول النامية بتصحيح الاختلالات والتفاوتات بين الشمال والجنوب على الصعيد الاقتصادي ، وقرب نهاية المرحلة 1974 - 1990 وبالتحديد عام 1985 ، وبعدها جاءت الدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي إطار الانفراد بالقمة من قبل العالم الرأسمالي ، الذي يرى ضرورة سيادة آليات السوق والحرية الاقتصادية والديمقراطية ، وهكذا كان الجديد في هذه المرحلة أنه بعد أن كانت دول الجنوب (النامية) هي التي تطالب بنظام اقتصادي عالمي جديد ، فقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تسعى لإرساء هذا النظام وقواعده ، وقد عبر الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش عن ذلك في خطاب ألقاه في قاعدة مونتجمري الجوية في الأباما في 1992/4/13 ..

وهكذا بدأت تظهر في تلك المرحلة مجموعة من التغيرات الجذرية في النظام العالمي عموماً ، والنظام الاقتصادي العالمي خصوصاً ، تعتبر في حد ذاتها قوى دافعة بدأت تعلن عن بداية قيام "نظام اقتصادي عالمي جديد" لازال في طور التكوين والتشكيل وقد تتحدد معالمه وآلياته ومركزه وأطرافه في السنوات المقبلة ، حيث يلاحظ :

1- أن هناك إعادة هيكلة للنظام الاقتصادي العالمي على أساس تكنولوجي بهدف تعظيم العوائد وإعادة توطين الأنشطة الصناعية والتكنولوجية ، فقد بدأ يظهر هيكل النظام العالمي من منظور تكنولوجي ، تأتي في مقدمته مجموعة الدول الصناعية المركزية ، ثم تليها مجموعة الدول حديثة التصنيع في جنوب شرق آسيا ، مع بعض دول شرق أوروبا ، ثم تأتي بقية دول العالم الثالث المتخلفة والمتأخرة اقتصادياً .

2- انهيار الاتحاد السوفييتي السابق ، وما له من دلالة اقتصادية في وجود قطبيه اقتصادية واحدة وخاصة بعد انضمام معظم دول المعسكر الاشتراكي إلى المؤسسات الاقتصادية العالمية .

3- الاتجاه إلى غلبة أيديولوجية اقتصادية (وسياسية) جديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة ، بانتصار المعسكر الرأسمالي وبالتالي انتصار اقتصاد السوق وآليات السوق والليبرالية السياسية ، مما دعى "فوكوياما" المؤلف الياباني الأصل ، الأمريكي الجنسية ، إلى إعلان "نهاية التاريخ" [1] ، وإذا كنا هنا لسنا بصدد تقييم أفكار فوكوياما ، وإبداء رأي نهائي حول حكم التاريخ على المستقبل ، ولكن رغم أن التاريخ لا يعرف أحكاماً نهائية ،إلا إننا نعيش فترة تغلب عليها أيديولوجية اقتصاد السوق والاتجاه نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان

4- التحول نحو الخصخصة Privatization والتخلي تدريجياً عن اقتصاد الأوامر والتخطيط المركزي والقطاع العام إلى اقتصاد السوق والقطاع الخاص ، والتخطيط التأثيري .

5- الاتجاه إلى عولمة الاقتصاد Globalization على نطاق كل أطراف الاقتصاد الدولي ، حيث يتحول العالم إلى قرية صغيرة Global- Village محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف بفعل ثورة التكنولوجيا والاتصالات ، وتتمثل العالمية في نهوض إطار أعمال منظم عابر للقوميات يؤدي إلى عولمة الاقتصاد ، بما في ذلك الدفع نحو توحيد وتنافس أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال وأسواق التكنولوجيا والخدمات الحديثة ، وبالتالي تحول العالم إلى كيان موحد إلى حد بعيد من حيث كثافة الاتصالات والمعاملات فيه .

وبالتالي فإن ظاهرة العالمية بدأت تنتشر على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية ، مع الإشارة إلى أن العالمية ترتبط بعولة أو عالمية الاقتصاد القومي ، وبنفس الدرجة عولة أو عالمية المشروع من منطلق السعي لاقتناص الفرص وتكبير العوائد ، وتصبح المشكلة هي كيفية التحول إلى عالمية الاقتصاد وعالمية المشروع ، من منظور أن العالمية هي عملية تاريخية لا يستطيع أي اقتصاد وأي مشروع في

(1) Francis Fukyama, The End of History, The National Interest, International Affairs, 1991.

أي دولة ، الفكاك من آثارها ، ولا توجد وسيلة إلا ضرورة مواجهتها والانخراط في غمارها والكفاح من أجل تحييد آثارها السلبية .

6- إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) في أول يناير 1995 لتحل محل سكرتارية الجات (GATT) مع انتهاء جولة أوروجواي عام 1994 والتوقيع عليها من 117 دولة في مراكش لتتركز وظيفتها في تسيير النظام التجاري الدولي أو العالمي ، وبذلك يكتمل الضلع الثالث المكون لمثلث النظام الاقتصادي الدولي أو العالمي الجديد ، ليقوم على إدارة النظام الاقتصادي العالمي ثلاث منظمات عالمية هي : صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية . والجديد في منظمة التجارة العالمية أنها تؤكد بقوة أن تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد سيقوم على التحول لا محالة نحو نظام الحرية التجارية من خلال تحرير التجارة الدولية ، ليس فقط في مجال السلع، بل في مجال الخدمات والملكية الفكرية الأدبية والفنية والصناعية وقوانين الاستثمار ذات الأثر على التجارة الدولية خلال مهلة تتراوح ما بين سنتين وست سنوات وعشر سنوات حسب المجال محل التحرير والدول المعنية بالتحرير من حيث ما إذا كانت دول متقدمة أو دول نامية .

وكل هذه القوى والاتجاهات شكلت هي وغيرها عملية الانتقال والتشكيل للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ــ في المرحلة الحالية ــ والذي يجب الاقتراب أكثر من تحليل مكوناته وتحديد خصائصه وملامحه ، والتعرف على تحولاته وتحدياته ، وقضاياه التي بدأت تتحدد في مجال التجارة الدولية ، وتمويل التنمية الاقتصادية ، والنظام النقدي ، والتصنيع ونقل التكنولوجيا ، والممتلكات العامة للبشرية والحفاظ على البيئة وغيرها .

ولا عجب في هذه المرحلة أن تظهر عدة مصطلحات تعبر في رأينا عن ملامح المرحلة الحالية، بل والمستقبلية التي تمر بها عملية التحول نحو إقامة "نظام اقتصادي عالمي جديد" مثل مصطلح إعادة الهندسة Reingineering وإعادة الترتيب أو التركيب أو إعادة الهيكلة Restructuring ومصطلح إعادة البناء Reconstructioning ومصطلح إعادة التخصيص Reallocation الخاص بتقسيم العمل الدولي بل ومصطلح Reinventing الخاص بإعادة اختراع الحكومة .

**4- المرحلة الرابعة الممتدة من فشل مؤتمر سياتل وحتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما بعدها :**

في إطار ديناميكية مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد فإننا يمكن أن نقر بدرجة عالية من الاطمئنان أن هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد قد دخل المرحلة الرابعة في تطوره ، وهي تلك المرحلة الممتدة من فشل مؤتمر سياتل وحتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 وما بعدها.

فقد ظهرت في تلك المرحلة مجموعة جديدة من القوى والاتجاهات الدافعة التي تشكل هي وغيرها ، عملية الانتقال الجديدة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في مرحلته المستقبلية ويلاحظ أن الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد يكون أكثر وضوحاً وأكثر عدالة ، تأتي هذه المرة من كل من الدول النامية والدول المتقدمة فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية ، وكان الاتحاد الأوروبي واليابان في مقدمة الدول التي وقف إلى جوار مجموعة الدول النامية الداعية إلى نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدالة وأكثر وضوحاً ، ولا تكون فيه الولايات المتحدة الأمريكية وحدها هي الداعية لتشكيله وبنائه .

وقد ظهرت هذه الدعوة من خلال مجموعة من التغيرات الجذرية التي تعتبر في حد ذاتها قوى دافعة بدأت تعلن عن بداية قيام "نظام اقتصادي عالمي جديد" أكثر وضوحاً وأكثر عدالة ، حينئذ يمكن رصد أهم هذه التغيرات على النحو التالي :

1/4- فشل مؤتمر سياتل الخاص بمنظمة التجارة العالمية والذي عقد في الفترة من 1999/11/30 إلى 1999/12/3 ، ومؤتمر سياتل هو المؤتمر الوزاري الثالث منذ نشأة منظمة التجارة العالمية في أول يناير 1995 حيث تم عقد المؤتمر الأول في سنغافورة في الفترة من 9 إلى 13 ديسمبر1996 والمؤتمر الثاني في جنيف في الفترة من 18 إلى 20 مايو 1998 .

وقد فشل مؤتمر سياتل لأسباب كثيرة ، وفي رأينا أن السبب الرئيسي هو تصاعد الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية من جانب والاتحاد الأوروبي من جانب آخر على موضوع الدعم المقدم للمنتجات الزراعية ، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من التحرير في القطاع الزراعي ، بينما رفض الاتحاد الأوروبي تحمل التزامات جديدة تتطلب تغيير

السياسة الزراعية لأعضائه ، ومن ناحية أخرى كان لهذه القضية شق آخر يتعلق بالدول النامية، حيث أوضحت أنه إذا كانت جولة أوروجواي لم تقر إلا تحريراً جزئياً[1] لتجارة السلع الزراعية فإنه حتى هذا التحرير الجزئي لم يكن محل التزام من الدول المتقدمة التي استمرت في وضع العراقيل أمام الصادرات الزراعية من الدول النامية .

ومن ناحية أخرى تصاعد الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين اليابان حيث طالبت الأخيرة بضرورة مراجعة القوانين الأمريكية لمكافحة الإغراق ، حيث ترى اليابان أن هناك مبالغة في هذه القوانين ، ناهيك عن معارضة الدول النامية أيضاً لهذه القوانين المتعلقة بقضايا الإغراق.

ويضاف إلى ذلك تصاعد الخلاف بين الدول النامية والولايات المتحدة الأمريكية حول قضايا صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة وفتح الأسواق فيما يتعلق بتلك السلع ، وكذلك قضايا ربط التجارة بمعايير العمل والبيئة ، حيث رفضت الدول النامية هذا المطلب الأمريكي بشكل قاطع وتمسكت بعدم الربط بين تحرير التجارة وحقوق العمالة .

ويضاف إلى ذلك الاختلافات في درجة الطموح بين الدول المتقدمة فيما يتعلق بتجارة الخدمات ،حيث سعت الأخيرة إلى تحقيق المزيد من التحرير الرأسي والأفقي في كافة القطاعات ، بينما رأت الدول النامية إعطاء أولوية للقطاعات ذات الأهمية بالنسبة لها ، بالإضافة إلى الاختلافات حول موضوع الملكية الفكرية بين الدول المتقدمة والدول النامية .

ولعل في تصاعد كل تلك الاختلافات ما يعني أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد أبرز في المرحلة الرابعة أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تكون القائدة لهذا النظام ، ولا تستطيع توجيهه إلى الاتجاه الذي تريده ؛ لأنها في حالة تنافسية مع الأطراف الأخرى وخاصة الاتحاد الأوروبي واليابان ، وبالتالي هناك صدام فيما يتعلق بتضارب المصالح الاقتصادية للأطراف المكونة لهذا النظام .

(1) حيث اتفق على تخفيض الدعم الممنوح للمنتجات الزراعية بنسبة 20% وخفض الصادرات المدعومة بنسبة 36% من حيث القيمة وبنسبة 21% من حيث الحجم ، وتحويل كل الحواجز المعوقة للواردات الزراعية إلى رسوم جمركية واضحة مع خفضها بنسبة 36% وخفض التعريفات على المنتجات الزراعية . ولكن مع التطبيق العملي استمرت الدول المتقدمة في دعم المزارعين الأوروبيين والأمريكيين واستخدمت الإجراءات الوقائية ضد الصادرات الزراعية من الدول النامية

2/4- تصاعد المظاهرات المناهضة للعولمة ، تلك المظاهرات التي نادت بأن تكون العولمة ـ التي تعتبر الناتج الرئيسي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ـ أكثر وضوحاً وأكثر عدالة ، والأهم أن المظاهرات المناهضة للعولمة انطلقت من سياتل ، المدينة التي تصدر ما يربو على 42 مليار دولار والتي تقع في قلب الولايات المتحدة الأمريكية ، لتشير إلى أن العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد أصبحا بالنسبة للمجتمع المدني في أمريكا وفي الدول المتقدمة رمزاً لعدم العدالة في توزيع الدخل وسبباً للبطالة والتعدي على حقوق الإنسان .

وينبغي الإشارة إلى أن المظاهرات الصاخبة التي شهدتها مدينة سياتل في نوفمبر 1999 احتجاجاً على سياسة منظمة التجارة العالمية والتي استمرت ثلاثة أيام متتالية، وشارك فيها نحو 100 ألف متظاهر ، رفعت شعارات كثيرة كان من أهمها "الإنسان قبل الأرباح" .

وقد توالت المظاهرات المناهضة بعد مظاهرات سياتل . حيث اندلعت المظاهرات التي بلغ عدد المشاركين فيها حوالي 50 ألف شخص في مدينة دافوس السويسرية في يناير 2001 لتمنع انعقاد معظم جلسات منتدى دافوس تقريباً ، وهو ما تكرر على بعد آلاف الأميال في مدينة كيبك الكندية في أبريل من نفس العام أثناء استضافة المدينة لتجمع تحرير التجارة الأمريكي الكندي ، وبعد ذلك بأسابيع قليلة وبالتحديد في أول مايو 2001 انفجرت المظاهرات الصاخبة المعادية للعولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، في معظم العواصم الأوروبية وكانت أعنفها في العاصمة البريطانية "لندن" في إطار الاحتفالات بعيد العمال ، مروراً بالمظاهرات الضخمة التي شهدتها مدينة جوتنبرج السويدية ، أثناء اجتماع قادة الاتحاد الأوروبي لمناقشة توسيع الاتحاد ، وصولاً إلى المظاهرات التي شهدتها مدينة جنوه الإيطالية في الفترة من 19 إلى 22 يوليو 2001 أثناء انعقاد قمة الدول الثمانية الصناعية الكبرى ، وهي المظاهرات التي شهدت أكبر تجمع مناهض للعولمة منذ بدء هذه الحركة ، حيث ضمت المظاهرات نحو 300 ألف محتج من كافة أنحاء القارة الأوروبية .

وعلى الجانب الآخر من العالم لم تغب شعوب الدول النامية عن الحركة المناهضة للعولمة حيث تجلى ذلك في ستة إضرابات للعمال في الهند والأرجنتين ونيجيريا وجنوب أفريقيا

وأورجواي وكوريا الجنوبية ، وكلها إضرابات شهدت لأول مرة ، رفع شعارات واضحة مناهضة لسياسات العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد بإشارات واضحة إلى أن الحركة المناهضة للعولمة امتدت إلى الدول النامية .

بل يمكن القول إن الحركة المناهضة للعولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد لم تقتصر على تنظيم المظاهرات ضد السياسات الاقتصادية العالمية ، بل امتدت إلى الحملات المباشرة ضد الشركات العالمية ، مثل الحملة ضد شركة نيك Nike من أجل إجبار الشركة على تغيير ظروف العمل بها والاعتراض على قيام شركة "نستلة" للألبان المجففة ببيع منتجات غير مطابقة للمواصفات لشعوب العالم الثالث والحملات الموجهة ضد شركة " كالفن كلاين" وشركة " جاب" من أجل تحسين شروط العمل بهما ، في الدول النامية ، بل ومهاجمة الشركات المتعددة الجنسيات المعبرة عن الهيمنة الأمريكية ، مثل بعض شركات الوجبات السريعة الأمريكية وشركات المياه الغازية الأمريكية .

3/4- انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية ، حيث كانت عملية الانضمام من النتائج الهامة التي أسفر عنها مؤتمر الدوحة ، وهو المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الفترة من 9 إلى 14 نوفمبر 2001 ، بمشاركة الدول الأعضاء البالغ عددهم 142 دولة بالإضافة إلى حضور حوالي 300 فرد من منظمات دولية وكان عدد الدول النامية المشاركة في المؤتمر 99 دولة وعدد الدول العربية 11 دولة .

ولا شك أن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية ، احتاج إلى مفاوضات شاقة وطويلة ، وهو يحمل دلالات كبيرة فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، حيث يشير إلى أن هناك فاعلاً رئيسياً جديداً يأخذ مكانه بقوة في الاقتصاد العالمي ، حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي الصيني حوالي أكثر من 2 تريليون دولار عام 2000 ليتبوأ المرتبة السابعة عالمياً كما حقق المركز الأول من حيث معدلات النمو الاقتصادي لأعلى معدل نمو في العالم، حيث بلغ 14,2% من الناتج المحلي الإجمالي الصيني عام 1992 ، ثم 13,4% عام 1993 ، ثم 12,6% عام 1994 ، ثم 10,5% عام 1995 ، ثم 9,6% عام 1996 ، و8,8% عام 1997 و 7,8% عام 1998 ، ورغم أن

صانعي السياسة الاقتصادية قد خططوا لأن ينخفض معدل النمو تدريجياً خوفاً من حدوث انفجارات اقتصادية غير متوقعة إلا أنه ظل يحقق أكبر معدل نمو اقتصادي في العالم .

وترى المنظمات الاقتصادية العالمية أن الاقتصاد الصيني إذا ما ظل على معدلاته الحالية نفسها، فإن الناتج المحلي الإجمالي للصين سيصل في عام 2020 إلى أضعاف حجم الاقتصاد الأمريكي . وتشكل الاستثمارات نسبة تصل إلى 39% من إجمالي الناتج المحلي الصيني . وقد احتلت الصين مكانها في قائمة أكبر الدول حجماً في تجارتها الدولية حيث وصلت نسبة التجارة الدولية الصينية حوالي 43% من الناتج المحلي الإجمالي ، وهذه النسبة أكبر من نسبة التجارة الدولية من الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية .

وقد احتلت الصين المركز الأول عالمياً في عام 1997 في قائمة أكبر الدول التي شهدت زيادة في صادراتها والمركز الثاني في حجم الزيادة في التجارة الدولية ، وقد وصل إجمالي قيمة التجارة الدولية الصينية إلى 325 مليار دولار منها ما قيمته 182,7 مليار دولار للصادرات و 142,3 مليار دولار للواردات ، وهذا يعني أن التجارة الدولية الصينية قد ازدادت بمقدار 14,8 ضعفاً عن عام 1978 وقد وصلت الصين بذلك إلى المركز العاشر عالمياً ، ووصل حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي عام 1997 إلى 140 مليار دولار بعد أن كان 167 مليون دولار عام 1978 [1] وبذلك وصلت الصين في هذا المجال إلى أن تكون الدولة الثانية بعد اليابان عالمياً .

وكل هذه المؤشرات وغيرها تعتبر قوة دافعة جديدة للدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يختلف بالضرورة عن المرحلة الثالثة التي طبقت حتى عام 2000 ، حيث بدأت تظهر في الأفق قوة اقتصادية جديدة .

4/4- أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 ، التي أثرت سلبياً بقوة على الاقتصاد العالمي واقتصادات العالم ؛ والاقتصاد الأمريكي بسبب موجة المخاوف التي سادت العالم في أعقاب تلك الأحداث وتداعياتها وتأثيرها السلبي على حركة الاستثمارات والسياحة والطيران ورفعت تكاليف النقل والتأمين عبر العالم ، وخفضت أسعار النفط بقوة خلال

(1) عام 1978 هو العام الذي بدأ بعده الانطلاق الاقتصادي الصيني والإصلاح الاقتصادي في الصين .

الربع الأخير من عام 2001 كما خلقت بصفة عامة حالة من عدم اليقين بشأن المستقبل وبخاصة فيما يتعلق بالاقتصاد الأمريكي ومدى تأثيره على الاقتصاد العالمي .

فالاقتصاد الأمريكي الذي لم تمس هياكله الاقتصادية أثناء الحرب العالمية الثانية حيث دارت الحرب بعيداً عن الأراضي الأمريكية تماماً ، بل لم تمس هذه الهياكل الاقتصادية على الإطلاق حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية . نجد هذا الاقتصاد يضرب في صميم هياكله الاقتصادية وأهمها مركز التجارة العالمية وتُشل الحركة الاقتصادية في البورصات الأمريكية . وقد أشارت التقديرات الدولية إلى أن معدل نمو الاقتصاد الأمريكي لن يتجاوز 1% في عام 2001 وسيبلغ نحو 0,7% في عام 2002 وهو يمثل أسوأ أداء منذ الركود الأخير في 1991 ليدخل مرحلة جديدة من التباطؤ والانخفاض في النمو الاقتصادي بعد أن ظل يعيش أطول دورة انتعاش منذ الحرب العالمية الثانية وحتى ما قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، حيث تكفي الإشارة إلى أن الاقتصاد الأمريكي ، كان يحقق معدلات نمو تزيد على 4% سنوياً خلال الأعوام الثلاثة 1997 ، 1998 و 1999 ، ارتفعت إلى نحو يقدر في المتوسط بمقدار 5% خلال عام 2000 ، ولم يحقق الاقتصاد الأمريكي نمواً بهذه السرعة منذ عام 1984 .

وعلى العكس من ذلك ، جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتحدث خسائر فورية ضخمة ، حيث خسرت البورصة من جراء غلقها أربعة أيام نحو 4 مليارات دولار وقدرت خسائر الأسهم المتداولة على مؤشر داو جونز بنحو 1,3 تريليون دولار ، وارتفع حجم هذه الخسائر للشركات الصناعية الكبرى المسجلة في مؤشر داو جونز إلى 2,5 تريليون دولار عام 2001 ، يضاف إليها خسائر مؤشر ناسداك ،لأسهم التكنولوجيا التي بلغت 1,6 تريلوين دولار ، أي أن إجمالي الخسائر يفوق 4,1 تريليون دولار ، وبلغت خسائر شركات الطيران ما يربو على 40 مليار دولار بخلاف قيمة المباني التي تم تدميرها و 20 مليار لعمليات التنظيف ، وقد بلغ عدد العمال المُسَرَّحين 415 ألف خلال شهر واحد فقط من الأحداث التي وقعت كزلزال ضخم .

ولا شك أن تداعيات الأزمة الأمريكية كثيرة ومتلاحقة وبخاصة على الاقتصاد العالمي ، بحكم الوزن الكبير للاقتصاد الأمريكي في هذا الاقتصاد حيث يمثل 28% من حجم الناتج المحلي

العالمي، والسوق الأمريكية تعد الأكثر انفتاحاً على العالم مقارنة بدول العالم المتقدم الأخرى الأخرى ، ولهذه الأسباب وغيرها فمن المتوقع أن يعاني الاقتصاد العالمي ككل أعمق هبوط منذ ثلاثينيات القرن العشرين ، وهو ما يزيد بدوره من احتمالات الكساد الأعمق في الاقتصاد الأمريكي ، وقد ورد في تقرير كبرى شركات الاستثمار الأمريكية "دامورجان ستانلي دين وينز" أن أحداث سبتمبر 2001 ، وما تلاها قد أدت إلى انتقال الاقتصاد العالمي من مرحلة "النمو المتباطئ" إلى مرحلة "كساد طويل" .

ولا شك أن تلك الأحداث بأبعادها المختلفة وآثارها الممتدة ، تضع علامة استفهام كبرى حول الآفاق المستقبلية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وتدفع بقوى دافعة جديدة حول البحث عن تكوين وتشكيل لهذا النظام يختلف بالضرورة عن المراحل الأخرى التي مر بها خلال تطوره .

5/4- أزمات العولمة وهي الناتجة عن تطبيقات العولمة الناتجة عن تفاعلات النظام الاقتصادي العالمي الجديد في المرحلة الثالثة لتطوره ، فقد شهدت حقبة التسعينيات وبداية الألفية الثالثة سلسلة من الأزمات في اقتصادات العالم ، ومن أهمها الأزمة الأسيوية ، والأزمة الأرجنتينية ، وقبلهما الأزمة المكسيكية ، وجاءت الأزمة الأمريكية ، لتطرح ما يسمى "بعولمة العولمة" بمعنى وضع القواعد والآليات التي تجعل العولمة في خدمة الجميع ، وليس في خدمة الأقوياء فقط ، وأصبح الحديث يتعمق عن عولمة تكفل أن يكون الجميع من الفائزين حتى مع اختلاف الأنصبة ، وألا يكون هناك فائزون على طول الخط وخاسرون في كل شئ ، ذلك لأن للدول النامية دورها وأهميتها في التعاون الاقتصادي الدولي متعدد الأطراف وينبغي أن يكون لها أيضاً نصيبها العادل من ثمراته ، وبهذا الحديث عن وضع آليات للعولمة تكفل حماية المعرضين للمعاناة وعدم تحميلهم متاعب الآخرين من الأغنياء ، أي البحث عن عولمة أكثر عدالة وأكثر وضوحاً وبالتالي نظام اقتصادي عالمي جديد يكفل تحقيق ذلك .

وقد عبر عن ذلك تماماً منتدى الاقتصاد العالمي في دافوس الذي شاهدته بشكل استثنائي في مدينة نيويورك التي شهدت الكم الأعظم والأكبر من هجمات وضحايا أحداث يوم 11 سبتمبر

2001 في الولايات المتحدة ، والذي عقد في الفترة من 31 يناير إلى 4 فبراير بهدف توفير رد فعل موحد لتلك الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم ، وإعادة تشكيل رؤى جديدة للأجندة العالمية ، حيث أعلن فوزيه ماريا فيجيريه المدير العام التنفيذي للمنتدى ، أن منتدى الاقتصاد العالمي يجدد التزامه هذا العام بالحديث عن قضايا التنمية من خلال الحلول الخاصة مدفوعاً إلى اعتقاده في أن هذا المنتدى يسير نحو دائرة مثالية تشمل المزيد من التفاعل بين مجتمع الأعمال وباقي قطاعات المجتمع .

ولذلك فقد اشتملت جلسات منتدى دافوس عام 2002 على ستة محاور رئيسية تمثل اهتمامات الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر وهي :

- خفض الفقر وتحقيق المساواه .
- استعادة النمو المستدام
- تحقيق الأمن ومواجهة نقاط الضعف
- إعادة تعريف منظمات الأعمال
- مشاركة القيم واحترام الاختلافات
- إعادة تقييم الزعامة وأسلوب الحكم

## ثالثاً : مكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد

لعل من الملاحظ أن مكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد يمكن أن تتمثل في الدول ، والمنظمات الاقتصادية الدولية ، والشركات متعدية الجنسيات ، والتجمعات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية ، إلا أنه بإمعان النظر في تلك المكونات ، فإن المكون الخاص بالمنظمات الاقتصادية الدولية يمثل عصب النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ومحوره ، حيث إن لها آلياتها وأنظمتها التي تؤدي بحق إلى التأثير على باقي المكونات الأخرى لهذا النظام ، بل وتقوم بإدارة النظام الاقتصادي العالمي في ضوء مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم .

ومن هذا المدخل فإنه يمكن التمييز بين ثلاثة عناصر أو مكونات تشكل أو تكون النظام الاقتصادي العالمي هي :

**1- النظام النقدي الدولي**

وهو ذلك النظام الذي يحكم ويضبط قواعد السلوك في كل ما يتعلق بأسعار الصرف وموازين المدفوعات ومصادر تمويل العجز ونوعية السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو ، اتباعها وتطبيقها لعلاج مثل هذا العجز عند وقوعه ، وبالتالي فإن هذا النظام يفترض أنه يكفل تحقيق الاستقرار النقدي العالمي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

ويعتبر صندوق النقد الدولي (IMF) هو الحارس ، والقائم على إدارة النظام النقدي الدولي .

**2- النظام المالي الدولي**

وهو ذلك النظام الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بالتحركات أو الانتقالات الدولية لرؤوس الأموال سواء في صورة مساعدات أجنبية أو قروض خارجية وسواء كانت رسمية أو تجارية أو في صورة استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة .

ويقوم البنك الدولي (WB) بمفهومه الشامل بدور قيادي في إدارة النظام المالي الدولي .

**3- النظام التجاري الدولي**

وهو ذلك النظام الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بتصدير واستيراد السلع ، وتحديد ما يجوز ولا يجوز من الإجراءات الحمائية أو إعانات التصدير ، بل والعمل من خلال هذا النظام على تحرير التجارة العالمية لزيادة التبادل الدولي وترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل Interdenendence وتعظيم العائد من التجارة الدولية لكل أطراف الاقتصاد العالمي ، وقد قامت سكرتارية الجات بالمحافظة على استمرارية هذا المكون من مكونات النظام الاقتصادي العالمي ، إلى أن قامت منظمة التجارة العالمية (WTO) على أثر دورة أورجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، لتتولى إدارة النظام التجاري الدولي اعتباراً من أول يناير 1995 .

ولعله من المناسب التأكيد على أن دور هذه المؤسسات العالمية القائمة على إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال ضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية والتجارية ، من شأنه أن يحقق إلى مدى بعيد نوعاً من النمطية والانسجام في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم فضلاً عما يوفره من إزالة القيود والعقبات المعرقلة للنشاط الاقتصادي بين دول العالم

وبذلك تصبح هذه المؤسسات أداة في سبيل تحقيق وتأكيد عالمية الاقتصاد .

الإشارة إلى أن هناك العديد من الاقتراحات الإصلاحية فيما يتعلق بعمل كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية ، والتي تشير بوجود ديمقراطية في تكوينها ؛ فلكل عضو فيها صوت واحد فقط ، وهو عكس ما كان عليه الوضع بالنسبة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

ومن ناحية أخرى هناك اقتراحات جذرية تدعو إلى نوع من الكينزية على الصعيد العالمي ، تقوم بإعادة توزيع الدخل لصالح شعوب العالم الثالث والطبقات العاملة عالمياً ، وقد أطلق على هذا الاقتراح "ميجااقتصاد للإنعاش" وفي هذا الإطار طرحت إصلاحات تخص المنظمات أو المؤسسات الاقتصادية الدولية من أهمها : [1]

1 - تحويل صندوق النقد الدولي إلى بنك مركزي عالمي ، يقوم بإصدار السيولة على صعيد عالمي ، يحل محل قاعدة الدولار ويضمن ثبات الصرف عن طريق ربط إصدار السيولة باحتياجات التمويل ، أي عن طريق نوع من التكيف في ظل النمو ، ويقترب هذا الاقتراح مما كان الانكتاد قد طرحه منذ أكثر من 20 عاماً عندما اقترح "الربط" بين إصدار السيولة وتمويل التنمية .

2- تحويل البنك الدولي إلى صندوق تمويل يقوم بجمع فوائض موازين المدفوعات لإقراضها لا للولايات المتحدة كما هو الشأن حالياً ، بل للعالم الثالث من أجل دفع نموه . مع إضفاء أهمية كبرى لمقتضيات حماية البيئة في قرارات تمويل الصندوق المقترح إنشاؤه ، ويضيف البعض هنا المبادرة في بناء قواعد تأسيس نظام ضرائبي على صعيد عالمي يبدأ بفرض رسوم على الطاقة والموارد غير القابلة للتجديد ، لحماية البيئة وتمويل تنمية الدول الفقيرة .

ويرتبط كل ذلك بإعادة إنعاش دور الأمم المتحدة ، بحيث تصبح محور مفاوضات تسعى إلى التوفيق بين احتياجات العولمة والاعتماد المتبادل ــ من جهة ــ واستقلال المناطق الكبرى المكونة

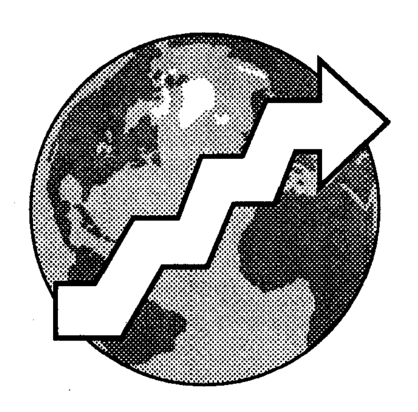
---

(1) سمير أمين ، مؤسسات بريتون وودز ، خمسون عاماً بعد إنشائها ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد الرابع ، الجمعية العربية الاقتصادية ، القاهرة ، 1995 ، ص 37 .

للمنظومة العالمية من جهة أخرى ، وتجديد المشروطية بحيث تربط التمويل الدولي باحترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية .

ونحن مع كل هذه المقترحات الإصلاحية ، بل مع الاقتراحات الأخرى التي تنادي بإلغاء التناسب بين حصة العضو في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبين قوته التصويتية ، وبدلاً من ذلك يعطي كل بلد صوتاً في الإدارة ، حيث إن ذلك يعامل الدول على قدم المساواه ، وهو أكثر اتساقاً مع روح ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، بل ومع الاقتراح المنادي بتكتل الدول النامية أو دول العالم الثالث ، حتى يكون لها دور متوازن في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ولا يأتي ذلك إلا في وجود إطار تنظيمي للتكتل يمكنها من اتخاذ إجراءات موحدة ومحددة للدفاع عن مصالحها ، ويعمل على حمل الدول المستفيدة من النظام الاقتصادي العالمي الجديد على التخلي عن مصالحها المكتسبة ليحدث نوع من التوازن الاقتصادي العالمي .

# الفصل الثاني



# خصائص وملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد

# خصائص وملامح النظام
# الاقتصادي العالمي الجديد

## تمهيد

لعل التأمل في مفهـوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وخاصـة في المرحلة الحالية ، بل ومع محاولة استشراف المستقبل في القـرن الحادي والعشرين لما سيكون عليه هذا النظام ، فإن المرء يجد أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد له من الخـصائص والملامح التي تميزه عن المراحل السابقة على تلك المرحلة ، وإن كانت بعضها قد استمدت جذورها من الماضي .

فالنظام الاقتـصادي العالمي الجديد يتـسم بالديناميكية ، والهرميـة ، وينطوي على أنماط جديدة لتقسـيم العمل الدولي ويتجه نحو المـزيد من الاعتماد المتبـادل ، وتتزايد فيه التكتلات الاقـتصادية وتتعاظم فيه أوزان الشركات المتعدية الجنسيات وتأخذه ثورة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا إلى تعميق عالميـة الاقتصاد Globalization ، وتزداد فيه دور المؤسسات الاقـتصادية الدولية ، وتبرز فيه عدد من الملامح الهيكلية الجديدة .

ولذلك يحاول هذا الفـصل إعطاء شئ من التحليل لتلك الخـصائص والملامح الخـاصة بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد على النحو التالي :

### أولاً : النظام الاقتصادي العالمي الجديد يتسم بالديناميكية

حيث تشير هذه الخاصية إلى أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي ـ منذ النصف الثاني من عقد التسعينيات ـ في طور التكوين والتشكيل بالمقارنة بترتيبات الأوضاع الاقتصادية العالمية السابقة له قبل هذا التاريخ وتلك المرحلة ، بل وفي إطار ما ستكون عليه تلك الترتيبات والأوضاع في المستقبل القريب والبعيد .

وبالتالي يمكن القول إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأت خصائصه وملامحه تظهر وتتحدد مع بداية التسعينيات لا يزال في طور التكوين والتشكيل بالمقارنة بالأوضاع والترتيبات السابقة، حيث يلاحظ أنه يستخدم أدوات وأساليب جديدة لتعظيم غاياته وأهدافه ومصالحه تمشياً مع المرحلة التطورية التي بلغها والتغيرات العالمية التي حدثت ، والآليات الجديدة التي نشأت .

ولذلك فالخاصية الديناميكية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد تتأكد يوماً بعد يوم ، بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائم على أساسها في المستقبل ، وبدليل أيضاً وجود أكثر من سيناريو لما سيكون عليه النظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين ، فالبعض يطرح سيناريو القطب الواحد ، والبعض الآخر يطرح سيناريو الشكل الهرمي ، والبعض الثالث يطرح سيناريو الكتل المتوازنة .

وهذه السيناريوهات تطرح فقط لهيكلة النظام الاقتصادي العالمي ، ناهيك عما ستكون عليه الآليات ، والأنظمة المكونة ، وما ستسفر عنه النتائج حول قضايا النزاع وردود الأفعال المضادة من قبل المستفيدين من الأوضاع الاقتصادية الحالية - حفاظاً على مكاسبهم واتجاه ردود الأفعال الصادرة من الخاسرين من تلك الأوضاع وخاصة من الدول النامية في حالة تكتلها للدفاع عن مصالحها .

لكل هذه العناصر وغيرها فإن النظام الاقتصادي العالمي الجديد سيظل يتصف ويتسم بالديناميكية لفترة ليست بالقليلة .

**ثانياً : النظام الاقتصادي العالمي الجديد يأخذ الشكل الهرمي والانفراد بالقمة القطبية**

يختلف النظام الاقتصادي العالمي الجديد مع بداية التسعينيات عن تلك الترتيبات والأوضاع الاقتصادية الدولية السابقة لهذا التاريخ حيث انهارت القوى الشيوعية ، وأصبح هناك نوع من الانفراد بالقمة القطبية الاقتصادية الواحدة ، أي سيادة نموذج اقتصاد وآليات السوق بانتصار المعسكر الرأسمالي ، وبالتالي فإن تلك المرحلة تغلب عليها أيديولوجية اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية والتخلي تدريجياً عن اقتصاد الأوامر .

إلا أن الانفراد بالقمة القطبية الواحدة لا تعني عدم وجود صراع على تلك القمة من الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها ، بل تدور السيناريوهات حول أن العالم بسبيله لأن يشهد نوعاً من تعددية الأقطاب Multi - Polar System ، والأقطاب الثلاثة المرشحة لذلك هي الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان .

ووفقاً لهذا السيناريو فإن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يأخذ الشكل الهرمي فيما يتعلق بترتيب مراكز القوى الاقتصادية الثلاثة ، ويسمح هذا السيناريو بأن تتوحد فيما بينها بحيث تغلب على علاقاتها عوامل التجانس ، والاعتماد المتبادل على عوامل التنافر والانفراط مع قبول مبدأ الصراع فيما بينها وخاصة من الناحية التجارية والاقتصادية واقتسام أسواق العالم الثالث ، ولكنها تترتب بحيث تقف الولايات المتحدة الأمريكية منفردة على قمة الهرم تتلوها كل من أوروبا واليابان وخاصة مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين [1] .

ويتوقف استمرار ذلك الوضع على العديد من العوامل المستقبلية التي تعكس طموحات كل من الاتحاد الأوروبي واليابان في التربع على القمة الهرمية ، وإدارة وقيادة النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

وفي إطار خاصية الديناميكية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد فقد يشهد النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين على أقصى تقدير ــ إن لم يكن قبل ذلك بكثير ــ تبدل الأدوار

---

(1) د. محمد السيد سعيد ، أحمد إبراهيم محمود ، الفوضى والاستقرار في النظام الدولي ، اتجاهات تطور المنظومة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، التقرير الاستراتيجي العربي ، 1995 ، القاهرة ، 1996 ، ص 51 .

على القمة الهرمية للنظام الاقتصادي العالمي لتكون أوروبا أو الاتحاد الأوروبي هو الذي ينفرد بالقمة إذا استطاع البيت الأوروبي أن يتحرك تدريجياً لاستيعاب بقية أوروبا في الاتحاد الأوروبي ، مثل السويد وسويسرا والنرويج والنمسا والتي تعتبر في الحقيقة من أغنى البلدان في العالم إلى جانب ما يضمه الاتحاد من عناصر قوة في الوقت الحاضر يمكن أن تنمو أكثر مثل ألمانيا التي حققت أكبر فائض تجاري في العالم عام 1990 ، وإذا ما أضيفت العلوم الرفيعة للاتحاد السوفيتي السابق وتكنولوجيات الإنتاج للشعوب المتحدثة بالألمانية إلى موهبة التصميم الإيطالي والفرنسي ، وسوق لندن للأوراق المالية ذات المستوى العالمي والتي توجه بكفاءة الأموال إلى أكثر المناطق إنتاجية في أوروبا ، هي وغيرها من العوامل وعناصر الدفع التي تتمتع بها أوروبا ، وكل هذه المميزات ، ترشحها لأمة تعتلي القمة الاقتصادية [1] للاقتصاد العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين يليها اليابان ثم الولايات المتحدة الأمريكية .

**ثالثاً : الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل**

لعل تحرير التجارة الدولية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية ، مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية ، قد يساعد بشكل كبير على الترابط بين أجزاء العالم وتأكيد عالمية الأسواق .

ويتجه النظام الاقتصادي العالمي الجديد في ذلك إلى إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات مع ما يعنيه من تزايد احتمالات وإمكانيات التأثير والتأثر المتبادلين ، وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد ، وتشير هذه الاتجاهات إلى تغير موازين القوة الاقتصادية وهناك معايير جديدة تطرحها هذه القوة تتلخص في السعي إلى اكتساب الميزة التنافسية للأمم في التسعينيات ، في إطار اتجاه كل أطراف الاقتصاد العالمي إلى التنافسية ، بالتالي لم تعد الركيزة الأساسية للقوة والقدرة الاقتصادية هي الموارد الطبيعية ، بل

---

(1) انظر في تحليل ذلك : لستر ثارو (ترجمة أحمد فؤاد بلبع) ، الصراع على القمة ، كتاب عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت 1995 ، ص ص 304 - 311 .

أصبحت الركيزة الأساسية في ذلك في امتلاك الميزة أو القدرة التنافسية في المجال الدولي، والتي تدور حول التكلفة والسعر والإنتاجية والجودة وهو ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل .

وبالتالي كان من شأن كل هذه التغيرات زيادة درجة الاعتماد المتبادل Interdependence بين دول العالم المختلفة . وينطوي هذا المفهوم على معنى تعاظم التشابك بين البلاد المتاجرة ، وأدى هذا التشابك إلى خلق علاقة في اتجاهين بين كل بلد وآخر أو بين مجموعة وأخرى من البلاد ، فإذا كانت التبعية الاقتصادية تنطوي على تأثير أحد الطرفين على الآخر ، وبالتالي يكون أحدهما تابعاً والآخر متبوعاً ، ولذلك فإن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يعني وجود تأثير من كل من الطرفين على الآخر بحيث يكون كلاهما تابعاً ومتبوعاً في نفس الوقت .

وقد ترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل ظهور آثار عديدة أصبحت من السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في العقد الأخير من القرن العشرين لعل من أهمها : [1]

1- زيادة درجة التعرض Exposure للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج ، نظراً للارتفاع الكبير في نسبة النشاط الاقتصادي المعتمد في رخائه أو كساده على ما يحدث في العالم الخارجي .

2- سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية - إيجابية كانت أو سلبية - من ركن إلى آخر من أركان الاقتصاد العالمي ، فإذا حدثت موجة انتعاشية مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تنتقل سريعاً إلى البلاد الصناعية الأخرى والبلاد النامية ، وكذلك إذا حدثت موجة انكماشية، ولم يعد ذلك متصوراً على ما يحدث في البلاد الصناعية الكبرى ، بل إن ما يحدث في إحدى البلاد النامية قد يكون له نفس التأثير على أجزاء أخرى من العالم ، ويكفي أن نشير إلى الأزمة الأخيرة في المكسيك حين اتخذت الحكومة قراراً بتخفيض قيمة العملة لعلاج عجز شديد في ميزان المدفوعات ، وأدى ذلك إلى هروب كميات ضخمة

(1) انظر في تفاصيل ذلك : د. سعيد النجار ، النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرين ، رسائل النداء الجديد ، جمعية النداء الجديد ، القاهرة ، فبراير 1996 ، ص ص 15 - 22 .

من رؤوس الأموال وكان لذلك أصداؤه في كل أسواق المال وكاد أن يفضي إلى أزمة ذات أبعاد عالمية لولا التدخل السريع من الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي .

3- تزايد أهمية الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو في البلاد المختلفة ، حيث من المعروف أن نمو الناتج القومي يتوقف بصفة أساسية على حجم ونوعية الاستثمارات وعلى سلامة السياسات الاقتصادية الماكرو والميكرو اقتصادية وعلى حجم الصادرات ، وقد كانت الصادرات تلعب دوراً ثانوياً بالقياس إلى العاملين الآخرين وهي الاستثمارات ونوعية السياسات الاقتصادية ، ولكنها بعد زيادة درجة الاعتماد المتبادل أصبحت مصدراً لا يقل في أهميته عن المصادر الأخرى .

4- أن السياسات الاقتصادية الداخلية للبلاد الصناعية الكبرى أصبحت ذات آثار تتجاوز حدودها وتترك بصماتها على اقتصاديات البلاد الأخرى ، بل لقد أصبح من الصعب التمييز بين السياسات الاقتصادية الداخلية والسياسات الخارجية من حيث ما يتولد عنهما من آثار تقع على البلاد الأخرى .

ويكفي الإشارة إلى أي حد يؤثر الارتفاع الطفيف في أسعار الفائدة على الولايات المتحدة الأمريكية أو ألمانيا أو اليابان ، وكذلك على البلاد الأخرى ، بل على الاقتصاد العالمي .

5- زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي زيادة كبيرة وينتج ذلك عن إزالة أو تخفيف العوائق في درجة التدفقات الدولية السلعية والمالية وقيام أسواق عالمية في السلع والخدمات المختلفة تتصارع فيها البلاد المختلفة .

ولعل الاتجاه نحو الإقليمية Regionalism أو الأقلمة الذي انعكس في قيام تكتلات اقتصادية عملاقة يمثل نوعاً من بوليصة التأمين ضد الحدة المتزايدة للمنافسة الدولية .

### رابعاً : وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي

يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي ، وقد ظهر ذلك واضحاً في طبيعة المنتج الصناعي ، حيث لم يعد في إمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها بصنع هذا المنتج ، وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات

الصناعية مثل السيارات والأجهزة الكهربائية والحاسبات الآلية وغيرها يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع أحد هذه المكونات فقط .

ويرجع ذلك من ناحية إلى ثورة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا (الثورة الصناعية الثالثة) ومن ناحية أخرى إلى تعاظم دور الشركات متعدية الجنسيات .

لذلك اتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة ،حيث كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولي تتمثل في تخصص بعض البلاد في المواد الأولية والتعدينية والسلع الغذائية وتخصص بلاد أخرى في المنتجات الصناعية ، وكان الافتراض أن البلاد النامية تتمتع بميزة نسبية في النوع الأول بينما تتمتع البلاد المتقدمة بميزة نسبية في السلع الصناعة .

وقد أثبتت التجربة أن هذا التقسيم لم يعد يتفق مع الواقع والمسألة هنا ليست مجرد تحول الميزات النسبية في السلع الصناعية إلى بعض البلاد النامية ، إنما ما أحدثته الثورة التكنولوجية من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص ، ويرجع ذلك إلى تعدد الأنواع من السلعة الواحدة ، حيث لم يعد هناك نوع واحد من السيارات أو أجهزة الراديو أو التليفزيون أو الحاسب الآلي، وإنما هناك أنواع متعددة وما يحتاجه نوع منها من حيث ظروف الإنتاج قد يختلف عما يحتاجه الآخر ، ومن هنا ظهر تقسيم العمل بين البلاد المختلفة في نفس السلعة ، وأصبح من المألوف ، بل الغالب بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة والآلات والمعدات ، أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد . وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة Intra - Industry ، بل أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلاد بحيث يتخصص كل بلد في جزء أو أكثر منها ، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة Intra - firm وقد أصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل بين البلاد الصناعية وبعضها البعض ، وكذلك في حالات متزايدة بين البلاد الصناعية والنامية [1] .

(1) د. سعيد النجار ، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينيات ، دار الشروق ، القاهرة ، 1991 ، ص 15 - 19 .

وبالتـالي أصبحـت قرارات الإنتاج والاسـتثـمار تتـخذ من منظور عـالمي ، ووفقـاً لاعتـبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفـة والعائد ، بل وأصبحت هناك فرصة أمام الكثير من الدول النامية لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات ، حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي لتلك الدول اكتـساب مزايا تنافـسية في دائرة واسـعة من السلع في الصناعات الكهـربائية والإلكترونية والهندسية والكيماوية ، ولعل تجربة النمور الآسيوية في جنوب شرق آسيا خير شاهد على ذلك .

**خامساً : الثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا وتعميق العولمة الاقتصادية :**

حيث يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجـود الثورة الصناعية الثالثة التي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا كثيفة المعرفة Knowledge - Intensive .

ومن المتـوقع أن يشهـد النظام الاقـتصـادي العالمي الجـديد ، في تطوره الراهن وخـلال سنواته القليلة القادمة تعمـيقاً مكثفاً للثورة العلميـة والتكنولوجية في جوانبها المتعددة وأهمـها المعلوماتية ودورها المتزايد في مـجالات الحياة المخـتلفة والتقنيـات الحيوية ، وتخليق الموارد أو استنبـاط مواد جديدة ، وفي مـجالات الإلكتـرونيات الدقـيقـة والإدارة الذاتية والعلمـية والإنسان الآلـي وتحرير الإنتاج الصناعي من الاعتـماد الكبير على المواد الأولية وعلى العمالة ، وقـد انعكس ما تقدم على الفن الإنتاجي السائد الآن فأصبح فناً إنتاجياً كثيف المعرفة ؛ إذ تتمثل القاعدة الأساسية لهذه الثورة في البحوث العلمية والتكنولوجية المكثفة .

وتمثل الثورة الصناعية الثالثة الأساس المادي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في المرحلة الحالية أو المعاصـرة ، وتلعب دوراً محورياً في تشـكيله بل وتعد محـرك التغيـر في جميع أجـزائه حيث ترتب على هذه الثورة العديد من النتائج لعل من أهمها : [1]

1- ثورة في الإنتاج تمثلت في احـتلال المعرفـة والمعلومات الأهمية الـنسبية الأولى في عـملية الإنتاج ، كـما انعكست في ظهور أنماط جـديدة لتقسيم العـمل الدولي حيث ظهر تقـسيم

[1] د. سميحة فوزي ، النظام العالمي الجديد وانعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي ، مجلة البحوث والدراسات العربية ، العدد 22 ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1994 ، ص ص 43 - 44 .

العمل داخل السلعة الواحدة Intra - Firm – كما رأينا – بحيث يتم توزيع إنتاج الأجزاء المختلفة من السلعة الواحدة على دول العالم المختلفة وفقاً لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية .

2- ثورة في التسويق ، نتيجة لعجز الأسواق المحلية عن استيعاب إنتاج المشروعات العملاقة ، ونتيجة للثورة في عالم الاتصال والمواصلات ، فقد أصبح الصراع على الأسواق العالمية أمراً حتمياً لضمان الاستمرار ، وقد يفسر ذلك جزئياً الاتجاه إلى تكون التكتلات الاقتصادية والاندماج الاقتصادي والإقليمي، بل وقيام التحالفات الاستراتيجية بين الشركات المتعددية الجنسيات التي تلعب دوراً متزايداً في هذا المجال ، وفي دائرة هذه التكتلات الاقتصادية العملاقة حيث اتضح أن 92% من أصل 4200 تحالف استراتيجي بين الشركات العالمية النشاط تمت منذ بداية عقد التسعينيات بين الثلاثة الكبار في قمة الهرم القطبي الممثل في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان [1] .

3- النمو الكبير والمتعاظم في التجارة الدولية والتدفقات المالية الناتجة عن الثورة التكنولوجية من ناحية ، وتحرير التجارة الدولية من ناحية أخرى .

4- تزايد الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل وشاركت في ذلك أيضاً الثورة التكنولوجية ، والنمو المتزايد للتجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال عبر الدول . حيث ارتبط النظام الاقتصادي العالمي الجديد بشبكة جديدة من العلاقات التجارية والمالية ، ولايستطيع أحد أن يعزل نفسه عن ذلك على نطاق أي دولة من دول العالم ، بل إن الصدمات الاقتصادية الخارجية كما رأينا أصبحت تؤثر في باقي أطراف العالم إذا حدثت في إحدى أطرافه .

وكل هذه الآثار الناتجة عن الثورة التكنولوجية أو الثورة الصناعية الثالثة بما تتضمنه من ثورة اتصالات ومواصلات ومعلومات أدت إلى تعميق عالمية الاقتصاد أو خاصية العولمة التي يتميز بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، بحيث يطلق عليه بحق اقتصاد عالمي وليس اقتصاداً دولياً نتيجة

[1] د. ناصيف يوسف حتى ، أي هيكل للنظام الدولي الجديد ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الثالث والعشرين ، العدد الثالث والرابع ، الكويت ، 1995 ، ص 118 .

لتعمق الاتجاه نحو العولمة Globalization وتحول العالم إلى قرية صغيرة Global Village محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف ، فالعالمية لم تعد تسمح بترك أي بقعة في العالم معزولة عن السياق العالمي ، بل تعمل على تعميق النمذجة أو التوحد على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية ، ولا شك أن الشركات المتعدية الجنسيات وتعاظم دورها في الاقتصاد العالمي الجديد تعمق أيضاً من عالمية الاقتصاد .

### سادساً : تعاظم دور الشركات متعدية الجنسيات

لعل من الضروري الإشارة إلى أن الشركات متعدية الجنسيات Transnational Corporations هي أيضاً الشركات عابرة القوميات ، وأخيراً هي الشركات عالمية النشاط ، والتي تعتبر في كل معانيها إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي ، من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة ، من نقل التكنولوجيا ، والخبرات التسويقية والإدارية ، وتأكيد ظاهرة العالمية في كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والإنتاجية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية [1] .

ويكفي الإشارة في هذا المجال إلى أن تلك الشركات العملاقة ذات الإمكانيات التمويلية الهائلة ، تلعب دور القائد في الثورة التكنولوجية التي نقلت الفن الإنتاجي إلى أن يصبح فناً إنتاجياً كثيف المعرفة ، كما أشرنا قبل ذلك ، وبالتالي فهي من هذا المنظور تعمق الاتجاه نحو العالمية (أو العولمة) أو عالمية الاقتصاد .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن هناك العديد من المؤشرات الأخرى الدالة على تعاظم دور الشركات المتعدية الجنسيات والعالمية النشاط أيضاً ، في تشكيل وتكوين وأداء الاقتصاد العالمي الجديد ، لعل من أهمها :

1 - يشير التقرير الذي نشرته مجلة فورشن في يوليو 1995 عن أكبر خمسمائة شركة متعدية الجنسيات في العالم أن إجمالي إيراداتها Revenues يصل إلى حوالي 44% من الناتج

(1) د. عبد المطلب عبد الحميد ، آلية تعامل القيادات الإدارية مع التحولات الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين ، المؤتمر الثاني لأكاديمية السادات ، مركز البحوث ، القاهرة ، 1995 ، ص 234

المحلي الإجمالي العالمي وتستحوذ الشركات المتعددة الجنسيات في مجموعها على حوالي 40% من حجم التجارة الدولية [1] ومعظم الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم ، ولذلك تلعب دوراً مؤثراً في التمويل الدولي .

2- أن حوالي 80% من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعدية الجنسيات وهو يوضح مركزها في التسويق الدولي [2] وأن إنتاج أكبر 600 شركة متعدية الجنسيات وحدها يتراوح ما بين 25%-20% من القيمة المضافة المولدة من إنتاج السلع عالمياً .

3- كذلك تجاوزت الأصول السائلة من الذهب والاحتياطيات النقدية الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعدية الجنسيات حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي منها ، ويدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي .

4- يضاف إلى ذلك الدور القائد الذي تلعبه الشركات متعدية الجنسيات في الثورة التكنولوجية ، فهي مسئولة عن نسبة كبيرة من الاكتشافات التكنولوجية التي يرجع معظمها لجهود البحث والتطوير R&D التي قامت بها هذه الشركات .

ولعل من الواضح أن هذه المؤشرات وغيرها توضح تماماً الدور المتعاظم للشركات متعدية الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

### سابعا : تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة

لعل الاتجاه إلى تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة بين مجموعة من الدول التي تتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصادياً ، وثقافياً وحضارياً وتاريخياً والتي تربطها في النهاية مصالح اقتصادية مشتركة ، هي من أهم الخصائص المميزة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، أضف إلى ذلك وارتباطاً به وجود ترتيبات إقليمية جديدة في إطار هذا الاتجاه ، وفي إطار السعي إلى تعميق

---

(1) جاء ذلك في :

د. إسماعيل صبري عبد الله ، الكوكبة ، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، 1995 ، ص ص 12 - 14 .

(2) د. سميحة محمد فوزي ، مرجع سبق ذكره ، ص 45 .

المصالـح الاقتصـادية المشتـركة للدول المكـونة لهذه التـرتيبـات الإقليمـية [1] وربطهـا بالترتيـبات الاقتصادية العالمية التي تتشكل أو تشكلت .

ويكفي للدلالة على تأكيد خاصية تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة ، أن أحدى الدراسـات التي أجراها صنـدوق النقد الدولي خـلال (عام 1995) تشيـر إلى أنه يوجد – على مستوى العالـم – حوالي 45 من أنظمة التكامل الاقتصـادي (ومن ثم التكتل الاقتصادي) في مـختـلف صورها ومـراحلهـا ، تشـمل 75% من دول العالـم ، وحوالي 80% من سكان العـالـم وتسيطر على 85% من التجارة العالمية .

ولعل من أهـم التكتلات الاقـتصادية العـملاقة التي اكـتلمت تقريباً ، نجـد أن الاتحاد الأوروبي الذي يكاد يكون قد اكتمل مع بداية 1994 ليكون أحد الكيانات الاقتصـادية العملاقة ذات التأثير القوي على التـجارة العالميـة والتكتل الاقتصـادي لمجموعـة الدول الأمريكية الذي ظـهر منذ يناير 1989 وتطور في فبراير 1991 ليضم الولايات المتحدة الأمـريكية وكندا والمكسيك ويعرف باسم النافتا [2] وهناك محاولات لمد جسر التعاون الاقتصادي لدول أمريكا اللاتينية .

وهناك التكتل الاقتصـادي في منطقة شرق آسيا وغـرب الباسفيك ، حيث توجـد ثلاثة محاور رئيسيـة للتجمع الاقتصادي في تلك المنطـقة ، والذي يبرز دور النمور الآسيوية ومـعهم اليابان في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وهذه المحاور هي :

ــ المحور الأول : رابطة جنوب شرق آسيا المعروفة باسم الأسيان ASEAN وتضم ست دول .

ــ المحور الثاني : جماعة التعاون الاقتـصادي لآسيا المعروفة اختصاراً باسم آبيك APEC وتضم 12 دولة .

ــ المحور الثالث : جماعة جنوب آسيا وشـــبه القـــارة الهندية والمعروفة باسم "سارك" وتضم 7 دول وهي الأكثر فقراً .

---

[1] مثل الترتيبـات الشرق أوسطية التي تسعى الولايات المتحدة الأمـريكية من خلال إسرائيل أن تكونها لخدمـة استراتيجيتهـا الاقتصادية على مستوى الاقتصاد العالمي .

[2] تابع هذه التكتلات في : د. محمد السيد سعيد : الكتل التجارية الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي والمتغيرات العالمية (دراسة) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1992 ، ص ص 325 - 333 .

ناهيك عن بعض التكتلات الأخرى مثل تكتل دول أمريكا اللاتينية وغيرها ، إلى جانب التفكير والإعداد لقيام تكتل اقتصادي عربي ، ليواجه بعض الترتيبات الإقليمية الشرق أوسطية .

والأهم أن محاولات التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في هذه التكتلات تتراوح بين حرية انتقال السلع والخدمات بدون قيود تعريفية أو غير تعريفية وإقامة بعض المشروعات المشتركة وعقد اتفاقيات التبادل العيني للسلع بدون عملات حرة ، وحرية انتقال رؤوس الأموال بهدف الاستثمار المباشر ، فيما عدا التكتل الاقتصادي الممثل في الاتحاد الأوروبي الذي خطا خطوات أوسع وأكبر من ذلك ، وتعكس هذه التكتلات درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل والاستثمارات والتجارة وأنواع التبادل الأخرى ، وتعمل الشركات المتعدية الجنسيات على إيجاد نوع من الترابط بين هذه التكتلات .

**ثامناً : تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد**

لعل من الخصائص الهامة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، هو تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة هذا النظام بعد انهيار المعسكر الاشتراكي بتفكك الاتحاد السوفييتي وبالتالي تلاشي المؤسسات الاقتصادية لهذا المعسكر ، وإنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) في أول يناير 1995 وانضمام معظم دول العالم إليها ، ومن ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي التي تعمل على إدارة هذا النظام من خلال تطبيق مجموعة السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم .

حيث أصبحت هناك ثلاث مؤسسات تقوم على إدارة هذا النظام من خلال تطبيق تلك السياسات هي :

1/8- صندوق النقد الدولي ، المسئول عن إدارة النظام النقدي الدولي .

2/8- البنك الدولي وتوابعه ، المسئول عن إدارة النظام المالي الدولي .

3/8- منظمة التجارة العالمية ، المسئولة عن إدارة النظام التجاري العالمي .

ولعل قيام النظام الاقتصادي العالمي الجديد على تلك المؤسسات يعتبر من أهم دعائمه ، حيث أصبح هناك إطار مؤسسي متكامل لهذا النظام .

ويلاحظ على هذه المؤسسات العالمية في العقد الأخير من القرن العشرين أنها تتجه إلى إدارة

النظام الاقتصادي العالمي من خلال آليات جديدة ، في إطار من التنسيق فيما بينها لضبط إيقاع المنظومة العالمية .

ويؤدي تطبيق تلك الآليات إلى تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

فمثلاً منظمة التجارة العالمية ، أصبحت تتعامل في مجال إدارة النظام التجاري الدولي ، ليس فقط مع السلع القابلة للتجارة الدولية، بل أيضاً مع تجارة الخدمات ، وحقوق الملكية الفكرية والأدبية والعينية ، وقوانين وإجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة الدولية ، وأعطت مهلة لعمليات تحرير التجارة الدولية في تلك المجالات ، وتتعامل بحسم مع قضايا الانحراف والدعم ، ولا جدال أن كل ذلك يزيد من دور منظمة التجارة العالمية في تسيير دفة النظام التجاري الدولي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

وكذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال ما يقومان بتطبيقه من برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي شملت الكثير من دول العالم في العقد الأخير من القرن العشرين ، وبالتالي يزداد دورها بشكل واضح في تسيير دفة النظام النقدي الدولي والنظام المالي الدولي ، ناهيك عن تعاظم هذا الدور في ظل تزايد مبدأ المشروطية الذي يقومان بتطبيقه بصورة متعاظمة منذ عقد الثمانينيات وحتى عقد التسعينيات .

### تاسعاً : اتساع دائرة المشروطية المرتبطة بالتمويل الخارجي

وهذه الخاصية مرتبطة بالخاصية السابقة مباشرة المتعلقة بتزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

حيث ترتب على تزايد أهمية الدور الذي يقوم به كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في اتساع دائرة المشروطية Conditionality المرتبطة بالتمويل الدولي ، حيث أصبح الاتفاق مع صندوق النقد الدولي من جانب حكومة أي دولة عضو ، شرطاً ضرورياً للحصول على موارد مالية من مصادر التمويل الدولي المختلفة ، سواء المصادر الرسمية الجماعية أو الثنائية أو البنوك التجارية ، فيما يمكن أن يطلق عليه شهادة الجدارة الائتمانية الدولية ، بل إن الاتفاق مع صندوق

النقد الدولي أصبح أيضاً شرطاً للحصول على الموافقة على إعادة جدولة الديون الخارجية للدول المعنية مع مجموعة الدائنين في نادي باريس .

ومن ناحية أخرى أصبح الاتفاق مع صندوق النقد الدولي سواء في صورة اتفاق مساندة أو في صورة تسهيل ممتد لا يكون ميسوراً إلا بالتزام البلد المدين بتنفيذ برنامج تصحيحي يتناول السياسات الاقتصادية الكلية مثل سعر الصرف وسعر الفائدة وغيرها .

وقد حدث نفس التطور في إطار البنك الدولي ، حيث استحدث البنك الدولي نوعاً جديداً من القروض ، هي قروض التصحيحات الهيكلية ، وهذه القروض مشروطة بالتزام البلد المدين بإجراء التصحيحات الهيكلية مثل تطبيق سياسة الخصخصة وإعادة النظر في أولويات الاستثمار ، وتحرير التجارة الخارجية وغيرها .

بل وأعقب ذلك نشوء ما يسمى بالمشروطية أو الاشتراطية المتبادلة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومعناها أن الحصول على موارد مالية من إحدى المنظمتين أصبح يتوقف على تنفيذ اشتراطية المنظمة الأخرى ، ومن ثم أصبح من غير الممكن الحصول على قرض للتصحيحات الهيكلية من البنك الدولي إلا بشرط الوصول إلى اتفاق مساندة مع صندوق النقد الدولي والعكس صحيح في بعض الحالات .

بمعنى أنه لا يمكن الوصول إلى اتفاق مساندة مع الصندوق إلا بعد إجراء تصحيحات هيكلية يتم الاتفاق عليها مع البنك الدولي .

وأكثر من ذلك اتسع نطاق المشروطية أو الاشتراطية حتى امتد إلى المساعدات الرسمية الثنائية ، فقد أصبحت مشروطة في حالات كثيرة بالحصول على شهادة الصحة الاقتصادية من صندوق النقد الدولي . وهكذا أحكمت الحلقات على البلاد المدينة فيما يتعلق بالتمويل الدولي ، فهي إذا اتفقت مع صندوق النقد الدولي وبشروطه انفتحت أمامها أبواب التمويل الدولي أو الخارجي ، وبديهي أنها حرة في أن ترفض مطالب صندوق النقد الدولي ، ولكنها في هذه الحالة تجد كل المنافذ مسدودة في وجهها ، في إطار ما يمكن تسميته بالتعاون الدولي بين مصادر التمويل الدولية المختلفة ، حيث أصبح في النظام الاقتصادي العالمي الجديد يتمتع بنوع من التنسيق بين مصادر

التمويل المختلفة في ظل المشروطية الدولية .

**عاشراً : وجود ملامح هيكلية جديدة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد**

إلى جانب ما أوضحته التحليلات السابقة من جوانب هيكلية مختلفة سواء من حيث التكتلات الاقتصادية التي تكونت ، أو الشركات المتعدية الجنسية التي تعملقت ، أو النظم النقدية والمالية والتجارية التي تكاملت ، فإنه يمكن فوق كل ذلك أن نلحظ ملامح هيكلية جديدة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وخاصة من حيث مستوى التطور ومعدل النمو الاقتصادي ، حيث أصبح تقسيم الدول في ظل النظام العالمي الجديد لا يخضع للنظام القديم، أي وجود دول متقدمة ودول نامية فقط أو غنية وفقيرة فقط ، بل أصبحت الهيكلية الجديدة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد تستوعب التقسيمات والتكوينات التالية : [1]

1- مجموعة الدول الأعلى تطوراً Highly - developed وهي على وجه التحديد الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية وشمال شرق آسيا (اليابان) ، وتعتبر من البلدان الأعلى دخلاً .

2- البلاد النامية والساعية على طريق النمو Developing وتشمل البلاد حديثة التصنيع في شرق آسيا (بالإضافة إلى الصين) وبعض دول أمريكا اللاتينية ، وتعتبر فئة بلدان "الدخل المتوسط" في العالم .

3- البلاد المتخلفة اقتصادياً وهي ما يمكن أن يعبر عنها بالبلاد الأقل نمواً Less Developed (LDCS) وتقع ضمن الشريحة الدنيا من فئة الدخل الأوسط والشريحة العليا من فئة الدخل المنخفض .

4- البلاد المتأخرة اقتصادياً Backward وتنقسم من ناحيتها إلى قسمين :

1/4- أقل البلاد نمواً Least Developed وتقع تقريباً ضمن الشريحة الوسطى من الفئة منخفضة الدخل .

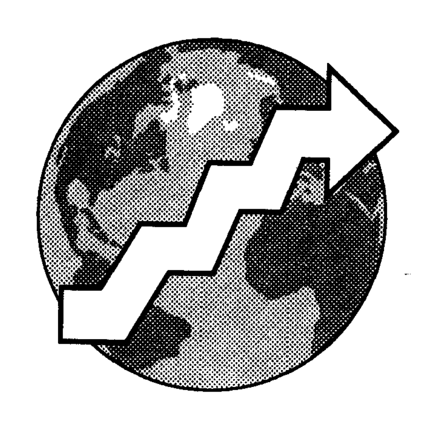
---

(1) د. محمد عبد الشفيع ، النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقال ، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، 1995 ، ص 41 .

2/4- وفي أدنى القاع يوجد القسم الذي نسـميه أقل البلاد الأقل نمواً Least Less Developed Countries (LLDCS) وهي الشريحة الدنيا من الفئة منخفضة الدخل وتشمل الأجزاء الأشد فقراً من العالم الثالث .

ويمكن لهذه الهيكلية الجديدة أن تبرز أنماطاً جديدة لتقسيم العمل الدولي من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن للدول الساعية إلى النمو Developing أن تصل في مرحلة إلى مصاف الدول الأعلى تطوراً في وقت ليس ببعيد، وبالتالي أن تلعب دوراً متصاعداً في تشكيل الاقتصاد العالمي الجديد وموازينه ، بينما هناك دول في أدنى القاع سيظل دورها هامشياً لأمد بعيد ، أما البلاد المتخلفة والمتأخرة اقتصادياً فإذا لم تنشط وتكون على مستوى التنافسية التي تسود الاقتصاد العالمي الجديد فقد تسقط في أدنى القاع .

# الفصل الثالث



# التحولات في آليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد

# التحولات في آليات
# النظام الاقتصادي العالمي الجديد

## تمهيد

لعل المتأمل في آليات عمل النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وخاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، يلاحظ أن هناك عدداً من الاتجاهات المستحدثة المؤثرة في منظومة أداء هذا النظام ، تحتاج إلى تحليلها لما لها من تأثير متزايد على أداء الاقتصاد العالمي ، سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل .

وهذه الاتجاهات المستحدثة تمثل تحولات اقتصادية عميقة في أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ففي النظام النقدي الدولي يمكن ملاحظة التحول من أسعار الصرف الثابتة إلى أسعار الصرف العائمة ، وفي النظام المالي الدولي يلاحظ التحول من المساعدات الإنمائية الرسمية والقروض الدولية إلى اقتصاديات المشاركة الدولية سواء في شكل استثمارات مباشرة أو غير مباشرة ، أما في النظام التجاري الدولي ، فيلاحظ التحول عن القيود الجمركية وغير الجمركية إلى نظام الحرية التجارية . وعلى نطاق استراتيجية التنمية المتبعة ، نجد أن هناك التحول من استراتيجية الإحلال محل الواردات إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير .

وفيما يلي تحليلاً مبسطاً لتلك الاتجاهات والتحولات :

**أولاً : التحول في النظام النقدي الدولي**

حيث يلاحظ أنه قد حدث تحول في نظام تحديد سعر الصرف في معظم دول العالم ، فأخذت بنظام أسعار الصرف العائمة بدلاً من أسعار الصرف الثابتة . وهذا التحول الواسع النطاق ترجع جذوره إلى إيقاف الولايات المتحدة الأمريكية تحويل الدولار إلى ذهب عام 1971 معلنة انهيار الأساس الذي قامت عليه الاتفاقية المعروفة بنظام بريتون وودز ، وذلك بعد الهبوط السريع في احتياطيات الذهب الأمريكية بسبب حرب فيتنام ، وتزايد العجز الفيدرالي الأمريكي .

وبالتالي أصبح النظام السائد بعد أزمة الطاقة الأولى في أكتوبر 1973 هو نظام أسعار الصرف العائمة ، أي تعويم سعر الصرف .

ولعل من المستحدثات التي ترتبت على العمل بنظام أسعار الصرف العائمة . التقلبات الشديدة في أسعار صرف العملات الرئيسية (الدولار ، الين ، المارك وغيرها) وهو ما أدى إلى زيادة عنصر عدم اليقين أو التأكد في العلاقات الاقتصادية الدولية التي تدعو بقوة إلى إجراء إصلاح جذري في النظام النقدي الدولي لا من أجل التخلي عن العمل بنظام أسعار الصرف العائمة ، بل من أجل زيادة كفاءة هذا النظام وخاصة التغلب على ما يحدثه هذا النظام من تقلبات وانحراف في أسعار الصرف في بعض العملات الرئيسية بالارتفاع أو الانخفاض بشكل لا يمكن تبريره اقتصادياً .

حيث لوحظ أن من أهم عيوب نظام أسعار الصرف العائمة ، مرونته الكبيرة في مواجهة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والصدمات الخارجية ، وهذه المرونة تعني في بعض الأحيان حدوث تقلبات شديدة في أسعار الصرف في الأجل القصير ، استجابة لعمليات المضاربة أو لاعتبارات طارئة ، ويؤثر ذلك سلبياً على التجارة الدولية وتحركات رؤوس الأموال ، حيث يتردد المصدرون والمستوردون والمستثمرون في تحمل مخاطر التغير في قيمة العملة .

ومن ناحية أخرى يؤخذ على نظام أسعار الصرف العائمة ، أنه كثير ما يؤدي إلى الانحراف Misalignment [1] في أسعار الصرف ويقصد بالانحراف وجود اختلاف بين السعر السائد في

(1) د. سعيد النجار ، النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرين ، مرجع سابق ، ص 23 .

السوق وبين سعر التوازن ، والأخير يعني بالنسبة لبلد العجز بأنه ذلك السعر الذي يحقق التساوي بين العجز في ميزان المدفوعات الجارية والفائض في صافي التحويلات الرأسمالية العادية والعكس في حالة بلد الفائض ، ويشترط في كل الأحوال أن يتحقق ذلك التساوي دون مستويات عالية للبطالة ودون الالتجاء إلى فرض قيود على التجارة الدولية أو وضع حوافز خاصة لانتقالات رؤوس الأموال .

ولعل تلك العيوب تدعو إلى البحث في كيفية إصلاح نظام أسعار الصرف العائمة بحيث تتمتع أسواق الصرف الأجنبي بدرجة أكبر من الاستقرار ، وتكون ظاهرة الانحراف بين سعر الصرف السائد في السوق وبين سعر التوازن في أضيق الحدود .

ونقول ذلك لأن هذا النظام يتمتع بالكثير من المميزات التي تؤثر إيجابياً على أداء النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، حيث يتميز بأنه :

1- أكثر اتفاقاً مع تعاظم حركة التجارة العالمية وتحركات رؤوس الأموال الدولية ومن ثم تزايد درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل .

2- يعفي السلطات النقدية في أية دولة من إخضاع سياستها الاقتصادية الداخلية لاعتبارات التوازن الخارجي .

3- يحمي إلى حد ما الاقتصاد القومي من الموجات التضخمية أو الانكماشية .

وتكمن الإصلاحات في النظام النقدي الدولي القائم على أسعار الصرف العائمة ــ لكي يتحقق الاستقرار في أسواق الصرف ويتم منع الانحرافات ــ في ضرورة حدوث قدر أكبر من التعاون النقدي وخاصة بين البلاد الصناعية الرئيسية (OECD) ، بما يكفل إزالة التضارب بين سياساتها النقدية وتحقيق الانسجام بين تلك السياسات وبين الأهداف الاقتصادية التي تسعى كل منها إلى تحقيقها .

وقد وافقت الدول الصناعية السبع الكبرى على أن يكون التنسيق في سياساتها وأدائها الاقتصادي عن طريق اجتماعاتها السنوية والتعاون مع صندوق النقد الدولي عن طريق ما يسمى بالرقابة الجماعية للصندوق ، التي تختلف عن الرقابة الثنائية لكل بلد على انفراد ، حيث تكون

بؤرة الاهتمام في الرقابة الجماعية على الآثار الدولية للسياسات النقدية والمالية والتجارية ، ومدى الانسجام بين أهداف كل منها وأهداف الأخرى ويباشر صندوق النقد الدولي هذه المهمة عن طريق تقريره النصف السنوي بعنوان World Economic out look على أساس رصد عدد من المؤشرات في البلاد الصناعية السبع الكبرى مثل معدلات النمو ونسبة التضخم وأسعار الفائدة ونسبة البطالة ونسبة العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري وميزان المعاملات الجارية ومعدلات النمو في الائتمان والإصدار النقدي وحجم الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي وأسعار الصرف .

ويلاحظ أن مجموعة الأربع والعشرين التي تمثل البلاد النامية في صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، ترى أن هذا القدر من التعاون لا يرقى إلى مستوى المشكلات التي تواجه الاقتصاد العالمي ، بل ومازال التعارض بين السياسات الاقتصادية قائماً بما ينطوي عليه ذلك من آثار دولية سلبية على البيئة الاقتصادية العالمية ، لذا ترى مجموعة الأربع والعشرين وبعض البلاد الصناعية الصغيرة أن التنسيق عن طريق اللقاءات الدورية والرقابة الجماعية لابد من استكماله بالاتفاق على ما يسمى "النطاق المستهدف" Targetzone لأسعار الصرف بين العملات الرئيسية .

وتنطوي فكرة النطاق المستهدف على تحديد سعر كل عملة بالنسبة للأخرى عند المستوى الذي يتفق مع الأساسيات الاقتصادية في بلاد النطاق على أن يتم السماح بتقلبات هذا السعر في حدود يتم الاتفاق عليها ، وتشكل هذه الحدود نطاق التغيرات أو السقف الذي يمكن أن ترتفع إليه قمة أي عملة مشتركة في النطاق والأرضية التي يمكن أن تنزل إليها ولا تتغير السقوف أو الأرضية – أي النطاق المستهدف – إلا إذا حدث تغيير في الأساسيات الاقتصادية مما يستوجب إعادة تصنيف Re - alignment العلاقات نحو قيمة مركزية جديدة ، ويقترح أن يشكل النظام المستهدف من البلاد الصناعية السبع الكبرى أو على الأقل من الثلاث الكبار الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا .

ويرى أنصار هذا الاقتراح أن الالتزام بنطاق محدد مقدماً يفرض قدراً من الانضباط على السياسات الاقتصادية الداخلية للبلاد الأعضاء فيه ، وهو الأمر الذي لا يتوافر في الترتيبات

الحالية، كذلك فإن النطاق يعطي مرجعاً للعملات الرئيسية شبيه بسعر التعادل للدولار في نظام بريتون وودز مما يقلل الحاجة إلى المضاربة ويخفف من درجة التقلبات في نظام أسعار الصرف العائمة المطبقة في الوقت الحالي .

إلا أن هذا الاقتراح لا يلقى قبول البلاد الصناعية الكبرى لأنه ينطوي على قدر من الالتزام والانضباط من جانب تلك البلاد ، وهي غير مستعدة لذلك في الوقت الحاضر سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية .

ولعل ذلك يشير إلى الأزمة الكبيرة التي يعاني منها نظام النقد الدولي ، والكامنة في مخاطر الاعتماد على عملة واحدة في تسوية المعاملات الدولية وتسييرها مما يؤدي إلى زيادة حدة التقلبات الشديدة في أسعار صرف العملات الرئيسية والمؤثرة بالضرورة على أداء الاقتصاد العالمي في مجموعه . هذا في الوقت الذي تغيرت فيه الأوضاع الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية ذاتها عما كانت عليه بعد الحرب العالمية حيث تناقص الاحتياطي المتوافر لديها من الذهب بشكل كبير وتعاني حالياً من عجز كبير في ميزان مدفوعاتها وفي ميزانيتها الفيدرالية . وغدا النظام النقدي الدولي في حاجة إلى تغيير هذه الأوضاع النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي المطلوب بالفعل .

ولذلك ففيما يتعلق بالمستقبل تشير العديد من الدراسات إلى تراجع أهمية الدولار الأمريكي في النظام النقدي العالمي ، وتعتمد تلك التوقعات على الاعتبارات التالية :

**الاعتبار الأول** : تزايد الأهمية النسبية لكل من الاقتصاد الياباني والاقتصاد الألماني (ومعه الاتحاد الأوروبي) في النظام العالمي الجديد ، وعلى حساب الأهمية النسبية للاقتصاد الأمريكي ، مما أدى ويؤدي إلى تعاظم الوضع النسبي للين الياباني واليورور في المعاملات الدولية .

**الاعتبار الثاني** : أن الاتحاد الأوروبي الذي وصل إلى مرحلة إصدار العملة الأوروبية الموحدة المتمثلة في اليورو ، والعمل بها من يناير 2002 لتكون وحدة نقدية حقيقية تكون وسيلة للمدفوعات ومخزناً للقيمة .

**الاعتبار الثالث** : إن ظهور تكتلات اقتصادية أخرى غير أوروبا ، في أمريكا الشمالية وفي حوض المحيط الهادي والباسفيك يؤدي بالبعض إلى توقع ظهور ثلاث كتل نقدية : الأولى في

أوروبا الموحدة وتكون عملتها الأيكو أو اليورو والثانية في أمريكا الشمالية وتكون عملتها الدولار والأخيرة في حوض المحيط الهادي وتكون عملتها الين وبذلك يتحول النظام النقدي العالمي من نظام أحادي إلى نظام ثلاثي [1] .

وإذا تحقق ما تقدم فسوف يتخلص النظام النقدي العالمي من مخاطر الاعتماد على عملة واحدة ومن ثم تخف حدة التقلبات الشديدة في أسعار صرف العملات الرئيسية .

وعموماً فإن ذلك يشير في مجموعه إلى أن هناك إصلاحات اقتصادية مطلوبة في آلية عمل النظام النقدي العالمي لجعله أكثر كفاءة في تحقيق الأهداف المرجوة منه ، وهذا ما سيكشف عنه المستقبل .

**ثانياً : التحول في النظام المالي الدولي**

لعل من الملاحظ أن من التحولات الهامة في النظام المالي الدولي والذي بدأ يؤثر بوضوح على آلية عمل النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، هو ذلك التغير الذي حدث في نمط التمويل الدولي وخاصة بعد تفجر أزمة المديونية الخارجية بإعلان المكسيك توقفها عن الدفع في صيف 1982 ، فبعد هذا التاريخ بدأت تزداد الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر (وغير المباشر) في مصادر التمويل الدولي وخاصة بالنسبة للدول النامية ، وذلك ليتقدم ويحل محل المساعدات الإنمائية والقروض التجارية ، وبالتالي يكون في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر ، البديل عن الديون الخارجية بآثارها في مجال التمويل الخارجي لعملية التنمية في تلك الدول ، ولعل الدليل على ذلك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار التحول إلى اقتصاديات المشاركة الدولية قد أصبحت تمثل المصدر الرئيسي لرؤوس الأموال الأجنبية للغالبية العظمى من الدول النامية مع نهاية الثمانينيات ، ومثلت تلك الاستثمارات حوالي 75% من إجمالي التدفقات الرأسمالية من المصادر الخاصة والتي تشمل الاستثمارات الأجنبية والقروض المضمونة ، وذلك بالنسبة لحوالي 93 دولة نامية خلال الفترة 1986 - 1990 ، بينما لم تتجاوز تلك النسبة 30% خلال الفترة 1980 - 1985 [2] وقد أكد البنك

(1) انظر في تحليل ذلك :

د. سعيد النجار ، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينيات ، مرجع سابق ، ص ص 37 - 44 .

(2) البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول والثاني ، المجلد الخامس والأربعون ، القاهرة ، 1992 ، ص 46 .

الدولي الاتجاه على تحبيذ الاستثمار الأجنبي المباشر في تقاريره وخاصة في عامي 1991 - 1992 من منظور أن الاستثمارات الدولية أفضل للدول المستقبلة لرأس المال من المديونية الدولية .

ويرجع التحول إلى تحبيذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة (وغير المباشرة) في التمويل الدولي إلى النمو الضخم في حركة رؤوس الأموال ، بحيث فاقت بمعدلاتها معدل نمو حركة التجارة الدولية ، ومن ناحية أخرى فإن تفاقم أزمة المديونية الخارجية قد ترك بصماته على النظام المالي الدولي وكان أول أثر مباشر لتلك الأزمة هو الانكماش الفجائي الكبير في حجم القروض التجارية ، نظراً للتراجع الكبير الذي حدث من البنوك التجارية المقرضة عن الإقراض الدولي ، لأن الأزمة المتفجرة جعلها تترنح ، وتوشك أن تصل إلى حافة الانهيار ، ولولا التدخل السريع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتفاق على ما يسمى رابطة الإنقاذ بالتعاون الوثيق بين جميع الأطراف المعنية ، لانهارت بعض البنوك الدائنة ، وجرت معها مئات البنوك الأخرى في أنحاء العالم ولذلك لم يكن غريباً أن تنسحب من هذا الميدان ، مما أدى إلى انكماش حجم القروض التجارية الصافية الاختيارية إلى نسبة ضئيلة من أحجامها السابقة ، وليس من المنتظر أن تعود لإقراض البلاد النامية على نطاق كبير بعد هذه التجربة المريرة .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن المساعدات والقروض الإنمائية الرسمية ، لم تسلم من تأثير أزمة المديونية الخارجية ، حيث أصبحت تخضع للاستراتيجية الدولية أو المشروطية الجديدة السابق الإشارة إليها من كل من الصندوق والبنك الدوليين .

وهذا التحول أدى إلى تعاظم أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر من مصادر التمويل الدولي وخاصة للبلاد النامية ، فالقروض التجارية نضبت أو أوشكت على النضوب ولم تعد متاحة باليسر أو النطاق الذي كانت عليه قبل ذلك ، أما المساعدات والقروض الإنمائية الرسمية ، فقد أصبحت هي الأخرى تخضع للاشتراطية (أو المشروطية) الدولية الشديدة التي أدت إلى عزوف عدد ليس بالقليل من البلاد النامية عن الاقتراض ، وتفضيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، كمصدر من مصادر التمويل الدولي .

وقد يرجع هذا التحول أيضاً إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر من مصادر التمويل

الدولي نظراً لبعض المزايا التي تتوافر في هذا المصدر من مصادر التمويل التي لا تتوافر في مصادر التمويل الأخرى ، حيث إن تلك الاستثمارات الأجنبية غير منشئة للمديونية ولا تتولد عنها التزامات تعاقدية مثل التي تنشأ عن القروض ، أما الالتزام بتحويل الأرباح إلى الخارج فهو يختلف في طبيعته القانونية عن الالتزام الخاص بخدمة الديون ، ومن الناحية الاقتصادية فإن تحويل الأرباح يتمتع بقدر كبير من المرونة . بالإضافة إلى ذلك فإن الاستثمارات الأجنبية بريئة من الاشتراطية التي أصبحت ترتبط بالمساعدات الرسمية . لكل هذه العوامل وغيرها أصبح هناك تنافس شديد وخاصة بين الدول النامية على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (وغير المباشرة) التي أصبحت النمط السائد في التمويل الدولي للتنمية ، إلا أنه من الضروري الإشارة إلى أن تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، يتوقف على مناخ الاستثمار بمكوناته ومحدداته والقدرة التنافسية للدولة المضيفة بالمقارنة بالدول الأخرى والطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي والعائد على الاستثمار المعدل بالمخاطر التجارية وغير التجارية ، بالإضافة إلى المحددات الخاصة بالصحة الاقتصادية وإثبات القدرة على النمو ، بالإضافة إلى الحوافز الضريبية ، وهذه المحددات تعمل في منظومة واحدة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حتى أن الحوافز الضريبية تأتي في مؤخرة العوامل الجاذبة للاستثمار من حيث الفعالية والقدرة على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ، ومن ثم فإن الحوافز الضريبية هي إحدى العوامل المؤدية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، ولكن ليست العامل الحاسم [1] .

وبالتالي فإن تنافس الدول النامية على منح المزيد من الحوافز الضريبية فقط لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعتبر اتجاهاً صحيحاً ، بل عليها تحسين مناخ الاستثمار بمحدداته ومكوناته وجعل العوامل الأخرى أكثر إيجابية للاستثمار على أن يتم ذلك في منظومة متكاملة ولا تعدو الحوافز الضريبية إلا أحد عناصرها .

(1) د. عبد المطلب عبد الحميد ، مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر ، مؤتمر الهندسة الضريبية لتشجيع الاستثمار والخصخصة ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، فبراير 1997 ، ص 28 .

### ثالثاً : التحول في النظام التجاري الدولي

ويعني التحول من سياسة حماية التجارة الدولية إلى سياسة حرية التجارة الدولية ، أي التحول من القيود الجمركية وغير الجمركية إلى نظام الحرية التجارية ، ويرجع جذور هذا التحول أو بدايته إلى الحالة أو الوضع بعد الحرب العالمية الثانية حيث كانت السياسة الحمائية هي العنصر الحاكم في إدارة العلاقات الاقتصادية آنذاك ، وكان هناك نوع من التصعيد نحو المزيد من الحماية والقيود [1] .

وفي ظل هذا الاتجاه الحمائي ، وجدت عدد من دول العالم (23 دولة) أن تنشيط التجارة الدولية فيما بينها لن يأتي إلا بتخفيف القيود على التجارة الدولية وتحريرها ومن ثم ظهرت فكرة إنشاء الجات في هافانا 1947 والتي عقد في إطارها ثماني جولات من المفاوضات من أجل التحول إلى نظام الحرية التجارية في المعاملات الدولية ، كان آخرها جولة أوروجواي التي تم التوقيع عليها في مراكش سنة 1994 لتعلن عن قيام منظمة التجارة العالمية WTO في يناير 1995 ، وتعلن عن أن حوالي 117 دولة على استعداد للتحول نحو سياسة حرية التجارة الدولية ليكون التحول من القيود الجمركية وغير الجمركية إلى نظام الحرية التجارية هو أساس النظام التجاري الدولي الذي ترتضيه معظم دول العالم ، حيث من المتوقع أن تزداد عدد الدول المنضمة لمنظمة التجارة العالمية لتشمل معظم دول العالم خلال مهلة العشر سنوات المعطاة للدول النامية على وجه الخصوص .

ويقوم التحول في النظام التجاري الدولي ــ وخاصة بعد جولة أوروجواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية في يناير 1995 ــ على الدعائم والتحولات والتغيرات التالية :

1- **التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وتخفيض الحواجز والقيود التعريفية** ، فيما يطلق عليه تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية ، ويكفي الإشارة في هذا المجال إلى أن متوسط التعريفات الجمركية في الدول الصناعية المتقدمة في السلع الصناعية ، وصل إلى أقل من 10% بعد جولة طوكيو ومع بداية جولة أوروجواي ، بعد أن كان هذا المتوسط

(1) للمزيد من التفاصيل حول سياسة الحماية والقيود ، وسياسة الحرية التجارية يمكن الرجوع إلى : د. عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، 1997 ، ص ص 326 - 352 .

حوالي 40% عام 1947 ، ومعنى ذلك أن الرسوم الجمركية لم تعد قيداً يعتد به في العلاقات التجارية فيما بين الدول الصناعية ، ولا ننسى أن التجارة الدولية بين تلك الدول والتي نالها أكبر حظ من التحرير تمثل ما يربو على سبعين في المائة من مجموع التجارة العالمية . وإذا تذكرنا أن جولة أوروجواي تحمل المزيد من التخفيضات على مدى عشر سنوات قادمة سواء في السلع الزراعية أو الصناعية أو غيرها وتسري على كل الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية . فإن القرن القادم يشير إلى أن الرسوم الجمركية ستكون أداة فعالة لتشجيع التبادل التجاري الدولي وليس عائقاً وقيداً على التجارة الدولية ، وبالتالي فإن السياسة التجارية الدولية التحررية تستخدم بطريقة تختلف عن الفترات الماضية ، بل الأكثر من ذلك أنه أصبح استخدام الرسوم الجمركية المرتفعة يتم على أساس أنها أداة تعريفية لمحاربة سياسة الإغراق ، حيث إن اتفاقية الجات تنص على أنه إذا اعتقدت إحدى الدول أن هناك إغراقاً لأسواقها فإن لها الحق أن ترد على ذلك بفرض رسوم إضافية ضد الإغراق ، وذلك بعد الرجوع إلى منظمة التجارة العالمية والتحقق من ذلك من خلال أجهزة تلك المنظمة المختصة في ذلك . ويسري نفس الوضع إذا اعتقدت إحدى الدول أن هناك دعماً غير مشروع لأحد السلع من إحدى الدول ، فإن للأولى أن تفرض رسوماً مضادة للدعم بعد عرض الموضوع على جهاز فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية . وهذا الوضع لم يكن موجوداً قبل ذلك ويأتي في إطار التحول الجديد في النظام التجاري الدولي .

2- **إزالة القيود الكمية المباشرة** ، حيث يؤدي نظام حرية التجارة الدولية إلى إلغاء نظم الحصص وحظر الاستيراد وغيرها من القيود الكمية المباشرة ، وبالتالي تصبح الرسوم الجمركية أي القيود التعريفية فقط هي الأداة المتاحة للسياسة التجارية ، أما القيود الكمية المباشرة فالكل يسعى إلى إزالتها خلال المرحلة القادمة .

ويلاحظ في هذا المجال أنه حتى ما يسمى "بالحمائية الجديدة" أو الإجراءات الرمادية فقد تم الاتفاق في جولة أوروجواي ومع قيام منظمة التجارة العالمية ، على عدم استخدامها بعد مهلة محدودة

والإجراءات الرمادية هي نوع جديد من القيود على التجارة الدولية ، وهي ثلاثة أنواع [1]:

**النوع الأول** : هو التقييد الاختياري للصادرات وذلك بأن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية (وهي التي ابتدعتها) في اتفاق مع اليابان على أن تلتزم هذه الأخيرة بألا تزيد صادراتها في السوق الأمريكية عن حجم محدود أو عدد محدود من الوحدات ، وقد طبق هذا النوع بصفة خاصة على صادرات اليابان من السيارات وأجهزة الراديو والتليفزيون وغيرها ، وسارت على نفس الطريقة بعض دول السوق الأوروبية وبلاد شرق آسيا .

**النوع الثاني** : هو التوسع الاختياري في الواردات ، بمعنى أن تتوسع اليابان في الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية من سلع معينة مثل الذرة واللحوم ، وبعض السلع الصناعية مثل وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية .

**النوع الثالث** : ويتمثل فيما يسمى ترتيبات التسويق المنظم وقد طبقت هذه الطريقة على صادرات اليابان وبلاد شرق آسيا من السلع التي لا تخضع للتقييد الاختياري ، وذلك حيث لاتقوى الصناعة الأمريكية على الوقوف أمام المنافسة الأجنبية ، ومن ثم تلجأ إلى فرض القيود على الواردات استناداً على ما يسمى الشرط الوقائي في اتفاقية الجات ، ذلك لأن الاتفاقية كانت تجيز للبلاد الأعضاء تقييد المنافسة الأجنبية إذا زادت الواردات زيادة ضخمة مفاجئة تنطوي على ضرر جسيم أو تهديد بضرر جسيم للصناعة الوطنية .

قد توسعت الولايات المتحدة الأمريكية في التمسك بالشرط الوقائي في حالات تتعارض مع الهدف الذي وضع من أجله فاتفق أخيراً على التخلص من تلك القيود على التجارة الدولية .

فالإجراءات الرمادية هي قيود على التجارة الدولية [2] ، وتسمى كذلك لأنها لا تتعارض صراحة مع أحكام الجات ، وفي الوقت نفسه لا تتفق معها ، فلا هي بالصحيحة ولا هي بالباطلة وإنما تعد حالة وسط بين الحالتين ، ففي حالة التقييد الاختياري للصادرات والتوسع الاختياري للواردات فمن المفترض أن التقييد أو التوسع تم الاتفاق عليه بين الطرفين ، وهذا يرفع عنها صفة

(1) د. سعيد النجار ، النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرين ، مرجع سبق ذكره ، ص 35 .

(2) انظر د. سعيد النجار ، الجات والنظام التجاري الدولي ، رسائل النداء الجديد ، جمعية النداء الجديد ، القاهرة ، 1996 ، ص ص 32 - 33 .

البطلان ، ولكنها في الوقت نفسه تنطوي على تقييد للتجارة الدولية بطريقة تشبه تماماً القيود غير التعريفية وهذا يرفع عنها صفة الصحة ، ويصدق ذلك أيضاً على التمسك بالشرط الوقائي ، فهو في ظاهره استخدام لرخصة تسمح بها اتفاقية الجات ولكنه في جوهره تقييد غير مشروع للمنافسة.

وقد انتهت جولة أوروجواي إلى ضرورة إنهاء الإجراءات الرمادية أو الحمائية الجديدة في غضون مهلة محددة .

3- إن أهم ما يميز التحول في النظام التجاري الدولي نحو نظام الحرية التجارية أنه ــ بعد عام 1994 وبداية عام 1995 وبإنشاء منظمة التجارة العالمية ــ قد شمل تحرير التجارة الدولية ليس فقط في مجال السلع الصناعية ، بل شمل أيضاً السلع الزراعية والسلع الصناعية الأخرى مثل المنسوجات والملابس . هذا بالإضافة إلى تجارة الخدمات التي تعتبر نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية ، ويطبق تحرير تجارة الخدمات مبدأ التحرير التدريجي وتشمل تجارة الخدمات على الخدمات المصرفية والتأمين وسوق المال والنقل البري والبحري والجوي والمقاولات والسياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المهنية مثل مكاتب الاستشارات الفنية والخدمات المهنية .

وبالإضافة إلى تحرير تجارة الخدمات ، فقد شمل التحول في النظام التجاري الدولي التحرير والتنظيم والحماية للملكية الأدبية والفنية والصناعية ، وكذلك تحرير قوانين الاستثمار من القيود ذات الأثر على التجارة الدولية .

وبالتالي كان التحول نحو نظام حرية التجارة الدولية بعد جولة أوروجواي 1994 وإنشاء منظمة التجارة العالمية أول يناير 1995 أكثر شمولاً بكثير من الأوضاع قبل هذا التاريخ ، حيث يمكن القول إن ما تحقق في جولة أوروجواي يفوق بكثير ما تحقق قبل ذلك في السبع جولات الخاصة بالجات منذ عام 1947 ، وبالتالي فإن هذا التحول الكبير يؤكد تحول النظام التجاري الدولي بالفعل إلى نظام الحرية التجارية والذي من المتوقع أن يحدث تغيراً كبيراً وزيادة هائلة في التجارة الدولية والنشاط الاقتصادي العالمي .

4- لعل من الدعائم الهامة للتحول في النظام التجاري الدولي ، هو عدم التمييز بين البلاد المختلفة في المعاملات التجارية إعمالاً بمبدأ الدول الأولى بالرعاية Most Favored Nation (MFN) ومعناه أن أية ميزة تجارية تمنحها دولة أخرى لابد أن تنسحب تلقائياً إلى كل البلاد المتاجرة دون المطالبة بذلك ، بل يضاف إلى ذلك مبدأ تحديد قواعد السلوك في المعاملات لتحريم كل أنواع السلوك الجائر Predatory Conduct ومن ذلك تحريم أن تقوم دولة بعمليات إغراق لسوق دولة أخرى عن طريق بيع سلعة معينة في أسواق التصدير بسعر أقل من السعر الذي تباع به في سوقها الداخلية ، كذلك تحريم إعطاء دعم للمنتجين لسلعة معينة بقصد تمكينهم من تصديرها بسعر منخفض .

ويضاف إلى ذلك ، وضع قواعد للسلوك للرد على ما يعتبر سلوكاً جائراً ، فإذا اعتقدت إحدى الدول أن هناك إغراقاً لسوقها فإن لها الحق أن ترد طبقاً للتحول في النظام التجاري الدولي، ويكون الرد ممثلاً في فرض رسوم إضافية ضد الإغراق Anti - Dumping Duties وكذلك إذا اعتقدت أن هناك دعماً غير مشروع ، فإن لها الحق أن تفرض رسوماً مضادة للدعم Countevailing وفي كل الأحوال تقدم شكوى إلى منظمة التجارة العالمية ، ويحول إلى جهاز فض المنازعات لبحث الوضع وتقرير الرد المناسب ، وفي إطار أن الرد يكون باستخدام التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية .

### رابعاً : التحول في استراتيجية التنمية

ويقصد به تحول معظم دول العالم إلى تبني استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير بدلاً من استراتيجية الإحلال محل الواردات التي كانت متبعة قبل ذلك . أي التحول من استراتيجية للتنمية ذات توجه داخلي إلى استراتيجية للتنمية ذات توجه تصديري خارجي استغلالاً للفرص الكبيرة التي تتيحها السوق العالمية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

ويأتي هذا التحول بصفة خاصة في عدد كبير من الدول النامية نتيجة لأن البلاد النامية التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو عالية هي البلاد التي انتهجت استراتيجية للتنمية ذات توجه تصديري تقوم على استغلال إمكانات السوق العالمية إلى أبعد الحدود الممكنة . حيث أثبتت بلاد

شرق آسيا ومعها عدد متزايد من البلاد النامية الأخرى مثل المكسيك وشيلي والأرجنتين والبرازيل وغيرها أن السوق الدولية تتسع لكل من توافرت لديه الإرادة لاختراقها والمهم أن تكتمل مقومات استراتيجية التوجه التصديري والتي تعمل على تشجيع التوسع في الصادرات من المنتجات التي تتمتع الدول محل البحث فيها بميزة نسبية أو ميزة تنافسية في الأسواق الدولية ، وهي تلك المنتجات التي يتميز إنتاجها أو يمكن أن يتم إنتاجها حاضراً أو مستقبلاً بتكلفة منخفضة نسبياً بالمقارنة بباقي الدول الأخرى والتي تتيح الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي وأنماطه الجديدة ، بما يعود بالفائدة على الاقتصاد القومي لما تخلقه من قاعدة تصديرية تساهم في الأجل الطويل في نمو الاقتصاد القومي وتنويع مصادر دخله ، ذلك لأن استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير ، تجعل قطاع التصدير أكثر ديناميكية من القطاعات الأخرى المكونة للاقتصاد القومي ، حيث تتزايد الصادرات بمعدلات نمو تزيد عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .

مع ملاحظة أن قيام اقتصاد تصديري غير تقليدي عملية تنموية طويلة الأجل ، تتمثل في وضع ركائز للتحول تكون قادرة على إحداث التغيرات الهيكلية في الاقتصاد القومي ، والتي تؤدي إلى خلق هيكل إنتاج متنوع الأنشطة والقطاعات يستخدم أفضل الطرق التكنولوجية ، ويصبح هيكل إنتاج مركب يسمح باتساع قاعدة هيكل الصادرات ، تدعمه قاعدة تكنولوجية متقدمة تحقق للمنتجات المطورة والمصدرة مزايا تنافسية مكتسبة ، وتكسب المنتجات المصدرة عموماً القدرة على غزو الأسواق العالمية (الدولية) حيث تصبح ذات قوة وقدرة تنافسية عالية ، وينتهي هذا الاتجاه إلى إعادة هيكلة الصادرات ، بما يصحح من وضع الدول النامية في أنماط التخصص ، وتقسيم العمل الدولي وقد أثبتت تجربة جنوب شرق آسيا ذلك .

ويبدو أن التحول نحو استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير له من الأسباب المنطقية والمرتبطة بالتحولات العالمية الأخرى ، ما يجعلها إحدى التحولات الاقتصادية الهامة في آليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ولعل أهم هذه الأسباب :

1- إن التحول نحو استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير يتوافق بدرجة كبيرة مع التحول الذي يحدث في النظام التجاري نحو مزيد من تحرير التجارة العالمية .

2- إن هناك حدوداً لاستراتيجية الإحلال محل الواردات ، وإن الاستمرار فيها والإصرار عليها يعد مرحلة معينة من مراحل التصنيع يتعارض مع مقتضيات التنمية بل لابد أن تتحول استراتيجية التنمية بعد نقطة معينة إلى استراتيجية أخرى تقوم على استغلال الفرص التي تتيحها السوق العالمية وهي استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير أو التوجه التصديري. لأن مشكلة استراتيجية الإحلال محل الواردات بدأت عند محاولة انتقال الدول التي كانت تتبعها إلى مرحلة أعلى من التصنيع تتجاوز السلع ذات الاستهلاك الشعبي الواسع التي كانت تسمى فيها بمرحلة الإحلال محل الواردات الكفء ، إلا أنها فشلت عندما حاولت الانتقال إلى مرحلة إنتاح السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية دون أن تكون مهيأة لذلك لامن ناحية السوق الداخلية ، ولا من ناحية توافر عنصر رأس المال والتكنولوجيا ولا من ناحية التكلفة التنافسية التي تنافس بها السوق العالمية ، وبالتالي كانت هذه المرحلة تسمى بالإحلال محل الواردات غير الكفء ، والتي لفتت النظر إلى ضرورة التحول نحو استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير .

3- تقوم استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير على التوسع في الصادرات للمنتجات المختلفة سواء كانت كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال ، صناعية أم زراعية ، وهي الصادرات التي يكون للاقتصاد القومي فيها ميزة نسبية أو ميزة تنافسية سواء مكتسبة حالياً أو يمكن اكتسابها مستقبلاً .

ففي ظل هذا التحول يمكن أن يتناول التصنيع أي نوع من السلع الصناعية استهلاكية كانت أو رأسمالية أو وسيطة ، والمهم ألا يكون إنتاجها في بيت زجاجي بمعزل عن السوق العالمية وإنما في معترك المنافسة الدولية وهذا ما تشير إليه تجربة النمور الأربعة حيث إنها لم تقف عند حد إنتاج السلع الصناعية كثيفة العمل ، وإنما استطاعت أن تأخذ مكانها وأن تغزو الأسواق العالمية في عدد كبير من السلع كثيفة رأس المال والتكنولوجيا .

4- تشير العديد من الدراسات إلى أن هناك علاقة ارتباط قوية بين تبني استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير والنمو الاقتصادي ، حيث إن التوسع في الصادرات الناتج عن تلك

الاستراتيجية يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي عن طريق الزيادة في معدل التكوين الرأسمالي من جهة وزيادة النمو والأداء في إنتاجية عناصر الإنتاج من جهة أخرى [1].

5- أبرزت العديد من الدراسات التي أجريت على عدد من الدول النامية ، أن هناك علاقة سببية محددة بين نمو الصادرات وتنمية القطاعات السلعية وخاصة الصناعات التحويلية [2]

6- إن استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير التي تقوم على تشجيع الصادرات تؤدي إلى كفاءة تخصيص الموارد طبقاً للمزايا النسبية وتسمح بالاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ووفورات الحجم وإدخال التطوير التكنولوجي لمواجهة المنافسة الخارجية .

7- إن غلبة الاهتمام بالإحلال محل الواردات له مزايا لدرجة محدودة بعدها تتوقف تلك المزايا وتنقلب صناعته إلى عبء على الاقتصاد القومي وتصبح عائقاً أمام التطور الاقتصادي والتطوير التكنولوجي [3].

8- أهم ما يلاحظ على استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير أنها تخلق منتجات وصناعات تقوم على التطوير والمنافسة داخلياً وخارجياً ، وحتى لو واجهت مشكلات فإنها تحفز القائمين على الإنتاج على تحسين المنتجات وإدخال الوسائل الحديثة والسعي وراء فرص التسويق الداخلي والخارجي والتعاون مع مراكز البحوث والدراسات ورفع مستوى التدريب والتنظيم الإداري والإنتاجي ، أي التحول إلى إنتاج ديناميكي متحرك يستند إلى استراتيجية تحفيزية قائمة على المنافسة في السوق الداخلية والسوق الخارجية ، حيث إن السوق المحلية هي القاعدة التي تنطلق منها الصناعة نحو السوق العالمية وليس من المتصور أن تتمتع أية صناعة بقدرة تنافسية في السوق العالمية دون أن يسبق ذلك تفوقها في سوقها

---

(1) انظر في ذلك مثلاً :

R. Kavoucci, Export Expansion and Economic growth, Journal of Development Economics, 14, 1984, p. 241.

(2) انظر :

Peter Cychow, Causality Between, Export Growth and Industrial Development Evedence from the Nics, Journal of Development Economics, June, 1987, p.p. 55 - 63.

(3) يمكن الرجوع في تفاصيل ذلك إلى :

د. إبراهيم حلمي عبد الرحمن ، التصدير الصناعي كمؤشر للتطوير التكنولوجي والتنمية في مصر بالمقارنة مع عدد من الدول النامية ، مجلة مصر المعاصرة ، العددان 421 ، 422 ، القاهرة ، 1990 ، ص ص 121 - 122 .

الوطنية فلم تستطع اليابان أن تغزو أسواق السيارات العالمية إلا بعد أن تمكنت من الوقوف على أقدامها أمام المنافسة الأجنبية في عقر دارها ، وكذلك الحال بالنسبة للسلع التصديرية التي تميزت بها النمور الآسيوية [1] .

9- أظهرت العديد من الدراسات في الدول النامية أن اتباع استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير تتيح فرص عمل أكثر بالمقارنة باستراتيجية الإحلال محل الواردات ، وبالتالي تساهم في حل مشكلة البطالة عن طريق استيعاب المزيد من العمالة .

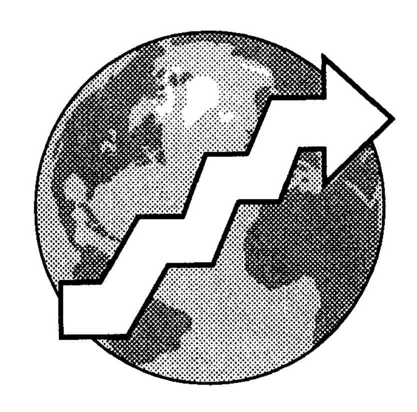
10- تتيح استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير إمكانية توسيع وتنويع قاعدة الإنتاج ، وبصفة خاصة انتقال الاقتصاد القومي من اقتصاد يعتمد في صادراته على سلعة أولية واحدة مثل النفط ، إلى اقتصاد متنوع في صادراته سواء صناعية أو زراعية أو رعوية أو سمكية تدخل عليها عمليات صناعية ، أي أن نجاح تطبيق استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير يؤدي في المدى الطويل إلى خلق قاعدة تصديرية تساهم في نمو الاقتصاد وتنويع مصادر دخله وتوجد حلول أكثر واقعية وعائد متزايد بصورة أفضل من تقسيم العمل الدولي القديم الذي كان يقسم العالم بين دول نامية تصدر مواد أولية ودول متقدمة تصدر مواد صناعية ، وبالتالي التحول إلى أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي يتيح فرصاً أوسع للصادرات من الدول النامية ، وهذا يتفق مع الاتجاه العام لتقسيم العمل الدولي على الصعيد العالمي الذي يتيح التخصص داخل الصناعة الواحدة أو السلعة الواحدة مما يفسح المجال لأكثر من بلد واحد في نفس الصناعة أو السلعة وبالتالي يوفر فرصاً أكثر للتصدير .

لهذه الأسباب وغيرها كان التحول في استراتيجية التنمية من استراتيجية الإحلال محل الواردات إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير هو أحد التحولات الهامة في آليات الاقتصاد العالمي الجديد .

---

(1) د. سعيد النجار ، النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرين ، مرجع سبق ذكره ، ص 47 .

# الفصل الرابع



# مؤسسات النظام
# الاقتصادي العالمي الجديد

# مؤسسات النظام
# الاقتصادي العالمي الجديد

## تمهيد

لعله قد أصبح من المعروف أن النظام الاقتصادي العالمي يتكون من ثلاثة أركان رئيسية هي النظام النقدي الدولي والنظام المالي الدولي والنظام التجاري الدولي ، وتقوم على إدارة الأركان الثلاثة ، ثلاث مؤسسات اقتصادية عالمية هي على التوالي ، صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) . فصندوق النقد الدولي يختص بإدارة السياسة النقدية ، والبنك الدولي يختص بإدارة السياسة المالية ، ومنظمة التجارة العالمية تختص بإدارة السياسة التجارية العالمية .

وقد رأينا أن هناك تعاظم لدور هذه المؤسسات الاقتصادية في إدارة وضبط إيقاع النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

ولعله من المناسب التأكيد على أن دور هذه المؤسسات الاقتصادية العالمية في ضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية والتجارية من شأنه أن يحقق إلى مدى بعيد نوعاً من الانسجام والنمطية في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم ، فضلاً عما يوفره من إزالة القيود والعقبات المعرقلة للنشاط الاقتصادي بين مختلف دول العالم ، وبذلك تصبح هذه المؤسسات أداة في سبيل تحقيق وتأكيد عالمية الاقتصاد .

ولكل ذلك يخصص هذا الفصل لتحليل ودراسة هذه المؤسسات الاقتصادية العالمية الثلاث على النحو التالي :

**أولاً : صندوق النقد الدولي**

يعتبر صندوق النقد الدولي أحد المؤسسات الاقتصادية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي ، منذ بدأ يتكون مع نهاية الحرب العالمية الثانية مع توقيع اتفاقية "بريتون وودز" في صيف عام 1944، ويمكن التعرف على صندوق النقد الدولي وأهدافه ومهامه وموارده والحصص المكونة له ، وطريقة التصويت فيه ، وأنواع القروض التي يتيحها والشروط التي يضعها الصندوق لمنح قروضه ومساندانه وذلك على النحو التالي :

**1- التعريف والنشأة**

يمكن تعريف صندوق النقد الدولي على أنه المؤسسة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي ، وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه" .

وقد أنشئ صندوق النقد الدولي في 25 ديسمبر عام 1945 ، بموجب اتفاقية بريتون وودز الموقعة في صيف عام 1944 ، من حوالي 44 دولة ، إلا أن عدد الدول الأعضاء وصل عام 1995 بعد حوالي خمسين عاماً من إنشائه إلى 179 دولة ، وبلغ عدد موظفيه 2150 شخصاً ليصبح بذلك المؤسسة الاقتصادية العالمية التي تمثل أحد الأركان الرئيسية الفاعلة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتي تعمل على تحقيق الاستقرار النقدي العالمي .

**2- أهدافه**

قام صندوق النقد الدولي طبقاً لنصوص الاتفاقية الخاصة بإنشائه وتأسيسه لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي :

1/2- تعزيز التعاون النقدي الدولي بما يكفل تحقيق الاستقرار النقدي وسعر الصرف .

2/2- توسيع نطاق التجارة الدولية والعمل على زيادتها وتنشيطها وتسهيل مجرى النمو للتجارة العالمية .

3/2- تقليل درجة الاختلال في ميزان المدفوعات وتقصير مدى هذا الاختلال .

3- **الوظائف والمهام**

ولكي يحقق صندوق النقد الدولي أهدافه ، فإنه يقوم بالوظائف والمهام التالية :

1/3- تدعيم استقرار أسعار الصرف ومنع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض قيم عملاتها.

2/3- إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف والتخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو وتنشيط التجارة الدولية .

3/3- تمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتمكينهم من تصحيح اختلال موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات تقييدية ويمنح في ذلك قروضاً قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل .

4/3- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية ، من خلال زيادة الاحتياطيات الدولية وقد ابتدع في ذلك ما يسمى "بحقوق السحب الخاصة" [1] .

5/3- اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو اتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي .

6/3- إبداء المشورة للدولة العضو فيما يتعلق بالأمور النقدية والاقتصادية ذات العلاقة وبالتالي يقوم بدور المستشار النقدي في مجال التشاور والتعاون المتعلق بمشاكل النقد الدولية .

7/3- التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الاختلالات الهيكلية حيث أدخل صندوق النقد الدولي ــ على عملياته في محيط السياسة الاقتصادية ــ عمليات التكييف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل ، ولذلك زاد اهتمامه منذ الثمانينيات بعلاج الاختلال في التوازن الهيكلي وبالتالي بدأ يخصص موارد وقروضاً ، تسمى بتسهيلات التصحيح الهيكلي ، وقد خصصت تلك التسهيلات حديثاً للبلاد المنخفضة الدخل ويمثل ذلك تداخلاً كبيراً مع اختصاصات

---

(1) حقوق السحب الخاصة هي نوع من النقود (الأصول) الدولية يقوم بإصدارها صندوق النقد الدولي وتعرف أحياناً بالذهب الورقي دلالة على قوة إبرائه Special Drawing Rights وقد ابتدعت عام 1969 ، وتقيم بناء على أوزان معينة من العملات الرئيسية .

ووظائف البنك الدولي .

8/3- يركز صندوق النقد الدولي في معالجاته للسياسات الاقتصادية الكلية ، على الفترة القصيرة وأحياناً الفترة المتوسطة ويطلق عليها سياسات التثبيت .

9/3- يقوم بمراقبة النظام النقدي الدولي عموماً .

**4- الموارد والحصص والقوة التصويتية والآلية التنظيمية للصندوق**

يحصل صندوق النقد الدولي على موارده المالية أساساً من اكتتاب حصص الأعضاء فيه ، ويمكن أن يلجأ أيضاً للاقتراض لحماية العملات الرئيسية وقد تكون نادي باريس في يناير 1961 لهذا الغرض بمقتضى اتفاقية تضع بمقتضاها دول النادي 6 مليارات دولار لمساعدة أي من عملات هذه الدول ، وقد يلجأ للاقتراض أيضاً لتدعيم موارده وزيادة قدرته على منح التسهيلات المختلفة التي يمنحها مثلما حدث بعد ارتفاع أسعار البترول عام 1973 ، حيث أقرضت الدول البترولية الصندوق حوالي 20 مليار دولار ، وكانت على رأس الدول المقرضة المملكة العربية السعودية [1] .

ويبلغ مجموع الحصص المدفوعة لدى صندوق النقد الدولي حتى عام 1996 حوالي 144 مليار وحدة حقوق سحب خاصة [2] أي نحو 200 مليار دولار أمريكي ، حيث إن لكل عضو من الدول الأعضاء في الصندوق حصة في رأسمال الصندوق مقومة بوحدة حقوق السحب الخاصة ، وتدفع الحصة لكل عضو بنسبة 25% من الذهب أو العملات الأجنبية القابلة للتحويل والباقي بالعملة الوطنية .

وتحدد حصة كل عضو في رأسمال الصندوق حقوقه في السحب على موارد الصندوق ، كما تحدد مجموع الأصوات التي بحوزة العضو ، وبالتالي تتحدد قوته التصويتية ، من ثم قوته في إدارة الصندوق مع الإشارة إلى أن العضوية في صندوق النقد الدولي مفتوحة لكل الدول التي توافق على الالتزام بمواد اتفاقيته ، كما أنه من حق أي عضو أيضاً أن ينسحب من الصندوق .

---

[1] تكونت عضوية هذا النادي من الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا ، بريطانيا ، فرنسا ، اليابان ، كندا ، هولندا ، بلجيكا ، والسويد . انظر د. جودة عبد الخالق ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ، ص 226 .

[2] وحدة حقوق السحب الخاصة تعادل 0,888671 جرام من الذهب وتعلن يومياً بناء على مجموع الأوزان النسبية للعملات الرئيسية ، والأوزان تتفق مع قيمة المساهمة في التجارة والتسويات الدولية .

مع العلم بأن القوة التصويتية تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تصل قوتها التصويتية إلى ما يقرب من 20% ، والمملكة المتحدة البريطانية وتصل قوتها التصويتية إلى 6,6% ثم ألمانيا وتصل قوتها التصويتية إلى 5,8% وفرنسا 4,8% واليابان 4,5% ، أي أن الدول الخمس الكبار تملك حوالي 41,7% من القوة التصويتية في صندوق النقد الدولي ؛ نظراً لأنها شاركت منذ تأسيسه بأكبر الحصص في موارد الصندوق ، وفي مقدمتها على الإطلاق هي الولايات المتحدة الأمريكية كما هو واضح من ملكيتها لخُمس القوة التصويتية في الصندوق تقريباً ، ولها حق الفيتو على قراراته .

وهناك مقاومة شديدة من تلك الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لزيادة حصص الصندوق أو تعديلها ، ويكفي الإشارة إلى الموقف الذي حدث من الولايات المتحدة الأمريكية عندما انعقد المؤتمر السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن في سبتمبر 1989 ، حينما دعا ميشيل كامديسو مدير عام صندوق النقد الدولي إلى مضاعفة موارد الصندوق إلى 180 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (240 مليار دولار) بدلاً من 90 مليار دولار وحدة حقوق سحب خاصة حتى يكون الصندوق قادراً على مواجهة أعباء التمويل الإضافية في التسعينيات . وقد أثار اقتراح ميشيل كامديسو رد فعل مضاد لدى الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تكتف فقط بمعارضة مضاعفة الحصص [1] ، وإنما أثارت اقتراحاً مضاداً يدعو إلى ضرورة إعادة النظر في دور الصندوق مفضلة أن يعود إلى ممارسة دوره التقليدي كممول مؤقت للتغيرات الطارئة في موازين المدفوعات وإبعاده عن مجالات رسم سياسات النمو وإعادة التكيف والتوازن الاقتصادي، والتي من المفترض أن تكون الوظيفة الرئيسية للبنك الدولي .

ويتكون الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي من مدير ومجلس المديرين ومجلس المحافظين . ومجلس المحافظين هو السلطة العليا في الصندوق ، ويتكون من المحافظين الذين

---

(1) بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية وحدها الاقتراح لأنها تملك عملياً حق الفيتو على قرارات مجلس الإدارة بقوتها التصويتية في الصندوق .

انظر : مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسة ، التقرير الاستراتيجي العربي 1991 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة 1991 ، ص 183 .

تعـينهم الدول الأعـضـاء ، بواقع محـافظ ونائب مـحـافظ لكل دولة عـضـو . ويجتـمع مـجلس المحـافظين كل عام ليبحث نشـاط الصندوق . كـما ينتـخب مـجلس المحافظين أعـضاء مـجلس المديرين (كل سنتين) . ومجلس المديرين هو الذي يتولى أعمال الإدارة العادية للصندوق بتفويض من مجلس المحافظين ، ويكون ضمـن مجلس المديرين ستة أعضاء معـينين بواسطة الدول صاحبة الحصص الأكبر [1] . والباقي ينتخبهم محافظو الدول الأعـضاء الأخرى بحيث يختار محافظو كل مجموعة من الدول أحـد المديرين التنفيذيين . ويقوم مجلس المديرين باختيـار المدير العام والأخير هو رئيس مجلس المديرين وهو المسئول عن الإدارة للصندوق .

ويلاحظ أن تنظيم صندوق النقد الدولي أشبه بالمؤسسـة المساهمة ، فالمدير بمثابة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ، ومجلس المديرين التنفيذيين يناظر مجلس الإدارة في المؤسسة المساهمة ، أما مجلس المحافظين فهو بمثابة الجمعية العمومية للمساهمين .

ومن الواضح أن هذا الهـيكل يتيح مجـال السيطرة في الإدارة ، للأعـضاء الذين يملكون نسـباً كبيـرة في رأس المال ، وهو نفس الحال التي تشكل عليهـا الصندوق ؛ فالدول الست صاحبـة أكبر حصص من حـقهـا منفردة تعـيين ممثليهـا في مجلس المديرين . ويلاحظ أن رئيس صنـدوق النقد الدولي أوروبي أو على الأقل غير أمريكي وفقاً للعرف السائد .

### 5- القروض والتسهيلات التي يمنحها صندوق النقد الدولي

تقوم سـياسة الإقراض على إعـطاء مجموعـة من التسهـيلات للبلد العضـو في صندوق النقد الدولي ، من خلال مبادلة عـملته بمقدار معادل من عملات الأعضاء الآخـرين أو بحقوق السحب الخـاصة التي يحـتـفظ بهـا الصندوق في حوزتـه تحت ضوابط مـعـينة ، على أنه يتـعين على البلد المستـفيد خلال فـترة محددة أن يعـيد شراء عملتـه من الصندوق مستخـدماً رسوماً على عـمليات الشراء ، ويعتـبر الأثر الصافي للشـراء وإعادة الشراء [2] مماثلاً إلى حد كـبير لعمليـات الاقتراض بفائدة وإعـادة تسديد القرض فيـما بعد ، وتخصـص هذه التسهيـلات غالباً لعلاج العـجز المؤقت

(1) وهذه الدول هي الولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة المتحدة ، وألمانيا واليابان وفرنسا ، والمملكة العربية السعودية .

(2) يتم إعادة الشراء خلال مدة معينة .

والعارض في ميزان المدفوعات .

وهناك إلى جانب ذلك مجموعة من القروض في شكل تسهيلات للتمويل الخاص بالتصحيح أو التكيف الهيكلي والتسهيل المعزز للتصحيح والتكيف الهيكلي وترتيبات المساندة ، وتخصص لعلاج الاختلال الهيكلي في ميزان المدفوعات ، وجميع التسهيلات والقروض متاحة ومخصصة لكل الدول على السواء ، لا فرق في ذلك بين دولة متقدمة ودولة نامية ، بينما التسهيل الخاص بالتصحيح والتكيف الهيكلي مخصص للدول النامية منخفضة الدخل .

ويمكن إلقاء الضوء على أهم تلك التسهيلات على النحو التالي :

**1/5- ترتيبات المساندة**

ويطلق على ترتيبات المساندة Stand - by Arrangment أيضاً سياسة الشرائح ، وقد استخدمت منذ عام 1952 لمواجهة العجز المؤقت في ميزان المدفوعات ، الناتج عن أسباب محلية أو خارجية أو الاثنين معاً ، وتتراوح مدة هذه الترتيبات بين 12 - 24 شهراً ، ويتم السحب من موارد الصندوق لهذا النوع من التسهيلات ــ في شكل شرائح بحيث لا يتجاوز ما يسحبه العضو خلال فترة 12 شهراً 25% من قيمة حصته، على ألا يتجاوز ما يحوزه الصندوق من عملة العضو في أي وقت 200% من قيمة هذه الحصة .

ويتم إتاحة هذه الترتيبات مقابل إصلاح اقتصادي (برنامج التثبيت) ، يتم الاتفاق عليه فيما يسمى خطاب النوايا Letter of Intent المقدم بداية من حكومة الدولة المعنية .

وتجدر الإشارة إلى أنه في هذا النوع من التسهيلات يتقاضى الصندوق فائدة عنه يتصاعد معدلها ، مع طول مدة القرض ، ومع نسبة ما يحوزه الصندوق من عملة العضو ، وتمول هذه التسهيلات العجز المؤقت في ميزان العمليات الجارية وليست لها علاقة بتمويل العجز الناتج عن الاختلالات الهيكلية التي يستغرق علاجها مدة طويلة .

وفي كل الأحوال يتم سداد هذه التسهيلات في فترة تتراوح بين 39 - 60 شهراً .

**2/5- تسهيلات الصندوق الممتدة**

وقد ظهرت تسهيلات الصندوق الممتدة The Extended Fund Facility بعد أن اتضح من

تجربة الستينيات وبداية السبعينيات أنه في حالة ظهور الصعوبات في ميزان المدفوعات والتي ترجع إلى اختـلالات هيكلية في الإنتاج والتجـارة والتكلفة والأسعار فـإن الأخذ ببرنامج قصـير الأجل للإصلاح لا يكون مناسباً ، حيث إن إصلاح وتصحيح هذه الاختلالات يحتاج لـفترة من الوقت تسـمح بتوظيف وإجـراء التعـديلات اللازمـة ، ومن هنا استـحدث هذا التـسهـيل لإتاحة مـوارد الصندوق على مـدى ثلاث سنوات متتـالية ، وإن كـان يمكن مدها لسنة رابعـة في بعض الحالات ويتم كل ذلك وفقاً لبـرنامج محدد ، أي أن هذا التسهـيل يعالج عجز ميـزان المدفوعات في المدى المتوسط، ويسـتهدف التغلب في كل الأحـوال على الاختلالات الهـيكلية في ميزان المدفـوعات . ويتم سداد هذه التسهيلات خلال 4,5 - 10 سنوات .

### 3/5- تسهيل التكيف الهيكلي الأساسي والمعزز

حيث استحـدث تسهيل التكيف الهيكلي The Structural Adjustment Facility في مارس 1986 لمساعدة الدول النامية منخـفضة الدخل التي تعاني من مشاكل واختلالات هيكليـة مستمرة في موازين مدفوعاتها ولذلك فهو يقدم موارد بشروط ميسرة إلى هذه الدول ، وذلك لتمكينها من تطبـيق برنامج متـوسط الأجل للتكيف الهيكلـي ، وهنا يتعـاون الصندوق مع البنك الدولي ، في صياغـة إطار معين لسيـاسات الإصلاح الاقتـصادي متوسطة المدى لفـترة ثلاث سنوات [1]، ويتم صيـاغة برامج سنوية مفـصلة بناء على ذلك قبل صـرف القروض السنوية ، وهذه البرامج تحـتوي على مؤشرات مـقبلة (كل ثلاثة شهور) لتقـييم الأداء ويكـون الســداد لهــذا التسهـيل على فترة 5,25 - 10 سنوات .

وقـد استـحدث هذا التـسهـيل في ظل ظروف اقـتـصادية غـاية في الصـعوبة واجـهت الدول منخفضة الدخل ، والتي عانت من تدهور مراكـزها الخارجية وتراجع في نموها ، ولذلك يخصص تسهـيل التكيف الهيكلي لتـمويل ميزان المدفـوعات ، وكذلك يخـصص لأغراض تحرير التـجارة الخارجية وإصلاح نظام الصرف .

وتهدف برامج التكيف الهيكلي إلى زيادة النمو الاقتصادي عن طريق تركيز الاستثمار وزيادته

[1] فيما يمكن تسميته ورقة إطار السياسات .

في المشروعات الإنتاجية وزيادة المدخرات المحلية وتعبئة الموارد الخارجية بجذب الاستثمارات الأجنبية كما تعمل على إطلاق حوافز الإنتاج وتحرير الأسعار ، وعموماً يتم سداد هذا النوع من التسهيل على فترة 5,25 - 10 سنوات .

واستكمالاً لتسهيل التكيف الهيكلي ، فقد أنشئ في ديسمبر 1987 تسهيل جديد بموافقة مجلس إدارة الصندوق وهو تسهيل التكيف الهيكلي المعزز Enbanced Structural Adjustment Facility وهو يشبه الأول ، إلا أن المؤشرات هنا ومعايير الأداء تكون نصف سنوية ، والمراجعة في منتصف العام ، وينتظر من العضو في هذا التسهيل اتخاذ إجراءات شديدة التكيف بهدف دفع معدل النمو وتقوية وضع ميزان المدفوعات ، ويكون سداد هذا النوع من القروض خلال 5,5 - 10 سنوات .

وتنطوي فكرة هذين التسهيلين على ضرورة التوافق بين عمليتي التصحيح والتنمية ، وأن يدعم كل منهما الآخر، والهدف العام هو استعادة قدرات الدول النامية على المدفوعات والمحافظة عليها ، بتحقيق التوازن الداخلي والخارجي ، بما يتضمنه ذلك من تغيير هيكل النشاط الاقتصادي لتحقيق معدلات نمو مرتفعة .

**4/5- تسهيل التمويل التعويضي والطوارئ**

وقد أنشئ تسهيل التمويل التعويضي والطوارئ في أغسطس 1988 ليحل محل تسهيل التمويل التعويضي الذي كان يمنح عند تقلب الصادرات في عام 1963 ، وهذا التسهيل له شقان : الشق التعويضي لمواجهة نقص الصادرات وزيادة تكاليف استيراد الحبوب التي ترجع إلى عوامل خارجية، أما الشق الثاني فهو المتعلق بالطوارئ ، حيث يقدم تأكيدات لمساعدة العضو الذي يطبق برامج الصندوق ، وذلك لمساندة الجهود المبذولة للتكيف في مواجهة الصدمات الخارجية غير المواتية .

وتجدر الإشارة إلى أنه عند تحديد حجم التمويل التعويضي الذي يقدمه الصندوق ، فإنه يسترشد في هذه الحالة بمعادلة رياضية لتحديد مدى الانخفاض في حصيلة الصادرات عن الاتجاه العام المتوسط المدى لهذه الحصيلة ، وبناء على ذلك يقرر الصندوق حجم التمويل التعويضي ، وفي كل الحالات لا يجوز أن يتجاوز المبلغ الذي تسحبه الدولة الفرق بين حصيلة الصادرات

المتوقعة في الظروف العادية وبين الحصيلة التي حدثت نتيجة لهذه التقلبات .

ويجوز للدولة العضو ، أن تقترض ما يصل إلى 95% من حصتها بموجب هذا التسهيل ويتم السداد خلال الفترة ما بين 3,2 إلى 5 سنوات .

وجدير بالذكر أن هذا التسهيل قد أنشئ بالتعاون مع سكرتارية "الجات" باعتبارها المسئول الأول عن تحرير التجارة الدولية ، وهو ما يشير إلى ضرورة تعزيز التعاون بين المؤسسات الاقتصادية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد .

**6- ملاحظات ضرورية على سياسات وأداء صندوق النقد الدولي**

تشير كثير من التحليلات فيما يتعلق بتقييم سياسات وأداء صندوق النقد الدولي إلى أن هناك العديد من الملاحظات والتحفظات التي تؤخذ وتسجل في هذا المجال ، والتي إن دلت على شئ فإنما تدل على احتمالات أن تشهد تلك المؤسسة الاقتصادية العالمية ، بعض الإصلاحات التي تجعلها أكثر كفاءة في أداء دورها في النظام الاقتصادي العالمي خلال القرن الحادي والعشرين ، ومن هذا المدخل يمكن أن نلاحظ بعض أوجه التقصير على سياسات وأداء صندوق النقد الدولي (على سبيل المثال لا الحصر) :

1/6- إن الدول المتقدمة الخمس الكبرى تسيطر على إدارة صندوق النقد الدولي ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تنفرد بحوالي 20% من القوة التصويتية و20% من رأسماله .

2/6- منذ انهيار نظام النقد الدولي الذي اتفق عليه في بريتون وودز في 1971 وتقنين نظام التعويم للعملات الرئيسية في 16 مارس 1973 وتحول العالم إلى نظام أسعار الصرف المرنة ، أصبح النظام النقدي منذ هذا التاريخ بلا قاعدة ، وهي مسألة تحتاج إلى علاج وإصلاح قد تجيب عليها الإصلاحات النقدية المتوقعة في السنوات القادمة وخاصة في ظل نمو التكتلات الاقتصادية العملاقة .

3/6- إن معظم القروض والتسهيلات الممنوحة من صندوق النقد الدولي موجهة إلى الدول المتقدمة ، وحتى حقوق السحب الخاصة التي ابتدعت عام 1969 كنقود (أصول) دولية

لم تنل الدول النامية منها إلا القليل .

4/6- تزايد استخدام صندوق النقد الدولي لما اصطلح على تسميته بالمشروطية ، ومنها أنه يشترط اتباع سياسات معينة للإصلاح الاقتصادي في مجال علاج عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة، وتخفيض معدلات التضخم وإصلاح سعر الصرف وتحرير الأسعار وتحرير التجارة الدولية في شكل برامج للإصلاح الاقتصادي يغلب عليها إدارة الطلب وخاصة في الأجل القصير والمتوسط . وبالتالي تميل سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يضعها الصندوق في برامجه إلى أن تكون سياسات انكماشية تحتاج إلى إعادة نظر وإجراء التحسينات عليها بناء على ما أسفرت عنه التجارب في هذا المجال ، وخاصة أن من الجوانب الخاصة بالمشروطية أن الدول النامية صارت ـ بعد أزمة المكسيك 1982 ـ لا تستطيع الحصول على المساعدات والقروض من جهات أخرى إلا بعد الرجوع للصندوق وإبرام الاتفاقيات المناسبة معه [1] والحصول على شهادة الصلاحية الاقتصادية والجدارة الائتمانية .

5/6- تترتب على سياسات الإصلاح الاقتصادي آثار اجتماعية مرتفعة التكاليف ، لا تراعي ظروف الدول النامية ، وقد حاول صندوق النقد الدولي أن يخفف من تلك الآثار عندما قرر عمل تعديلات في برامجه وأدخل ما يسمى بشبكة الضمان الاجتماعي بالتعاون مع البنك الدولي وأنشأ أيضاً ما يسمى "بالصندوق الاجتماعي للتنمية" إلا أن الأمر يحتاج أن يراعي الصندوق ظروف الدول النامية بصورة أفضل خاصة وأن تتلاءم سياساته بدرجة أكثر مع الأوضاع الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة بالرغم من أن الأوضاع الاقتصادية للدول النامية ذات طبيعة خاصة وتحتاج إلى معالجات خاصة .

**ثانياً : البنك الدولي**

ينظر للبنك الدولي دائماً على أنه المؤسسة الاقتصادية العالمية التوأم لصندوق النقد الدولي ، والذي أنشئ في إطار تكون النظام الاقتصادي العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية ونتيجة لاتفاقية

---

[1] د. سامي عفيفي حاتم ، الخبرة الدولية في الخصخصة ، دار العلم للطباعة ، القاهرة ، 1994 ، ص 76 .

بريتون وودز من منظور الحاجة إلى مؤسسة اقتصادية تمنح قروضاً طويلة الأجل لتكمل عمل الصندوق ، ويمكن التعرف على البنك وهيكله وأهدافه وموارده وسياساته الإقراضية من خلال النقاط التالية :

### 1- التعريف والنشأة

يمكن تعريف البنك الدولي على أنه المؤسسة الاقتصادية العالمية المسئولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء. ولذلك فإن مسئوليته تنصب أساساً على سياسات التنمية والاستثمارات ، وسياسات الإصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص ، وكذلك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال" .

ولذلك فهو على عكس صندوق النقد الدولي ، وإن كان يكمل مهام الأول ، حيث يركز البنك الدولي على الفترة الطويلة إلا أنه يشترط بالنسبة لعمليات التكييف الهيكلي أن يسبق ذلك مرحلة التثبيت التي هي الشغل الشاغل للصندوق ، أي تخفيض معدل التضخم وتقليل عجز الموازنة ، وتصحيح سعر الصرف ، باعتبارها شروط تمهيدية لكي تنجح عمليات التكيف الهيكلي في الأجل المتوسط والطويل ، ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

وقد برزت فكرة إنشاء البنك الدولي من هذا المنطلق ، حيث إن صندوق النقد الدولي لا يمكن أن يقوم بواجباته على نحو فعال إذا لم يكن هناك قروض طويلة الأجل للمساهمة في تنمية الدول التي دمرتها الحرب أو التي يعاني اقتصادها من الكساد ، ولذلك ركز نشاطه في المراحل الأولى على الدول المتقدمة وخاصة الأوروبية للمساهمة في إعادة بناء اقتصادها ، وعندما انتهى من ذلك ركز نشاطه بعد ذلك وإلى الوقت الحاضر على تمويل التنمية في الدول النامية

وبهذا الوضع يمكن لنشاط البنك الدولي أن يكمل الأهداف الأساسية لنشاط صندوق النقد الدولي ويساعد على الاستقرار الدولي في مجالات تمويل التنمية .

وبالتالي تم الاتفاق على مشروع إنشائه في يوليو 1944 وعقد الاجتماع الافتتاحي لمحافظي البنك في الفترة من 8 - 14 مارس 1946 في مدينة سافانا بولاية جورجيا الأمريكية ، وبدأ أعماله

رسمياً في المركز الرئيسي في واشنطن في 25 يونيو 1946 ، باعتباره مؤسسة اقتصادية متخصصة من مؤسسات الأمم المتحدة والتي تعمل في مجال الإقراض طويل الأجل لأغراض إعادة التعمير والتنمية للدول المتقدمة ثم للدول النامية الأعضاء ، ليكون أول مؤسسة اقتصادية عالمية لتمويل التنمية الاقتصادية ، حيث بلغ عدد أعضائه حتى 1996 حوالي 172 عضواً ، حيث إن أعضاء البنك الدولي هي الدول ، ولكي تكون الدولة عضواً في البنك الدولي فلابد أن تكون عضواً في صندوق النقد الدولي قبل ذلك ، بل إن اكتتاب الدول الأعضاء في رأسمال البنك يتحدد وفقاً لحصة كل دولة في صندوق النقد الدولي .

**2- هيكل مجموعة البنك الدولي وأهدافها**

تتلخص أهداف البنك الدولي في ترسيخ قواعد السلوك للنظام المالي الدولي ، في كل مايتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال سواء في صورة قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة ، بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وعلاج الاختلالات الهيكلية وبخاصة في الدول النامية للمساعدة في علاج الاختلال الهيكلي في ميزان المدفوعات والوصول إلى تحقيق التوازن الخارجي والداخلي ، وهو في ذلك مكمل في أهدافه ومهامه لصندوق النقد الدولي .

ولعل الاقتراب أكثر من مفهوم البنك الدولي ، يشير إلى أنه ينطوي على ما يسمى بمجموعة البنك الدولي وهي أربع مؤسسات تمويلية : أولها البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وثانيها مؤسسة التمويل الدولية وثالثها هيئة التنمية الدولية ، ورابعها هي الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار .

وبالتالي يحسن الإشارة إلى كل واحدة على حدة وتحديد أهدافها على النحو الذي يتضح من التحليل التالي :

**1/2- البنك الدولي للإنشاء والتعمير**

والذي أنشئ عام 1946 ، ويقوم بمنح قروض طويلة الأجل [1] لكن بشروط صعبة وبأسعار مرتفعة تقترب من أسعار الفائدة في أسواق رأس المال العالمية وتتلخص أهدافه في :

(1) للحكومات أو بضمان الحكومات .

1/1/2- المساعدة في تعمير وتنمية أقاليم الدولة العضو وتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى .

2/1/2- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض .

3/1/2- المساهمة في تحقيق النمو المتوازن في الأجل الطويل للتجارة الدولية .

4/1/2- علاج الاختلالات الهيكلية في الدول النامية .

**2/2- مؤسسة التمويل الدولية**

وقد أنشأت عام 1956 ، لإقراض القطاع الخاص مباشرة دون حاجة إلى ضمان الحكومات ، بل تقوم باستثمارات في القطاع الخاص .

وتتلخص أهدافها في :

1/2/2- المساهمة في إيجاد فرص الاستثمار لرؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية .

2/2/2- تشجيع الاستثمارات الخاصة الإنتاجية .

3/2/2- مشاركة القطاع الخاص في المشروعات الاستثمارية التي يقوم بها لزيادة معدلات نموه.

**3/2- هيئة التنمية الدولية**

وقد أنشأت عام 1960 ، لتقديم قروضها بشروط سهلة وميسرة ، وبفائدة بسيطة ولمدة أطول وتتلخص أهدافها في :

1/3/2- إعطاء دفعة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية وبصفة خاصة في الدول الأكثر فقراً .

2/3/2- منح القروض لمشروعات البنية الأساسية والطاقة لتقوية البنية الأساسية وتحسين الأداء الاقتصادي .

**4/2- الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار**

وقد بدأت عملها عام 1988 ، وهدفها تشجيع الاستثمار الخاص في المجالات الاستثمارية المختلفة ، وذلك عن طريق الحد من الحواجز غير التجارية التي تعوق الاستثمارات الدولية وبالتالي تقدم الوكالة للمستثمرين ضمانات ضد المخاطر غير التجارية أي ضد المخاطر السياسية والقلاقل والتأميمات وغير ذلك . وكذلك تعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة .

### 3- الوظائف والمهام لمجموعة البنك الدولي

تتلخص وظائف ومهام مجموعة البنك الدولي في وضعها الحالي في الجوانب التالية :

1/3- العمل على تقديم التمويل الدولي طويل الأجل لمشاريع وبرامج التنمية وخاصة للدول النامية .

2/3- تقديم المساعدات المالية الخاصة للدول النامية الأكثر فقراً والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن 1305 دولارات سنوياً .

3/3- العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية بكل الوسائل الممكنة .

4/3- القيام بتقديم المشورة والمعونة الفنية للدول الأعضاء لمعاونتها على تحقيق أفضل الحلول لمشاكلها المتعلقة بأهداف البنك ، واختيار المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية ، ويقوم في ذلك الخبراء والمتخصصون في المجالات المختلفة بعمل الدراسات اللازمة .

5/3- العمل على تقوية البنية الأساسية للتنمية من خلال تمويل المشروعات الكبيرة ، ومنها سدود المياه ومشاريع الري ومحطات توليد الكهرباء والسكك الحديدية والطرق .

6/3- القيام بتطوير أدوات التحليل الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات وإصلاح البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشاريع .

7/3- بمرور الزمن زادت اهتمامات البنك الدولي بمشاكل التنمية عموماً ، وبمكافحة الفقر ، وتحسين توزيع الدخل داخل البلاد المقترضة ، وحماية البيئة .

### 4- الموارد والحصص والقوة التصويتية والآلية التنظيمية للبنك الدولي

يحصل البنك الدولي على موارده المالية من رأس المال المكتتب والمدفوع بالفعل ، وقد تطور رأس المال المكتتب من 21 مليار دولار عام 1959 و 24 مليار دولار عام 1965 إلى 27 مليار دولار عام 1970 إلى 85 مليار دولار عام 1987 وقد وصل إلى 170 ملياراً عام 1993 والمدفوع منه 10% فقط ولكن النسبة الباقية يمكن أن تطلب وقت الحاجة [1] بل وبلغ رأسمال البنك الاسمي عام 1996حوالي 184 مليار دولار وقد ساهمت فيه الدول الأعضاء بـ 10% فقط كما هو متبع.

(1) د. صلاح الدين الصيرفي ، مصر والبنك الدولي ، ملحق الأهرام الاقتصادي ، القاهرة ، 1993 ، ص 3 .

أما المصدر الثاني لموارد البنك الدولي ، فهي الاقتراض من أسواق المال العالمية ، عن طريق السندات ، ويحصل بالفعل على معظم موارده المالية من هذا المصدر .

وأخيراً هناك المصدر الثالث ، لموارد البنك الدولي ، والتي تأتي من الدخل الصافي من عمليات البنك المختلفة .

ويلاحظ من ناحية أخرى أن الحصص في رأس مال البنك الدولي موزعة تقريباً بنفس الأوزان الموزعة بها في صندوق النقد الدولي ، حيث نجد أن الدول المتقدمة الخمس الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا تملك حوالي 43% من الحصص (إجمالي الاكتتاب) وبالتالي تتحدد قوتها التصويتية بحوالي 41% من عدد الأصوات ، ومن ثم يكون لها دور كبير في توجيه السياسة داخل البنك ، ويتزايد تأثيرها أيضاً على أغلبية القرارات التي يصدرها البنك ، وهنا يبرز بالتحديد دور الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال ، والتي تملك وحدها ما يقرب من 20% من القوة التصويتية داخل البنك الدولي [1] .

ويقوم بإدارة البنك الدولي ثلاثة تنظيمات هي مجلس المحافظين ومجلس المديرين والهيئة الإدارية ، ويتكون مجلس المحافظين من محافظ واحد ونائب له عن كل دولة بالانتخاب لمدة خمس سنوات ، وهو بمثابة الجمعية العمومية التي تجتمع مرة كل عام ويقوم برسم السياسة العامة للبنك ، ويتألف مجلس المديرين من أربعة عشر عضواً بالانتخاب لمدة خمس سنوات بواسطة مجلس المحافظين ، وشروطه هي نفس شروط العضوية في صندوق النقد الدولي ، أما الهيئة الإدارية فتختص بتسيير العمل اليومي . ورئيس البنك الدولي أمريكي دائماً وفقاً لما هو متعارف عليه ، ويبلغ عدد موظفيه 7000 شخص .

### 5- السياسة الإقراضية والقروض التي يمنحها البنك الدولي

تقوم السياسة الإقراضية للبنك الدولي على منح القروض متوسطة وطويلة الأجل وعلى الأخص الأخيرة ، وهي موجهة إلى الدول النامية بصفة خاصة في الوقت الحاضر بعد الانتهاء من

---

[1] القوة التصويتية لكل عضو تتحدد بناء على الاتفاق على أن لكل دولة 250 صوتاً ، بالإضافة إلى صوت واحد عن كل 100 ألف دولار أمريكي تكتتب بها الدول في رأسمال البنك .

إعادة بناء وتنمية الدول المتقدمة . وتحظى قروض البنك الدولي عموماً بفترة سماح قدرها خمس سنوات ويتم استردادها على 15 - 20 سنة وهي تعطى في الوقت الحالي للدول النامية إلى أن يبلغ متوسط دخل الفرد فيها حداً معيناً ، تصبح بعدها قادرة على استيفاء حاجتها التمويلية عن طريق الاقتراض المباشر من أسواق المال العالمية ، وقد كان البنك مقيداً بأن يكون إقراضه للحكومات أو بضمان من الحكومات لكن هذا الوضع تغير بعد إنشاء مؤسسة التمويل الدولية إحدى مجموعات البنك التي أصبحت قروضها لا تحتاج إلى ضمان الحكومات ويمكن أن تكون مع القطاع الخاص مباشرة .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أنه سواء أكان إقراض البنك الدولي بالشروط التجارية ، أم بشروط ميسرة، فإن معظم الإقراض يكون لإقامة المشروعات والقليل منه (حوالي الربع) يمول برامج الإصلاح الهيكلي .

ومن هنا يبدو من الملائم إلقاء الضوء على أنواع القروض التي يمنحها البنك الدولي عموماً ، من خلال التحليل التالي :

### 1/5 - قروض المشروعات

وتعطى قروض المشروعات Project lending لتمويل مشروع معين ، مثل مشروع في مجال الري أو الصرف أو الطرق ، أو توليد الكهرباء أو ما شابه ذلك ، وهذا النوع من القروض يمثل النسبة الغالبة من النشاط الإقراضي للبنك الدولي .

### 2/5 - قروض البرامج

وتمنح قروض البرامج Program lending لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي ليتناول عدة مشروعات ، أو لتخفيف الاختناقات في العملة الأجنبية أو تمويل الواردات من المواد الأولية والسلع الرأسمالية للازمة لصناعة معينة أو عدة صناعات وتقضي اتفاقية البنك الدولي بأن قروض البرامج لا تعطى إلا في ظروف استثنائية ، والواقع أن العمل في البنك الدولي جرى على حصر هذا النوع من القروض في أضيق نطاق ممكن بحيث لا يزيد في أي سنة من السنوات عن 10% من مجموع القروض التي يقدمها البنك .

### 3/5- قروض التصحيحات الهيكلية

وقد استحدثت في عام 1980 ، وفي مايو 1980 صدرت مذكرة عن البنك الدولي [1] وحددت شرطين لازمين لتقديم هذه القروض أولهما ، ضرورة وجود خلل خطير في ميزان المدفوعات للدولة يكون من الصعب احتوائه سريعاً ، والشرط الثاني ، يتمثل في وجود رغبة من جانب الحكومة واستعدادها لتنفيذ برنامج التكيف الهيكلي خلال فترة زمنية معينة ، وفي هذا النوع من القروض يتشابه البنك الدولي مع وظيفة صندوق النقد الدولي وسياساته الخاصة بعلاج الخلل في موازين مدفوعات الدول النامية ، بل ويحدث نوع من التداخل في عمل كل من المؤسستين رغم الاتفاق الشكلي بينهما بضرورة الفصل بين أعمالهما .

وتنطوي قروض التكيف أو التصحيح الهيكلي على درجة عالية من المشروطية حيث تدرج الشروط التي تتضمنها هذه القروض تحت أربع مجموعات رئيسية هي :

1/3/5- الكفاءة في استخدام الموارد ويدخل فيها معايير الاستثمارات العامة وأولويات الاستثمار وسياسات الأسعار والحوافز في مختلف القطاعات .

2/3/5- تعبئة الموارد اللازمة للتنمية ويدخل فيها دور القطاع العام والتحول إلى التخصيصية وإدارة الدين العام الداخلي والخارجي والمسائل الخاصة بسياسات الموازنة ذات العلاقة.

3/3/5- التجارة الخارجية وضرورة تحريرها ، وزيادة الحوافز التصديرية ، وإصلاح التعريفة الجمركية .

4/3/5- إصلاح المؤسسات الإنمائية بما في ذلك النظام المصرفي ونظام الضرائب والإدارة العامة ولذلك فثمة ضعف في إقبال الدول المقترضة على قروض التصحيحات الهيكلية أو التكيف الهيكلي .

### 4/5- القروض القطاعية

(1) WB, Progress Report on structural Adjustment Lending, Washington, May 1984, p. 5.

### 4/5- القروض القطاعية

حيث أدى العزوف عن قروض التصحيحات الهيكلية أو التكيف الهيكلي ، إلى شيوع نوع جديد من القروض وهي القروض القطاعية Sectoral Loans وهي تشبه قروض التصحيحات الهيكلية أو التكيف الهيكلي من حيث أنها لا تعطي لتمويل مشروع معين بل تستهدف تصحيح السياسات الاقتصادية في البلد المقترض ، ولكنها تختلف عن قروض التصحيحات الهيكلية من حيث أنها تقتصر على السياسات المتعلقة بقطاع معين مثل الزراعة أو الصناعة أو الطاقة ، إلا أنها تنطوي كذلك على درجة عالية من المشروطية وإن كان نطاقها محدوداً بالقطاع الذي تمنح من أجله.

ولما كانت الصفة المميزة للقروض القطاعية أنها تسعى إلى تصحيح السياسات الاقتصادية في الدول المقترضة فقد أصبح يطلق عليها قروض السياسات Policy - based Lending .

### 6- مراحل تمويل المشروعات بواسطة البنك الدولي

تمر عملية تمويل المشروعات بواسطة البنك الدولي ، بعدة مراحل يبذل فيها الكثير من الوقت والجهد من قبل خبراء البنك للتعرف على مدى نفع المشروع للاقتصاد القومي ومدى توافقه مع السياسة الإقراضية للبنك ، وهذه المراحل يمكن تلخيصها على النحو التالي :

### 1/6- مرحلة اختيار المشروعات

وتكون نقطة البداية في الدولة المقترضة نفسها التي تكون قد فكرت في مشروعات مختلفة ، وتعتقد أن إسهام البنك فيها سيؤدي إلى تحقيق المشروع لأهدافه ، وتتقدم حكومة الدولة المعنية بطلب إلى رئيس البنك تطلب فيه معاونته وتمويله للمشروع ، ويرسل البنك بعد ذلك بعثة تمهيدية لتتبين معالم المشروع ، وتحصل على بياناته ودراسة الجدوى المبدئية التي تكون في أغلب الأحيان قد تمت وتتطلب بيانات إضافية .

### 2/6- مرحلة إعداد المشروعات

حيث يتم إعداد دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع الذي تم اختياره مع الإشارة إلى أن البنك لا يقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات التي تكون عادة قد تمت بالفعل من خلال بيوت خبرة متخصصة .

**3/6- مرحلة تحليل المشروعات وتقييمها بواسطة البنك الدولي**

حيث يتم تحليل كامل للمشروع كي يتبين مدى نفعه للاقتصاد القومي وبالتالي ما إذا كان صالحاً لتمويل البنك أم غير صالح ، وفي ضوء ما توفر من معلومات ، يقوم خبراء البنك ، بحساب عائد المشروع، أي النفع الصافي الذي يدره الاستثمار على مدى حياة المشروع (عمره الافتراضي) ، وهذا العائد يسمى بمعدل العائد الداخلي ، يقارن بسعر فائدة الاقتراض للمشروع (وسعر الفائدة في السوق) وكلما كان العائد مرتفعاً كلما كان المشروع جديراً بالتمويل والمساندة والعكس صحيح ، والبنك الدولي عادة لا يمول أي مشروع يقل عائده الاقتصادي عن 12 - 15 في المائة تقريباً .

ولا يحسب العائد الاقتصادي إلا بعد حساب العائد المالي والذي يتم باستخدام الأسعار الموجودة محلياً بالفعل بما فيها الضرائب والإعانات والحماية الجمركية وغيرها، وبعدئذ تتم محاولة إزالة هذه التشوهات السعرية باستخدام أسعار الظل ، وتعاد التقديرات مرة أخرى ، ليظهر العائد الاقتصادي الحقيقي أو الصحيح للمشروع ، ويكون هذا العائد الاقتصادي هو أساس تمويل البنك للمشروع .

بل إن البنك قد حاول أيضاً حساب العائد الاجتماعي في نوعيات معينة للمشروعات ، وذلك بمحاولة تفصيل توزيع نفع المشروع على المنتفعين منه .

**4/6- مرحلة المفاوضات**

حيث تبدأ متى اقتنع البنك بجدوى وجدارة المشروع الذي يتم الاتفاق على تمويله ، وتجرى مفاوضات مع الدولة صاحبة المشروع حيث يضع البنك أثناء تلك المفاوضات شروط التمويل ، ويتأكد من جدية الحكومة المعنية في تنفيذ المشروع وسرعة إنجازه ، وقد تتضمن الشروط بعض الالتزامات الأخرى المشروطة ، والتي تختلف من مشروع لآخر ، ومنها مثلاً بالنسبة لمشروعات الكهرباء ، رفع التعريفة من أجل خلق فائض تمويل لصيانة المشروع ، وتحسين تحصيل الإيرادات ومحاولة تقليل التيار الضائع وإرساء التعريفة على أساس اقتصادي ، إلى غير ذلك .

**5/6- مرحلة التنفيذ والإشراف**

حيث يرسل البنك في تلك المرحلة بعثات متعددة تشرف على تنفيذ المشروع في مراحله المختلفة التي قد تستغرق خمس سنوات أو أكثر ، وبعد إتمام بناء المشروع يصر البنك على إعادة تقييم المشروع من جديد بدراسة يطلق عليها "تقرير الإكمال" ويهدف هذا التقرير إلى التعرف على نواحي الضعف في التنفيذ ، ومقارنة اقتصاديات المشروع بعد انتهاء بنائه بما كان متوقعاً منه قبل البدء في تنفيذه ، وهنا أيضاً يحسب العائد الاقتصادي للمشروع من جديد كي يقارن بالعائد الذي كان متوقعاً قبل التنفيذ .

**7- ملاحظات ضرورية على سياسات وأداء البنك الدولي**

يرد على سياسات وأداء البنك الدولي ، العديد من الملاحظات لعل من أهمها :

1/7- أن إدارة البنك الدولي لازالت تتأثر كثيراً بنفوذ الدول الخمس الكبرى وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك 20% من القوة التصويتية في البنك الدولي ، كما هو الحال في صندوق النقد الدولي .

2/7- لا يقدم البنك الدولي إلا القليل لتنمية المشروعات الصناعية وهي حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، ويركز فقط على قطاعات الزراعة والطاقة والبنية الأساسية .

3/7- تزايد المشروطية من قبل البنك الدولي ، وخاصة في برامج الإصلاح الهيكلي التي تحتاج إلى إعادة نظر من قبل البنك لتكون أكثر ملائمة لظروف الدول النامية ، ويكفي الإشارة إلى أن عامل الوقت والعنصر الاجتماعي في تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي لا تعطي الوزن اللازم ، وهو ما دأبت الدول النامية مجتمعة على المطالبة به ، وما نتج عن ذلك من صعوبات ومخاطر فرضت على البنك (وكذلك الصندوق) ضرورة مراجعة سياساته والقبول بسياسات التدرج ، وإدماج المتطلبات الاجتماعية في إطار البرامج الحالية مثل شبكة الأمان الاجتماعي والصندوق الاجتماعي للتنمية .

4/7- يعاب على مؤسسة التمويل الدولية وهيئة التمويل الدولية ، وبصفة خاصة الأخيرة أن مواردها محدودة ، وبالتالي ففائدتها ليست كبيرة للدول النامية .

## ثالثاً : منظمة التجارة العالمية

يأتي إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) في ضوء استكمال النظام الاقتصادي العالمي الجديد لأركانه الرئيسية حيث تمثل هذه المنظمة التي نشأت في أول يناير 1995 الركن الثالث من أركان هذا النظام ، إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وبالتالي تعمل منظمة التجارة العالمية مع كل من البنك والصندوق على إقرار وتحديد معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي أصبح يتميز بوحدة السوق العالمية ويخضع لإدارة وإشراف مؤسسات اقتصادية عالمية تعمل بصورة متناسقة [1] .

من هذا المنطلق وجب التعرف على منظمة التجارة العالمية وظروف نشأتها ، والعلاقة والاختلاف بينها وبين الجات ، مع تحديد أهداف منظمة التجارة العالمية ، كما جاءت فيما اتفق عليه في جولة أوروجواي والنصوص المنظمة لذلك ، مع تحديد وظائفها ومهامها ، ومجالاتها ونطاقها ، وآلية اتخاذ القرارات فيها وهيكلها التنظيمي ، ومستقبلها ، كما يظهر من التحليل التالي:

### 1- التعريف والنشأة

يمكن القول إن منظمة التجارة العالمية (WTO) هي "منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة ، وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية ، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي ، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم ، للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي" .

وقد أنشأت منظمة التجارة العالمية لتحل محل سكرتارية الجات [2] بعد الاتفاقية الموقعة في مراكش 1994 ، بعد انتهاء جولة أورجواي . وتشمل منظمة التجارة العالمية وقت إنشائها في أول

---

[1] معهد التخطيط القومي ، المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية ، (دراسة حالة مصر) سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (99) ، القاهرة ، يناير 1996 ، ص 7 .

[2] سكرتارية الجات أنشأت عام 1947 .

يناير 1995 حوالي 110 دولة منهم 85 دولة نامية وأمامها طلبات للانضمام من 29 دولة ، وقد وصل عدد الدول الأعضاء في المؤتمر الرابع للمنظمة في الدوحة في نوفمبر 2001 إلى 242عضواً.

**2- العلاقة والاختلاف بين منظمة التجارة العالمية والجات**

ونظراً لأن منظمة التجارة العلامية تعد هي البديل لسكرتارية الجات فإن الأمر يتطلب إلقاء الضوء على جوانب العلاقة والاختلاف بين منظمة التجارة العالمية والجات في النقاط التالية :

1/2- إن منظمة التجارة العالمية (WTO) قد حلت محل الجات GATT لتتولى إدارة النظام التجاري العالمي بصورة أكثر شمولاً لما كانت تفعله "الجات" ، وفي مجالات أوسع للتجارة العالمية ، على نطاق السلع الزراعية والصناعية والخدمات والملكية الفكرية والاستثمار ، بل هي تشمل الجوانب البيئية المؤثرة على التجارة كما هو مطروح للمناقشة من الدول المتقدمة التي تسعى إلى تضمينها في اختصاصات منظمة التجارة العالمية ، ومن موضوعاتها عملية دمج التكلفة البيئية في سعر المنتج النهائي [1] .

2/2- إن منظمة التجارة العالمية ستحقق أهداف الجات وتضيف أهدافاً أخرى ، ستعمل على تحقيقها لصالح النظام التجاري الدولي .

3/2- إن منظمة التجارة العالمية تتميز بآلية أفضل في فض المنازعات ، ومراجعة السياسات التجارية بصورة تفوق بكثير ما كانت تملكه وتفعله الجات ، وبالتالي فإن لها صلاحيات أقوى من الجات في هذا المجال ، فأهم ما يميز المنظمة عن الجات هو إقامتها لنظام قوي لفض المنازعات والذي يقوم على المساواة بين القوى والضعيف في الحقوق .

4/2- يتصل بذلك أن منظمة التجارة العالمية تملك فرض عقوبات كانت تعجز عن فرضها الجات وتنتفع الأولى بنظام ردع قوى Muttilateral En Forcement Mechanism .

5/2- إن شرط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هو الموافقة على اتفاقية الجات بكل ما فيها دفعة واحدة .

(1) هذا المجال لازال قيد البحث وقد يستغرق سنوات طويلة للتوصل إلى اتفاق بشأنه ، نظراً لما يواجهه من مشكلات مثل تحديد التكلفة البيئية ، تحديداً كمياً ، انظر في ذلك : د. ماجدة شاهين ، منظمة التجارة العالمية ومستقبل الدول النامية ، ملحق الأهرام الاقتصادي ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، يناير 1996 ، ص 11 .

### 3- أهداف منظمة التجارة العالمية

يمكن القول إن مجموعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها منظمة التجارة العالمية تدور حول هدف رئيسي هو تحرير التجارة الدولية (العالمية) ، أي تطبيق نظام حرية التجارة الدولية ، وفي هذا الإطار تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق الأهداف التالية :

1/3- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

2/3- تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي .

3/3- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم ، وزيادة الإنتاج المتواصل والإتجار في السلع والخدمات بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد ، مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك .

4/3- توسيع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية .

5/3- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية .

6/3- محاولة إشراك الدول النامية والأقل نمواً في التجارة الدولية بصورة أفضل .

### 4- الوظائف والمهام

في ضوء تلك الأهداف جاءت الوظائف والمهام التي يمكن أن تقوم بها المنظمة كما حددتها المادة الثالثة من اتفاقية أوروجواي الموقعة في مراكش ، وهي على النحو التالي :

1/4- تيسير ومتابعة تنفيذ وإدارة أعمال الاتفاقية الخاصة بجولة أوروجواي والموقعة في مراكش ، والعمل على تحقيق أهدافها كما توفر الإطار اللازم لإدارة وتنفيذ الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف .

2/4- تقوم المنظمة بإدارة آلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء .

3/4- تهيئة الأطراف الدولية للتفاوض بما يتضمنه ذلك من إدارة القواعد والقوانين والإجراءات التي تحكم وتنظم تسوية المنازعات .

4/4- وضع أسس ومحاور التعاون المختلفة بينها وبين كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتوصل إلى أعلى درجة من درجات التناسق والترابط في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية وإدارة الاقتصاد العالمي على أسس أكثر كفاءة .

**5- المجالات والأسس**

**1/5 - المجالات**

حيث تكون منظمة التجارة العالمية الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية الدولية في مجالات معينة شملتها جداول الالتزامات المتبادلة بين الدول الأعضاء ، ووردت في الاتفاقية الموقعة في مراكش وفي الجولات السابقة للجات منذ 1947 وحتى 1994 .

والمنظمة في عملها الخاص بتلك المجالات تعمل على تحرير التجارة الدولية بين الدول الأعضاء من خلال إزالة القيود التعريفية [1] وغير التعريفية أو الكمية ، ومعالجة مشاكل الإغراق والدعم من خلال جهاز فض المنازعات باستخدام الأداة الخاصة بالتعريفة الجمركية فقط ، وهذا التحرير في التجارة الدولية في تلك المجالات لم يشمل السلع فقط ، بل امتد إلى مجالات خدمات الملكية الفكرية والأدبية والفنية والصناعية ، وقوانين الاستثمار ذات الأثر على التجارة الدولية ، خلال مهلة تتراوح ما بين سنتين وست سنوات وعشر سنوات حسب المجال محل التحرير والدول المعنية بالتحرير، من حيث ما إذا كانت دول نامية أم دول متقدمة .

وبالتالي فإن **التحرير في مجال السلع** يعني تحرير السلع الزراعية والصناعية من القيود التعريفية وغير التعريفية وعدم التمييز بين الدول المختلفة في المعاملات التجارية .

وإذا اقتضت الضرورة تقييد التجارة الدولية ، فإن ذلك يتم من خلال الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية .

**وتحرير تجارة الخدمات** ، من خلال تحرير الخدمات من القيود واللوائح الداخلية التي تنظم مباشرة الخدمة أو تقديمها ، أي تحرير النظام الداخلي للخدمة في البلاد المختلفة ، وبالتالي يعني

---

[1] أي تخفيض الرسوم الجمركية على السلع في مجالات التحرير عند أدنى مستوى ممكن ، بحيث لا تكون عائقاً يذكر في تدفق السلع بين الدول وليس إلغاءها بالكامل كما يعتقد البعض .

حرية تبادل الخدمات بين الدول الأعضاء في حدود جدول الالتزامات المقدم من كل دولة ، ولذلك يطبق في تحرير الخدمات مبدأ التحرير التدريجي ، وتطبيق عمليات تحرير الخدمات على كافة القطاعات الخدمية القابلة للتجارة الدولية دون استثناء ، مثل الخدمات المالية والمصرفية ، وخدمات النقل ، والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الاستشارية في مجال المقاولات والإنشاء والتعمير ، وكذلك الخدمات السياحية ، والخدمات المهنية المختلفة .

**أما فيما يتعلق بالملكية الأدبية والفكرية والفنية والتكنولوجية** ، فقد كفلت المنظمة لها الحماية والتنظيم والتحرير من القيود ، والتوازن بين الحقوق والالتزامات من خلال الإجراءات الفعالة التي تكفل حصول صاحب الحق على حقه ، مع ضمان عدم استخدامها بأسلوب يمثل عائقاً أمام حركة التجارة الدولية .

**أما عن تحرير مجالات الاستثمار ذات العلاقة بالتجارة الدولية** ، فقد اتجه إلى إزالة بعض الشروط التي تفرض على المستثمر الأجنبي وتحول دون حرية التجارة والمعاملات الدولية ، مثل شرط الربط بين النقد الأجنبي الذي يتاح للاستيراد ، والنقد الأجنبي العائد من التصدير ، واستخدام نسبة من المكون المحلي في المنتج النهائي ، وتصدير حصة من الإنتاج إلى الخارج أو حجز نسبة من الإنتاج للسوق المحلي ، وكذلك الالتزام بالتوازن بين صادرات وواردات المستثمر الأجنبي .

وقد أقرت جولة أوروجواي على وجوب إخطار منظمة التجارة العالمية بكل الممارسات والشروط والقيود والأحكام في قوانين الاستثمار التي تؤثر على سير التجارة الدولية تأثيراً مشابهاً لا يحدث عند إخضاع التدفقات السلعية لقيود تعريفية أو غير تعريفية مثل القيود المعروفة بالمكون المحلي .

وفي سبيل تحرير قوانين الاستثمار من مثل تلك القيود والشروط فقد اتفق على الالتزام بإزالتها مع بداية عام 1996 للدول المتقدمة (سنتان من توقيع الاتفاقية) ، ومدة خمس سنوات بالنسبة للدول النامية ، وسبع سنوات بالنسبة للدول الأقل نمواً ، وقد أنشأت لجنة للإشراف على تنفيذ تلك الالتزامات .

**2/5- الأسس**

وتجدر الإشارة إلى أن عمل منظمة التجارة الدولية تجاه تلك المجالات يقوم على عدة أسس أو مبادئ وهي :

1/2/5- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية : Most Favored Nation والذي يقضي بأن تتعهد الدولة العضو بمنح جميع المزايا التي تعطيها للدول الأخرى في المستقبل أو في الماضي ، إلى الدول الأعضاء في المنظمة ، سواء ما يتعلق بقيام اتحادات جمركية أو مناطق حرة أو أي معاملات خاصة أخرى .

2/2/5- مبدأ الحماية من خلال التعريفة الجمركية : إذا اقتضت الضرورة ذلك ، دون استخدام القيود غير التعريفية أو الكمية .

3/2/5- مبدأ الالتزام بالتعريفات الجمركية ، بحيث لا يتم فرض رسوم جمركية تضر بالآخرين.

4/2/5- إعطاء امتيازات للدول النامية ، لإحداث زيادة مستمرة في حصيلة الصادرات للدول النامية ، وزيادة حصة الدول النامية في التجارة الدولية ، وزيادة حريتها في الوصول للأسواق .

5/2/5- مبدأ المشاورات والمفاوضات التجارية ، بحيث تحل كل المشكلات من خلال أسلوب المفاوضات التجارية لدعم النظام التجاري العالمي على أساس جماعي .

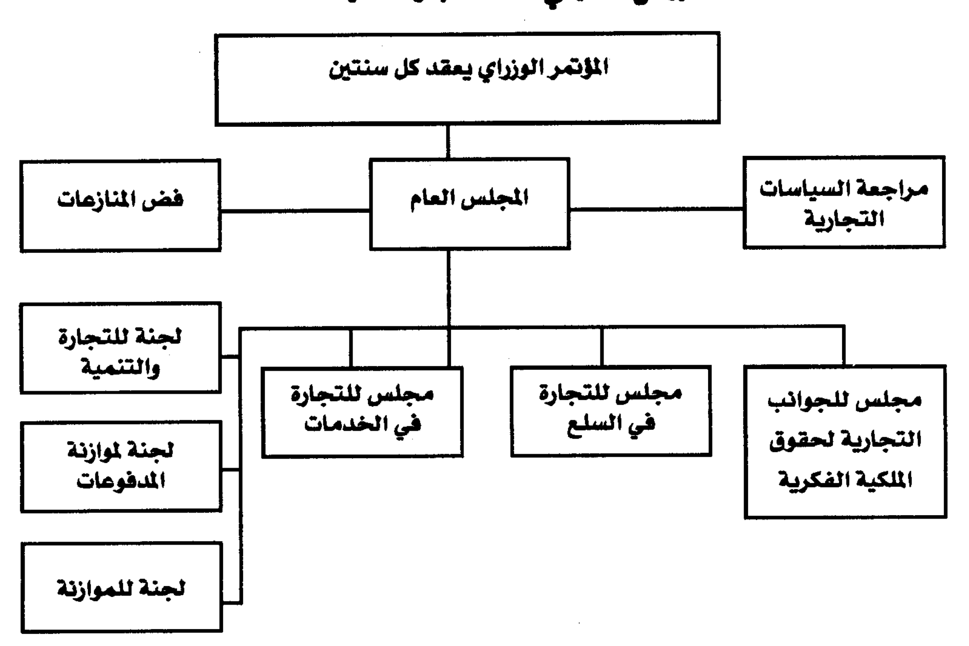
**6- الهيكل التنظيمي واختصاصات الأجهزة وآلية صنع القرارات**

**1/6- الهيكل التنظيمي**

يمكن القول إن الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية يعكس الأهداف والوظائف والمهام التي أنشئت من أجلها ولعل الشكل التالي يوضح ذلك : [1]

(1) GATT, "Focus" GATT Newsietter, No. 107. May 1994.

**الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية (WTO)**




ويتضح أن الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية يتكون من المؤتمر الوزاري الذي يعقد مرة كل عامين ، ويحل محله المجلس العام الذي يقوم بمهام المؤتمر في الفترة ما بين دورات انعقاد المؤتمر الوزاري ، هذا بالإضافة إلى ثلاثة مجالس رئيسية تختص بالجوانب التجارية في حقوق الملكية الفكرية والتجارة في السلع والتجارة في الخدمات ، كما يتضمن الهيكل ثلاث لجان رئيسية هي لجنة التجارة والتنمية ، ولجنة موازين المدفوعات ولجنة الموازنة .

**2/6- الأجهزة واختصاصاتها**

يبدو أنه من الضروري إعطاء نبذة عن الأجهزة المكونة لمنظمة التجارة العالمية واختصاصاتها ، لتفهم عمل المنظمة باعتبارها مؤسسة اقتصادية جديدة تحتاج إلى التعريف أكثر بآلية عملها ، حيث يتضح من الهيكل التنظيمي أن هناك مجموعتين من الأجهزة ، هي الأجهزة العامة والأجهزة المتخصصة [1] .

---

[1] يمكن الرجوع في تفاصيل ذلك إلى :

د. مصطفى سلامة ، منظمة التجارة العالمية آلية إدارة اتفاقات الجات ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، رقم 108 ، القاهرة ، أول يناير 1997 ص ص 54 - 82 .

**6/2/1- الأجهزة العامة**

وتشمل كل من المؤتمر الوزاري ، والمجلس العام والأمانة ، وجهاز تسوية المنازعات ، وجهاز مراجعة السياسات التجارية .

6/2/1/1- المؤتمر الوزاري

ويتكون من ممثلي جميع الأعضاء في المنظمة ، طبقاً لمبدأ المساواة ، وخاصة في التصويت ، فلكل عضو صوت واحد عكس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، فالمنظمة هنا أكثر ديمقراطية من المؤسستين الآخريين .

وتتلخص اختصاصاته في الاضطلاع بالمهام الرئيسية للمنظمة ، وله بالتاالي سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي تخص المنظمة ، وأهم تلك الاختصاصات تتمثل في:

- منح العضوية ، فهو وحده الذي يتخذ أي قرار بانضمام الدول والأقاليم الجمركية لمنظمة التجارة العالمية ، ويتم ذلك بأغلبية الأعضاء .
- سريان الاتفاقات ، حيث تعرض الاقتراحات من المجالس المختلفة على المؤتمر ، وهي الاقتراحات الخاصة بالتعديلات والإعفاءات من الالتزامات وغيرها ليبت وحده فيها وإقرارها.
- له الحق في إنشاء لجان محددة مثل لجان التجارة والتنمية وميزان المدفوعات والموازنة وغيرها من اللجان الإضافية ، ويدخل في ذلك أيضاً حقه في تعيين المدير العام الذي يرأس أمانة المنظمة .

6/2/1/2- المجلس العام

ويتألف من ممثلي جميع الدول الأعضاء ، ويعتبر الجهاز المحوري لمنظمة التجارة العالمية، وتتلخص أهم اختصاصاته في :

- الاضطلاع بمهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته ، ويجتمع حسبما يكون اجتماعه مناسباً ، وبالتالي فإنه يباشر اختصاصات المؤتمر الوزاري في هذه الحالة .

- له أن يعهد بمهام معينة للمجالس واللجان .
- اعتماد الأنظمة المالية وتقديرات الميزانية السنوية .
- له اختصاص رقابي ، حيث من حقه أن يجتمع في أي وقت مناسب للاضطلاع بمسئوليات جهاز مراجعة السياسات التجارية .
- وله أيضاً اختصاص قضائي ، حيث من حقه أن يجتمع متى كان ذلك مناسباً للاضطلاع بمسئوليات جهاز فض المنازعات .
- يشرف على المجالس النوعية كمجلس التجارة في السلع ومجلس شئون التجارة في الخدمات ومجلس شئون جوانب حقوق الملكية الفكرية .
- يملك وحده وضع ترتيبات إقامة التعاون مع كل المنظمات الحكومية الدولية الأخرى التي لها اتصال بمنظمة التجارة العالمية ، بل وكذلك التشاور مع المنظمات غير الحكومية .

3/1/2/6- الأمانة العامة

ويرأسها المدير العام ، ويحدد المؤتمر الوزاري سلطاته وواجباته . ويقوم المدير العام بتعيين موظفي الأمانة وإدارتهم في مهامهم الإدارية .

وتتولى الأمانة العامة ، مسئولية مساعدة فرق التحكيم بوجه خاص في الجوانب القانونية والتاريخية والإجرائية للأمور المعروضة وتقديم الدعم الفني ، وقد تعطي المشورة فيما يتصل بتسوية المنازعات على طلب الأعضاء .

4/1/2/6- جهاز فض المنازعات

ويقوم جهاز فض المنازعات بمباشرة اختصاصاته من خلال المجلس العام ، ومعين له رئيس وينظر في المسائل التالية :

- التصدي لكافة المنازعات الدولية التجارية .
- يستند عمله إلى الطابع الارتضائي ، حيث لا يمكن أن يتدخل في أي نزاع إلا بارتضاء الأطراف المعنية ، وفي ضوء ذلك يشكل فرق التحكيم (لفض المنازعات) والمستشارين (محلفين) .

- يقوم بدور مركزي في فض المنازعات من حيث تشكيل فرق التحكيم ، واعتماد التقارير الخاصة بموضوع النزاع ، وكذلك الأمور الخاصة بالتنازلات .
- يعمل على توفير الحلول الإيجابية لأي خلاف يرضي كل الأطراف .
- الإشراف على تطبيق القواعد والمقترحات اللازمة لحل المنازعات وتقرير العقوبات اللازمة .
- يعمل على التدرج في حل الخلافات ، وذلك من خلال إقامة مؤتمر للأعضاء المعنيين لبحث موضوع الخلاف وعرض النتائج على المدير العام لمنظمة التجارة العالمية .
- توفير الحق لاستئناف قرارات هيئة المستشارين .

5/1/2/6- جهاز مراجعة السياسات التجارية

ويختص بعمل تقويم عام وشامل للعلاقة بين السياسات والممارسات من ناحية ، والنظام التجاري الدولي من ناحية أخرى ، للتعرف على الآثار الإيجابية والسلبية لسريان قواعد النظام التجاري الدولي ، ويضطلع بمسئولية هذا الجهاز ، المجلس العام في المنظمة الذي يجتمع في أي وقت مناسب لمباشرة هذه المهام ، ويعتمد جهاز مراجعة السياسات التجارية في عمله على مبدأ الشفافية .

2/2/6- الأجهزة التخصصية

وتشمل المجالس المختلفة في مجال السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية واللجان المختلفة.

1/2/2/6- المجالس المتخصصة

وتمارس اختصاصاتها حسب المجال الذي يتبعها ، فمجلس السلع يختص بالإشراف على سير الاتفاقية في السلع ، وكذلك مجلس الخدمات ، يختص بالإشراف على سير الاتفاقية في مجال الخدمات ، ومجلس الملكية الفكرية ، يختص بالإشراف على سير الاتفاقية في مجال حقوق الملكية الفكرية .

2/2/2/6- اللجان

فلجنة التجارة والتنمية تستعرض دورياً الأحكام المؤقتة الواردة في الاتفاقية متعددة

الأطراف ، وهكذا لجنة موازين المدفوعات تبحث الأمور الخاصة بهذا الجانب وكذلك لجنة الموازنة تبحث الأمور الخاصة بهذا المجال .

**3/6- صنع القرارات داخل منظمة التجارة العالمية**

يتم صياغة القرارات في منظمة التجارة العالمية عن طريق إجماع الآراء ، أما في حالة عدم الحصول على الإجماع فيتم اللجوء إلي التصويت على القرارات باعتباره العرف السائد ، وتمثل كل دولة بصوت واحد ، كما يمكن لأي عضو تقديم اقتراح بتعديل أي فقرة من فقرات الاتفاقات المرفوعة إلى المؤتمر الوزاري ، ثم يتم النظر فيه وعرضه على كافة الأعضاء للحصول على موافقتهم جميعاً إذا كان موضوع التعديل خاص بالقواعد العامة ، وموافقة نحو ثلثي الأعضاء في الموضوعات الأخرى .

**7- بعض آثار الجات ومنظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية**

دون الدخول في تفاصيل دراسة تلك الآثار فإنه يمكن الإشارة إلى أن هناك مجموعة من الاثار الإيجابية ومجموعة من الآثار السلبية تقع على الدول النامية ، وليس أمام تلك الدول إلا أن تعظم الآثار الإيجابية وتحجم الآثار السلبية عند أدنى مستوى ممكن ، وفيما يلي نذكر أهم تلك الآثار.

**1/7- الآثار الإيجابية**

وتتلخص في الآثار التالية :

1/1/7- انعكاس أثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية ، من خلال زيادة حجم التبادل الدولي .

2/1/7- زيادة إمكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة .

3/1/7- انتعاش بعض قطاعات الإنتاج في الدول النامية ، مثل الزراعة والصناعة والخدمات .

4/1/7- زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية ، من خلال تصاعد المنافسة الدولية .

**2/7- الآثار السلبية**

وتتلخص في الآثار التالية :

1/2/7- الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول المتقدمة الصناعية ،

سيزيد من أسعار الواردات الغذائية ، وله بالتالي آثار ضارة على ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم .

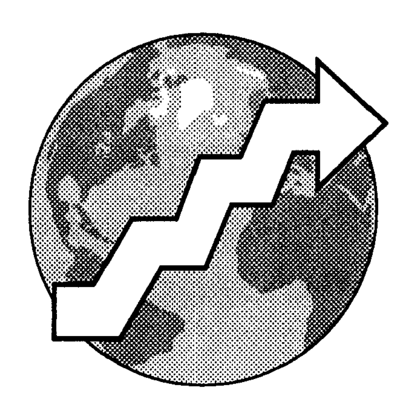
2/2/7- صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج التي تكون بتكلفة أقل وجودة أعلى وأفضل مما سيكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة .

3/2/7- تقلص المعاملة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية مع الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية تدريجياً ، وهو ما يضعف تصريف هذه المنتجات في بيئة عالمية أكثر تنافسية .

4/2/7- قد يؤدي الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية إلى عجز أو ازدياد عجز الموازنة العامة ، أو زيادة الضرائب ، مما قد يزيد من تكاليف الإنتاج .

ورغم ذلك يمكن للدول النامية أن تعظم استفادتها من الجات ومنظمة التجارة العالمية إذا ماأحسنت إدارة اقتصادياتها المحلية في ظل هذا النظام التجاري العالمي الجديد .

# الفصل الخامس



## التكتلات الاقتصادية وتأثيرها
## على النظام الاقتصادي العالمي الجديد

# التكتلات الاقتصادية وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي الجديد

لعله أصبح من المعروف أن من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، هو الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة [1] ليكون نطاقاً تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي ، بل يحل محله في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعه للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية .

وتعكس هذه التكتلات الاقتصادية درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي ، والاستثمارات والتجارة وأنواع التبادل الأخرى ، في نفس الوقت الذي تعمل فيه الشركات متعدية الجنسيات على إيجاد نوع من الترابط بين هذه التكتلات .

وإذا ما تذكرنا أن أنظمة التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية بكل صورها تشمل حوالي 75% من دول العالم ، وحوالي 80% من سكان العالم ، وتسيطر على حوالي 85% من التجارة العالمية ، لأدركنا مدى الآثار التي تحملها تلك التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي الجديد وتوجهاته وخاصة إذا علمنا أن اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية تسمحان بقيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية .

---

(1) يمكن الرجوع إلى الفصل الثاني من هذا الكتاب .

ومن هذا المدخل يمكن التعرض في هذا الفصل بالبحث والتحليل ، لموضوع التكتلات الاقتصادية وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وبما أنها شملت العالم بقاراته المختلفة، فإنه يمكن التعامل مع الاتحاد الأوروبي من قارة أوروبا ، وتكتل النافتا NAFTA في أمريكا الشمالية والتكتل الخاص بالأسيان ASEAN والأيبك APEC في آسيا على أن يتم تحليل تلك التكتلات الاقتصادية بالتفصيل ، نظراً لأنها الأكبر والأقوى تأثيراً على النظام الاقتصادي العالمي الجديد. أما التكتلات الأخرى في كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا فسيتم الإشارة إليها باختصار معاً تحت عنوان واحد، نظراً لأنها تمثل وزناً ضعيفاً ليس له تأثير يذكر على النظام الاقتصادي العالمي الجديد وينتهي الفصل بالإشارة إلى بعض الملاحظات حول أوزان وآثار تلك التكتلات الاقتصادية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وخاصة التكتلات الاقتصادية العملاقة .

### أولاً : التكتل الاقتصادي الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر ، وأكثرها اكتمالاً من حيث مراحل التطور والنضج ، فقد تعدى هذا التكتل الاقتصادي مرحلة منطقة التجارة الحرة ، والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، إلى أن وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي وهذه مرحلة متقدمة من التكامل والتكتل الاقتصادي .

ولإعطاء فكرة أساسية حول هذا التكتل الاقتصادي ، فإنه يمكن تناوله من حيث الحجم والإمكانيات ، والنشأة ومراحل التطور ، والسياسات الاقتصادية والتوجهات المستقبلية .

#### 1- الحجم والإمكانيات

وصل عدد دول الاتحاد الأوروبي حتى أول يناير 1995 إلى 15 دولة أوروبية بعد أن كانت 6 دول فقط في بداية الإعلان عن قيام السوق الأوروبية المشتركة طبقاً لمعاهدة روما في 25 مارس 1957 .

وبعد أن أضيفت معظم الدول أعضاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (الأفتا) AFTA عام 1994 [1] ، أصبح هذا التكتل الاقتصادي في نظر العديد من الخبراء والمهتمين ، أكبر قوة اقتصادية

---

(1) تتكون الأفتا AFTA من سبع دول هي النمسا والدانمارك والنرويج والبرتغال والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة البريطانية ، وتكونت في 4 يناير 1960 وقد انضمت إليها فنلندا عام 1961 .

وأقوى تكتل اقتصادي على مستوى العالم ، بما يمثله من مساهمة في التجارة العالمية (الدولية) في حجم الناتج الإجمالي وعدد السكان ، حيث إن هذا التكتل الأوروبي يحقق سنوياً حجم تجارة خارجية يصل في المتوسط إلى حوالي 1150 مليار دولار ، أي يستحوذ على أكثر من ثلث التجارة العالمية ، وهو حجم أكبر من الذي يحققه تكتل النافتا NAFTA الذي يضم كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك حيث يحقق تجمع النافتا 770 مليار دولار سنوياً من التجارة العالمية (الدولية) [1] .

ومن ناحية أخرى يمتلك التكتل الاقتصادي الأوروبي أكبر دخل قومي في العالم ، حيث يزيد هذا الدخل على 7000 مليار دولار مقابل 6200 مليار دولار لدى تكتل النافتا .

ويعتبر التكتل الاقتصادي الأوروبي أضخم سوق اقتصادي داخلية حيث بلغ 380 مليون نسمة [2] بمتوسطات دخل فرد مرتفعة نسبياً ، وتمثل قوة إنتاجية وعلمية وتكنولوجية ومالية واقتصادية هائلة.

ويلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوروبي يتخذ استراتيجية هجومية تجاه الاقتصاد العالمي ويسعى بكل قوة إلى أن يكون على رأس الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن الحالي .

**2- النشأة ومراحل التطور**

يلاحظ أن وصول التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي (الاتحاد الأوروبي) والإعلان عنه في أول يناير 1993 ، وانضمام بعض دول الأفتا عام 1994 وهي النمسا

---

(1) طبقاً لإحصاءات عام 1990 ، انظر في ذلك :

بنك مصر ، النظام النقدي الأوروبي (النشأة – الأزمات) ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، السنة السادسة والثلاثون ، القاهرة ، 1993، ص 44 .

أما إحصاءات 1991 فتشير إلى أنه في عام 1991 بلغ العائد من التجارة الخارجية للتكتل الأوروبي حوالي 1400 والنافتا 1017 مليار دولار ويمكن الرجوع في ذلك إلى : بنك مصر ، نافتا (النشأة – الأهداف – المستقبل) ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، القاهرة ، 1994 ، ص 100 .

(2) بعد إضافة الدول الثلاث من دول الأفتا الذين انضموا أخيراً عام 1994 ، علماً بأن عدد سكان أوروبا كلها يصل إلى حوالي 850 مليون نسمة [illegible] الدول التي لم تنضم بعد للتكتل الأوروبي ، انظر :

لستر شارو (ترجمة أحمد فؤاد بلبع) الصراع على القمة ، مرجع سابق ، ص 75 .

والسويد وفنلندا إلى الاتحاد ليصبح 15 دولة عضواً ، قد تحقق بعد أن مر بعدة مراحل قاربت الخمسين عاماً ، وهذه المراحل هي :

**1/2 – إعلان مارشال**

عندما أعلن جورج مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1947 ، عن ضرورة قيام دول أوروبا بالتعاون الاقتصادي فيما بينها لإعادة بناء اقتصادياتها بعد الحرب العالمية الثانية في مقابل تخصيص حجم كبير من المساعدات الأمريكية وهو ما يعرف "بمشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا ، وقد أسفر ذلك عن تكوين ما يسمى "بالمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي".

**2/2 – مشروع شومان لإنشاء جماعة الفحم والصلب**

نسبة لما قدمه روبرت شومان وزير خارجية فرنسا في 9 مايو 1950 من اقتراح إقامة الاتحاد الأوروبي لدول الفحم والصلب ، وقد تم إقراره من ست دول في 18 أبريل 1956 وهي بلجيكا ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، لوكسمبرج ، هولندا ، وكان بداخله النواه الخاصة بإقامة البرلمان الأوروبي، حيث شكل لهذا الاتحاد سلطة عليا فوق قومية (فوق الدول) .

**3/2 – الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية**

في 2 يونيو 1955 قررت الدول الست الأعضاء في تكتل الفحم والصلب تحقيق مزيد من الاندماج والتقارب فيما يتعلق بالطاقة الذرية وإقامة سوق مشتركة عامة وإنشاء صندوق استثماري أوروبي . وتم إقرار هذا التجمع في أول يناير 1958 مع ظهور السوق الأوروبية المشتركة .

**4/2 – السوق الأوروبية المشتركة**

وهو الاسم الشائع للجماعة الأوروبية European Community التي تكونت بعد التوقيع على معاهدة روما يوم 25 مارس 1957 حيث اتفق فيها على إنشاء "الجماعة الاقتصادية الأوروبية" وأيضاً إنشاء "الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية" ومع حلول أول يولية 1967 نجحت الدول الست الموقعة على تلك المعاهدة في دمج كل من جماعة الفحم والصلب ، والجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وجماعة الطاقة الذرية في منظمة واحدة هي "الجماعة الأوروبية" والتي أطلق عليها

اسماً شائعاً هي "السوق الأوروبية المشتركة" واتفق على اكتمال مقوماتها في فترة تتراوح بين 12 ، 15 عاماً وتلخصت أهداف تلك السوق في الآتي : [1]

1/4/2- إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات بين الدول الأعضاء .

2/4/2- إلغاء القيود الكمية على الصادرات والواردات بين دول السوق .

3/4/2- وضع تعريفة جمركية موحدة على الواردات من الدول غير الأعضاء .

4/4/2- إلغاء العقبات وإزالة العوائق التي تحد من انتقال العمل ورأس المال .

5/4/2- اتباع سياسة زراعية مشتركة .

6/4/2- رسم سياسة مشتركة للنقل .

7/4/2- تعميق وتحقيق المنافسة الحرة في السوق المشتركة .

8/4/2- تنسيق السياسة النقدية ومعالجة الاختلال في موازين المدفوعات .

9/4/2- تدعيم الاستثمار في دول السوق خاصة في المناطق المتخلفة نسبياً داخل السوق .

10/4/2- تحسين أحوال العمالة .

ويلاحظ أنه بعد عام واحد فقط من إنشاء السوق الأوروبية كانت الجماعة الأوروبية قد أنجزت إتمام الاتحاد الجمركي بين أعضائها وتم بموجبه إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء الست [2] ، وكذا نجحت في اتباع سياسة زراعية مشتركة ، وخلال العقدين التاليين توسعت الجماعة حيث ضمت في عام 1973 كلا من بريطانيا والدانمارك وايرلندا ثم اليونان في عام 1981 وكلا من البرتغال وأسبانيا 1986 ، وبالتالي أصبح عدد الدول في هذا التاريخ اثنتى عشرة دولة .

وقد تم إنشاء بنك الاستثمار الأوروبي استكمالاً لمقومات السوق ، والذي يهدف إلى تحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء ، وكذلك صندوق التنمية لتشجيع الإنماء الاقتصادي داخل المقاطعات ومناطق النفوذ التابعة للدول الأعضاء ، طبقاً لاتفاقية روما .

(1) د. أحمد علي غنيم ، السوق الأوروبية المشتركة حاضرها ومستقبلها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1986 .

(2) الدول الست المؤسسة للسوق طبقاً لمعاهدة روما هي : بلجيكا ، فرنسا ، المانيا ، ايطاليا ، لوكسمبورج ، هولندا ، ولم تنضم بريطانيا منذ تكوين اتحاد الفحم والصلب لأنها لم تكن ترغب في أن تتقيد بقرارات سلطة عليا فوق الدول .

**5/2- الاتحاد الأوروبي ومعاهدة ماستريخت واتساع العضوية :**

في فبراير 1986 ، تم الاتفاق على القانون الأوروبي الموحد الذي أصبح ساري المفعول اعتباراً من أول يوليـو 1987 ، والذي أدى إلى تأسيس الاتحاد الأوروبي (السوق الأوروبية الموحدة) اعتباراً من أول يناير 1993 ، وقد اتفق على إعلان الاتحاد الأوروبي واستكماله طبقاً لمعاهدة ماستريخت نسبة إلى مدينة ماستريخت على حدود هولندا في 7 فبراير 1992 ، والتي أصبحت سارية المفعول من عام 1993 بعد الاستفتاء الشعبي عليها من بعض دول الاتحاد .

وقد حددت اتفاقية ماستريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة وتتمثل في الآتي :

1/5/2- المرحلة الأولى (90 - 1994) ، وتهدف إلى تحرير عمليات الدفع وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء ، بالإضافة إلى زيادة التعاون بين الهيئات العامة ، ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية والتعاون بين البنوك المركزية والوطنية داخل المجموعة الأوروبية .

2/5/2- المرحلة الثانية 1995 - 1998 ، وتهدف إلى استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق الأوروبية الموحدة من قبل جميع الأعضاء والتخلي عن سد العجز في الموازنات الحكومية عن طريق التعديل ، ويتم في هذه المرحلة تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء ، والتأكد من استعدادها للدخول في المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط منها على سبيل المثال ، ألا يزيد معدل التضخم عن 1,5% من معدل التضخم في أكثر ثلاث دول تضخماً في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى عدم زيادة سعر الفائدة للقروض طويلة الأجل عن 2% بالنسبة لمتوسط سعر الفائدة في أقل ثلاث دول في الاتحاد من حيث معدلات التضخم ، وأن تتحرك أسعار الصرف بدون انحرافات عن الأهداف الموضوعة ، وتطبيق سياسة للإصلاح المالي بحيث لا يزيد العجز في الموازنة العامة للدول عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي وألا تزيد قيمة الدين العام عن 60%

من هذا الناتج [1] .

3/5/2- المرحلة الثالثة (99 - 2002) ، وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي والذي يقوم برسم السياسة النقدية للمجموعة الأوروبية وإصدار العملة الموحدة على أن يبدأ برأسمال قدره 4 مليارات ايكو وتبلغ حصة المانيا فيه 25% . [2]

وقد تحققت هذه المرحلة بالفعل بإصدار العملة الأوروبية الموحدة المتمثلة في اليورو في يناير 2001 من خلال تخلي دول أوروبية أعضاء في الاتحاد الأوروبي عن عملاتهم والعمل من خلال عملة اليورو التي أصبحت ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار الأمريكي . ويلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوروبي قد دخل باستكمال هذه المرحلة إلى مرحلة الاندماج الكامل .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوروبي يعمل على اتساع العضوية وضم دول جديدة للاتحاد ؛ فعند إعلان قيام الاتحاد الأوروبي في أول يناير 1993 كان عدد الدول الأعضاء 12 عضو اً، وفي عام 1994 وصل عدد الأعضاء إلى 15 عضواً بانضمام ثلاث دول من جماعة الافتا EFTA وهي السويد والنمسا وفنلندا ، وفي الطريق النرويج ودول أخرى ، بل هناك اتجاه من الاتحاد الأوروبي إلى توسيع العلاقات الاقتصادية الدولية له من خلال إقامة ما يسمى بالمشاركة الأوروبية المتوسطية مع دول شرق البحر المتوسط ومنها مصر ، وقد وقعت مصر اتفاقية المشارك ة المصرية ــ الأوروبية التوقيع النهائي في 25 يونيو 2001.

### 3- أهداف التكتل الاقتصادي الأوروبي والآلية التنظيمية

بالإضافة إلى ما يتم تحليله عبر مراحل التطور المختلفة للتكتل الاقتصادي الأوروبي ، فإنه يمكن رصد الأهداف التالية لهذا التكتل الاقتصادي :

1/3- خلق سوق تجارية موحدة ذات قدرة إنتاجية أكثر كفاءة وطاقة استيعابية ضخمة بدون

---

(1) وتعرف هذه المعايير بمعايير التقارب في مستوى الأداء الاقتصادي بين دول الاتحاد الأوروبي ، انظر في ذلك :

عبد الفتاح الجبالي ، العرب وإشكاليات الوحدة النقدية الأوروبية ، كراسات استراتيجية رقم 11 مركز الدراسات والاستراتيجية بالأهرام، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، سبتمبر 1992 ، ص 11 .

(2) معهد التخطيط القومي ، أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعة ، سلسلة قضايا التنمية والتخطيط ، القاهرة ، 1996 ، ص 112 .

حواجز حدودية ، وإلغاء القيود التعريفية ، والقيود الكمية والتمييزية بين الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي .

2/3- تعميق الاقتصاد الحر القائم على آليات السوق وتفاعل قوى العرض والطلب واحترام مبدأ المنافسة وزيادة قدرة المنتجات على التواجد في الأسواق العالمية أو الدولية .

3/3- انتقال دول التكتل الاقتصادي الأوروبي من مرحلة التكامل والتنسيق إلى مرحلة الاندماج الفعلي بما يسهل من عملية الاستخدام الأمثل للطاقات والموارد ، وبما يعزز من دفع معدلات التقدم الاقتصادي والعلمي والتطور الاجتماعي والثقافي .

4/3- دخول القرن الحادي والعشرين بصورة تسمح للتكتل الأوروبي بأن يلعب دوراً أكثر فعالية في كافة المجالات الاقتصادية بل والسياسية .

5/3- تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية والاستقرار النقدي في أوروبا ، وإقامة البنك المركزي الأوروبي ، وتحويل وحدة النقد الأوروبية من وحدة حسابية إلى وحدة نقد حقيقية ، من خلال تعزيز تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء في التكتل .

6/3- العمل بصفة مستمرة صوب تقريب السياسات الاقتصادية والنقدية بين الدول الأوروبية الأعضاء في التكتل الاقتصادي .

7/3- العمل بشكل أكثر فعالية على خفض معدلات التضخم ، وكذا زيادة معدلات النمو ، وخفض نسب البطالة بالإضافة إلى خفض معدلات الفائدة لإحداث الاستقرار الاقتصادي والرواج المطلوب في الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي الأوروبي .

وتقوم على تحقيق هذه الأهداف آلية تنظيمية أو منظومة متكاملة لتحقيق خطوات التكامل الاقتصادي وزيادة فعالية هذا التكتل الاقتصادي ، حيث يوجد مجموعة من المؤسسات الأوروبية وهي الاتحاد الأوروبي [1] الذي يضم 15 عضواً ، والمجلس الوزاري وهو المسئول عن تنسيق السياسات ، والمجلس الأوروبي وهو يتكون من رؤساء دول وحكومات التكتل الأوروبي ، وهناك أيضاً المفوضية الأوروبية وهي المسئولة عن الخطوات التنفيذية ، والبرلمان الأوروبي الذي يقدم

[1] المجموعة أو الجماعة الأوروبية .

المقترحات ، وهذا البرلمان أصبح ينتخب انتخاباً مباشراً اعتباراً من 1979 ، هذا بالإضافة إلى "محكمة العدل الأوروبية".

ولعل أهم ما يميز الاتحاد الأوروبي ، أن الاندماج الأوروبي يستمد صلابته الحقيقية من أسسه الاقتصادية كما وضعتها معاهدة ماستريخت ، بالإضافة إلى المعايير الاقتصادية اللازم توافرها في الدول التي ترغب في الانضمام للتكتل الاقتصادي والوحدة النقدية الأوروبية ، لذلك فإن القرن الحادي والعشرين سيشهد تصاعد وتزايد قوة التكتل الاقتصادي الأوروبي ليكون من أهم (إن لم يكن أهم) التكتلات الاقتصادية التي سوف تلعب دوراً رئيسياً في إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

**ثانياً: التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (نافتا)**

يسمى التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية بالنافتا وهي الحروف الأولى لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية North American Free Trade Agreement ولذلك فإن هذا التكتل الاقتصادي يختلف عن التكتل الاقتصادي الأوروبي، حيث إن التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية يقف عند مرحلة إقامة منطقة تجارة حرة دون أن يتعداها إلى إقامة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة ، ويضم التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك وهي دول متباينة اقتصادياً واجتماعياً وهذا التكتل مفتوح لباقي الدول الأمريكية بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية الذين قد ينضموا إليه في المستقبل .

ولإلقاء الضوء على هذا التكتل الاقتصادي بشئ من التفصيل يمكن تناوله من حيث النشأة ، والحجم والإمكانيات ، والمجالات والأهداف والمزايا التي تعود على أطراف التكتل على النحو التالي :

**1- النشأة**

بدأ سريان اتفاقية نافتا NAFTA في أول يناير 1994 بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ، لتشمل ضمن ما تشمله إلغاء الرسوم الجمركية بين هذه الدول لنحو تسع آلاف سلعة خلال 15 عاماً ، وزيادة التبادل عبر الحدود وتسهيل الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك .

وقد أدت اتفاقية نافتا إلى توسيع اتفاقية التجارة الحرة التي كانت قد أبرمت عام 1989 بين

الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، ففي مارس 1990 أعلنت إدارة بوش أن حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك فد بدأتا محادثات يمكن أن تؤدي إلى اتفاق تجاري حر مماثل للاتفاق الذي تم توقيعه في كندا . وفي يونيو 1991 قامت حكومات الدول الثلاث بالتفاوض حول اتفاق تجارة حرة خاصة بأمريكا الشمالية وقد تم إقرار هذا الاتفاق في أغسطس والتوقيع عليه في ديسمبر 1992 ، وصدق عليه الكونجرس الأمريكي في نوفمبر 1993 ، بعد خلافات داخلية بسبب التباين الاقتصادي والاجتماعي بين الدول الأعضاء [1] ونظراً لهذا التباين فإن "نافتا" تترك الباب مفتوحاً أمام بلدان أمريكا اللاتينية وحوض المحيط الهادي للانضمام إلى الاتفاقية على المدى الطويل .

وتجدر الإشارة إلى أن الاتجاه لضم المكسيك إلى التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية ، ابتداء من أول يناير 1994 ، جاء بسبب ما حققته اتفاقية التجارة الحرة من مكاسب لكل الولايات المتحدة وكندا ، حيث ازداد حجم التجارة والاستثمارات من 131 مليار دولار عام 1987 إلى 375 مليار دولار عام 1990 ، بمعدل نمو 33,6% ، كما نمت تجارة الخدمات بين الجانبين من 14,8 مليار دولار عام 1987 إلى 20,2 مليار دولار عام 1990 بمعدل نمو 36,5% ، ونمت أيضاً استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية المباشرة في كندا من 57 مليار دولار عام 1987 إلى 71 مليار دولار في عام 1990 ، أي بمعدل نمو 24,6% وازدادت الاستثمارات الكندية في الولايات المتحدة بنسبة 50% أثناء الفترة 1987 - 1990 من 22 مليار دولار إلى 33 مليار دولار .

ويضاف إلى هذا السبب ، سبباً آخر هو السعي إلى زيادة الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك ، إلى جانب سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكوين تكتل اقتصادي يتكافئ مع التكتل الاقتصادي الأوروبي الذي دخل مرحلة الوحدة الاقتصادية في أول يناير 1993 ، ولذلك يمكن القول إن استراتيجية التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية هي استراتيجية دفاعية هجومية .

### 2- الحجم والإمكانيات

وصل عدد دول التكتل الاقتصادي في أمريكا الشمالية إلى ثلاث دول كما أشرنا من قبل هي

(1) Charles Oman, Globalization and regionalisation, The Challenge of Developing Countries, OECD, France, 1994, p. 69.

الولايات المتحدة وكند والمكسيك ليصبح هذا التكتل من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم بعد التكتل الاقتصادي الأوروبي (إن لم يكن يساويه) من ناحية الحجم والإمكانيات ، فالمؤشرات تشير إلى أن حجم الناتج المحلي الإجمالي لهذا التكتل الاقتصادي يصل إلى 6770 مليار دولار [1] ، وحجم التجارة الخارجية مع العالم الخارجي يصل إلى 1017 مليار دولار عام 1991 [2] وعدد السكان يصل إلى حوالي 367,5 مليون نسمة [3] ناهيك عن الإمكانيات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية من مستويات تكنولوجية وصناعات متقدمة وثروات طبيعية وقدرات مالية هائلة بالإضافة إلى ما تتمتع به كندا من موارد طبيعية كبيرة لم تستغل بعد، وكذلك المكسيك بما لها من إمكانيات بترولية وعمالة متزايدة الإنتاجية ومنخفضة الأجور .

**3- المجالات**

حيث يشمل التعاون الاقتصادي في التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية "نافتا" على عدة مجالات لعل من أهمها [4] :

**1/3- في مجال تجارة السلع**

ويشمل تخفيض التعريفة الجمركية والتخلص من القيود الكمية بشكل مرحلي ، في حوالي تسعة آلاف سلعة على مدى 15 عاماً ، ومن أهم السلع التي تشملها اتفاقية "نافتا" هي السيارات ، حيث يتم إلغاء التعريفات على السيارات بعد 8 سنوات من توقيع الاتفاقية عام 1994 ، والمنسوجات المصنوعة ، والمحاصيل الزراعية ، ويتم رفع القيود المفروضة على الشاحنات في الدول الأعضاء أمام دخول صفقات المشتريات الحكومية الرئيسية ، مع إلغاء مرحلي على مدى عشر سنوات للقيود المكسيكية المفروضة على مشتريات صناعة الطاقة الحكومية بها .

---

(1) بنك مصر ، نافتا (النشأة - الأهداف - المستقبل) ، مرجع سابق ، ص 98 .

(2) IMF, Direction of Trade Statistics year book, 1992.

(3) يوجد 252,7 مليون نسمة في الولايات المتحدة ، و 87,8 مليون نسمة في المكسيك ، و 27 مليون في كندا حسب إحصائيات 1991 ، انظر في ذلك : بنك مصر ، مرجع سابق ، ص 88 .

(4) بنك مصر ، مرجع سابق ، ص 98 .

2/3- في مجالي الاستثمار والطاقة

تتم معاملة المستثمرين الأجانب نفس المعاملة التي تتم مع المستثمرين المحليين ، مع بعض الاستثناءات وخلال فترات مرحلية متباينة ، على أن تقوم المكسيك بفتح معظم قطاعات صناعة البتروكيماويات وتوليد الكهرباء أمام الاستثمارات الأمريكية في مجال التنقيب عن البترول والغاز وإنتاجه وتكريره ، ويتم أيضاً خلال الفترة الممتدة من سبعة إلى خمسة عشر عاماً تالية ، رفع القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية في البنوك وشركات التأمين وشركات السمسرة المكسيكية .

3/3- في مجالي البيئة والعمالة

حيث يتم إنشاء وكالة في كندا للتقصي والتحقيق في الانتهاكات البيئية في أي من الدول الثلاث ، على أن يتم فرض غرامات أو عقوبات تجارية على الدولة التي تفشل في تطبيق قوانينها البيئية ووضعها موضع التنفيذ .

ومن ناحية أخرى يتم إنشاء وكالة في واشنطن للتقصي والتحقيق في انتهاكات العمل إذا ما وافقت دولتان من الدول الثلاث على ذلك ، كما سيتم فرض غرامات وعقوبات تجارية إذا فشلت أي دولة في تطبيق قواعد ولوائح تأمين العمال وقوانين تشغيل الأطفال وأنظمة الحد الأدنى للأجور .

4/3- في مجال تجارة الخدمات

تتضمن الاتفاقية تحرير تجارة الخدمات ، حيث تملك الولايات المتحدة الأمريكية مزايا تنافسية في هذا المجال ، وهو ما يضمن تدفق الاستثمارات الأمريكية عبر التكتل الاقتصادي وحصوله على حقوق المواطنة الاقتصادية .

**4- الأهداف**

يسعى التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (نافتا) إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لعل من أهمها :

1/4- زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء .

2/4- إلغاء الحواجز الجمركية ، وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي ، وفي نفس الوقت زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الثلاث الأعضاء .

3/4- زيادة الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك لزيادة فرص العمل أمام العمالة المكسيكية ، وفي نفس الوقت فتح السوق المكسيكية التي كانت مغلقة أمام السلع الأمريكية .

4/4- علاج مشكلات البطالة في الدول أطراف التكتل ، بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي تعظيم فرص العمل أمام الراغبين .

5/4- تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول التكتل الاقتصادي ، القائم على المزايا النسبية والمزايا التنافسية لكل دولة .

6/4- زيادة القدرة لدول التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية ، على التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة الأخرى ، وتحقيق ميزة تنافسية في مواجهة الصادرات من دول تلك التكتلات الأخرى ، وزيادة القدرة التنافسية على الدخول إلى منطقة جنوب شرق آسيا بصفة خاصة والتي تشهد أعلى معدلات نمو في العالم .

7/4- محاولة تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي ، وتنشيط التجارة العالمية ومحاربة انتشار الكساد الاقتصادي ، ومواجهة سياسات الحماية التجارية في أوروبا وآسيا وبالتحديد اليابان .

**5- المزايا التي تعود على أطراف التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية**

تشير الكثير من التوقعات والدراسات حول المزايا ومدى الاستفادة التي يمكن أن تعود من قيام التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية ، إلى أن هذه المزايا كثيرة ، حيث يكفي القول إن إحدى الدراسات أشارت [1] إلى أن هذا التكتل ، سيؤدي إلى زيادة الرفاهية (الدخل) بين 2,2 - 6,1 مليار دولار في الولايات المتحدة و 1,6 - 5,8 مليار دولار في المكسيك ، و 2,8 مليار دولار في كندا .

(1) Alan V. Deardoroff and Robert M. Stern, The industrial and regional Employment effects of the NAFTA, The economic out look 1994, Fort. First Annual Conference on the economic out look, The University of Michigan, November 18 & 19, 1993, p.p. 308 - 311.

أما المزايا على مستوى كل دولة فيمكن إيضاحها على النحو التالي :

**1/5- بالنسبة للمكسيك :**

تشير كثير من الآراء إلى أن المكسيك قد تكون هي المستفيد الأكبر من هذه الاتفاقية، حيث إن التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية يدعم عملية الإصلاح الاقتصادي في المكسيك ويعزز من ثقة المستثمرين الأجانب في مستقبل البلاد وتطورها الاقتصادي ، وبالتالي يمكن أن تجني المزايا التالية :

- زيادة الاستثمارات والتكنولوجيا التي تحتاجها وفي نفس الوقت تصدير الأيدي العاملة المتوافرة لديها .
- إن تدفق الاستثمارات الأمريكية في مجال البترول المكسيكي وغيره من المجالات سيزيد معدلات النمو ويعمل على امتصاص البطالة المكسيكية .
- التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية يعمل على تدعيم الإصلاحات الاقتصادية في المكسيك وخاصة في سياسات السوق وفي قطاعات معينة مثل السيارات والمنسوجات والملابس والاتصالات والنقل البري وغيرها .
- الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية لأراضي الولايات المتحدة نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في المكسيك .
- زيادة إنتاجية العامل المكسيكي نظراً لتقدم التكنولوجيا الأمريكية المصاحبة للاستثمارات مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط الأجور المكسيكية .

**2/5- بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية**

- فتح الأبواب أمام صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى المكسيك وكندا ، حيث تعتبر السوق الكندية من أكبر الأسواق للصادرات الأمريكية ، كما أن ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد المكسيكي، يسهم في زيادة الصادرات الأمريكية إلى المكسيك وخاصة من السيارات ، حيث تملك المكسيك سوق سيارات يشهد أعلى معدلات نمو في العالم ، بالإضافة إلى زيادة الصادرات من الملابس والمنسوجات والمنتجات الزراعية .
- زيادة تصدير رؤوس الأموال الأمريكية ، حيث من المقرر أن تبلغ التدفقات السنوية من

الاستثمارات الأمريكية حوالي 2,5 مليار دولار سنوياً .

- زيادة معدلات التوظيف وزيادة متوسط الأجور في الولايات المتحدة الأمريكية ، نظراً لارتفاع الأجور في القطاعات التصديرية بالمقارنة بالقطاعات التي تنتج سلعاً للسوق المحلية .
- اكتساب المزيد من القدرات التنافسية للمنتجات الأمريكية نظراً للاستفادة من انخفاض متوسط الأجور بالمكسيك بالمقارنة بالولايات المتحدة ، وارتفاع إنتاجية العامل المكسيكي التي تنمو بمعدل 6% سنوياً إلى حوالي ضعف معدل نمو الإنتاجية للعامل في الولايات المتحدة، مما يكسب الصادرات الأمريكية المصنعة في المكسيك ميزة تنافسية في مواجهة صادرات التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل التكتل الاقتصادي الأوروبي أو الآسيوي .

**3/5- بالنسبة لكندا**

من المتوقع في ظل تشابه الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، أن يحقق التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (نافتا) عدداً من المكاسب مثلما تحقق للولايات المتحدة ، حيث يؤدي هذا التكتل الاقتصادي إلى فتح أسواق جديدة أمام الشركات الكندية وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات بحرية بين دول التكتل ، ويسمح ذلك أيضاً بالاستفادة من الأيدي العاملة المتوافرة بالمكسيك ، كما تستطيع شركات النفط الكندية المشاركة مع الشركات المكسيكية في عمليات التنقيب والإنتاج .

ولعل الدروس المستفادة من هذا التكتل الاقتصادي أنه أبرز أمام الدول الأخرى في العالم أنه يمكن أن يقوم تكتل اقتصادي في شكل منطقة تجارة حرة شاملة حتى لو كان هناك اختلاف وتفاوت اقتصادي واجتماعي .

والأهم أنه سيعود بالمنافع والمكاسب لكل الأطراف المشتركة في التكتل الاقتصادي .

**ثالثاً : التكتل الاقتصادي الآسيوي (الأسيان والايبك)**

يمكن القول إن التكتل الاقتصادي الآسيوي لازال في طور التكوين ، إلا أن هناك تطوراً وتغيراً مستمراً في هذا الاتجاه ، وخاصة في ظل تزايد معدلات النمو الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا على وجه التحديد وازدياد مساهمتها في التجارة الدولية ، سواء من جانب اليابان أو من جانب

النمور الآسيوية الصاعدة والناهضة ، أو ما يسمى بالدول الصناعية الجديدة ، ورغبة هذه النمور الآسيوية في حماية نفسها من موجة الحمائية المباشرة باستخدام القيود الكمية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ، أو من خلال الحمائية غير المباشرة الناتجة عن قيام التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية أو التكتل الاقتصادي الأوروبي ؛ ولذلك فإن المبادرات الخاصة بقيام التكتل الاقتصادي الآسيوي يمكن أن تأخذ باستراتيجية دفاعية بحتة تجاه التغيرات في الاقتصاد العالمي الجديد ، وخاصة فيما يتعلق بالتكتلات الاقتصادية الأخرى وبالتحديد في أمريكا الشمالية وأوروبا.

مع ملاحظة أن إمكانيات ومقومات قيام تكتل اقتصادي قوي يكون على قدم المساواة مع التكتل الاقتصادي الأوروبي والتكتل الاقتصادي الأمريكي ، تعد متوافرة بل ودافعة باستمرار إلى قيام هذا التكتل الاقتصادي خاصة إذا ما نظرنا للقوة الاقتصادية اليابانية الكبيرة ، بل وإذا نظرنا إلى القوة الاقتصادية المتنامية للصين ، ويبدو أن المسألة تتوقف برمتها على تصحيح العلاقات وتصفية الخلافات التاريخية بين اليابان ودول جنوب شرق آسيا ، وهو ما أدى إلى إعلان ما يسمى بمبدأ كايفو Kaifo Doctrine ويعني هذا المبدأ التأكيد على عدم رغبة اليابان في السيطرة الاقتصادية والسياسية على هذه المنطقة ورغبتها في إجراء مصالحات شاملة مع الأيديولوجيين السابقين وخاصة كوريا الشمالية وفيتنام وتحسين البيئة النفسية في المنطقة عموماً[1] .

وفي هذا الإطار يمكن أن نجد أن هناك محورين للتكتل الاقتصادي في منطقة شرق آسيا وغرب الباسيفكي: المحور الأول يتمثل في قيام رابطة جنوب شرق آسيا المعروفة باسم الأسيان ASEAN والمحور الثاني نجده في جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسفيكية والمعروفة اختصاراً باسم APEC .

**1- رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN**

ويتكون تكتل الأسيان من ست دول هي تايلاند وسنغافورة وماليزيا وبروناي وأندونيسيا والفلبين [2] .

(1) د. محمد السعيد سعيد ، الكتل التجارية الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 333 .

(2) انضمت فيتنام إلى رابطة جنوب شرق آسيا في 1995/7/28 .

وقد أنشئت هذه الرابطة والتكتل ، كنوع من الحلف السياسي عام 1967 ، في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا وخاصة فيتنام وكمبوديا ولاوس وبورما .

ولذلك ركزت الرابطة في البداية على التنسيق السياسي ، ثم بدأت تركز على التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء . وخاصة بسبب القلق المشترك الذي استشعرته دول المجموعة من الأضرار الشديدة للحمائية المتبعة من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تجاه صادرات تلك الدول ، وبالتالي أكدت الرابطة على تصميمها على محاربة الممارسات التجارية غير المنصفة التي تواجهها من الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، وإيجاد مدخل مشترك لإنهاء الظلم الواقع على تلك الدول من القيود الكمية المباشرة وغير المباشرة المفروضة على صادراتها .

ومن هنا طرح رئيس وزراء ماليزيا في يوليو عام 1990 إنشاء تكتل اقتصادي (تجاري) ، من دول الرابطة (الاسيان) ، وتسير الإجراءات بجدية وبتنسيق كبير نحو تقوية هذا التكتل الاقتصادي .

وفي كل الأحوال فقد أرسى هذا التكتل الاقتصادي للآسيان خطوة هامة على طريق تأسيس جبهة منظمة مضادة ضد الولايات المتحدة الأمريكية في جنوب شرق آسيا على الرغم من أن النمو في التعاون الاقتصادي وتكامل أسواق دول التكتل ظل محدوداً[1] إلا أنه من الملاحظ أن دول هذه الرابطة الاسيوية تتجه إلى تعميق مجالات التعاون الاقتصادي فيما بينها وزيادة التبادل التجاري ، بل ومحاولة اتخاذ منهجية لتحسين الروابط الاقتصادية مع الأعداء الأيديولوجيين في المنطقة ، بدليل انضمام فيتنام إلى رابطة جنوب شرق آسيا (الاسيان) في 1995/7/28 مع ملاحظة أن تكتل رابطة جنوب شرق آسيا يتزايد دوره في التجارة العالمية بشكل مطرد ، بدليل أنه بعد أن كانت صادراته تمثل حوالي 3,1% من إجمالي الصادرات في العالم عام 1987 ، (وحوالي 11,3% من إجمالي صادرات الدول النامية) ، فقد وصلت هذه الصادرات إلى حوالي 5,2% من إجمالي الصادرات في العالم (وحوالي 16,8% من إجمالي صادرات الدول النامية) [2] . بالإضافة إلى أن

---

(1) Chirs Dixon, South East Asia in the World Economy, Cambridge, University Press, New York, 1991, p. 9.

(2) يمكن الرجوع إلى :

مركز الدراسات والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي 1994 ، القاهرة ، 1995، ص ص 192 - 193 .

رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) كانت لها وضع مميز في مفاوضات الجات ، زادتها قدرة على المساومة الجماعية والتفاوض .

**2- جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسفيكية APEC**

وتتكون هذه الجماعة من 12 دولة على رأسها اليابان واستراليا ، والولايات المتحدة وكندا ونيوزيلنده وكوريا الجنوبية ودول رابطة الآسيان .

وتقترب فكرة هذه الجماعة من النادي الاقتصادي (منتدى) الذي يتم التشاور فيه حول مسائل التجارة الدولية وتنسيق السياسة الاقتصادية الكلية بدون التزام مقنن مسبق فيما بينها . وقد يبرز اتجاه تحويل هذا المنتدى إلى نوع من التجمع الاقتصادي عام 1989 كرد فعل مباشر للإعلان عن السعي إلى إقامة مشروع أوروبا الموحدة عام 1992 . وقد تم بحث الأسس التي يمكن أن يقوم عليها التجمع الاقتصادي للابيك APEC بدعوة من رئيس الوزراء الاسترالي وقد لاقت ترحيباً واهتماماً كبيراً من اليابان وخاصة في يناير 1991 ، وقد أعلنت لذلك مبدأ "كايفو" .

وبالفعل ، في أغسطس عام 1991 تم عقد اجتماع لوزراء اقتصاد الدول الاثنتى عشرة في المنتدى الاقتصادي APEC لبحث اقتراح استراليا لإنشاء تجمع اقتصادي له سكرتارية دائمة . ولازالت الاجتماعات تتوالي في هذا الاتجاه .

ويلاحظ أن تطور الايبك واتجاه الدول الأعضاء فيه إلى إقامة تكتل اقتصادي يأتي من رغبة مشتركة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والاتفاق فيما بينهما ، على أنه من المهم الإشارة إلى أن استيعاب دول النمور الصاعدة في جنوب شرق آسيا ، وحوض الباسفيك ، واحتوائها في منتدى اقتصادي أولاً ، يتطور إلى تجمع اقتصادي ، قد يحقق مكاسب للجميع ويضمن لليابان بصفة خاصة أن تقود تكتل اقتصادي لجنوب شرق آسيا يواجه التكتلات الاقتصادية الأخرى ويضمن السيطرة الأمريكية على آسيا في نفس الوقت .

وبالتالي ضمان سيطرتهما الاقتصادية على آسيا ، وفي نفس الوقت ضمان عدم تصاعد منافستهما للسيطرة على تلك المنطقة إلى ما هو أخطر من ذلك .

وفي المؤتمر الذي عقد في مدينة أوساكا للتجمع الاقتصادي «الأبيك» APEC عام 1995

وضحت أهداف هذا التكتل الاقتصادي ، حيث تحددت الأهداف الأساسية وزيادة حرية تنقل رؤوس الأموال بينهما والتعاون المشترك في المجال التكنولوجي وتدريب الأفراد والعمالة .

وبناء على ذلك فإن هذا التكتل الاقتصادي يقع في وضع وسط ما بين التكتل الاقتصادي في أوروبا (الاتحاد الأوروبي) والتكتل الاقتصادي في أمريكا الشمالية (نافتا) ، لكن يجمع بين التكتلات الثلاثة مفهوم مشترك يتلخص في أنه لا يمكن إحراز المزيد من التقدم والتطور بدون التعاون الاقتصادي فيما بين الدول وبعضها البعض في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يرسخ عالمية الاقتصاد أو العولمة .

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن قوة الدفع إلى التكتل الاقتصادي في جنوب شرق آسيا على نطاق كبير ، ستأتي من اليابان بشكل مستمر ، على أمل أن يتم تكوين تكتل اقتصادي باسفيكي واسع النطاق ليعزز قوة التنافس بين هذا التكتل والتكتل الاقتصادي الأوروبي العملاق ، وأن تحقق ذلك، يتوقف على تفهم اليابان لمعطيات القوميات الآسيوية وطبيعة شعوب المنطقة التي تأبى الهيمنة والسيطرة والاستغلال الاقتصادي ، بالإضافة إلى ضرورة أن تزيد اليابان مساعداتها الاقتصادية لدول تلك المنطقة ،وتساهم في حل مشكلاتها ، ومن خلال ذلك وحده يمكن لليابان تكوين تكتل اقتصادي في جنوب شرق آسيا تحت قيادتها ليكون في هذه الحالة من أكبر التكتلات الاقتصادية التي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي الجديد في المستقبل .

### رابعاً : صور التكتلات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا

شهدت قارتي أمريكا اللاتينية وأفريقيا عدداً من صور التجمعات أو التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، ذات الأوزان الضعيفة الأثر على الاقتصاد العالمي الجديد ، لأنها كانت تتشكل من دول نامية لا تمثل وزناً كبيراً في التجارة الدولية ، ولا في درجة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي . إلا أنه يمكن الإشارة إلى أهم تلك الصور من التكتلات أو التجمعات الاقتصادية على النحو التالي [1] :

---

(1) يمكن الرجوع بالتفصيل إلى ذلك في :

د. مصطفى أحمد مصطفى ، عرض سريع عن جهود العالم الثالث نحو التجمع الاقتصادي ، معهد التخطيط القومي ، مذكرة داخلية 1983 ، القاهرة 1984 ، ص 5 - 19 .

1- صور التكتلات في أمريكا اللاتينية

حيث وجدت الصور التالية :

**1/1- السوق المشتركة لأمريكا الوسطى**

وتتكون من كوستاريكا والسلفادور ، جواتيمالا وهندوراس ونيكاراجوا ، وكانت تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة ، ثم اتحاد جمركي ، مع محاولة الوصول إلى وحدة مع رابطة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة LAFTA لتكوين سوق مشتركة في أمريكا اللاتينية في عام 1985 ، غير أن كل هذه الأهداف توقفت فقط عند مرحلة إقامة منطقة التجارة الحرة .

**2/1- رابطة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة (LAFTA)**

وتتكون من الأرجنتين ، بوليفيا ، البرازيل ، شيلي ، كولومبيا ، الإكوادور ، المكسيك ، باراجواي ، بيرو ، أوروجواي ، وفنزويلا ، وكانت تهدف إلى قيام منطقة تجارة حرة ، ومحاولة الوصول إلى وحدة مع السوق المشتركة لأمريكا الوسطى . ولكن هذه الأهداف لم تتحقق .

**3/1- مجموعة الأندين ANDEAN**

وتتكون من بوليفيا ، كولومبيا ، الإكوادور ، بيرو وفنزويلا وكانت تهدف إلى تمويل المشروعات الصناعية ، والإسراع بالتكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بينها للوصول إلى اتحاد جمركي ، وفي عام 1968 تم إنشاء هيئة تنمية الأندين ، وفي عام 1969 اتفق على تكوين السوق المشتركة لدول ميثاق كارتيجنا التي أنشأت ما يعرف باسم مجموعة الأندين غير أن فنزويلا لم تنضم إلى هذه السوق .

**4/1- منطقة الكاريبي للتجارة الحرة**

وتتكون من انتيجوا ، بارباروس ، جيانا ، ترينداد ، توياجو ، جاميكا ، جزر وارد ، جزر وندوارد ، وتهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة .

وتجدر الإشارة إلى أن تلك التجارب لم تحقق أهدافها المخططة والتي تركزت أساساً في تحرير التجارة للوصول إلى سوق مشتركة ، ولم يتحقق أي نجاح في تعميق فرص التعاون والتكامل

بأشكال متطورة بين الدول بعضها البعض في تلك الاتفاقيات ، بل الأكثر من ذلك ، أن كثيراً من الدول قررت الانسحاب من تلك الاتفاقيات ، وعلى الرغم من ذلك ، فقد أظهرت مجموعة الأندين بعض النجاح والإنجازات ، التي تؤكد إمكانية إيجاد مدخل إقليمي للتكتل الاقتصادي الأكثر ملائمة لظروف الدول النامية .

**2- صور التكتلات في افريقيا**

حيث يمكننا أن نلمس الصور التالية :

**1/2- الجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا**

وتتكون من كينيا ، أوغندا ، تنزانيا ، وكانت تهدف إلى إنشاء سوق أفريقية مشتركة تمتد إلى بقية دول شرق أفريقيا .

**2/2- الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط أفريقيا**

ويتكون من الكاميرون ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ، الكونغو ، وكان يهدف إلى التنسيق في سياسة التنمية الصناعية والتعاون الاقتصادي في محاولة لإقامة سوق مشتركة

**3/2- الاتحاد الاقتصادي لوسط أفريقيا**

ويتكون من جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ، الكونغو . وكان يهدف إلى تحقيق تعاون إقليمي يمكن أن يؤدي إلى سوق مشتركة .

**4/2- الاتحاد الجمركي والاقتصادي لغرب أفريقيا**

ويتكون من داهومي ، ساحل العاج ، مالي ، موريتانيا ، النيجر ، السنغال ، فولتا العليا (أو بوركينا فاسو حالياً) . وكان يهدف إلى إقامة اتحاد جمركي .

**5/2- الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا**

ويتكون من داهومي ، جامبيا ، غانا ، غينيا ، ساحل العاج ، ليبيريا ، مالي ، موريتانيا ، النيجر ، نيجيريا ، السنغال ، سيراليون ، توجو ، فولتا العليا (بوركينا فاسو) .

وتهدف إلى زيادة التبادل للسلع والخدمات والتنسيق في السياسات الجمركية والتجارية

والتنسيق في التنمية الصناعية والزراعية في محاولة للوصول إلى سوق مشتركة .

وكل هذه التجمعات الأفريقية ، باءت بالفشل وكانت التجربة الأفريقية الإقليمية للتعاون الاقتصادي الإقليمي مخيبة للآمال ، نظراً لأسباب كثيرة ، من أهمها غياب الآليات السليمة والفعالة والسياسات الكفء ، بل والإدارة الدافعة ، ناهيك عن الظروف الاقتصادية السيئة والهياكل الاقتصادية الضعيفة التي تميزت بها معظم تلك الدول .

إلا أن المحاولات لازالت تبذل على مستوى القارة الأفريقية ، وتعتبر الجماعة الاقتصادية الأفريقية التي تقرر إنشاؤها في اجتماع أبوجا في عام 1991 هي المظلة الرئيسية للتعاون الاقتصادي الأفريقي في المستقبل وقد اكتمل خلال شهر أبريل 1994 النظام اللازم لسريانها .

**خامساً : ملاحظات ضرورية حول أوزان وآثار التكتلات الاقتصادية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد**

لعل من الضروري الإشارة في نهاية هذا الفصل إلى أن هناك مجموعة من الملاحظات الختامية المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية التي تكونت والتي في طورها إلى الاكتمال والتكوين من ناحية الأوزان والآثار على النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتوجهاته ، يمكن تحديد أهمها على النحو التالي :

1- إن التكتلات الاقتصادية العملاقة ذات الوزن الكبير ، التي تكونت وتلك التي في طورها إلى التكوين والاكتمال ، تقودها الدول المتقدمة ، كما هو ملاحظ في أوروبا وأمريكا الشمالية ، وآسيا ، ولذلك سيزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي مع مرور الزمن ، وقد تنحصر المنافسة في إطار هذه التكتلات الاقتصادية والتي ستؤثر بقوة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد من حيث العلاقات ومراكز القوى الاقتصادية ، والمكاسب وشكل التكوين .

أما التكتلات الاقتصادية التي تكونت في الدول النامية وقادتها الدول النامية ، فلازالت أوزانها ضعيفة ، وتحتاج إلى المزيد من العمل والتنسيق في مجال التكامل والتكتل الاقتصادي ، حتى تزداد درجة تأثيرها ، وخاصة إذا لوحظ من ناحية أخرى أن هناك

تكتلات اقـتصادية أخـرى تحللت وانسحب منها أعـضاؤها وتحتـاج إلى إعادة تكوين على أسس أفضل كمـا حدث في قارة أفريقيـا ، وبعضها تجمد العـمل فيها مثل السـوق العربية المشتركة .

2- يرتبط بذلك أن الدول النامـية في دوائرهـا الإقليمـية المخـتلفة تحـتاج إلى تكوين تكـتلات اقتصادية قوية قائمة على أسس اقتصادية سليمة ، وهو ما تسمح به الجات ومنظمة التجارة العالمية ، مع ملاحظة أن تلك التكتلات الاقتـصادية إذا تكونت في الدول النامية ، فسيكون لها آثارها الإيجابية على كل دول التكتل الاقتصادي فيـما يتعلق بالمكاسب الاقتصادية فيما بينها ، وكذلك عند التفاوض مع التكتلات الاقتصادية الأخرى فإنها ستحصل على مميزات ومكاسب في المعاملات الاقتصادية الدولية أفضل من دخولها فرادى، دولة دولة .

ومن هنا فإن الدعوة قائمة لقيام تكتل اقـتصادي عربي ، وتكتل اقتصادي إسلامي ، وتكتل اقتصادي في أفـريقيا ، وكذلك في أمريكا اللاتينيـة ، على غرار تكتل الأندين ، مع التوسع في عضويته .

ويفضل أن يضم هذه التكتلات الاقتصادية الإقليمـية ، تكتل اقتصادي يخص الدول النامية في مجموعهـا ليدعم القوة الاقتصادية للدول النامية عـموماً ، ويتطلب ذلك وجود برنامج يمهد لإقـامة هذا التكتل الاقـتصـادي ، يتضمن إطار مـؤسسي في شكل منظمـة اقتـصادية وظيفتها دراسة أوضاع ومشاكل تلك الدول عموماً ، وأوضاع كل دولة على حدة ، وتعمل على التنسـيق بين السيـاسات الاقتـصادية بين تلك الدول وتـقوية البنيـة الأساسيـة للتكتل والتكامل الاقـتـصـادي ، وتضع استـراتيـجيـة التعـامل مع العـالم الخـارجي والتكتـلات الاقتصادية الأخرى ، بل تنهض بقيام المشروعـات المشتركة والمتعددة الجنسيات داخل دائرة التكامل الاقتصادي لتلك الدول .

3- لعل تكوين التكتلات الاقتصـادية العملاقة أو السعي إلى تكوينها واكتمـال بعضها ، يعني وجود اتجاهاً قوياً نحو الاندماج الاقتصادي الإقليمي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ليكون نطاقاً تتضاءل فيه أهميـة الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة ، عند رسم

السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي ، بل يحل محلها في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعه للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية ، وفي نفس الوقت يضمن انتعاش التجارة البينية وتقدم عملية التنمية وزيادة معدلات النمو لدول الإقليم .

4- إن التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وأمريكا الشمالية ، وآسيا ، رغم ما سيكون بينها من درجة معينة من الصراع والمنافسة ، إلا أن كل التوقعات تشير إلى أن هذا الاتجاه سيكون عند حد معين ، وبالتالي فإنه من الممكن جداً أن يحدث نوع من التنسيق والتعاون الاقتصادي بين التكتلات الثلاثة القوية على اقتسام أسواق العالم التي لم تتكتل اقتصادياً بعد ومنها المنطقة العربية وغيرها .

ومن ناحية أخرى أن حاجتها لبعضها البعض ستتزايد ، لتمثل عاملاً ودافعاً ملحاً لاستمرار وزيادة الاعتماد المتبادل فيما بينها وهو ما سيؤثر بالسالب على باقي أطراف النظام الاقتصادي العالمي .

5- إن التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا ، مع نموها وتزايد تنسيق دولها وازدياد فعالية تأثيرها ، فإن ذلك قد يؤدي إلى تبدل أدوار وأوضاع دول معينة في الشكل الهرمي للاقتصاد العالمي الجديد ، وكل التوقعات تشير إلى تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن وضعها الحالي في النظام الاقتصادي العالمي .

6- تشير كثير من الدراسات إلى أن نمو التكتلات الاقتصادية العملاقة سيسفر عن وجود ثلاث كتل نقدية هي الدولار ، والمارك أو "اليورو" والين ، وقد تجمعها حقوق السحب الخاصة في عملة للاحتياطي النقدي الدولي ، بل يشير الكثيرون إلى أن العملة الأوروبية هي التي ستُسقط الدولار من قمته [1] ، وأن الاتحاد الأوروبي مع اكتماله هو الذي سيسقط

(1) تشير تقديرات الخبراء أن الدولار لا محالة سيواجه منافسة خطيرة من اليورو ، وهناك توقعات بازدياد كبير للطلب على اليورو وانخفاض مقابل على الدولار ، يقدر بـ 600 مليار دولار أمريكي خلال العقد القادم ، انظر :

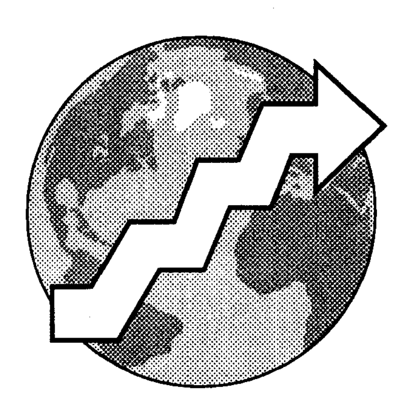
سمير عابد شيخ ، هل سينتهي دور الدولار خلال العقد القادم؟ مجلة الأموال ، جدة - السعودية ، مارس 1997 ، ص 13 .

الولايات المتحدة الأمريكية من قمتها .

7- يلاحظ أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي تمثل أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ستزيد من حجم التجارة الدولية ، وستعمق أكثر مبدأ أو مفهوم الاعتماد المتبادل وقد يؤدي ذلك إلى المزيد من الرفاهية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة على مستوى العالم، خاصة وأن الآثار المصاحبة لهذه التكتلات الاقتصادية هي زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مناطق العالم المختلفة .

8- إن الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية ، ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية ، ولو في نطاق الإقليم الاقتصادي للتكتل ، بل إن تحرير التجارة داخل الإقليم قد يؤدي إلى آثار مولدة للتجارة خارج التكتل ، حيث من الممكن أن يؤدي تحرير التجارة إلى زيادة الدخل ، وبالتالي فإن ذلك يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة العالمية .

# الفصل السادس



# دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد

# دور الولايات المتحدة الأمريكية
# في النظام الاقتصادي العالمي الجديد

## تمهيد

رغم إعلان الرئيس الأمريكي بوش بعد حرب الخليج الثانية (العراقية - الكويتية) عن بداية قيام نظام عالمي جديد عام 1991 في إشارة واضحة للزعامة الأمريكية، إلا أن ذلك في حقيقته قد يشير بوضوح إلى الزعامة العسكرية والسياسية للولايات المتحدة للنظام العالمي الجديد في جانبها العسكري والسياسي ، وليس شرطاً ولا بالضرورة أن يكون معبراً عن الزعامة الاقتصادية للولايات المتحدة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد .

ويرجع ذلك إلى أن محاولة التعرف على المركز النسبي للاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي الجديد تثير جدلاً واسع النطاق ، بل تثير الشكوك عند الكثيرين وخاصة فيما يتعلق بالتصورات الخاصة بالقرن الحادي والعشرين . فالاقتصاد الأمريكي في نظر الكثيرين من الخبراء والمحللين ليس مؤهلاً ليكون على قمة النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، بل قد يكون ثاني أو ثالث اقتصاد في العالم .

وفيما يبدو أن هذا التصور يبنى على استقراء التاريخ الاقتصادي ، للاقتصاد الأمريكي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث يلاحظ أن الاقتصاد الأمريكي مع نهاية الحرب العالمية قد خرج

منها وهو يمتلك مجموعة من عوامل القوة الاقتصادية التي أهلته لقيادة النظام الاقتصادي العالمي في تلك الفترة التي بدأت من 1945 حتى بداية السبعينيات . إلا أنه لوحظ في خلال عقد السبعينيات والثمانينيات ، بدأت تظهر مجموعة من عوامل الضعف في الاقتصاد الأمريكي التي تشكك فيه بقوة وتجعل أي محلل منصف يشير إلى تراجع الاقتصاد الأمريكي عن القمة الاقتصادية خلال القرن الحادي والعشرين . وستتوقف طول الفترة الزمنية التي يحدث فيها ذلك على مدى استمرارية عوامل الضعف في الاقتصاد الأمريكي ، ومن ناحية أخرى تتوقف على مدى استمرار عوامل القوة في الكيانات الاقتصادية الأخرى المنافسة للاقتصاد الأمريكي في أوروبا وآسيا الباسفيكية (اليابان) .

ومن هنا يصبح من الضروري تحليل عوامل القوة التي امتلكها الاقتصاد الأمريكي وخاصة خلال الفترة من 1945 وحتى بداية السبعينيات ، ثم بعد ذلك تحليل عوامل الضعف التي بدأت تظهر خلال فترة السبعينيات والثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات . وبالتالي ينتهي الفصل بمحاولة تصور مستقبل الدور الأمريكي في الاقتصاد العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين وذلك على النحو التالي :

**أولاً : عوامل القوة في الاقتصاد الأمريكي**

يشير التاريخ الاقتصادي إلى أن الاقتصاد الأمريكي يكاد يكون الاقتصاد الوحيد الذي خرج من الحرب العالمية الثانية وقد تجمعت فيه مجموعة من عوامل القوة الاقتصادية التي لم تتجمع في أي اقتصاد آخر في ذلك الوقت ، ليكون بذلك أقوى اقتصاد في العالم ، ولتحل الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك محل الاقتصاد البريطاني في القيادة الاقتصادية للعالم . في نفس الوقت الذي كانت فيه اقتصادات بريطانيا وألمانيا واليابان وغيرها ، في حاجة إلى إعادة بناء ما دمرته الحرب ، حيث كانت مستنزفة ، تسري فيها عوامل الضعف .

وتجدر الإشارة إلى أن عوامل القوة الاقتصادية التي بدأ بها الاقتصاد الأمريكي القيادة الاقتصادية للعالم مع نهاية الحرب العالمية الثانية قد استمر تأثيرها حتى بداية السبعينيات . وفيما يلي محاولة لرصد أهم عوامل القوة الاقتصادية التي تجمعت في الاقتصاد الأمريكي في تلك المرحلة :

1- تميز الاقتصاد الأمريكي ، بعد الحرب العالمية الثانية ، باحتفاظه بمعظم هياكله الاقتصادية سليمة دون تدمير ، وكذلك احتفظ ببنية أساسية قوية دون أن تمس ، بالإضافة إلى تمتعه بثروات هائلة من الموارد الطبيعية والزراعية وكل هذا جعله يمتلك عناصر هامة من القوة الاقتصادية التي تدفعه إلى النمو والتقدم في نفس الوقت الذي خرجت فيه دول مثل بريطانيا وألمانيا واليابان في حالة من الدمار والضعف التي لا تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب.

2- انفراد الدولار الأمريكي بالقيام بدور العملة الدولية ، ليحل محل نظام الذهب في النظام النقدي الدولي باتفاقية بريتون وودز عام 1944 ، وبالتالي استطاع الاقتصاد الأمريكي أن يتحكم في السيولة الدولية ، استناداً إلى قيام الدولار بدور المعادل لجميع العملات القابلة للتحويل في العالم ، نظراً لقابليته للتحويل إلى ذهب على أساس سعر ثابت كما اتفق على ذلك في بريتون وودز .

وقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تنفرد بميزة فريدة لا تنافسها فيها أي دولة أخرى، وهي إمكانية تمويل عجزها الخارجي من خلال طبع الدولار ، دون أن تضطر إلى إجراء سياسات انكماشية تضر بمستويات الاستهلاك والاستثمار فيها ، بل استطاع الاقتصاد الأمريكي من خلال الثقة العالمية في الدولار ، أن يمتلك العديد من الأصول والمشروعات الكبرى في الخارج ، وبالتالي فإن الفترة من 1945 - 1971 يطلق عليها البعض بأنها العصر الذهبي للاقتصاد الأمريكي [1] .

وتجدر الإشارة إلى أن الدول التي اجتمعت في بريتون وودز قد وافقت على أن يكون الدولار هو العملة الدولية الوحيدة ، نظراً لعدة أسباب : أولها أن الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت كانت تملك أقوى اقتصاد في العالم ، وثانيها أنها كانت تستحوذ

---

(1) د. رمزي زكي ، أمريكا وبروز كتلة الأمريكتين ، هل انتهت قيادة أمريكا للمنظومة الرأسمالية ، بحث ، برنامج تخطيط وإدارة العلاقات الاقتصادية الدولية للأقطار العربية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، 15 فبراير - 2 مارس 1992 ، ص 6 .

على أكبر احتياطي من الذهب في العالم ، وثالثها أن الدول الأخرى أرادت ألا تتحمل أعباء جديدة لتتفرغ لإعادة بناء اقتصاداتها بعد الدمار الذي أصابها من الحرب العالمية الثانية .

3- أدى امتلاك الاقتصاد الأمريكي للقوة الاقتصادية والسيولة النقدية ، إلى تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تشكيل صندوق للنقد الدولي والبنك الدولي بنظام ارتباط القوة التصويتية بمدى المساهمة في رأسمال هاتين المؤسستين وخرجت بعامل قوة جديد حيث كانت أكبر مساهم في كل من الصندوق والبنك الدوليين (بنسبة تصل إلى 20%) ومن ثم أصبح لها نفوذ اقتصادي من خلال قوتها التصويتية التي تصل إلى 20% من مجموع الأصوات في كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وما تمتلكه من حق الفيتو على قرارات المؤسستين .

4- إن السوق الأمريكية كانت أكبر سوق موحدة في العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، ويكفي الإشارة إلى أن السوق الأمريكية كانت في عام 1950 أكبر بمقدار تسع مرات من أكبر سوق تالية لها وهي المملكة المتحدة[1] .

وقد أدى ذلك إلى السماح بنمو الكيانات الاقتصادية الكبيرة العملاقة في الاقتصاد الأمريكي ، حيث كانت الصناعة الأمريكية تتمتع بوفورات الحجم ، وآفاق للتوسع لم يكن باستطاعة أي اقتصاد قومي آخر أن يحققها ، وبالتالي كانت الصناعات الكبيرة احتكاراً أمريكياً من الناحية الفعلية ، حيث كانت تكلفة الوحدة المنتجة في صناعات مثل السيارات أو الصلب تتجاوز أحلام أكبر المنتجين ، وكان بوسع المؤسسات المتميزة أن تزدهر وهي تخدم سوقاً داخلية بهذا الحجم الكبير الذي يشجع على التوسع المستمر في الطاقات الإنتاجية وأحجام المشروعات .

5- تميز الاقتصاد الأمريكي بالإضافة إلى ذلك بارتفاع معدلات الإدخار ، ومن ثم ارتفاع معدلات الاستثمار مما أدى بدوره إلى أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر

(1) IMF, International Financial Statistics, Washington, 1952, p. 124, 125

لرؤوس الأموال في العالم ، وارتفعت استثماراتها الخارجية في القارة الأوروبية عن طريق الشركات المتعدية الجنسيات .

6- كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي أغنى دولة في العالم ، ففي عام 1950 كان ناتجها القومي الإجمالي أعلى بمقدار 50% من مثيله في كندا ، وثلاثة أمثال نظيره في بريطانيا العظمى ، وأربعة أمثال نظيره في ألمانيا الغربية ، وبمقدار خمس عشرة مرة من مثيله في اليابان ، وكان متوسط دخل الفرد في أمريكا أعلى بمقدار خمس عشرة مرة من مثيله في اليابان [1] .

7- كان التفوق في التكنولوجيا على اختلاف أنواعها من نصيب الاقتصاد الأمريكي ، لأن الحرب العالمية الثانية كانت قد دمرت المقومات العلمية في معظم أنحاء العالم ، وأعطت أوروبا الولايات المتحدة بعضاً من ألمع عقولها مثل ألبرت أينشتاين واتريكو فيرمي . وكانت الشركات والمؤسسات الأمريكية لا تتنافس مع مؤسسات أجنبية ، بل كانت تصنع منتجات لم يكن باستطاعة الأجانب صنعها مثل الطائرة بوينج 707 [2] .

8- ويرتبط بالتفوق التكنولوجي ، العامل الخاص بالإنفاق على البحث والتطوير في الشركات والمنظمات المختلفة ، حيث كان الإنفاق الأمريكي على البحث والتطوير هو الأول في العالم .

9- إ العمال الأمريكيين كانوا أكثر مهارة من نظرائهم في الخارج وارتبط ذلك مع التفوق التكنولوجي بمعدلات مرتفعة من الإنتاجية . حيث ابتدع الأمريكيون في ذلك الوقت التعليم الإلزامي العام الأساسي والثانوي ، وطبق نظام توحيد المناهج ، وتم التوسع في الكليات والجامعات بحيث كانت أمريكا هي أول دولة بها تعليم عالٍ يضم أعداداً كبيرة من الدارسين ، وقد أدى ذلك إلى اكتساب العمالة مهارات مرتفعة تتجاوز كثيراً قدرات نظرائهم في أجزاء العالم المختلفة ، وقد أدت تلك المهارات إلى استخدام تكنولوجيا تميزت بوضوح عن أي دولة في العالم ، مما حقق مستويات عالية من الإنتاجية .

---

[1] لستر ثارو (ترجمة أحمد فؤاد بلبع) ، الصراع على القمة ، مرجع سابق ، ص ص 184 - 185 .

[2] انظر لستر ثارو ، المرجع السابق مباشرة ، ص 184 - 186 .

10- إن المدراء الأمريكيين كانوا أفضل المديرين في العالم حيث كان الاقتصاد الأمريكي يضم مجموعة منهم في المستويين المتوسط والإدارة العليا، يتسمون بدرجة عالية من المهارة ، لأن المواهب المتميزة من الأمريكيين قبل الحرب العالمية الثانية كانت تتجه إلى التخصص في الإدارة باعتبارها الطريق إلى القمة ، بينما كان الوضع معكوساً في كل من ألمانيا واليابان حيث كانت المجالات العسكرية هي الطريق إلى القمة .

**ثانياً : عوامل الضعف في الاقتصاد الأمريكي**

تشير العديد من التحليلات والدراسات إلى أن الاقتصاد الأمريكي مع بداية السبعينيات ، وخلال عقد الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات ، أخذت تدب فيه عوامل الضعف التي تنطوي على مؤشرات ودلالات قوية ، تنبئ بأن الاقتصاد الأمريكي لن يتبوأ مكان الصدارة الاقتصادية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد خلال القرن الحالي ، كما كان عليه الوضع بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث يلاحظ أن عوامل القوة بدأت تتحول وتحل محلها عوامل ضعف تسري في الاقتصاد الأمريكي .

وفي ضوء ذلك يمكن حصر أهم عوامل الضعف في الاقتصاد الأمريكي على النحو التالي :

1- دخول الاقتصاد الأمريكي حرب فيتنام والحرب الباردة وسباق التسلح النووي وسباق الفضاء . كلها عوامل أصابته بالإجهاد الاقتصادي من حيث هياكله الاقتصادية واستنزاف موارده ، في نفس الوقت الذي كانت فيه الاقتصادات الأخرى المنافسة ، في اليابان والمانيا وباقي أوروبا ، قد بدأت تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وأكبر من معدلات النمو في الاقتصاد الأمريكي ، وذلك بعد أن مرت تلك الاقتصادات بمرحلة إعادة بناء ما دمرته الحرب من مرافقها ومعداتها الإنتاجية فاكتسبت بذلك فرصاً لإدخال تكنولوجيا جديدة ، وإقامة هياكل صناعية واقتصادية أكثر كفاءة من تلك التي كانت قائمة في الولايات المتحدة الأمريكية .

ويكفي للدلالة على ذلك إلقاء نظرة سريعة على معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ، ومعدل نمو متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الاقتصاد الأمريكي

والاقتصاد الياباني والاقتصاد الألماني . حيث تشير بعض الدراسات [1] إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ 2,6% في المتوسط خلال الفترة 1977 - 1993 في الاقتصاد الأمريكي ، بينما كان في الاقتصاد الياباني 3,6% والاقتصاد الألماني 2,6% .

أما عن متوسط معدل نمو دخل الفرد أي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، فتشير إحدى الدراسات [2] إلى أن هذا المعدل كان 0,8% في المتوسط في الفترة 1974 - 1983 في الاقتصاد الأمريكي ، و 2,5% في اليابان ، و 1,7% في ألمانيا ، أما في الفترة من 1984-1994 ، فكان 2% فقط في الاقتصاد الأمريكي ، 3,8% في اليابان و 2,3% في ألمانيا.

ومن الواضح أن معدل النمو الاقتصادي ، ومعدل نمو دخل الفرد في الاقتصاد الأمريكي في السبعينيات والثمانينيات وبداية التسعينيات كان أقل من الاقتصادات المنافسة مثل اليابان وألمانيا . مع ملاحظة أن تقدم ونمو الاقتصادات الأخرى لم يكن فقط في اليابان وألمانيا ، بل في دول شرق آسيا والصين . كل ذلك من عوامل إلى إنقاص الوزن النسبي للاقتصاد الأميركي في منظومة الاقتصاد العالمي ، ويكفي الإشارة إلى أن الميزان التجاري بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الصيني قد سجل فائضاً للأخير بمقدار 49 مليار دولار في عام 1995 .

2- خروج الدولار عن قاعدة التعادل مع الذهب عام 1971 وانهيار نظام معدلات التبادل النقدي الثابت بين العملات المختلفة [3] وتقنين تعويم العملات الرئيسية من خلال صندوق النقد الدولي عام 1973 ، وظهور وحدات حقوق السحب الخاصة كنقود دولية ضمن الاحتياطيات النقدية الدولية لتدعيم السيولة الدولية ، كلها عوامل تشير بوضوح إلى أن الدولار الأمريكي أصبح فعلياً لا ينفرد بالقمة والتميز كما كان الوضع بعد الحرب العالمية الثانية .

---

(1) صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي عام 1994 ، واشنطن ، أكتوبر 1995 ، ص 127 .

(2) محسوبة من :

د. نهى المكاوي ، الدور الأمريكي في النظام العالمي الجديد ، ندوة النظام العالمي الجديد ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، 1994 ، ص 156 .

(3) نظام النقد الدولي بريتون وودز .

ويبدو أن زعزعة مركز الدولار في النظام الاقتصادي العالمي الجديد آتية لا محالة ، بما لها من انعكاسات تسبب في تضاؤل المركز الاقتصادي للاقتصاد الأمريكي وانكشاف أوضاعه ، والمؤشرات على ذلك كثيرة منها أن الدولار الأمريكي كان يشكل 80% من احتياطي النقد العالمي حتى أوائل السبعينيات ، إلا أنه انخفض إلى 64% في منتصف التسعينيات . ومن المتوقع أن تنخفض تلك النسبة لأدنى من هذا المستوى وذلك لأن وزن الدولار في الاحتياطي من النقد العالمي لا يتناسب مع وزن الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي الجديد، حيث نجد أن نسبة الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي لا يتجاوز 20% أي خمس الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، بينما يشغل الدولار أكثر من نصف احتياطي النقد العالمي [1] .

ناهيك عما يمثله إصدار العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) من تهديد خطير لمركز الدولار الأمريكي كاحتياطي نقدي عالمي ، حيث يتوقع الخبراء أن يزداد الطلب على "اليورو" وينخفض الطلب على الدولار بحوالي 600 مليار دولار أمريكي خلال العقد الحالي من هذا القرن ، وبالتالي يواجه الدولار أكبر منافس له منذ الحرب العالمية الثانية ، هذا بالإضافة إلى ما تمثله الكتل النقدية الأخرى من خطورة على مركز الدولار مثل الين الياباني .

3- أصبح الاقتصاد الأمريكي يعاني من مجموعة من الاختلالات الهيكلية التي انعكست بصورة واضحة في تزايد العجز المزدوج في ميزان المدفوعات وفي الموازنة العامة الأمريكية، مع التضخم الكبير في الديون الداخلية والخارجية [2] في الوقت الذي كانت فيه اليابان وألمانيا وغيرها من الدول تتحول إلى دول ذات فائض كبير .

ويكفي الإشارة في هذا المجال إلى تزايد العجز في ميزان العمليات الجارية (ميزان المدفوعات) بشكل سريع ومذهل منذ بداية عقد الثمانينيات حتى أنه وصل إلى 167 مليار دولار في عام 1987 وبنسبة 3,7% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ، بعد أن كان

---

[1] انظر : سمير عابد شيخ ، هل سينتهي دور الدولار خلال العقد القادم ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 2 - 13 .

[2] تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى دولة مدينة خارجياً ابتداء من عام 1985 ، يمكن الرجوع في ذلك إلى :

د. رمزي زكي ، أمريكا وبروز كتلة الأمريكتين ، هل انتهت قيادة أمريكا للمنظومة الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص 9 .

124 مليار دولار تقريباً عام 1985 وبنسبة 3,1% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ، وقد وصل إلى 130 مليار دولار عام 1994 وبنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي . هذا في نفس الوقت الذي سجل فيه الميزان التجاري الياباني على سبيل المثال فائضاً عام 1987 حوالي 87 مليار دولار فقط عام 1985 وبنسبة 2,6% من الناتج المحلي الإجمالي الياباني ، وقد وصل عام 1994 إلى حوالي 141,3 مليار دولار وبنسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي الياباني [1] .

وإذا كان الميزان الجاري الأمريكي يواصل هذا العجز ، فإنه لا عجب أن نجد أن الاقتصاد الأمريكي مستورد صافي للنفط بعد أن نقص إنتاجه في السبعينيات مع ازدياد فاتورة الواردات الخاصة بذلك بعد ارتفاع أسعار البترول ، ولا عجب أيضاً أن نجد أن الاقتصاد الأمريكي مستورد كبير للملابس والمنسوجات بما قيمته 35 مليار دولار ، وكذلك لاعجب أن نجد أنه من أكبر مستوردي السيارات في العالم ، حيث تسيطر على الطرف المرتفع من السوق الأمريكية السيارات الأوروبية وعلى الطرف المنخفض السيارات الكورية واليابانية، وتستورد أمريكا سنوياً سيارات بحوالي 60 مليار دولار .

ونتيجة لكل ذلك نجد أن دولاً مثل اليابان والصين وغيرهما تحقق فائضاً في الميزان التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية ، بل إن دول جنوب شرق آسيا ، كوريا ، هونج كونج ، تايوان وسنغافورة ، كانت السوق الأمريكية من أهم العوامل التي ساعدت على تحقيق تقدمها الاقتصادي السريع ودفعها لتكون نمور شرق آسيا [2] .

مع ملاحظة أن كل التقدم الاقتصادي الذي حققته كل هذه الدول كان يعني إنقاص الوزن النسبي للاقتصاد الأمريكي في منظومة الاقتصاد العالمي ، ناهيك عن التقدم الاقتصادي الذي حدث في الاتحاد الأوروبي .

---

(1) انظر صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 172 - 175 .

(2) انظر : د. إبراهيم حلمي عبد الرحمن ، التطورات الدولية الجارية ، فرص ومحاذير ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد 35 ، القاهرة، مارس 1991 ، ص ص 31 - 32 .

4- أصبحت السوق الأمريكية ثاني سوق موحدة في العالم ، وذلك بعد إعلان الاتحاد الأوروبي في يناير 1993 ، وتوالي انضمام باقي دول أوروبا تباعاً إليه ، ويحدث ذلك لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية ، وبالتالي تكون السوق الأوروبية هي صاحبة الصدارة، حيث أصبح مجموع الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي أكبر بكثير من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ، وبالتالي فإن الاتحاد الأوروبي سيصبح سوقاً مولدة أكثر للكيانات الاقتصادية ذات وفورات الحجم الكبير ، وسيتولد عن هذه السوق زيادات في الاستثمار ، وزيادة في نشاط أسواق المال أكثر . وكل ذلك سيزيد من القدرة التنافسية للاتحاد الأوروبي أكثر ، ويمكن العملة الأوروبية الموحدة - إذا تمت - في المستقبل من السيطرة بدرجة متزايدة على الاحتياطيات النقدية الدولية ، وستقل بالتالي حاجة الأوروبيين للعملة الأمريكية ، حيث ستكون أكثر من 60% من التجارة الدولية لدول الاتحاد الأوروبي، تجارة محلية نظراً لتوحيد عملتهم .

5- يعاني الاقتصاد الأمريكي من انخفاض معدلات الادخار المحلي الإجمالي حيث كان المعدل عام 1981 حوالي 17,1% انخفض إلى 13,1% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي عام 1988 ، بل إنه يلاحظ من ناحية أخرى أنه إذا كانت الأسرة الأمريكية تدخر 4,6% من دخلها المتاح عام 1990 فقد كانت الأسرة اليابانية تدخر حوالي 15,7% من دخلها المتاح في نفس العام [1] .

ومعنى ذلك أن المجتمع الأمريكي هو مجتمع مفرط الاستهلاك منخفض الاستثمار حيث يؤدي انخفاض معدلات الادخار في الاقتصاد الأمريكي إلى استثمارات أقل ، بحيث أصبحت معدلات الاستثمار الأمريكية حوالي نصف معدلات الاستثمار الموجودة في اليابان ، وثلثي معدلات الاستثمار الموجودة في أوروبا ، ومن ناحية أخرى يؤدي انخفاض معدلات الادخار إلى انخفاض في الإنفاق على البحث والتطوير ، وانخفاض في عدد المصانع والمعدات ، وانخفاض في البنية الأساسية ومن ثم انخفاض في الإنتاجية . حيث

(1) OECD, Saving Trends and Behavior in OECD, Economic Studies of OECD, 1990, p. 14.

تسير الاستثمارات في البنية الأساسية بنصف معدلات الستينيات .

6- لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية أغنى دولة في العالم ، فقد أصبح متوسط دخل الفرد في أمريكا يسبقه دخل الفرد في إحدى دول النفط الخليجية بعد عام 1973 وحتى الوقت الحاضر ، وبالإضافة إلى ذلك أصبحت الولايات المتحدة تعيش في عالم يضم دولاً صناعية عملاقة حيث نجد مجموعة من الدول ينمو فيها متوسط دخل الفرد بمعدلات كبيرة ومتزايدة كما نلاحظه في اليابان وغيرها من الدول التي تكاد تكون على قدم المساواة معها، سواء في القوة الشرائية الخارجية أو الداخلية .

ويعتبر ذلك عاملاً من عوامل التراجع للاقتصاد الأمريكي عن وضعه بعد الحرب العالمية الثانية ، لأن عدداً من دول العالم قد بدأت تلحق بمستويات الدخول في الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالي أخذ وضعها النسبي في الانخفاض .

7- لم يعد الاقتصاد الأمريكي يحتفظ بالتفوق التكنولوجي في الكثير من الصناعات والمجالات المختلفة ، فصناعة الإلكترونيات الاستهلاكية تؤكد تراجع الإنتاج الأمريكي منها بوضوح، وتعتبر أمريكا متوسطة تكنولوجياً إذا ما أدرجت تكنولوجيا المنتجات المتفوقة فيها مع تكنولوجيا العمليات حيث تأتي في مركز متوسط . بل وأصبح هناك منتجات لا يستطيع الأمريكيون من الناحية التكنولوجية أن يصنعوا منها منتجاً يكون منافساً ، سواء من حيث الجودة أو السعر [1] .

8- انخفض الإنفاق الأمريكي على البحث والتطوير ، بشكل كبير ، حيث لم يعد صحيحاً أنها الأولى في العالم كما كانت بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث بقي الإنفاق على البحث والتطوير لحوالي عشر سنوات في الثمانينيات عند 1,8% من الناتج المحلي الإجمالي ، على حين يرتفع نظيره الألماني والياباني حيث بلغ 2,6% ، 2,8% على التوالي .

---

(1) فشركة أبل للحاسبات الآلية Apple Computer لم تكن باستطاعتها صنع حاسبة آلية متنقلة لابتوب Laptop وخفيفة الوزن بدرجة تكفي لأن تكون ذات قدرة تنافسية فاضطرت لعقد اتفاق لإنتاج مشترك مع شركة سوني . انظر في ذلك : لستر ثارو (ترجمة أحمد فؤاد بلبع) ، مرجع سابق ، ص 188 .

وإذا نظرنا إلى مجموع الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فإن أمريكا تحتل المركز الخامس ، وتأتي بعد اليابان وألمانيا ، وإذا طرحنا الإنفاق العسكري جانباً ، وجرى تقييم الإنفاق المدني فقط فإن أمريكا تنزلق إلى المركز العاشر في العالم من حيث الإنفاق على البحث والتطوير ، وإذا طرح الإنفاق الحكومي من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير ، ليتبقى فقط إنفاق القطاع الخاص على البحث والتطوير فإن أمريكا تأتي في المركز العشرين بين ثلاث وعشرين دولة صناعية [1] .

9- حدث انخفاض كبير في معدل الإنتاجية في الاقتصاد الأمريكي ، فبعد أن كان معدل نمو الإنتاجية يصل إلى 3,3% سنوياً خلال الفترة من 1947 - 1967 ، نجد أن معدل نمو الإنتاجية انخفض إلى 1,2% فقط سنوياً في الفترة 1980 - 1990 علماً بأن معدل نمو الإنتاجية في اليابان بلغ 3,1% سنوياً [2] خلال هذا العقد.

ويرتبط بانخفاض الإنتاجية أسباب وقضايا كثيرة لعل من أهمها ، انخفاض مستوى ونوعية التعليم [3] ، وانخفاض الاستثمار في البنية الأساسية ، واختلال العلاقة بين رأس المال والعمل ؛ ففي السبعينيات والثمانينيات أخفقت الاستثمارات في المصانع والمعدات في ملاحقة النمو في الأيدي العاملة ، ولم يرتفع رأس المال بالنسبة لكل عامل بقدر ما كان يرتفع في الخمسينيات والستينيات .

10- لم تعد أمريكا الأفضل من مثيلتها في بقية العالم في مجال موهبة الإدارة والخبرة الإدارية إذا ما أخذنا في الاعتبار النمو المنخفض في الإنتاجية ، فقد تصبح في هذا المجال الأسوأ بالمقارنة بالإدارة اليابانية أو الألمانية ، يتضح ذلك من التقرير الذي ينشره كل عام المنتدى

---

[1] انظر لستر ثارو (ترجمة أحمد فؤاد بلبع) ، مرجع سابق ، ص 188 .

[2] علماً بأنه مع معدل نمو إنتاجية قدره 3,3% سنوياً ، تتضاعف مستويات المعيشة كل واحد وعشرين سنة ، ومع معدل نمو إنتاجية قدره 1,2% سنوياً فإن مستويات المعيشة تتضاعف كل ثماني وخمسين سنة ، ارجع إلى لستر ثارو (ترجمة أحمد فؤاد بلبع) مرجع سابق ، ص 198 .

[3] في أمريكا أقصر سنة مدرسية وأقصر يوم دراسي في العالم الصناعي ، فالسنة الدراسية 180 يوماً في الولايات المتحدة الأمريكية مقابل 220 - 240 يوماً في ألمانيا ، 240 يوماً في اليابان .

الاقتصادي العالمي وهو منظمة ذات إدارة سويسرية ، وهو يصدر تقريراً عن القدرة التنافسية العالمية في محاولة لترتيب القدرة التنافسية لمؤسسات الأعمال في بلدان مختلفة وفق أبعاد مختلفة ، وقد أجرى المنتدى تقييماً للإدارة في حوالي 23 دولة صناعية وكانت أهم النتائج على النحو التالي :

- فيما يتعلق بجودة المنتجات كانت المؤسسات الأمريكية في المرتبة 12 وكانت اليابان في المرتبة الأولى وألمانيا في المرتبة الثالثة .
- فيما يتعلق بالتسليم في الوقت المحدد ، جاءت المؤسسات الأمريكية في المركز العاشر واليابان في المركز الأول تلتها ألمانيا في المركز الثاني .
- فيما يتعلق بخدمة ما بعد البيع ، جاءت اليابان الأولى وألمانيا الثانية وأما أمريكا فقد جاءت في المركز العاشر .
- وفيما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي للمؤسسات ، جاءت المؤسسات الأمريكية في مركز متأخر (23) أي في القاع تقريباً فيما جاءت اليابان الأولى وألمانيا الثالثة [1] .

ولعل تلك النتائج تشير بوضوح إلى أن الإدارة الأمريكية تأتي بعد الإدارة في اليابان وألمانيا .

**ثالثاً : مستقبل الدور الأمريكي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين**

لعل تحليل عوامل القوة الاقتصادية التي كان عليها الاقتصاد الأمريكي في الفترة من 1945 حتى بداية السبعينيات ، وعوامل الضعف التي أحلت به خلال السبعينيات والثمانينسات والنصف الأول من التسعينيات ، كلها عوامل تجعل المرء يتوقف كثيراً أمام مستقبل الدور الأمريكي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ،ونحن في مستهل القرن الحادي والعشرين .

فإذا كانت التطورات على الساحة العسكرية والسياسية تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العسكرية الأولى (وقد تكون السياسية) للقرن الحادي والعشرين ، فإنها لن

---

(1) انظر في تفاصيل ذلك :

لستر ثارو (ترجمة : أحمد فؤاد بلبع) ، مرجع سابق ، ص 194 .

تكون بأي حال القوة الاقتصادية الأولى في هذا القرن ، ذلك لأن قوتها العسكرية وضرورات المحافظة عليها بما ستتطلبه من المزيد من تخصيص للموارد الاقتصادية للمحافظة على هذه المكانة ، ستكون عائقاً كبيراً أمام محاولاتها لاستخدام إمكانياتها وطاقاتها الكامنة لأن تظل قوة عظمى اقتصادية خلال هذا القرن ، هذا بالإضافة إلى أن عوامل الضعف الخاصة بالجوانب الاقتصادية التي تم تحليلها من الواضح أنها خلخلت بقوة الوضع الاقتصادي النسبي للاقتصاد الأمريكي كما ظهر من التحليل .

وفي ضوء ذلك فإن أي محلل وموضوعي لا يتصور أن تظل القيادة الاقتصادية والمكانة الاقتصادية الأولى في يد الاقتصاد الأمريكي ، والولايات المتحدة فيما يتعلق بموقعها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، بل هناك اقتصادات أخرى تزداد قوة اقتصادية ، وتتقدم اقتصادياً بشكل كبير ، يمكنها أن تسبق الولايات المتحدة الأمريكية لتتربع على القمة الهرمية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد .

**ولذلك يمكن الخروج من هذا التحليل بنتيجتين :**

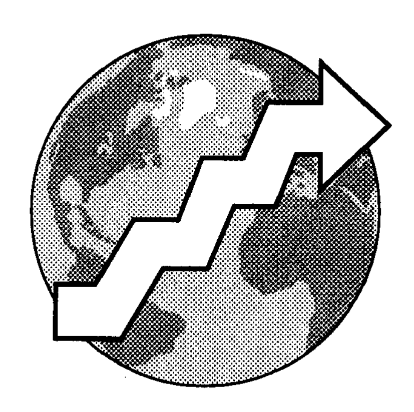
**النتيجة الأولى** ، تتلخص في أنه عند النظرة إلى القمة الهرمية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد على مستوى الدول ، فإن مستقبل الاقتصاد الأمريكي ودوره في القرن الحادي والعشرين ، تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تكون الدولة الأولى في العالم اقتصادياً ، أو من ناحية القوة الاقتصادية والقدرة التنافسية ، بل سيسبقها آخرون ، وخاصة في إطار عوامل الضعف والخلل الاقتصادي التي أحلت بالاقتصاد الأمريكي في أوائل السبعينيات وحتى النصف الأول من التسعينيات ، وعلى هذا الاقتصاد أن يواجه تحديات تنافسية كبيرة حتى يحافظ على مكانته الاقتصادية من التدهور ، وحتى يمتلك القدرات التنافسية اللازمة للحفاظ على هذه المكانة من الانهيار والتراجع أكثر في المستقبل .

**النتيجة الثانية** ، أنه إذا نظرنا للقمة الاقتصادية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، على مستوى التكتلات الاقتصادية العملاقة الثلاثة في أوروبا والممثلة في التكتل الاقتصادي الأوروبي ، (أو الاتحاد الأوروبي) ، والتكتل الاقتصادي في أمريكا الشمالية ، والتكتل الاقتصادي الآسيوي ، فإن

الهيكل الاقتصـادي للنظام الاقتصادي العالمي في قمته سيعني انقسامه إلى كتل اقتصـادية متنافسة ولكنهـا متـوازنة إلى حد كـبيـر من ناحـية القـوة الاقتـصادية ، بحـيث لا يسـتطيع تكتل من هذه التكتلات السيـطرة على النظام الاقتصادي العالمي الجـديد ، رغم أن الترجيحـات تميل نحو الاتحاد الأوروبي ليكون في المقـدمة إلا أنه لن يكون مـسيطراً ، وقد يؤدي ذلك إلى إحـداث توازنات في الآليـات التي يـعـمل بهـا النظام الاقـتـصـادي الـعـالمي الجـديد من حـيث النـظم والسـيـاسـات والاستراتيجيات وعمل المؤسسات الاقتصادية المكونة له .

وفي كل الأحوال ستتـوقف هذه الاحتمالات على مدى القدرة والقوة الاقتـصادية للمتنافسين وليس القـوة العسكرية والسـياسيـة في عالم اقـتصادي جـديد لا يعرف إلا من تكون لـديه القدرة والقوة الاقتصادية للبقاء شامخاً متعاظم المكانة على الخريطة الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين .

# الفصل السابع



# الاقتصاد الأمريكي وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001

# الاقتصاد الأمريكي وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001

يمكن القول إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر أثارت العديد من التحليلات والسيناريوهات حول الآثار الاقتصادية لتلك الأحداث على الاقتصاد الأمريكي ومؤشرات أدائه واحتمالات نموه ، وما إذا كان هذا الاقتصاد الذي شهد عشر سنوات من الانتعاش خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين سيدخل في مرحلة طويلة من الركود الاقتصادي أم سيستطيع الخروج من هذا التباطؤ الاقتصادي الذي حدث ، وهل ستؤثر تلك الأحداث على الأوضاع المستقبلية لهذا الاقتصاد الأمريكي ودوره في النظام الاقتصادي العالمي الجديد في مرحلته الرابعة التي بدأ يدخلها مع تلك الأحداث .

ويبدو أن ذلك يحتاج منا أن نخصص هذا الفصل لرصد الآثار التي ترتبت على أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 على الاقتصاد الأمريكي .

**أولاً : زيادة معدل البطالة Increase of unemployment**

حيث أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى زيادة نسبة البطالة إلى نحو 5,4 في المائة ، أي زاد بحوالي نصف في المائة عما كانت عليه قبل الأحداث ، وهو يعد أكبر معدل بطالة منذ عشرين عاماً ، كما زاد معدل بطالة السود إلى 9,7 في المائة بزيادة نقطة مئوية كاملة ، بل ويرى المحللون

في وول ستريت أن معدل البطالة العام قد يصل إلى 6,5 في المائة أو أكثر .

وقد ارتفع عدد العاطلين أو من فقدوا وظائفهم ليصل إلى نحو 700 ألف فرد ووظيفة خلال شهري أكتوبر ونوفمبر اللذين تليا الأحداث . ومع ارتفاع معدل البطالة ينخفض الاستهلاك والإنتاج وتدل الإحصاءات على أن الأرقام القياسية للشراء انخفضت في شهر أكتوبر 2001 إلى أدنى مستوى لها منذ بداية عام 2001 ،وقد توقع الاقتصاديون في مؤسسة جولد مان ساكس أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بمقدار 3,5% سنوياً في الربع الأخير من 2001 وبمقدار 1% سنوياً في الربع الأول من عام 2002 .

وكانت النتيجة الفورية للارتفاع في معدل البطالة ، إحداث ما يشبه الانهيار في مؤشرات أداء بورصة وول ستريت الأمريكية ، حيث أن ارتفاع معدل البطالة يعني المزيد من تدهور الاقتصاد ، ومن المتوقع أن يزداد الانخفاض في إنفاق المستهلكين ، وخفض معدلات الاستثمار ، مما يدفع نحو المزيد من التباطؤ في النشاط الاقتصادي .

ولهذه الأسباب ، لوحظ أن الرئيس الأمريكي بوش ، قد كثف لقاءاته مع قيادات الكونجرس ومع فريق مستشاريه الاقتصاديين من أجل الأوضاع ، حيث لم ينس الدرس الذي تلقاه والده ، فالرئيس بوش الأب في عام 1992 كان خارجاً من حرب الخليج منتصراً وبنسبة شعبية تزيد عن 90 في المائة ، إلا أن الرئيس السابق بيل كلينتون وبشعاره الشهير "إنه الاقتصاد يا غبي" وتجاهله تماماً للسياسات الخارجية ، قد نجح في جذب الأنظار والأصوات ، وخرج بوش من البيت الأبيض ولم يتطلع لاستمرار ولاية ثانية . ولمن يراقب الموقف الأمريكي فمن المؤكد أن يدرك أن بوش وإدارته سيوليان الملف الاقتصادي الذي يعالج مشكلة تزايد معدل البطالة . وخاصة مع انتهاك الشركات الأمريكية لقوانين الهجرة في إطار الاتجاه العام داخل البلاد ككل لتشديد الإجراءات الأمنية حيث اقتصرت إعلانات الوظائف الخالية على حاملي الجنسية الأمريكية دون غيرهم ، وتحولت الشركات الأمريكية من الاعتماد الكثيف على العمالة الأجنبية إلى عدم تشغيل عمالة أجنبية على الإطلاق ، نتيجة لتضاعف الشعور العدائي ضد الأجانب عقب الاعتداءات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001 ، فكثير من الشركات الأمريكية ترفض طلبات العمل من المواطنين الأجانب

حيث توضح مواقع التوظف بالشركات على شبكة الإنترنت أن الكثير منها يتضمن عبارات مثل للمواطنين الأمريكيين فقط ، وللمقيمين إقامة دائمة بالولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يعد انتهاكاً واضحاً لقانون الهجرة لسنة 1986 الذي يعطي الحق في قصر الوظائف على المواطنين الأمريكيين فقط في حالتين : الأولى ما إذا كان العمل متعلقاً بالأمن القومي والثانية إذا كانت الوظيفة تتعامل مع بعض البيانات الحكومية السرية.

والمشكلة الأساسية ليست في انتهاك الشركات الأمريكية لقوانين الهجرة ، بل هي كيفية توفير احتياجات السوق الأمريكي من العمالة الماهرة خاصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات في ضوء هذا الشعور العدائي ضد الأجانب ، ويلاحظ في هذا المجال أن نسبة العمالة الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ نحو 13% من إجمالي قوة العمل مقارنة بنسبة 9% في عام 1990 .

**ثانياً - الآثار الأولية المباشرة Primary Direct effects**

حيث يمكن تلخيص الآثار الأولية المباشرة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر في مجموعة الآثار التالية :

1- انخفاض سعر صرف الدولار إزاء اليورو والفرنك السويسري والين الياباني إلى أدنى مستوى له خلال ستة أشهر حيث أدى تصاعد حدة القلق إزاء أداء الاقتصاد الأمريكي ــ عقب تلك الهجمات ــ إلى تدافع المستثمرين على العملات المذكورة باعتبارها عملات آمنة في ظل تلك الظروف ، وعقب الأحداث أعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أنه على استعداد لتوفير السيولة اللازمة للنظام المصرفي ، بعد أن اجتاح الذعر أسواق المال العالمية ، واتساقاً مع تلك الخطوة فقد أعلن البنك المركزي الأوروبي وبنك انجلترا وعدد من البنوك المركزية الأخرى أيضاً ، استعدادها لتوفير السيولة المطلوبة أياً كانت الاحتياجات منها وذلك لمساعدة المؤسسات المالية للتغلب على المشاكل والصعوبات التي صاحبت إغلاق الأسواق المالية في الولايات المتحدة .

2- تم إيقاف العمل في بورصة نيويورك للأوراق المالية ، لمدة أسبوع تقريباً بعد هذه الهجمات ويقدر حجم الخسائر التي تكبدتها البورصة من جراء التوقف عن العمل بنحو 4 مليارات

دولار ، وتجدر الإشارة إلى أن فترة الإيقاف تلك تشكل أطول فترة إغلاق للبورصة منذ الحرب العالمية الأولى .

3- انخفضت مؤشرات البورصة الأمريكية عند إعادة افتتاح بورصة نيويورك للأوراق المالية وسجلت انخفاضاً حاداً ، حيث انخفض مؤشر داو جونز للشركات الصناعية 684,81 نقطة بنسبة 7% ليغلق عند 8920,70 . بالرغم من قيام كل من بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي بتخفيض أسعار الفائدة لكل منهما بـ 0,5% وذلك في محاولة لدعم الثقة في أسواق المال العالمية وقد قاد الاتجاه النزولي في البورصة أسهم شركات الطيران والتأمين ، بالرغم من قيام العديد من الشركات الكبرى بإعادة شراء أسهمها لحمايتها من الانهيار وتجدر الإشارة إلى أن الجهة الرقابية المنوطة بالرقابة على البورصة The securities and exchange commission قررت قبل إعادة افتتاح البورصة تيسير القواعد الخاصة بإعادة شراء الأسهم وكذا القواعد التي تحكم إقراض واقتراض صناديق الاستثمار وذلك بهدف تسهيل وإنجاح عملية إعادة افتتاح بورصة الأوراق المالية .

4- لجوء بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى خفض أسعار الفائدة ، في محاولة لإعطاء دفعة للاقتصاد الأمريكي ودعم الثقة في أسواق المال ، حيث أعلن البنك في 17 سبتمبر عن تخفيض أسعار الفائدة بـ 0,5% لتصل أسعار الفائدة على الدولار إلى 3% ثم قام بنك الاحتياطي الفيدرالي مرة أخرى بتخفيض أسعار الفائدة بـ 0,5% لتصل أسعار الفائدة على الدولار إلى أدنى مستوى لها خلال ما يقارب 40 عاماً ولتصل أسعار الفائدة إلى 2,5% ويعد هذا التخفيض التاسع خلال هذا العام والثاني خلال أسبوعين بعد هجمات 11 سبتمبر .

5- تحملت شركات النقل الجوي خسائر فادحة بسبب إغلاق المطارات ، فقد تم وقف رحلات الطيران لمدة يومين واضطرت شركات النقل الجوي لتطبيق إجراءات أمنية جديدة، مما أدى إلى إلغاء عقود بقيمة 35 مليار دولار لشراء طائرات من شركة بوينج ، وشراء محركات من شركة جنرال الكتريك وشركة برات اندوتيني ، وقد انخفضت الرحلات

الجوية في الولايات المتحدة بنسبة تتراوح بين 15% - 20% ونظراً للخسائر الضخمة التي أصابت شركات الطيران ، فقد طلب رئيس اتحاد النقل الجوي في الولايات المتحدة من الرئيس بوش، دعم تلك الصناعة خلال هذه الأزمة المالية الطارئة بمبلغ قدره 25,2 مليار دولار أمريكي كمساعدات نقدية لتعويض الخسائر الناجمة خلال الفترة 11 - 14 سبتمبر. ونظراً لخطورة الموقف في ذلك القطاع ، فقد أشار تقرير لمؤسسة standard poors إلى أنه من الضروري أن يتم دعم شركات الطيران مالياً بصورة ما وذلك للحفاظ على استمرارها في العمل والطيران ، والبديل لذلك في الأجل القصير هو تأميم تلك الشركات والذي قد يكون أمراً مبرراً كإجراء حالة حرب ومن ثم فقد أقر الكونجرس الأمريكي 15 مليار دولار أمريكي لدعم شركات النقل الجوي المتضررة .

6- أصيبت العديد من المؤسسات المالية والاستثمارية وشركات الوساطة بخسائر في كوادرها البشرية ومكاتبها في تجمع مركز التجارة العالمي مثل مورجان ستانلي ، سولون سميث بارني ووليمان برازر ، كما تأثرت حركة تداول الأموال بالبنوك الأمريكية حيث تراجع عدد المتعاملين الذين يستخدمون أجهزة الصرف الذاتي بالبنوك عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر .

7- تشير تقديرات منظمة UNCTAD إلى أن الأضرار المادية والمالية المباشرة التي سببتها تلك الأحداث في الولايات المتحدة تبلغ نحو 1% من الناتج المحلي الأمريكي وهذا يشمل خسائر شركات التأمين عن عمليات الدمار في منطقة مانهاتن وكذا الخسائر في إيرادات الصناعات التي يطلق عليها صناعات الخط الأول Frontline مثل الخدمات المالية والطيران والسياحة والخسائر الناتجة عن الفوضى التي سادت الحياه اليومية مباشرة عقب تلك الأحداث ، بالإضافة إلى تكلفة إزالة الدمار الذي لحق المباني وتكاليف إعادة البناء .

8- انخفاض أسعار البترول بشدة على أثر الأحداث والهجمات ، نتيجة لتقلص استهلاك المنتجات البترولية والذي ينذر بحدوث ركود اقتصادي عالمي .

**ثالثاً : تكاليف وخسائر الحرب الباهظة High costs and Losses of War**

كانت تكاليف وخسائر الحرب الباهظة هي من الآثار الهامة الناتجة عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية على الفور بتجهيز حملة عسكرية كبيرة لمحاربة الإرهاب وأخذت القوات الأمريكية تواصل قصفها لمواقع طالبان والقاعدة ، وقد أنهت على حركة طالبان وتنظيم القاعدة وجاءت بحكومة جديدة ونظام أفغانستاني جديد ، بل ما تزال هذه الحرب دائرة حتى الآن في أفغانستان ، وقد استخدمت القوات الأمريكية ـــ خلال شهر واحد فقط من بدء العمليات العسكرية في أفغانستان ـــ حوالي 6 آلاف قنبلة وصاروخ ، كما قامت القوات الجوية الأمريكية بأكثر من 1600 طلعة جوية ، وقد تكلفت تلك العمليات حوالي مليار دولار ، وأطلقت البحرية الأمريكية نحو 90 صاروخاً من طراز توماهوك كروز يصل سعر الصاروخ الواحد مليون دولار ، وفي إطار رصد أسعار الأسلحة المستخدمة فإن سعر القنبلة الموجهة بالليزر يصل إلى 125 ألف دولار ، كما أن سعر القنبلة العنقودية الانشطارية يصل إلى نحو 5 آلاف دولار وسعر ساعة طيران تتكلف وقوداً للطائرة المقاتلة يصل إلى 5 آلاف دولار ومع استمرار العمليات العسكرية فإن فاتورة حساب الحرب ستزداد ضخامة حيث إن كل ما ذكر هو نتاج تقديرات أولية لم تشمل ما أنفقته الإدارة والبنتاجون ووزارة الدفاع على وجه التحديد في استدعاء الاحتياط والحرس الوطني مع الأخذ في الاعتبار أن ما تم استدعاؤه تجاوز الـ 40 ألفاً، وتصل تكلفة الاستدعاء وحدها حوالي مليار دولار كتكلفة استدعاء لعملية "الحرية الدائمة" وهذه التكلفة مرتبطة بطول المعارك التي ستجري في أفغانستان .

وإذا أضيف إلى تكاليف الحرب ما يسمى بحرب الدعاية Propaganda الأمريكية وهي تبلغ الملايين من الدولارات من أجل كسب معركة الإعلام والتوجيه المعلوماتي ، وبيان الرؤية الأمريكية في مسألة الحرب الدائرة ، حيث طرح إقامة إذاعة أفغانستان الحرة وشبكة تليفزيونية للبث المباشر للدول العربية والإسلامية تتكلف نحو 30 مليون دولار .

والخلاصة أن التقارير الصادرة عن الحكومة الفيدرالية الأمريكية ، تشير إلى أن ما تم إنفاقه حتى الآن على الحرب ضد الإرهاب يصل إلى أكثر من 60 مليار دولار وهذا المبلغ يوازي خمسة

أضعاف حجم الاعتمادات المالية المخصصة أو التي كانت مخصصة لمحاربة الإرهاب في العام السابق على الأحداث .

**رابعاً : اقتراب الاقتصاد الأمريكي من دائرة الركود Economic stagnation**

فقد بدأ يتضح أن الاقتصاد الأمريكي يمر حالياً بواحدة من أسوأ الفترات ، حيث زادت احتمالات حدوث ركود اقتصادي للمرة الأولى منذ ما يقرب من عقد كامل ، حيث إن أحدث البيانات في هذا المجال قد كشف عن حالة التباطؤ الاقتصادي في الاقتصاد الأمريكي ، حيث قامت الشركات الأمريكية العاملة في القطاعات غير الزراعية بتسريح 415 ألف عامل خلال شهر أكتوبر 2001 للمرة الأولى منذ شهر مايو 1980 عندما تم تسريح 464 ألف عامل ، وبالتالي فقد ارتفع معدل البطالة خلال شهر أكتوبر ، من 4,9% في سبتمبر الماضي إلى 5,4 % ليعادل بذلك أعلى معدل بطالة مسجل في الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقدين الماضيين وهو 5,4 في ديسمبر عام 1996 .

ومن ناحية أخرى فقد قامت الشركات الأمريكية العاملة في القطاع الصناعي بتسريح 142 ألف عامل خلال شهر أكتوبر 2001 ، كما قامت الشركات العاملة بقطاع الخدمات بتسريح 111 ألف عامل ، بالإضافة إلى 46 ألف عامل تم تسريحهم من قطاع الخدمات السياحية والفنادق و13 ألف تم تسريحهم أيضاً من وكالات تأجير السيارات ، كما انخفضت أوامر الطلبات الجديدة للمصانع الأمريكية بنسبة 5,8% ليصل إجمالي الطلبات منذ يناير 2001 نحو 313مليار دولار وهي القيمة الأدنى منذ 1997 . وكل ذلك أدى إلى أن يخفض بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأمريكي أسعار الفائدة في المدى القصير بنصف نقطة ليصل إلى 2% وهو المعدل الأدنى في الولايات المتحدة الأمريكية منذ حوالي 40 عاماً .

بالإضافة إلى ذلك فقد انخفض مؤشر ثقة المستهلكين خلال شهر نوفمبر 2001 إلى 8,5% وهو المعدل الأدنى منذ فبراير عام 1994 ، كما انخفض أيضاً الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بـ 4,% خلال شهرين ، وهو ما لم يحدث منذ ثماني سنوات بسبب حدوث انخفاض حاد في حجم الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق على شراء العقارات والمنازل وانخفاض حجم النشاط الصناعي ،

كما انخفض أيضاً الطلب على شراء وسائل النقل مثل السيارات بنسبة 15,8% بالإضافة إلى انخفاض الناتج الصناعي للشهر الخامس عشر على التوالي منذ يوليو 2000 ، كما بلغ إجمالي عدد الذين تم الاستغناء عنهم طيلة هذه الفترة داخل القطاع 1,3 مليون عامل ، كذلك انخفض متوسط أجور العمال الأمريكيين بحوالي 77 سنتاً للشهر الثاني على التوالي .

ومن ناحية أخرى حرص ميتشيل دانيلز مدير مكتب الإدارة والميزانية بالبيت الأبيض على التأكيد بأن العجز في الميزانية سيستمر حتى نهاية الولاية الحالية للرئيس بوش ، ويتوقع أن الحكومة لن تستطيع أن توازن الموازنة قبل العام المالي 2005 ، والمعروف أن الحكومة الأمريكية عانت من عجز الموازنة في الفترة الممتدة ما بين 1970 - 1997 أي لمدة 27 عاماً ، ولم تحقق فائضاً إلا في السنوات الأخيرة من الولاية الثانية للرئيس كلينتون . وقد بلغت قيمة الفائض قبل الأحداث حوالي 5 تريليون دولار على مدى 10 سنوات ولم يستبعد الخبراء أن تشهد الفترة القادمة وبسبب تداعيات الإرهاب والإنفاق الحكومي المتزايد عجزاً في الموازنة قد يمتد لسنوات .

وقد دخل الاقتصاد الأمريكي مرحلة جديدة تسمى حالياً اقتصاديات الإرهاب الذي يتميز بتزايد الإنفاق العام الحكومي والذي يعمق العجز في الموازنة الأمريكية من أجل أن يشعر المواطن الأمريكي بالأمان والاستقرار وأن هناك حكومة قوية وقادرة على أن تحميه وتحافظ عليه من الإرهاب بكافة أنواعه .

وفي ضوء كل تلك المؤشرات فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن اقتصادها يشهد حالة كساد Depression أعمق مما كان متوقعاً في الربع الثالث من عام 2001 بسبب هجمات 11 سبتمبر وأفادت وزارة التجارة الأمريكية في تقريرها بهذا الشأن أن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي انكمش بمعدل 1,3% في الفترة من يوليو إلى سبتمبر وقد تراجع إجمالي الناتج المحلي في نوفمبر 2001 بمعدل 1,1% وهو أكبر انخفاض منذ انكماش الاقتصاد الأمريكي بنسبة 2% في الربع الأول من عام 1991 .

**خامساً : تأثير الضرائب The Effects on Taxation**

في إطار زيادة عجز الموازنة الأمريكية ، بل وتحولها من فائض إلى عجز ، ودخول مرحلة

اقتصاديات الحرب ضد الإرهاب وتزايد الإنفاق العام من أجل توفير الأمن والسلامة للمواطن الأمريكي ، وإعادة بناء ما دمرته الضربات الإرهابية من هياكل اقتصادية .

يدور جدلاً وتثار مخاوف حول تأثير الضرائب ، وما إذا كانت هناك احتمالات لزيادة الضرائب على المواطن الأمريكي في زمن الحرب ، وقد أصبح هذا الموضوع من الموضوعات الهامة في جولات الرئيس بوش في الولايات المختلفة وعند الالتقاء بالجماهير ، ليؤكد خطط الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بتخفيف الأعباء الضريبية وخفض الضرائب ، والإنهاء على المخاوف المتعلقة باحتمال ارتفاع الضرائب ، حتى أن الرئيس بوش في أحد جولاته قال: "لن يحدث أي ارتفاع للضرائب وعلى جثتي" .

ويظل احتمالات انخفاض الضرائب وارتفاعها غير معروفة وكل النصائح الموجهة للرئيس جورج دبليو بوش الابن تدور حول ضرورة الاهتمام أكثر بقضايا الاقتصاد والتعليم والصحة والتأمين الاجتماعي مع وجود تحذيرات قوية من المستشارين بعدم إحداث أي رفع للضرائب .

**سادساً : التأثير على نشاط الطيران The Effects on Aviation**

يعتبر نشاط الطيران من أكثر القطاعات التي تأثرت بأحداث الحادي عشر من سبتمبر ، حتى أن شركات الطيران اتخذت قراراً بعد الأحداث بتخفيض رحلات الطيران التي كانت تنفذها بنسبة 20% والاستغناء عن حوالي 100 ألف موظف خلال أسبوعين من الأحداث مما دفع الإدارة الأمريكية إلى وضع خطة انقاذ لهذا القطاع بقيمة تصل إلى 15 مليار دولار ؛ لمساعدة شركات الطيران الأمريكية لتخطي تلك الأزمة ، منها خمسة مليارات كمساعدات نقدية وعشرة مليارات كضمانات قروض .

وبالإضافة إلى تلك المبالغ فقد تم تخصيص نحو 13,6 مليار دولار لشركات الطيران لمواجهة خسائرها و 11 مليار دولار لمدينة نيويورك ، كما أن هناك نحو 10 مليارات من الدولارات لمدن أخرى تأثرت بسبب الهجمات الإرهابية و 2 مليار دولار لجهود الولايات والأجهزة المحلية من أجل مكافحة الإرهاب و 3,6 مليار دولار لتحديث أجهزة الأمن والمراقبة في المطارات والحدود ، وأيضاً 4,4 مليار دولار لتطوير وتحديث جهاز الهجرة والجنسية .

وهناك بعض الملاحظات في هذا المجال يمكن رصدها على النحو التالي :

1- هناك نحو 220 ألف طائرة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، كيف يمكن ضمان أمنهم وأمن طياريهم؟ كما أن هناك 4300 مطار تقوم بخدمة هذه الطائرات .

2- إن مطارات نيويورك الكبرى الثلاثة "جي أفاكي وكيندي ون وورك - ولاجوارديا ، فيها حركة ضخمة من الطيران من وإلى نيويورك ، فمطار كيندي على سبيل المثال يشهد عدداً من الرحلات الجوية نحو ألف رحلة ويشهد شهرياً 2,72 مليون راكب وسنوياً نحو 32,8 مليون راكب

3- إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، تعتبر ضربة قوية لصناعة الطيران ، لدرجة أن تداعيات الأزمة الأمريكية ممتدة خارج الحدود وإلى شركات طيران أخرى أعلنت إفلاسها، ولذلك وافقت الإدارة الأمريكية والكونجرس على مساندة شركات الطيران بنحو 10 مليارات دولار عقب حادث الثلاثاء الأسود ولكن هذه الجرعة المنشطة لا تكفي لكي تسترجع صحة هذه الشركات .

4- قبل أحداث 11 سبتمبر ، كان عدد الركاب يصل إلى 9 مليون راكب أسبوعياً ولكن بعد الأحداث هبط هذا الرقم إلى 7 مليون راكب أسبوعياً ، وقد تأثر نشاط الطيران بصورة مباشرة وغير مباشرة نتيجة لهذا الانخفاض .

5- إن شركات الطيران تخسر يومياً حوالي 15,5 مليون دولار ، وأي شركة تخسر 10 مليون دولار يومياً في حاجة إلى 3,65 مليار دولار سنوياً لكي تستمر في النشاط الاقتصادي وفي الأسواق .

6- إنه إذا كان 100 ألف عامل قد فقدوا أعمالهم نتيجة للأحداث ، فإن هذا يعني أن واحداً من كل ستة أفراد تقريباً قد فقد عمله في قطاع الطيران ، حيث إن عدد العاملين في هذا القطاع يتراوح ما بين 570 إلى 600 ألف عامل وموظف .

7- إن ما يؤكد التأثر الشديد لنشاط الطيران ، أنه أوقف حركة طيران نحو 600 طائرة ، كما أن الكثير من طلبات الشراء لطائرات جديدة قد ألغيت أو تم تأجيلها ، فشركة بوينج مثلاً

كانت ستنتج وتسلم ما بين 510 و 520 طائرة خلال عام 2002 ، قبل الأحداث إلا أن هذا الرقم انخفض بعد الأحداث إلى ما بين 350 و 400 طائرة .

**سابعاً : تدهور الناتج الصناعي Deterioration of Industrial Production**

نتيجة مباشرة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ، فإنه يلاحظ أن الناتج الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية ، قد شهد انخفاضاً حاداً خلال شهر أكتوبر بعد الأحداث وهو الوضع الأسوأ للاقتصاد الأمريكي منذ الأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1930 . فقد انخفض الناتج الصناعي بنسبة 1,1% خلال شهر أكتوبر بعد الأحداث ، وتعد هذه النسبة هي الأعلى منذ نوفمبر 1990 حينما انخفض الناتج الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 1,3% ، كما انخفضت طاقة التشغيل بالمصانع الأمريكية إلى مستواها الأدنى منذ شهر يونيو عام 1983 بسبب تدهور حجم المبيعات وانخفاض الإنتاج .

فالقطاع الصناعي في الولايات المتحدة ظل يعاني منذ بداية العام الحالي ، إلا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر أدت إلى تفاقم الأوضاع بشكل دفع الشركات الصناعية إلى تخفيض ساعات العمل وخفض الإنتاج وتسريح أعداد هائلة من العمالة .

ويرى الكثير من المحللين أن الصناعة الأمريكية قد دخلت دائرة الركود بالفعل وتعدت مرحلة التباطؤ .

**ثامناً : التأثير على السياحة Effects on Tourism**

من القطاعات التي تأثرت تأثيراً سلبياً قطاع السياحة ، حيث توقع خبراء السياحة والسفر أن ينخفض عدد السائحين في عام 2002 بنسبة 13% بسبب أحداث 11 سبتمبر .

وبالرجوع إلى البيانات ، نجد أنها تكشف عن أن حجم السياحة إلى الولايات المتحدة الأمريكية قد تضاعف مرتين تقريباً في الفترة ما بين 1990 و 1998 ليصل إلى 30 مليون زائر سنوياً حسب الإحصاءات الرسمية .

ويرى المحللون أن الانخفاض في معدلات السياحة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، قد

يستمر لعدة شهور ثم تعود الساحة إلى معدلاتها الطبيعية ، حيث وصلت نسبة الانخفاض في الشهر الأول والثاني ما يقرب من 11%، وهناك توقعات بتحسن الأوضاع بعد ذلك وخاصة بعد توقيع الرئيس بوش يوم 2001/11/19 على قانون أمن المطارات الذي يهدف إلى أن تقوم وزارة النقل الأمريكية خلال 9 أشهر باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتوفير الأمن بالمطارات وأن تتولى تدريب وتعيين 28 ألف موظف لمراقبة حقائب السفر ويعد هذا القرار خطوة هامة ونقطة تحول في تاريخ الطيران المدني على أساس أن الحكومة الفيدرالية تتولى مسئولية أمن المطارات ، وأن يكون الشخص الذي يقوم بتفتيش ومراقبة الحقائب موظفاً حكومياً يحاسب على ما يفعله .

**تاسعاً : تعرض الشركات الكبرى لأزمات مالية Financial crisis**

أصبحت الأزمات المالية التي تتعرض لها الشركات الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر أحد التأثيرات الهامة لتلك الأحداث ، فقد تعرضت شركة جولوبال كروسنج Global Crossing الأمريكية للاتصالات لأزمة مالية حادة مؤخراً بعد أن بلغت ديون الشركة نحو 12,4 مليار دولار مما وضعها في حالة إفلاس وقد طالب جاري وينك رئيس الشركة بالحماية القضائية ضد الدائنين لتصبح بذلك أكبر شركة اتصالات في تاريخ الولايات المتحدة تلجأ لمثل هذا الأمر للحيلولة دون إفلاسها .

ومن ناحية أخرى واصل مسئولو لجنة الطاقة والتجارة بمجلس النواب الأمريكي إجراء التحقيقات لكشف أبعاد قضية إفلاس شركة "إنرون" كبرى شركات الطاقة في الولايات المتحدة ويقوم المحققون حالياً بفحص الآلاف من الوثائق الخاصة بالشركة ، والتي أثبتت سيل الفضائح المالية التي تغرق فيها ، والتي كانت سبباً في انهيارها أخيراً كما أوقفت سوق نيويورك للأوراق المالية التعامل على أسهم الشركة تمهيداً لشطبها من سجلات البورصة بصورة نهائية .

وقد كان إعلان إفلاس "إنرون" Enron الشركة العملاقة في مجال الطاقة صدمة كبرى ، وزلزالاً هز البلاد يحاول أن يفك طلاسمه ويعرف أسراره الكثير من خبراء المال والاقتصاد والتجارة والإدارة .

ومن ناحية أخرى فإن المسئول التنفيذي لمكتب المحاسبة الشهير آرثر إندرسون والمسئول عن

حسابات إنرون قد اعترف بأن ما حدث كان مأساه على كافة المستويات ، وبإعلان إفلاس الشركة، فقد نحو 4 آلاف شخص وظائفهم ، وهناك شركات أعلنت إفلاسها خلال شهر نوفمبر، وذلك بعد شهرين فقط تقريباً من يوم الثلاثاء الأسود في 11 سبتمبر .

**عاشراً : ظهور الجمرة الخبيثة Antheox**

حيث يلاحظ أن النظام الأمريكي لـلبريد المعروف بحجمه الضخم وتعامله المنتظم مع الملايين من الرسائل البريدية ، قد تعرض لهزة عنيفة بسبب ما يسمى بالرسائل الإرهابية وانتراكس ، وخسرت الهيئة المعنية بالبريد الأمريكي الملايين من الدولارات واضطرت لإعادة النظر في آلية تعاملها مع البريد والمستهلك .

وقد كشفت أزمة النظام البريدي الأمريكي عن العديد من الفضائح الأمريكية التي لفتت الأنظار وشدت انتباه الناس مثل فضيحة شركة إنرون والفساد الإداري والإفلاس الاقتصادي والتورط السياسي لأنصار الرئيس بوش في هذه المسائل .

ومن ناحية أخرى كشفت عن استسلام الحكومة الأمريكية أو تنازلها عن قضية الاحتكار المرفوعة منذ ثلاث سنوات ضد شركة مايكروسوفت وبيل جيتس .

وقد أثارت أزمة النظام البريدي الأمريكي ، الحديث عن الحرب الجرثومية والبيولوجية والكيماوية باعتبارها حروب المستقبل وتستهدف الاقتصاد الأمريكي .

ولعل من الملاحظ في نهاية تحليل الآثار المختلفة لأحداث 11 سبتمبر على الاقتصاد الأمريكي أنها شكلت في مجموعها معالم أزمة الاقتصاد الأمريكي في بداية الألفية الثالثة ، وهو ما دفع القائمين على السياسة الاقتصادية الأمريكية إلى أن يعكفوا على دراسة كيفية الخروج من أزمة الاقتصاد الأمريكي بأسرع وقت ممكن .

وقد اعتمدت السياسة الاقتصادية الأمريكية في هذا المجال على كل من السياسة المالية Fiscal Policy والسياسة النقدية Monetary Policy وكيفية تسخير أدوات كل من السياستين في التعامل مع الأزمة الاقتصادية الأمريكية .

وقد اتخذت السياسة الاقتصادية الأمريكية اتجاهين واضحين في هذا المجال :

**الاتجاه الأول :**

يتركز في استخدام السياسة المالية بأدواتها من خلال زيادة الإنفاق العام والدعم القطاعي لتجنب الإفلاسات وتزايد البطالة ، بالإضافة إلى عمليات إعادة البناء في الأماكن المتضررة ، وتحديداً إعادة بناء مركز التجارة العالمي ليعود كما كان قبل الأحداث .

ومن ناحية أخرى اتجهت السياسة المالية إلى إعطاء حوافز ضريبية كبيرة ومؤقتة للاستثمارات الجديدة حتى تتدفق من جديد إلى كل القطاعات ، وقد بدأت استخدام حوافز ضريبية معينة مثل السماح للشركات باعتماد سياسة إهلاك تصاعدية أو منح إعفاءات ضريبية تزداد مع ازدياد قيمة الاستثمار ، والاتجاه إلى تخفيف العبء الضريبي عن المستهلكين لتشجيعهم على الإنفاق .

وكلها إجراءات مؤقتة وليست طويلة لحين استرداد الاقتصاد الأمريكي عافيته فقط، حتى لا يزداد عجز الموازنة إذا استخدمت على المدى الطويل .

**الاتجاه الثاني :**

يتركز في استخدام السياسة النقدية ، وأدواتها ، حيث تم تخفيض سعر الفائدة عدة مرات حتى وصل إلى 1,75% وهو المستوى الأدنى منذ أكثر من 40 عاماً علماً بأنه كان يبلغ حوالي 3,5% قبل الأحداث مباشرة .

مع الأخذ في الاعتبار أنه إذا كان من السهل اتخاذ قرار بتحريك أو تخفيض أسعار الفائدة ولكن من الصعب تحريك توقعات المستثمرين المرتبطة بعوامل اقتصادية ونفسية وسياسية وغيرها .

وعموماً فإن خروج الاقتصاد الأمريكي من أزمته ، يعتمد على مدى الكفاءة والفعالية في تطبيق السياسات الاقتصادية بأدواتها المختلفة ، والمسألة تحتاج بعض الوقت حيث صرح ألن جريسبان رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي بأن الحديث عن تعافي الاقتصاد الأمريكي وانتعاشه من جديد خلال الأجل القصير يعتبر أمراً عسيراً رغم أن هذا الاقتصاد قد أصبح في وضع أفضل مما

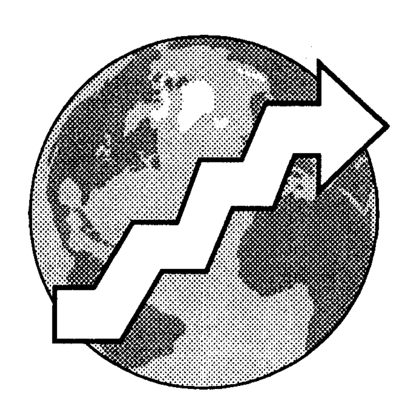
كان عليه الوضع عقب أحداث 11 سبتمبر مباشرة ، لكن لابد من أن نأخذ في الاعتبار أن هناك العديد من العقبات في الأجل القصير التي يمكن أن تؤثر على الأداء الاقتصادي .

وعموماً فإنه يلاحظ أن أحد سيناريوهات الأجل تشير إلى أن اتباع السياسات المالية الممثلة في زيادة الإنفاق العام على الدفاع والأمن والنقل والبنية الأساسية ، بالإضافة إلى نفقات إعادة البناء إلى جانب السياسة النقدية التوسعية ، بالإضافة إلى الزيادة المتوقعة في الاستثمارات الثابتة والمخزون . من شأن كل ذلك أن يسهم في الأجل الطويل في زيادة نسبية في في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، غير أن طبيعة الأوضاع الاقتصادية قبيل تفجير الأزمة تلقي بظلالها على آفاق النمو المستقبلي للاقتصاد الأمريكي في الأجل القصير .

أما عن التوقعات بالنسبة للاستثمارات فتسير المنظمات الاقتصادية العالمية إلى توقع انخفاض الاستثمارات الثابتة بصفة عامة في الأجل القصير ، كما أن الانخفاض الآتي في الأرباح بعد وقوع الأزمة مباشرة ، من شأنه أن يحول دون زيادة الاستثمارات خلال الفترة المقبلة غير أنه يتوقع أن تبدأ الزيادة في الاستثمارات مرة أخرى بحلول النصف الثاني من عام 2002 ، لاسيما في أعقاب انخفاض أسعار الفائدة وزيادة الإنفاق العسكري ونفقات إعادة البناء في نيويورك ومع انخفاض درجة المخاطرة بمرور الوقت .

وفي النهاية فإن كل التحليلات تتعامل بحذر شديد فيما يتعلق بمستقبل الاقتصاد الأمريكي على المدى الطويل ، في ظل نظام اقتصادي عالمي جديد يختلف عن النظام الذي كان سائداً قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 .

# الفصل الثامن



# الشركات متعدية الجنسيات وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي الجديد

# الشركات متعدية الجنسيات وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي الجديد

## تمهيد

سبقت الإشارة في الفصل الثاني من هذا الكتاب إلى أن من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، هي تلك الخاصية المتعلقة بتعاظم دور الشركات المتعدية الجنسيات Trans nation-al Corporations وهذا يعني أنها تؤثر بشكل متزايد على النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي لازال في طور التكوين والتشكيل . ويمكن أن نلمح هذا التأثير في جوانب عديدة ، مثل تعميق التحول نحو العالمية (العولمة) Globalization في كافة المستويات الإنتاجية والتكنولوجية والتسويقية والتمويلية والإدارية ، بالإضافة إلى التأثير على توجهات الاستثمار الدولي والتجارة العالمية ، ومن ناحية أخرى تأثيرها على النظام النقدي والمالي الدولي ، وكذلك النظام التجاري الدولي ، ناهيك عن تأثيرها على أنماط التخصص وتقسيم العمل الدولي وغيرها من الآثار ، حتى أن أحد التقارير الصادرة في عام 1992 عن أمانة الأمم المتحدة ، أشارت إلى أن الشركات متعدية الجنسيات أصبحت المنظم المركزي للأنشطة الاقتصادية في اقتصاد عالمي يتزايد تكاملاً .

ولعل كل تلك الاثار ، تتطلب تخصيص هذا الفصل للتعريف بتلك الشركات ، والخصائص المميزة لها ، والذي بدوره يساعد كثيراً على تفهم تأثيراتها المختلفة على النظام الاقتصادي العالمي

الجديد ، عند عرضها وتحديدها على النحو التالي :

**أولاً : التعريف بالشركات متعدية الجنسيات**

لعل محاولة تتبع تطور المفهوم الخاص بتلك الشركات العملاقة يكشف عن أن هذا المفهوم قد مر بمرحلتين ، اختلفت فيهما المسميات لهذه الشركات :

1- **المرحلة الأولى** ، كان يدور فيها المفهوم حول ما يسمى بلغة الاقتصاديون بالمشروعات المتعدية الجنسيات Multinational Enterprise أو بلغة القانونيين بالشركات متعددة الجنسيات Multinational Company وكانت المسميات في هذه المرحلة تحاول أن تحدد المفهوم الخاص بتلك الكيانات العملاقة الناتجة عن التحول إلى حجم الإنتاج الكبير، والتي تعمل على الاستفادة من وفورات الحجم في شكل شركات مساهمة ، وتتسع علاقاتها الاقتصادية لتكسب أكبر مساحة من السوق التي تباع بها منتجاتها .

ومن هنا ظهر المشروع المملوك أو الخاضع لسيطرة جنسيات متعددة ، سواء أشخاص طبيعية أو معنوية من جنسيات متعددة ، ويدار بواسطة أشخاص من جنسيات متعددة ويباشر نشاطه الإنتاجي أو التجاري في بلاد أجنبية متعددة ، وكذلك ظهر المشروع الوطني الذي يباشر نشاطه الإنتاجي أو التجاري في دول أجنبية متعددة ، والذي لا يشترط بالضرورة أن يكون المشروع مملوكاً لجنسيات متعددة ، بل يملك وسائل إنتاجية متعددة أجنبية أو يقوم بتوزيع إنتاجه في عدة بلاد أجنبية عن طريق فروعه أو الشركات التابعة له في هذه البلاد ، فهو في ذلك يعتبر أيضاً مشروعاً متعدد الجنسية[1] وقد جرت محاولات من قبل الاقتصادين لوضع ضوابط لتحديد هذا النوع من المشروعات من حيث مقدار رأس مال المشروع وأصوله وحجم عملياته وأرباحه وعدد الدول الأجنبية التي يزاول فيها نشاطه وعدد فروعه والشركات التابعة له ، لكي يطلق عليه مشروع متعدد الجنسية .

وعلى هذا النحو فقد شاع استخدام اصطلاح الشركات أو المشروعات متعددة الجنسيات في العلاقات الاقتصادية الدولية ، ودوائر الأعمال ، وهو لا يعني فقط أن المساهمين في ملكية هذه

(1) Dunning, Multinational Enterprise, London, 1971, p. 168

الشـركـات أو المشـروعات ذوي جـنسيـات مـتـعـددة ولكنه يعني أيضـاً ، أن هذه الشـركـات أو المشروعات بالرغم من أن استراتيجيتها وسياستها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دول مـعينة تسـمى الدولة الأم Home Country إلا أن نشـاطها لا يقـتصرعلـى الحدود الوطنيـة لهذه الدولة ، ولكنهـا تمتد بنشاطهـا إلى دول أخرى تسـمى الدول المضيـفة Host Countries، فهي بذلك دولية النشاط ، إذ أنها تمتد باستثماراتها وتخطط لإنتاجها ومبيعاتها إلى أكثر من دولة ، متجاوزة بذلك حدودها الوطنية أو الإقليمية .

2- **المرحلة الثانية** : حيث رأت لجنة العـشرين التي شكلتهـا اللجنة الاقتصـادية والاجتماعـية بالأمم المتـحدة في تقـريرها الخاص ، بنشـاط هذا النوع من الشـركات أو المشـروعات [1] ، أن يتم استخدام كلمة Trans national بدلاً من كلمة Multinational وكلمة Corporation بدلاً من كلمة Enterprise حيث اتضح أن هذه الشركات تعـتمد في أنشطتها على سوق متـعدد الدول ، كما أن قراراتـها واختـيـاراتها واسـتراتيـجيـتهـا ذات طابع دولي بل وعالمي ، وبهـذا المفهـوم فهي عـابرة للقوميات Trans national Corporations وهو ما جـعل البعض يطلق عليهـا الشركات متـعدية الجنسيات [2] حيث تتعـدى القوميات ، ذلك لأنها تتـمتع بقدر كبيـر من حرية تحريك ونقل الموارد ومن ثم عناصـر الإنتاج من رأس المال والعـمل فضـلاً عن المزايا التقنيـة أي نقل التكنولوجـيا بين الدول المختلفة وهي مستـقلة في هذا المجال عن القوميات denationalized أو فوق القوميات Supra national وهو ما جعل الاقتصـادي شارلز كندلبرجر [3] يطلق على هذه الشركات ، أنها ليس لهـا وطن تدين له بالولاء أكثـر من بلد أو وطن آخـر ، وأن وطنها الفـعلي حيث تتحـقق الأرباح والأهداف الاستراتيجية الاقتصادية التي تريد تحقيقها وتجعلها تزداد نمواً واستمراراً وتوسعاً في دنيا الأعمال .

وفي كل الأحوال نحن نتـفق مع الرأي القائل بأن هذه الشركات ، أصـبحت شركات مـتعدية

---

(1) الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، مطبوعات الأمم المتحدة ، واشنطن ، 1974 ، ص 25 .

(2) ونحن نتفق معهم انظر :

د. اسماعيل صبري عبد الله ، الكوكبة ، مرجع سابق ذكره ، ص 5 .

(3) Charles kindelberger, American Business Abroad, New Haven, 1969, p. 180.

الجنسيات ، حيث إن هذه التسمية هي الأكثر تعبيراً عن التأثير المتزايد لهذه الكيانات الاقتصادية العملاقة على الاقتصاد العالمي الجديد الذي لازال في طور التكوين والتشكيل ، حيث تتوغل بتأثيراتها في بلورة خصائصه وتكويناته وآلياته ، وتؤكد الثقة العالمية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

**ثانياً : خصائص الشركات متعدية الجنسيات**

لعل التأمل في مفهوم الشركات المتعدية الجنسيات يكشف عن أنها تتمتع بمجموعة من الخصائص والسمات المميزة لها ، يبدو من الضروري العمل على تحديد أهمها ، لأن ذلك يساعد إلى حد كبير على تصور مدى تأثيراتها على النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

**1- التركز في النشاط الاستثماري**

حيث تشير البيانات والمعلومات المتاحة ، إلى أن الشركات متعدية الجنسيات تتميز بالتركز في النشاط الاستثماري الضخم الذي تقوم به ، فبالرغم من ضخامة الاستثمارات الدولية التي تقوم بها تلك الشركات والتي تتعدى في المتوسط حوالي 600 مليار دولار سنوياً ، فإن استثماراتها تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي [1] بالإضافة إلى اليابان ، حيث تتوطن أكثر من ثلثي استثمارات هذه الشركات في تلك الدول ، بل إنه خلال النصف الأول من التسعينيات كان نصيب الدول المتقدمة حوالي 85% من إجمالي الاستثمارات المنفذة ، بينما كان نصيب الدول النامية حوالي 15% [2] من استثمارات إجمالية بلغت في الفترة من 1995 - 1999 حوالي 4000 مليار دولار، مع ملاحظة أن النسبة البالغة 85% من الاستثمارات قد تركزت وتمركزت في عدد محدود من الدول المتقدمة ، ومن ناحية أخرى فإن 40% من نصيب الدول النامية البالغ 15% من إجمالي الاستثمارات الدولية قد ذهبت إل دول جنوب شرق اسيا ومن أهمها تايلاند وماليزيا وسنغافورة وحوالي 60% منها ذهبت إلى دول أمريكا اللاتينية وبالتحديد

---

(1) وبالتحديد في انجلترا ، وألمانيا ، وسويسرا ، وفرنسا .

(2) محسوب من :

UN. Centeron Transnational Corporation, Transnational Corporation in World Development N.Y. USA, 1999 ..

البرازيل، والمكسيك والأرجنتين وكولومبيا ، ويبقى أقل القليل لبعض دول قارة أفريقيا .

ولعل تفسير هذا التركز في النشاط الاستثماري يرجع بالدرجة الأولى إلى مناخ الاستثمار الجاذب لهذا النوع من الاستثمارات بمكوناته المختلفة ، بالإضافة إلى ارتفاع العائد على الاستثمار، وتزايد القدرات التنافسية للدول المضيفة ، في العناصر الخاصة بتكلفة عنصر العمل ومدى توافره ، ومستواه التعليمي ومهاراته وإنتاجيته والبنية الأساسية ومدى قوتها وتكاليف النقل والوقت الذي يستغرقه الشحن وتسهيلات النقل والاتصالات اللاسلكية والكهرباء والطاقة والأرض ، والتسهيلات التمويلية كلها وغيرها عناصر تجعل دولاً معينة أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المتدفقة من الشركات المتعدية الجنسية ، بالإضافة إلى الجوانب الخاصة بالمعلومات والخدمات المدعمة للأعمال وتوافر المدخلات في السوق المحلية وغيرها يضاف إلى ذلك الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي ، والصحة الاقتصادية وإثبات المقدرة على النمو وغيرها من العوامل .

ويلاحظ من ناحية أخرى أن التوزيع القطاعي للنشاط الاستثماري للشركات متعدية الجنسيات في الدول المتقدمة ، يختلف عنه في الدول النامية ، ففي الدول المتقدمة يستأثر قطاع الصناعة التحويلية بنحو نصف إجمالي الاستثمارات ، وخاصة تلك الصناعات التي تتميز بالتقنية المرتفعة High technology ، يليه الاستثمار في قطاع الخدمات وخاصة البنوك والتأمين والسياحة ، أما الدول النامية فإن حوالي نصف الاستثمارات المتدفقة إليها تتجه نحو الصناعات الاستخراجية [1] .

**2- تأخذ شكل الكيانات الاقتصادية العملاقة ذات معدلات النمو المرتفعة**

فالشركات المتعدية الجنسيات ، تتميز بالضخامة وتمثل كيانات اقتصادية عملاقة وتدل على ذلك الكثير من المؤشرات المتعلقة بحجم رأس المال ، والاستثمارات التي تقوم بها ، وحجم الإنتاج المتنوع الذي تنتجه ، وأرقام المبيعات والإيرادات التي تحققها ، والشبكات التسويقية التي تملكها ، ومخصصات الإنفاق على البحث والتطوير التي تخصصها ، والهياكل التنظيمية المعقدة التي تنظمها وتعمل على إدارتها بدرجة عالية من الكفاءة يساعدها في ذلك نظم المعلومات ذات

(1) د. سعيد عبد الخالق محمود ، الشركات متعددة الجنسيات في الخليج العربي ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد 53 ، القاهرة ، أول يوليو 1992 ، ص 11 .

التكنولوجيا المتقدمة التي تسهل لها اتخاذ قراراتها في أسرع وقت ممكن وبأكبر درجة من الدقة واليقين ، وتقليل مخاطر عدم التأكد .

ويتفق الكثيرون [1] على أن أهم مقياس متبع للتعبير عن سمة الضخامة لهذه الكيانات الاقتصادية العملاقة ، يتركز في المقياس الخاص برقم المبيعات Salesfigure ، ويطلق عليه أيضاً رقم الأعمال، وهنا يمكن الإشارة مثلاً إلى أن مبيعات الشركة اليابانية للتلغراف والتليفون ، حققت مبيعات بلغت 39519 مليون دولار أمريكي في عام 1990 ، وإلى جانب هذا المقياس هناك المقياس الخاص بالإيرادات الكلية المحققة ، حيث تأتي مثلاً شركة ميتسوبيشي اليابانية في رأس قائمة أكبر 500 شركة متعدية الجنسيات بإيرادات بلغت 175,8 مليار دولار في عام 1994 ، وقد يستخدم إلى جانب ذلك مقياس القيمة السوقية للشركة كلها ، حيث كانت الشركة اليابانية للتلغراف والتليفون في المرتبة الأولى بقيمة سوقية قدرها 188795 مليون دولار عام 1990 .

ويرتبط بذلك كله أنه في يوليو 1995 أشارت إحدى التقارير عن أكبر خمسمائة شركة متعدية الجنسيات أن إجمالي إيراداتها تصل إلى حوالي 44% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، وأن 80% من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعدية الجنسيات وأن هذه الشركات تستأثر بحوالي 25% من الناتج القومي الإجمالي العالمي .

ويلاحظ من ناحية أخرى أن هذه الشركات العملاقة تحقق معدلات نمو مرتفعة في المتوسط ، تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول الصناعية المتقدمة بكثير ، ويكفي الإشارة في هذا المجال ، إلى أنه على الرغم من أن عقد الثمانينيات قد شهد تباطؤاً في معدل نمو الاقتصاد العالمي إلا أن نشاط الشركات المتعدية الجنسيات قد أوضح أنها حققت معدلات نمو مرتفعة تجاوزت 10% سنوياً أي نحو ضعف معدل النمو في الاقتصاد العالمي ومعدل نمو التجارة العالمية [2] .

---

(1) انظر في ذلك :
د. إسماعيل صبري عبد الله ، الكوكبة ، مرجع سبق ذكره ، ص 6 .

(2) د. سميحة السيد فوزي، الاقتصاد المصري والشركات متعدية الجنسية في ضوء التغيرات المحلية والعالمية ، مؤتمر تحرير الاقتصاد المصري واندماجه في السوق العالمي ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بالتعاون مع مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الفرنسي ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، عام 1992 ، ص ص 13 - 16 .

**3- ازدياد درجة تنوع الأنشطة والتكامل الرأسي والأفقي**

تشير الكثير من الدراسات والكتابات ، إلى أن الشركات متعدية الجنسيات تتميز بوجود تنوع كبير في أنشطتها الإنتاجية ، فهي لا تقتصر على إنتاج سلعة واحدة رئيسية ، بل تقوم سياستها الإنتاجية على وجود منتجات متنوعة متعددة ، فيما يطلق عليها سياسة التنويع في أنشطة مختلفة ، ومتنوعة ، ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة ، من حيث أنها إذا خسرت في نشاط يمكنها أن تربح من أنشطة أخرى ، ويطلق على هذا الاتجاه أن هذه الشركات تقوم بإحلال وفورات النشاط economies of Scope محل وفورات الحجم economies of Scale.

وفي ضوء ذلك تتشعب الأنشطة التي تقوم بها الشركات متعدية الجنسيات قطاعياً وجغرافياً ، مما يمكن هذه الشركات من تحقيق درجة كبيرة من التكامل الأفقي والرأسي ، والأخير قد يكون تكاملاً إلى الأمام أو إلى الخلف ، وهو الأمر الذي أدى إلى ازدياد حجم التبادل التجاري بين الشركات متعدية الجنسيات ومشروعاتها التابعة أو فروعها المختلفة ، وهي تجارة ضخمة تتدفق داخل إطار هذه الشركات Intra - firm ، وينبع ذلك من أن الشركة متعدية الجنسية يمثل المنتج النهائي لها مجموعة مكونات أجزاء من إنتاج شركات أخرى ، بالإضافة إلى أن سياسة التنويع تجعل الشركة متعدية الجنسيات تجمع بين أكثر من نشاط في وقت واحد ، مثل امتلاك الشركة الدولية للتلغراف والتليفون ITT لشبكة فنادق شيراتون المنتشرة في مختلف أنحاء العالم كله تقريباً، وأن شركة ليون لمياه الشرب ، تمتلك عدداً من الصحف ، وتنوه شركة Roylheon بأن لها أحد عشر مجالاً للنشاط تمتد من صناعة الطاقة النووية والتكنولوجيا الحيوية إلى الغذاء والسلع الاستهلاكية المختلفة ، ومن خطوط المترو إلى الخدمات البيئية المتنوعة .

**4- كبر مساحة أسواقها وامتدادها الجغرافي**

تتميز الشركات المتعدية الجنسيات بكبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي ، خارج الدولة الأم ، بما لها من إمكانيات تسويقية هائلة ، وفروع وشركات تابعة تجوب معظم أنحاء العالم في الكثير من الأحيان . حيث توضح البيانات ارتفاع نصيب بعض الشركات متعدية الجنسيات في إجمالي إنتاج القطاعات الصناعية الفردية وأهم الأمثلة في هذا المجال ، هو سيطرة

شركة IBM على حوالي 40% من سوق الحاسبات الآلية (الإلكترونية) على مستوى العالم ، كذلك تسيطر شركات الزيوت السبعة Seven-sisters على حوالي ثلثي أسواق العالم ، أيضاً توضح البيانات احتكار هذه الشركات للسوق العالمية في العديد من الصناعات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء .

وتكفي الإشارة إلى أن شركة ABB السويسرية ، تسيطر حالياً على 1300 شركة تابعة منتشرة في معظم أنحاء العالم منها 130 شركة في بلدان العالم الثالث ، و 41 في بلدان شرق أوروبا ، مع ملاحظة أن السوق السويسرية لا تستوعب إلا نسبة ضئيلة للغاية من إجمالي مبيعات الشركة .

ويساعد على ذلك كله ما أبدعته الثورة العلمية والتكنولوجية في مجالي المعلومات والاتصالات ، وصار هناك ما يسمى بالإنتاج عن بعد Teleproduction حيث توجد الإدارة العليا وأقسام البحث والتطوير وإدارة التسويق في بلد معين ، وتصدر الأوامر بالإنتاج في بلاد أخرى حسب المواصفات المطلوبة من خلال وسائل الاتصال ونظم المعلومات .

**5- القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم**

وهذه الخاصية ناتجة عن كون هذه الشركات ذات نشاط استثماري واسع يجوب أنحاء العالم ، بالإضافة إلى كونها كيانات اقتصادية عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي والرأسي ، ناهيك عن سعيها إلى تكبير مساحة أسواقها ، وزيادة امتدادها وانتشارها الجغرافي ، كل هذه الخصائص أكسبت الشركات المتعدية الجنسيات قدرة كبيرة على تحويل الإنتاج وكذلك الاستثمار من دولة إلى أخرى على مستوى العالم ، وخاصة مع استهدافها تحقيق ما يسمى بعولمة الإنتاج أو تدويل الإنتاج . وبالتالي فإن القدرة على تحويل الإنتاج من دولة ما إلى مواقع أخرى في دولة أخرى عبر الحدود ، يمكن اعتباره جزءاً أساسياً من استراتيجية هذه الشركات التي تخدم أهدافها الاستراتيجية المختلفة ، ومن ثم فقد تمت صياغة سياسات الإنتاج والاستثمار الدولي لهذه الشركات من أجل تحقيق تلك الأهداف .

ومن ناحية أخرى تنبع القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار من دولة إلى أخرى عبر العالم ، من مفهوم القدرة على نقل الموارد resource transfer كعملية شاملة لتكلفة عناصر الإنتاج ،

مثل المهارات التنظيمية والإدارية والمزايا التكنولوجية إلى جانب رأس المال [1] .

### 6- السعي إلى إقامة التحالفات الاستراتيجية

تسعى الشركات المتعدية الجنسيات إلى إقامة التحالفات الاستراتيجية Strategic Alliances فيما بينها ، وفي إطار تحقيق المصلحة الاقتصادية المشتركة لأعضاء التحالف ، وإكسابها قدرات تنافسية وتسويقية أعلى من مثيلاتها للشركات الأخرى غير الأعضاء ، وقد عقدت العديد من الاتفاقيات في مجال البحث والتطوير والإنتاج والتسويق وغيرها [2] .

والتحالفات الاستراتيجية هي نتاج المنافسة العالمية ، والخصخصة والأسواق المفتوحة ، والأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي وثورة الاتصالات والمعلومات .

وتتم التحالفات الاستراتيجية بين الشركات المتشابهة في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر ، وقد يأخذ التحالف الاستراتيجي شكل الاندماج Merger ، ويظهر ذلك بوضوح في مجال البحث والتطوير بما يحتاجه إلى تمويل ضخم ، ومن الأمثلة الواضحة على هذا التعاون ، التمركز الأوروبي لبحوث الحاسوب والمعلومات والاتصالات التي تشترك فيه ثلاث شركات أوروبية كبرى تنتج الحاسبات الآلية ، وهي بول الفرنسية Bull و TCL البريطانية وسيمنز الألمانية ، وقد يتحول التحالف الاستراتيجي أيضاً إلى شركات تابعة مشتركة ، للشركات متعدية الجنسيات . ومن ناحية أخرى يشمل التحالف الاستراتيجي النشاط الصناعي والنشاط التسويقي مثل تحالف "توشيبا" مع "موتورولا" في صناعة وتسويق وسائل الاتصال الإلكترونية ، بل وصل التحالف الاستراتيجي في إطار تكامل رؤوس الأموال فمثلاً "جنرال موتورز" لها 39% من أسهم شركة "ايسوزو" و 5% من أسهم "سوزوكي" و 50% من أسهم "دايوموتورز" الكورية ولشركة فورد 35% من أسهم "مازدا" وهكذا أصبحنا أمام السيارة العالمية في إطار التحالفات الاستراتيجية [3] . وكلها صيغ للتعاون لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لكل شركة متعدية الجنسية تدخل في التحالف

---

(1) د. محمد السيد سعيد ، الشركات عابرة القومية ، ومستقبل الظاهرة القومية ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1986 ، ص 29 .

(2) M.Y. Yashino, and U.S. Rangan, Strategic Alliances Harvard Business School Press, 1995.

(3) د. سيد أحمد مصطفى ، كيف تدير منظمتك استراتيجياً إزاء التحديات العالمية ، مجلة آفاق اقتصادية ، المجلد 17 العدد 63 ، أبوظبي 1995 ، ص 63 .

الاستراتيجي الذي يتم الاتفاق عليه .

**7- توافر مجموعة من المزايا الاحتكارية**

لعل سيطرة السمة الاحتكارية على الشركات متعدية الجنسيات يرجع إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات ، يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الأغلب الأعم ، وأهم عوامل نشأته ما تتمتع به مجموعة الشركات المكونة له من احتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة .

ولا شك أن هذا الوضع يتيح للشركات متعدية الجنسيات التمتع بعدد من المزايا الاحتكارية Monopolistic Advantages تعطي تفوقاً نسبياً لمشروعاتها الاستثمارية وتمكنها من زيادة قدراتها التنافسية ، وارتفاع معدلات نموها ، بل وتحسين كفاءتها الإنتاجية والتسويقية ، وبالتالي تعظيم أرباحها ، وإيراداتها ، وتتحدد المزايا الاحتكارية في أربعة مجالات هي التمويل ، والإدارة ، والتكنولوجيا ، والتسويق [1] .

وتنبع المزايا التمويلية من توافر موارد عالية كبيرة لدى الشركة المتعدية الجنسية ، تمكنها من الاقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية (الدولية) ؛ نظراً لتوافر عنصر الثقة في سلامة وقوة مركزها المالي وبالتالي تستطيع أن تكون هيكل تمويلي لمشروعاتها الاستثمارية ومن ناحية أخرى ، تتمثل المزايا الإدارية في وجود الهيكل التنظيمي الذي يكون على أعلى مستوى من الكفاءة ، ويسمح بتدفق المعلومات وسرعة الاتصالات ، ويؤدي بالتالي إلي اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب ، فضلاً عن توافر المناخ التنظيمي الملائم لانطلاق الابتكار والإبداع Creativity Oriented ولا شك أن لهذا أثره في كفاءة العمل وسرعة الأداء ويلاحظ من ناحية أخرى أن توافر المزايا الإدارية يتيح لهذه الشركات التميز والتفوق ، لذلك تحرص على وجود وحدات متخصصة وقادرة في مجالات التدريب والاستشارات والبحوث الإدارية .

وتحصل الشركات على المزايا التقنية ، من خلال التطوير التكنولوجي المستمر ، للاستجابة

---

[1] يمكن الرجوع في تفاصيل ذلك إلى :

د. سعيد عبد الخالق محمود ، الشركات متعددة الجنسيات في الخليج العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 12 - 13 .

لمتطلبات السـوق ، والحد من دخول منافسين جدد وتقرير وضـعها الاحـتكاري ، ولذلك تحرص هذه الشـركات على الـتجـديد والابتكار Innovation ، وتحـسين الإنتـاجيـة وتطويرها وزيادتهـا ، وتحقـيق مسـتوى عال من الجـودة من خلال تخـصيص أموال كـبيـرة وإمكانيات متـزايدة لأنشطة البـحث والتطوير ، وتأتي المزايا التـسويقـية لـلشركـات متـعدية الجنـسيـات من خلال الشـبكات التوزيعية والتسويقـية واسعة الانتشار الجغرافي ، والتي تعمل على توفير منتـجاتها بحالة جيدة في الوقت المناسب Just In Time ، وهو ما يولد سوقاً كبيرة تؤدي إلى وجود وفورات ، ولذلك تهتم هذه الشركات بأبحاث السوق والتركيز على أساليـب الترويج والدعاية والإعلان لمنتجاتها لضمان طلب متزايد ومستمر عليها .

وتشـير كل هذه المزايا الاحـتكارية للشـركات المتـعدية الجنـسيات إلى مـدى انتشـار نشاطهـا الاستثماري على المسـتوى العالمي ، وقدرتها على التكيف السريع مع المتغـيرات العالمية ناهيك عن تحقيقها لأرباح هائلة ومتزايدة .

**8- الانتماء غالباً إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعياً**

ينتمي المركـز الرئيسي أو الشركة الأم لـلشركات متـعدية الجنسيات في مـعظم الحالات ، إلى دول اقتصـاديات السوق المتقـدمة صناعياً وفي مـقدمتهـا الولايات المتحدة الأمريكيـة ، نظراً لوفرة رأس المال واحتكار التكنولوجيا ، وتهيأ مناخ الاسـتثمار لنمو هذا النوع من الشركات ولذلك نرى هذه الشركات مركزة بفروعها في عدد محدود من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحـدة ، وألمانيا وفرنسـا واليابان حيـث تضم هذه الدول حوالي 75% من مجـموع هذه الشركات .

ورغم ذلك فقـد بدأت الدول النامية في الظهـور كدول أم للشركات مـتعدية الجنسيـة ، حيث تمثل استثمـاراتها حوالي 3% من إجمالي الاسـتثمار العالمي ، وتتعدى المبيـعات السنوية لها المليار دولار ويصل عدد هذه الشـركات حوالي 17 شركـة ، وأهم الدول التي تعـد دولاً أماً للشـركات متعدية الجنسيات ، هي كوريا والـبرازيل والمكسيك والهند ، بل لعبت الدول المخططة مركزياً دور الدول الأم للشركات متعدية الجنسيات ، فقـد ساهمت مشروعات القطاع العام بهذه الدول بإقامة

590 فرعاً لها خارج حدودها القومية ، بلغ نصيب الدول المتقدمة منها 418 فرعاً ونصيب الدول النامية 172 فرعاً ، إلا أن نشاطها لازال محدوداً بالمقارنة بالشركات المتعدية الجنسيات الموجودة في دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعياً ، ولو أن انتشار هذا النوع من الشركات يشير ويؤكد مرة أخرى على مدى تأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

إلا أنه يلاحظ بصفة عامة تركز الإدارات العليا للشركات متعدية الجنسيات بشئ من التقريب بين ثلاثة أقطاب متكافئة ، هي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان ، أما الشركات التابعة لها ، فهي منتشرة في كل بقاع الأرض شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً .

**9- تعبئة المدخرات العالمية**

ويأتي ذلك من أن كل شركة من الشركات متعدية الجنسيات تنظر إلى العالم كسوق واحدة ، ومن ثم تسعى كل من هذه الشركات إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق في مجموعها بالوسائل التالية [1] :

1/9 – طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في كل الأسواق المالية العالمية الهامة مثل نيويورك، طوكيو ، لندن ، فرانكفورت وغيرها ، بل أيضاً فيما يسمى بالأسواق الناهضة emerging markets ، مثل هونج كونج ، سنغافورة ، وغيرها ، وبالتالي يمكن أن نجد أن مساهمين من كل دول العالم يمكن أن تصب مدخراتهم في هذه الشركات ، وبالتحديد من خلال حوافظ الأوراق المالية لدى البنوك المتلقية لتلك الاستثمارات .

2/9 – تعتمد الشركات متعدية الجنسيات ، عند الإقدام على عمليات كبرى مثل شراء أسهم منافسة بالقدر الذي يسمح لها بالسيطرة على إدارتها مثلاً ، إلى الاقتراض من البنوك متعدية الجنسيات بمعدلات عالية تقدر بمئات الملايين من الدولارات مع ملاحظة أن البنك يقرض أساساً مما لديه من ودائع ومدخرات القطاع العائلي .

3/9 – تستقطب الشركات متعدية الجنسيات الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبي

(1) اعتمدنا في ذلك على :

د. إسماعيل صبري عبد الله ، الكوكبة ، مرجع سابق ، ص ص 8 - 9 .

المباشر وتوجهه أساساً إلى أسواق الدول الصناعية التي تمثل ثلاثة أرباع السوق العالمية .

4/9- إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محلياً أقصى ما يمكن من التمويل اللازم لها ، من خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة ، طرح أسهم في السوق المالية المحلية ، الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي وغيرها .

وبهذه الوسائل يمكن للشركات متعدية الجنسيات أن تقوم بتعبئة مقادير متزايدة من المدخرات العالمية .

**10- التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية**

تتبنى الشركات متعدية الجنسيات التخطيط الاستراتيجي كأداة لإدارة هذه الشركات ، من منظور أنه المنهج الملائم الذي يضمن ويؤدي إلى تحقيق رسالة الشركة متعدية الجنسية والتعرف على ما ترغب أن تكون عليه في المستقبل ، بما في ذلك من توافر البدائل التي تواجه التغير الذي يحدث في البيئة العالمية التي تعمل فيها هذه الشركات ، واختيار أفضل البدائل الممكنة .

ولذلك يكثر استخدام التخطيط الاستراتيجي في الشركات متعدية الجنسيات في سعيها لاقتناص الفرص وتكبير العوائد ، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في المبيعات والأرباح ومعدل العائد على رأس المال المستثمر ، ومن ثم فالتخطيط الاستراتيجي هو الأداة الأساسية التي تستخدمها وتقوم بها الإدارة الاستراتيجية في تلك الشركات ، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية ، وقد نجحت الشركات متعدية الجنسيات في تطوير أدوات التخطيط الاستراتيجي لتكون هي العملية المحورية في اتخاذ القرارات التي تحقق أقصى كفاءة ممكنة في تخصيص الموارد وتحقيق ما تصبو إليه من أهداف .

وتعد الخطط الاستراتيجية في غالبية الشركات متعدية الجنسيات في المراكز الرئيسية ، ويترتب على ذلك أن قواعد التخصيص ووضع الأهداف الخاصة بكل شركة تابعة يرتبطان بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة وخدمة استراتيجيتها العالمية .

**ثالثاً : تأثير الشركات المتعدية الجنسيات على النظام الاقتصادي العالمي الجديد**

لعل المتأمل في خصائص الشركات المتعدية الجنسيات ، يمكن أن يكشف عن اتجاهات تأثير

هذه الشركات على النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، في كل من آلياته وخصائصه ومكوناته ، ومن ثم فهي تلعب دوراً مؤثراً وفعالاً في هذا النظام الذي لازال في طور التكوين والتشكيل .

ومن هذا المدخل يصبح من الضروري إلقاء الضوء على جوانب تأثير الشركات المتعدية الجنسيات على النظام الاقتصادي العالمي الجديد كما يظهر من التحليل التالي :

**1- تأكيد العولمة**

يمكن القول إن الشركات المتعدية الجنسيات تعمل على تأكيد وتعميق مفهوم العولمة Globaliza-tion لأن هذا المفهوم يتمثل في نهوض إطار أعمال منظم عابر للقوميات يؤدي إلى عولمة الاقتصاد، بما في ذلك الدفع نحو توحيد وتنافس أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال وأسواق التكنولوجيا والخدمات الحديثة ، ويدعم بنية أساسية هائلة للاتصالات والمواصلات والمعلومات والإعلام والفنون والثقافة ، بحيث لم تعد تسمح بترك أي بقعة في العالم معزولة عن السياق العالمي .

ولا شك أن الذي يقوم بكل ذلك وبشكل رئيسي هي الشركات متعدية الجنسيات التي حولت العالم إلى كيان موحد إلى حد بعيد من حيث كثافة الاتصالات والمعاملات فيه ، وبالتالي من خلال هذه الشركات بدأت تنتشر العالمية أو العولمة على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية . وبذلك أصبحت العالمية أو العولمة هي عملية تاريخية لايستطيع أي اقتصاد (أو مشروع) في أي دولة ، الفكاك من آثارها ولا توجد وسيلة إلا ضرورة مواجهتها والانخراط في غمارها والكفاح من أجل تحييد آثارها السلبية .

**2- التأثير على النظام النقدي الدولي**

لعل من المعروف أن الأموال السائلة من الذهب والاحتياطيات الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعدية الجنسيات تبلغ حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي منها ، ويدل هذا المؤشر على مدى التأثير الذي يمكن أن تمارسه هذه الشركات على السياسة النقدية الدولية والاستقرار العالمي .

فهذه الأموال الضخمة المقومة بالعملات المختلفة للدول التي تعمل بها الشركات متعدية الجنسيات ، من شأنها أن تؤدي إلى زيادة إمكانيات هذه الشركات في التأثير على النظام النقدي

العالمي ، إذا أرادت ، حيث أن قراراً يتخذ من جانب المسئولين عن إدارة الشركات متعدية الجنسيات بتحويل بعض الأموال من دولة لأخرى من شأنه أن يؤدي إلى التعجيل بأزمة نقدية عالمية ، خاصة في ضوء ما نعرفه عن ضعف النظام النقدي العالمي القائم . ويؤيد ذلك أن تحركات الأموال التي تطرحها الشركات المتعدية الجنسية بين العملات النقدية الدولية المختلفة وهو مايسمى Hot Money Movements كانت علامة بارزة في أثناء هذه الأزمات .

### 3- التأثير على التجارة العالمية

سبقت الإشارة إلى أن الشركات المتعدية الجنسيات تستحوذ في مجموعها على حوالي 40% من حجم التجارة الدولية ، بل إن حوالي 80% من مبيعات العالم تتم من خلال تلك الشركات وهو مؤشر يوضح مركزها المتعاظم في التسويق الدولي ، ولعل تلك المؤشرات وغيرها ، تلقي الضوء على التأثير الكبير الذي يمكن أن تمارسه الشركات المتعدية الجنسيات على التجارة العالمية ، ويمكن أن نلمح هذا التأثير من عدة اتجاهات :

فمن ناحية يمكن أن تلاحظ تأثيرات الشركات المتعدية الجنسيات على حجم التجارة العالمية حيث أن ازدياد درجة التنوع في الأنشطة ووجود التكامل الرأسي إلى الأمام وإلى الخلف قد أدى ويؤدي إلي ازدياد حجم التبادل التجاري بين تلك الشركات ومشروعاتها التابعة أو فروعها في الدول المختلفة . وبالتالي فهي تجارة ضخمة تتدفق داخل إطار هذه الشركات Intra - firm Trade ومن ثم يمكن أن تزداد على مر الزمن مع ازدياد نشاط ونمو الشركات المتعدية مما يعمق ويزيد من تأثيرها على التجارة العالمية ذاتها .

ويضاف إلى ذلك أن الشركات المتعدية الجنسيات بما تملكه من قدرات تكنولوجية عالية وإمكانيات وموارد ، يمكن أن تؤثر في هيكل التجارة العالمية من خلال إكساب الكثير من المواقع في دول العالم الميزة التنافسية المكتسبة في الكثير من الصناعات والأنشطة ، التي تقوم على اكتساب تلك الخبرة التنافسية من خلال عناصر الجودة والتكلفة والإنتاجية والسعر ، وهو ما يزيد من التجارة العالمية بين دول العالم المختلفة ، عبر الشركات المتعدية الجنسيات .

ومن ناحية أخرى ، يلاحظ أن أسعار السلع التي يتم تبادلها بين الشركات الأم وفروعها

لا تتحدد وفقاً للظروف الطبيعية للعرض والطلب ولكن وفقاً للاستراتيجية الشاملة التي تتبناها تلك الشركات والتي يدخل في تحديدها مستوى الرسوم الجمركية ، والضرائب من الناحية المطلقة والنسبية ومستوى الاختلاف والتقلبات في أسعار الصرف ، وسياسات الحكومات تجاه تحويل أرباحها للخارج ، وكل ذلك يحدث تغيرات هامة في أسس التخصص الدولي وفي هيكل التجارة الدولية ، الأمر الذي يتطلب دراسة العلاقة بين حركة التجارة وحركة الاستثمار ، وعلى سبيل المثال فإنه من شأن تحديد أسعار الصادرات التي تتم بين الشركات متعدية الجنسيات بعيداً عن ظروف العرض والطلب أن يضعف من تأثير العوامل التقليدية لنظريات التجارة الدولية كتغيرات الأسعار المحلية وأسعار الصرف ، في تصحيح ما يوجد من خلل في موازين مدفوعات الدول وتحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الخارجية مع الاحتفاظ بمستوى التشغيل الكامل وهو ما يتطلب دراسته بعناية [1] .

**4- التأثير على توجهات الاستثمار الدولي**

تشير تقديرات تقرير الاستثمار الدولي الصادر عن الأمم المتحدة عام 1996 ، أن حجم الاستثمار الدولي المتدفق في العالم في تلك السنة قد بلغ أكثر من 250 مليار دولار تدفقت في مناطق العالم المختلفة .

وليس بخاف أن الشركات المتعدية الجنسيات تنفذ الجزء الأكبر من الاستثمارات الدولية في المتوسط سنوياً ، ويلاحظ في هذا المجال أن الخريطة الاستثمارية للاستثمار الدولي تتأثر بتوجهات النشاط الاستثماري للشركات المتعدية الجنسيات ، حيث لوحظ أن من أهم سمات أو خصائص تلك الشركات هي تلك الخاصية المتعلقة بالتركز الاستثماري ، فقد وجدنا أن هذه الشركات تتركز استثماراتها في الدول المتقدمة بل وفي عدد محدود من الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة (انجلترا) حيث تستحوذ الدول المتقدمة على 85% من النشاط الاستثماري لتلك الشركات ، بل وتستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على

---

(1) انظر : د. مصطفى كامل السعيد ، الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1978 ، ص 33 .

50% تقريباً من هذا النشاط .

ومن ناحية أخرى تحصل الدول النامية على 15% فقط من النشاط الاستثماري للشركات المتعدية الجنسيات ، وتتركز وتتوطن معظم تلك الاستثمارات في عدد محدد من دول جنوب شرق آسيا ، ودول أمريكا اللاتينية .

ويتبقى القليل من النشاط الاستثماري الذي يتوجه إلى الدول الأفريقية ودول الشرق الأوسط [1] .

ولعل ذلك يوضح أن الشركات المتعدية الجنسيات تؤثر بشكل فعال على توجهات الاستثمار الدولي عبر دول العالم ، بل تؤثر هذه الشركات من ناحية أخرى على هيكل الاستثمار الدولي من منظور النشاط الاقتصادي أو الأنشطة الاقتصادية ، فيلاحظ مثلاً أن التوزيع القطاعي لاستثمارات هذه الشركات ، في الدول المتقدمة يختلف عنه في الدول النامية ، ففي الدول المتقدمة يستأثر قطاع الصناعات التحويلية بنحو نصف إجمالي استثمارات تلك الشركات وخاصة تلك الصناعات التي تتميز بالتقنية المرتفعة High technology مثل الإلكترونيات والحواسب الآلية والمعدات الكهربائية ، ويلي هذا القطاع قطاع الخدمات خاصة البنوك والتأمين والسياحة . أما استثمارات تلك الشركات في الدول النامية فإن حوالي نصف إجمالي تلك الاستثمارات تتجه نحو الصناعات الاستخراجية، ويبدو أن الشركات المتعدية الجنسيات تعمق أنماط معينة من التخصص الدولي في إطار التوجهات الاستثمارية لهذه الشركات ، وقد يلقي ذلك بعبء كبير على الدول النامية بصفة خاصة في بحثها عن التكيف مع أوضاع النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ويصبح التحدي الذي يجب عليها أن تنجح فيه هو كيفية تعظيم استفادتها من أنماط التخصص الجديدة التي تتشكل في هذا النظام ، وهو ما يوفر فرصاً كبيرة يمكن اقتناصها وتكبير العائد لتلك الدول في المستقبل .

### 5- تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي

لعل من السهل استنتاج أن تفاعل تأثير الشركات المتعدية الجنسيات على التجارة العالمية وتوجهات الاستثمار الدولي ، قد أدى ويؤدي إلى تكوين أنماطاً جديدة من التخصص وتقسيم

---

(1) للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

د. عبد المطلب عبد الحميد ، مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر ، مرجع سابق ، ص 30 .

العمل الدولي عرف من خلال ما يسمى بعالمية الأسواق Intra - firm ، حيث أصبح كل جزء من السلع المختلفة ينتج في أماكن مختلفة من العالم من خلال الشركات المتعدية الجنسيات المنتشرة فروعها في معظم أنحاء العالم ، وأصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي وفقاً لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد .

ونتيجة لذلك اتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة حيث كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولي تتمثل في تخصيص بعض الدول لإنتاج المواد الأولية والتعدينية والسلع الغذائية ، وتخصص دول أخرى في المنتجات الصناعية بأنواعها المختلفة وخاصة ذات التكنولوجيا العالية High - tec بدعوى أن الدول النامية تتمتع بميزة نسبية في النوع الأول ، بينما تتمتع الدول المتقدمة بميزة نسبية في النوع الثاني .

إلا أنه مع كبر النشاط الاستثماري والإنتاجي والتسويقي والتجاري للشركات متعدية الجنسيات وما أحدثته الثورة التكنولوجية من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص ، كلها أدت إلى وجود أنماط جديدة للتخصص وتقسيم العمل ، حيث انتقلت تلك الأنماط من تقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة Intra - Industry إلى تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة Intra - firm حيث أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من الدول بحيث تتخصص كل دولة في جزء أو أكثر منها ، ولا شك أن الشركات متعدية الجنسيات تلعب دوراً رئيسياً في تعميق هذا النوع من أنماط تقسيم العمل الدولي وأصبح مألوفاً في حالات متزايدة بين الدول الصناعية والنامية .

ولعل هذا الاتجاه يتيح للكثير من الدول النامية الفرصة لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات ، حيث تتيح تلك الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي لتلك الدول اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع في الصناعات الكهربائية والإلكترونية والهندسية والكيماوية ، ولعل تجربة النمور الآسيوية في جنوب شرق آسيا خير شاهد على ذلك ، وعلى الدول النامية الأخرى أن تستغل هذا الاتجاه في تعظيم قدراتها وأن تعرف أن من آليات التعامل مع الشركات المتعدية الجنسيات هي جذب تلك الشركات لتعمل وتوطن بعض الصناعات في الدول النامية التي

تسمح بخروجها من دائرة إنتاج السلع الأولية والاستخراجية إلى الصناعات الأكثر فائدة من ناحية القيمة المضافة التصديرية ، ومن المعروف أن من مصلحة الشركات المتعدية الجنسيات تغذية هذا الاتجاه لأنه في صالحها كما هو في صالح الدول النامية الناهضة والحديثة التصنيع .

**6- التأثير على نقل التكنولوجيا وإحداث الثورة التكنولوجية**

لا شك أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، يعيش الثورة الصناعية الثالثة ، وهي ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا كثيفة المعرفة Knowledge intensive ، بل ومن المتوقع أن يشهد هذا النظام في تطوره الراهن وفي المستقبل القريب تعميقاً مكثفاً للثورة العلمية والتكنولوجية في جوانبها المتعددة .

وليس جديداً أن نشير هنا إلى أن الشركات المتعدية الجنسيات ، تقوم بدور فعال ومؤثر في أحداث الثورة التكنولوجية نظراً لما تتمتع به من إمكانيات وموارد مادية وبشرية ضخمة تخصصها للبحث والتطوير R & D في الوصول إلى الاختراعات الحديثة والاحتفاظ ببراءات الاختراع وتسويقها عبر أنحاء العالم ، فما تخصصه الشركة الواحدة من الشركات المتعدية الجنسيات الكبيرة يفوق بمراحل ما تخصصه الكثير من دول العالم حتى أنه يمكن القول أن هذه الشركات هي المستفيد الأول مما جاءت به الجات ومنظمة التجارة العالمية في جولة أوروجواي الأخيرة (1994) فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية ، لأن الغالبية العظمى من تكنولوجيا العالم تبتكرها وتمتلكها الشركات المتعدية الجنسيات ، وهذه الملكية تحميها ترتيبات مثل براءة الاختراع والعلامة المسجلة والقرية الصناعية التي تحكم شروط نقل التكنولوجيا عبر العالم .

ويصبح التحدي المطروح أمام الدول النامية ، هو ضرورة تنمية قدراتها على خلق آليات للتعامل مع الشركات المتعدية الجنسيات ، نظراً للدور الرئيسي الذي تلعبه تلك الشركات في نقل ونشر التكنولوجيا في مختلف أنحاء العالم .

ومن الضروري الإشارة إلى أن نقل التكنولوجيا من خلال الشركات المتعدية الجنسيات يتأثر بتوجهات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به تلك الشركات عبر مناطق العالم المختلفة وإذا أدركنا علاقة الارتباط بين نمط التكنولوجيا التي يتم نقلها من خلال تلك الشركات ونمط الاستثمار

الأجنبي المباشر الذي تقوم به هذه الشركات ، لاستطعنا إلى حد كبير تفسير هيكل النظام الاقتصادي العالمي الجديد من منظور تكنولوجي ، وخاصة مع الأخذ في الاعتبار أن الشركات متعدية الجنسيات تتأثر عند اختيارها للترخيص باستخدام فن تكنولوجي معين بعوامل متعددة سواء في الدولة الأم أو الدولة المضيفة أو كلاهما معاً ، ومن هذه العوامل ، درجة منافسة المشروع في الدولة الأم والدولة المضيفة ، ومدى تقدم الفن الإنتاجي بالدولة المضيفة ودرجة اتساع نطاق السوق ، والمدى الذي يتحقق معه العائد عن عملية الاستثمار الأجنبي المباشر في التكنولوجيا التي يراد نقلها ، بالإضافة إلى كل ذلك ، القدرة الاستيعابية الفنية للمشروع المستقبل للفن التكنولوجي.

ومما يجب أن يؤخذ في الاعتبار تلك العوامل ، وكذلك العوامل الأخرى المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، مثل مناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة ، والقدرة التنافسية للدولة المضيفة ، وغيرها من العوامل ، فإن هيكل النظام الاقتصادي العالمي الجديد من منظور تكنولوجي يتأثر بشكل واضح بهيكل الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات المتعدية الجنسيات ويمكن تحديد معالم هيكل النظام الاقتصادي العالمي من منظور تكنولوجي بناء على هذا الأساس على النحو التالي :

1- فحيث تتدفق معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقوم بها الشركات المتعدية الجنسيات بين الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وغيرها فإنه يلاحظ أن تلك الدول قد احتفظت بالتكنولوجيا العالية High - tech وهي معظم التكنولوجيات المتقدمة وخاصة حقول التكنولوجيا الحيوية والمواد الجديدة ، ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، ومعظم تكنولوجيا الإلكترونيات والمعلومات ، أي أن هذه الدول تسيطر على صناعة الثورة الصناعية الثالثة .

2- وحيث تتدفق معظم النسبة الباقية المخصصة للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقوم بها تلك الشركات في الدول النامية ، في دول محدودة في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي ، فإن هذه الدول تشارك بفعالية في التطور التكنولوجي ، ولكن على مستوى

أدنى من مستوى التطور التكنولوجي في الدول المتقدمة التي تقف على القمة التكنولوجية بل إن الدول النامية في جنوب شرق آسيا في هذا المستوى تصنف بفعل تأثير الشركات المتعدية الجنسيات إلى دول من الجيل الأول من الدول حديثة التصنيع والتي تشمل كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة ودول من الجيل الثاني من الدول حديثة التصنيع، وتشمل ماليزيا وأندونيسيا ، تايلاند [1] .

وهناك دول تأتي في هذا المستوى مثل الصين والهند ، ثم دول من أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والمكسيك والأرجنتين وهذه الدول النامية التي يتحقق فيها استخدام وتطوير التكنولوجيا الجديدة وخاصة في كوريا الجنوبية وسنغافورة وهونج كونج وتايوان وماليزيا وبدرجة أقل الفلبين وتايلاند.

وتلي المجموعة السابقة ، كل من الأرجنتين والبرازيل والصين والهند وأندونيسيا والمكسيك وباكستان وبعض دول شرق أوروبا .

وهذه الدول يحدث لها نقل حقيقي للتكنولوجيا ، في عمليات محدودة من الثورة التكنولوجية العالية أو الثورة الصناعية الثالثة ، ونقل تكنولوجيا كبير لكن عند حدود معينة من الثورة العلمية التكنولوجية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية وحتى مطلع السبعينيات ، أي الاستفادة بشكل كبير من صناعات الثورة الصناعية الثانية وبالتالي يتم نقل التكنولوجيا على نطاق كبير في مجال الإلكترونيات والأجهزة الإلكترونية وبناء الآلات ومعدات النقل وخاصة السيارات والمرافق النووية السلمية .

3- يأتي في المستوى الثالث من حيث نقل التكنولوجيا ، مجموعة من الدول في آسيا وأمريكا اللاتينية ، وشمال أفريقيا [2] تتلقى استثمارات أجنبية مباشرة من الشركات متعدية الجنسيات ولكن محدودة بالمقارنة بالتدفقات الاستثمارية في الدول السابقة مباشرة ، ومن

---

(1) يمكن الرجوع في تفاصيل ذلك إلى :

د. محمد عبد الشفيع ، النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقال ، مرجع سابق ص ص 28 - 30

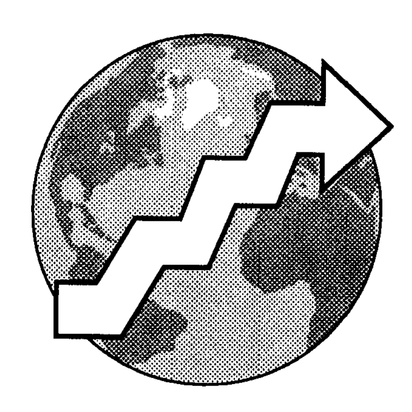
(2) لعل من بينها مصر .

ثم يحدث نقل للتكنولوجيا ، لكن بدرجات متفاوتة حسب مستوى الاستيعاب التكنولوجي، وهي تستفيد من صناعات الثورة الصناعية الأولى وهو مجال تنتقل فيه التكنولوجيا بشكل واسع في قطاعات معينة مثل المنسوجات والملابس والجلود والأحذية والكيماويات والبتروكيماويات وبعض الصناعات الميكانيكية والكهربائية .

4- تأتي مجموعة الدول الأقل نمواً من الدول النامية ، لتمارس التكنولوجيات البسيطة لتكون بعيدة كثيراً عن عجلة التحديث ونقل التكنولوجيا المتطورة أو الوسيطة من الدول المتقدمة ، وكثير من هذه الدول لا تستقبل الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، التي تقوم بها الشركات المتعدية الجنسيات إلا بأرقام ضعيفة للغاية وفي مجالات معينة بالتحديد .

ويتضح من كل هذا التحليل أن الشركات المتعدية الجنسيات تقوم بإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي الجديد تكنولوجيا ، وعلى الدول النامية أن تعي هذا التحول وتبحث عن الآليات المناسبة لمواجهة هذا الوضع ونخاطب في ذلك الدول النامية التي لم تحظ بعمليات نقل تكنولوجيا واسعة ومتقدمة فإذا كانت هناك دول في جنوب شرق آسيا وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي قد نجحت إلى حد كبير في التعامل مع الشركات متعدية الجنسيات في مجال نقل التكنولوجيا ، فإن على بقية الدول النامية أن تبحث جدياً في الآليات الملائمة التي تؤدي إلى تصحيح أوضاعها فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والمشاركة في الثورة التكنولوجية الثالثة بفعالية من خلال الشركات المتعدية الجنسيات ، التي من الواضح أن لها تأثيراً كبيراً في هذا المجال .

# الفصل التاسع



## أطروحة السوق الشرق أوسطية وموقعها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد

# أطروحة السوق الشرق أوسطية وموقعها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد

## تمهيد

جاءت أطروحة السوق الشرق أوسطية في إطار التفاعلات والتغيرات التي تحدث في النظام العالمي الجديد وهو في طور التكوين والتشكيل ، ولتعكس إحدى المحاولات التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية في تقوية وضعها الاقتصادي النسبي المتدهور في هذا النظام ، حيث تظهر المنطقة العربية وما يسمى الشرق الأوسط ، على الخريطة الاقتصادية العالمية باعتبارها فضاء لم يتكتل اقتصادياً ، ومن ثم أصبحت مجالاً للصراع والتنافس بين التكتلات الاقتصادية العملاقة وخاصة التكتل الاقتصادي الأمريكي والتكتل الاقتصادي الأوروبي [1] ، من منظور أن هذه المنطقة أصبحت منطقة استقطاب قابلة للاحتواء تتنافس عليها الكتل الاقتصادية المختلفة ، وتضع لها مشاريع التعاون الاقتصادي الإقليمي ، فيما يطلق عليها بالترتيبات الإقليمية الجديدة ، للاستفادة القصوى من إمكانياتها باعتبارها "سوق" هام تحاول أن تصرف فيه منتجاتها ، وتحصل منه على مستلزمات إنتاجها "النفط والمواد الأولية" وتجني منه الموارد المالية الهائلة لخدمة أهدافها .

---

(1) المشروع البديل المطروح من التكتل الأوروبي هو الترتيب المتوسطي .

ومع ولوج محادثات السلام في الشرق الأوسط بداية من مؤتمر مدريد حتى توقيع اتفاق غزة - أريحا في 1993/9/13 ، التقت الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في فتح الأسواق التي لم تتكتل واحتوائها ، مع الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية في نطاق ما يسمى بالاقتصاد السياسي للسلام والترتيبات الإقليمية الجديدة .

وقد أسفر هذا الالتقاء في الأهداف الأمريكية الإسرائيلية عن محاولة تكوين نواة لتكتل اقتصادي تكون الدعوة إليه إسرائيلية والترتيب له أمريكي ، وقد أطلق على هذا التكتل المحتمل "السوق الشرق أوسطية" ليخدم المصالح الاقتصادية الأمريكية في محاولة من محاولاتها لدعم وتقوية مركزها ووضعها النسبي في الاقتصاد العالمي الجديد ، ومن ناحية أخرى تدخل إسرائيل في الجسم الاقتصادي العربي لتحقق منه أكبر منافع اقتصادية ممكنة في إطار العلاقات الاقتصادية التي يمكن أن تقوم بينه وبين هذا الجسم من منطلق "التعاون الاقتصادي الإقليمي الشرق أوسطي" .

وقد كانت تلك الأطروحة محل دراسات وسيناريوهات قامت بها بعض مراكز الأبحاث في إسرائيل (مركز هامر) والولايات المتحدة الأمريكية (جامعة هارفارد) والمفوضية الأوروبية في بروكسل والبنك الدولي .

ومن منظور التحليل العلمي الموضوعي ، يتعرض هذا الفصل لمحاولة الإجابة على تساؤلات هامة ، تتلخص في هل يمكن أن تقوم فعلاً "السوق الشرق أوسطية" بمعناها العلمي والعملي ؟ وهل تملك مقومات السوق المشتركة بالفعل كما كانت السوق الأوروبية المشتركة ؟ وهل يوجد إقليم محدد المعالم يطلق عليه "الشرق الأوسط"؟ وما هي مراحل تكوين هذه السوق المزعومة وآثارها؟ . وفي الإجابة على هذه التساؤلات ما يحدد موقع أطروحة السوق الشرق أوسطية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وللوصول إلى ذلك فإن هذا الفصل يعالج النقاط التالية :

**أولاً : خلفية نظرية ضرورية لمفهوم السوق المشتركة**

لعل الأمر يحتاج فيما يتعلق بموضوع هذا الفصل إلى محاولة تحديد "مفهوم السوق المشتركة" بأبعادها المختلفة ، وأين يقع هذا المفهوم من نظرية التكتل الاقتصادي، وهي مسألة ضرورية وخلفية لازمة على ما يبدو ، حتى يتحدد الموقف وتتضح الرؤية تجاه الصبغة المحتملة لما يطلق عليه

"السوق الشرق أوسطية" وهل ستحتوي على مفهـوم "السوق المشتركة" كما هو معروف في نظرية التكامل الاقتصادي ، وكـما طبقت من الناحية العملية في إطار النمـاذج السابقة التي تكونت مثل السوق الأوروبية المشتركة ، أم ستأخذ صيغة أخرى ؟

ووفقاً لنظرية التكامل الاقتـصادي في الفكر الاقتصادي يتحدد مفهـوم "السوق المشتركة" على أساس أنه صورة أو درجة أو مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي ، ذلك التكامل الذي ينشأ عن طريق إزالة الحواجز والقيـود أمام انتقال السلع والخدمات وعناصـر الإنتاج . وحسب مدى الإزالة تتحـدد صورة أو درجة أو مرحلة التـكامل الاقتصادي الإقليـمي ، بين منطقة التجـارة الحرة Free Trade Area والاتحـاد الجـمـركي Customs Union ، ثم السـوق المشـتـركـة Common Market فالاتحاد الاقتصادي Economic Union والاندماج الاقتصادي Complete Economic Integration وكل هذه الصور تمثل درجات أو مراحل متعاقبة ومن غير المتصور أن تقفز مرحلة على الأخرى .

ولعل ذلك يعني أن مـفهـوم "السوق المشـتركـة" هو مصطلح له مـضمـونه العلمي الذي يرتبط بمرحلة محددة على طريق التكامل الإقليمي لها شروطها الموضوعية التي لا يمكن تجاهلها؛ "فالسوق المشتركة" تمثل منهجـاً مرحلياً للتكامل الاقتصادي ينطلق من إزالة القيـود والعقبات التي تحول دون التدفق الحـر للسلع عبر الحـدود من خلال إقامـة ما يطلق عليه "مـنطقة التجـارة الحرة" أي التكامل بتحريـر التجارة Trade Integration ثم التحـول فيـما بعد ذلك إلـى "منطقة جمـركيـة" أو "اتحاد جمركي" تفرض على حدودها رسـوم جمركية موحدة تجاه بقية دول العـالم . ومثل هذه الترتيبات تسمح للأنشطة الاقـتصادية ــ لاسيمـا الصناعية المتطورة التي تحتـاج إلى أسواق كبيـرة ــ لتحسين اقتصادياتهـا نتيجة زيادة قدرتها على توزيع منتـجاتها في السوق الإقليميـة دون عوائق ثم الحصول على حمـاية يتفق على حجـمها من خـلال إقرار الرسوم الجـمركيـة المشتركـة ، وعندئذ يصبح من الممكن السماح بحرية حركة عناصر الإنتاج . (رأس المال والعمل) ، على غرار ما يحدث في القطر الواحدة ذي السوق الواحد وبالتالي ينشأ التكامل بتحرير عناصر الإنتاج Factor Integration .

وبعد ذلك وهنا فـقط تنشأ السـوق المشتركـة أو الجمـاعة الاقتـصادية التي بموجبـها يتم توحـيد أسواق كل من المنتجات وعناصر الإنتاج فيـما يمكن تسميته بتكامل الأسواق Integration Market

وهذا لا يكون ممكناً إلا إذا اتفقت الدول الأعضاء في السوق على ترتيبات لتنسيق السياسات الاقتصادية فيما يسمى بتكامل السياسات Policy Integration حتى لا تضطرب الحركة في السوق بسبب تفاوت الأوضاع الاقتصادية العارضة أو الدورية ، أو بسبب اختلافات السياسات ، ومن الطبيعي أن يتجه التفكير إلى إنشاء وحدة نقدية ترتبط فيها أسعار الصرف ببعضها البعض وفق مصلحة "السوق المشتركة" في مجملها وليس فقط بناء على احتياجات توازن اقتصاد كل دولة بمفردها . وقد ينتهي الأمر بعملة واحدة يشرف عليها بنك مركزي فيما يطلق عليه التكامل النقدي للسوق Monetary Integration غير أن الدور الرئيسي الذي يلعبه الاقتصاد في حياة الشعوب يجعل مثل هذا الوضع متعذراً ما لم تكن الدول الأعضاء متقبلة فكرة إيكال أمر جزء من سياستها الاقتصادية إلى سلطة فوق قومية (أو فوق وطنية) Supra National ملزمة للدول الأعضاء . مما يسهل عليها تقبل إقامة اتحاد فيما بينها على غرار ما يحدث في الجماعة الأوروبية فيما يمكن تسميته بالتكامل المؤسسي Institutional Integration وهو لب ما يسمى بالمنهج الوظيفي "للتكامل الاقتصادي الإقليمي والوحدة الاقتصادية الإقليمية .

وهكذا يتضح من التحليل أن "السوق المشتركة" هي مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي التي تأتي بعد مرحلة "منطقة التجارة الحرة" ومرحلة "الاتحاد الجمركي" وقد تمهد للوصول إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي والاندماج الاقتصادي .

وتستند فكرة الوصول إلى مرحلة "السوق المشتركة" إلى ضرورة وجود مقومات مكانية أي مجموعة دول متقاربة جغرافياً تتمتع بوجود قدر كاف من التجانس الحضاري والثقافي والروابط التاريخية يتيح للدول الأعضاء أن تدخل في وحدة اقتصادية تشرف عليها أجهزة إقليمية تتمتع بصلاحيات فوق قومية (فوق وطنية) . وكذلك وجود مقومات اقتصادية تتمثل في المصالح الاقتصادية المشتركة وتكامل الموارد والتجانس الاقتصادي بين الدول الأعضاء ، بما يؤدي إلى تعظيم المنافع الاقتصادية ، وتوسيع السوق للمزيد من التصنيع والإنتاج وتعظيم القدرة التفاوضية في إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية للدول الأعضاء في الإقليم في مجموعه .

وبالتالي تتجمع تلك المقومات المكانية والاقتصادية لتحقيق أكبر كفاءة اقتصادية ممكنة -Eco

nomic Efficiency في الإنتاج والتبادل وذلك عبر إزالة القيود على حركة السلع وعناصر الإنتاج وانطلاقاً من النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية حول مبدأ حرية التجارة وآليات السوق ، ولامانع بل ومن الضروري أن يؤدي ذلك إلى إحداث مزيد من التنمية وزيادة معدل النمو الاقتصادي لدول الإقليم ، حيث عبر البعض عن ذلك عندما أشار إلى أن محور التنمية للإقليم الاقتصادي هو تكامل الموارد واتساع السوق وخاصة في الدول النامية [1] .

**ثانياً مفهوم وأهداف السوق الشرق أوسطية**

لعل التحليل بمفهوم "السوق المشتركة" يساعد ويعطي أساساً ومعياراً ملائماً للتعرف على المقصود بالمقولة الخاصة "بالسوق الشرق أوسطية" ذلك المفهوم الذي تداولته الأقلام وتصريحات صناع القرار في الفترة الأخيرة وخاصة بعد توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي في 1993/9/13 .

ويحتاج التعرف على مفهوم "السوق الشرق أوسطية" إلى تحديد المقصود بإقليم "الشرق الأوسط" لإيضاح ما إذا كان يحتوي على المقومات المكانية للسوق المقترح أم لا . وبالتالي إذا ما تحدد هذا المفهوم فإن ذلك يساعد على استيعاب وتحديد مفهوم "السوق الشرق أوسطية" وما إذا كانت تتوافر له المقومات الاقتصادية أم لا .

**1- المقصود بالشرق الأوسط**

عند محاولة البحث في المدلول الإقليمي لمفهوم "الشرق الأوسط The Middle East" يتضح أن هناك اختلافاً كبيراً وعدم اتفاق في مدلوله تاريخياً وسياسياً ، بل وجغرافياً ، فتاريخياً يعود بعده التاريخي إلى مرحلة الاستعمار الأوروبي التي عاشتها المنطقة العربية ، وبالتالي فهو تعبير أوروبي ترجع أصوله كما يشير البعض [2] إلى سنة 1902 حينما كانت بريطانيا العظمى آنذاك في سبيل رسم استراتيجية وجودها البحري في المستعمرات التابعة لها . فقسمت مستعمراتها إلى شرق

---

[1] د. نادر الفرجاني ، مقدمة كتاب ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي ، بحوث ومناقشات ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1987 ، ص 4 .

[2] د. عبد الرحمن صبري ، الإصلاح وإحياء العربية أولاً وعلاقات ثنائية مؤقتاً ، أوراق الشرق الأوسط ، العدد [11] المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة ، أبريل 1994 ، ص 52 .

أدنى ، وشرق أوسط ، وشرق أقصى ، وقد رسخت هذا المفهوم تقريباً اتفاقية سايكس - بيكو في إطار الهيمنة البريطانية الفرنسية في ذلك الوقت [1] ومنذ ذلك التاريخ والمفهوم "الشرق أوسطي" يجد له صدى دولياً ويستبعد أطرافاً ويضم أطرافاً أخرى . ومع انتهاء مرحلة الاستعمار الأوروبي، كان من المتصور أن يفتقد هذا المفهوم بعده التاريخي ، إلا أنه اكتسب بعده السياسي بعد أن التقطته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية وتبنته تبعاً لذلك المنظمات الدولية .

وبالتالي راج سياسياً استخدام مصطلح "الشرق الأوسط" بعد الحرب العالمية الثانية ومع بداية ظهور مشروع دولة إسرائيل في فلسطين عام 1948 ، وتم الترويج له بعد ذلك كصيغة تعاون إقليمي بهدف طمس وتذويب الهوية العربية عبر استيعاب المنطقة العربية في إطار إقليمي يضم قوميات غير عربية من أجل تثبيت الكيان الإسرائيلي وتطبيع وجوده في تلك المنطقة .

ومن هنا اختلفت نظرة الولايات المتحدة الأمريكية عن النظرة الأوروبية فالولايات المتحدة تسعى إلى توسيع البعد الإقليمي لمفهوم "الشرق الأوسط" ليشمل دولاً ذات كثافة ديموغرافية لخلق توازن إقليمي يمنع انفراد أي من القوى الإقليمية الأصلية (العربية ، التركية ، الفارسية) بالسيطرة عليه وفتح المجال لتفرد إسرائيل بدور ريادي في تلك المنطقة . وبالتالي يشمل مفهوم "الشرق الأوسط" طبقاً للاستراتيجية الأمريكية دول المشرق العربي ، وتركيا وإيران ، وست جمهوريات إسلامية كانت فيما مضى جزءاً من الاتحاد السوفيتي "سابقاً" ولكنها تقترب ثقافياً من إيران وتركيا، أو ما يطلق عليها جمهوريات آسيا الوسطى وهذه الاستراتيجية تقوم على عدة سيناريوهات لهندسة "الفك" و"إعادة التركيب" لبلدان المنطقة العربية لكي تتلاءم مع متطلبات "النظام الشرق أوسطي الجديد" [2] ولكل سيناريو من هذه السيناريوهات أبعاده وتداعياته الاقتصادية ، وبصفة عامة تنهض الهندسة الجيو - اقتصادية على عدد من المقومات والدعائم

---

(1) د. سيار الجميل ، المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم ، المستقبل العربي ، العدد 184 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1994 ، ص 13 .

(2) د. محمود عبد الفضيل ، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية ، التصورات ، المحاذير ، أشكال المواجهة ، في كتاب "تحديات الشرق الأوسط الجديدة" والوطن العربي ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربي ، بيروت ، مارس، 1994 ، ص ص 148 - 150 .

الأساسية ، تقوم على بناء "منظومات" ومناطق "للتعاون الاقتصادي والأمني أهمها :

- فصل بلدان "المشرق" عن بلدان المغرب العربي .
- إعادة تعريف "المشرق" لكي يشمل مصر ، ودمج "المشرق الجديد" مع إسرائيل في منظومة تعاون اقتصادي وأمني من خلال فلسطين .
- فصل "العراق" عن المشرق وبلدان الشام ودمجه في منظومة اقتصادية أمنية جديدة تشمل بلدان الخليج وربما إيران وجمهوريات إسلامية من آسيا الوسطى .
- تهميش باقي الأطراف الأخرى .

ويتم ذلك وفقاً للمعادلات السياسية التي يفرضها الواقع الاقتصادي والاعتبارات الأمنية والتوازنات الإقليمية ومن ناحية أخرى تنظر أوروبا إلى "الشرق الأوسط" باعتباره متاخماً لحدودها الجنوبية والشرقية ومنطقة مصالح سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية ، ومن ثم فإن بعدها الإقليمي للشرق الأوسط ، يشمل كافة الدول العربية وإسرائيل وتركيا وإيران وقبرص .

وفي ضوء ذلك ، يصعب تحديد مفهوم "الشرق الأوسط" جغرافياً في ظل تلك السيناريوهات والمنظومات والاستراتيجيات ووجهات النظر المطروحة ، التي تجعل الدائرة الجغرافية تتسع أحياناً وتضيق أحياناً أخرى .

والخلاصة ، أن المفهوم الإقليمي "للشرق الأوسط" غير واضح المعالم أو محدد ، حيث يصعب تحديده لاختلاف الآراء وفقاً للمصالح والأبعاد الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية لكل رأي . حيث يلاحظ أن مفهوم "الشرق الأوسط" مفهوم خارجي حديث نسبياً ، ولا يحتوي على أي مضمون تاريخي أو حضاري أو اجتماعي للشعوب العربية أو لشعوب المنطقة غير العربية .

وبالتالي يمكن استنتاج أن أطروحة "السوق الشرق أوسطية" محل البحث تفتقر إلى حد كبير إلى المقومات المكانية ، كما تم إيضاحها نظرياً من خلال مفهوم "السوق المشتركة" وكما حدث عملياً في نموذج السوق الأوروبية ؛ فمن غير المتصور أن تجمع تلك السوق المقترحة هذه التوليفة الجغرافية غير المحددة ، وتلك الحضارات المختلفة ، والقوميات المتعددة ، والثقافات غير المتجانسة والمفتقرة إلى الروابط التاريخية والبعد التاريخي ، إلا إذا كان المخطط لمقولة "السوق الشرق

أوسطية" شيئاً آخر يحمل نواة للتعاون الاقتصادي الإقليمي بين عدد محدود من دول المنطقة .

**2- مفهوم السوق الشرق أوسطية**

لعل محاولة البحث في تحديد مفهوم "السوق الشرق أوسطية" مسألة تبدو في غاية التعقيد لأنها فكرة مستقبلية ، تعبر فيما يبو عن الجانب الاقتصادي للتصورات المطروحة "عن النظام الشرق أوسطي الجديد" الذي تناولته الاستراتيجيات والسيناريوهات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية ، وأدخلته ضمن محادثات السلام في مدريد وبرزت بعض جوانبه في اتفاق غزة - أريحا الفسطيني - الإسرائيلي في 1993/9/13 .

وقد عبر شيمون بيريز الذي يعتبر أكبر المتحمسين لهذا الموضوع ، عن أفكاره حول "السوق الشرق أوسطية" عندما طالب بإنشاء "سوق شرق أوسطية مشتركة" Middle East Common Market على أساس المياه والسياحة مثلما قامت السوق الأوروبية المشتركة على الفحم والصلب ثم عاد لصياغة أكثر وضوحاً في أحدث مؤلفاته التي نشرها أواخر عام 1993 [1] ، والذي أشار فيها إلى أن مستقبل التطوير في المنطقة مرتبط بالتحرك خطوة - خطوة لإنشاء كيان إقليمي مركزي على غرار المجموعة الأوروبية ، تبدأ بمشروعات للتعاون بين دولتين أو أكثر في المرحلة الأولى ، ثم اشتراك دولي في المرحلة الثانية لتمويل وتدعيم مشروعات التعاون الإقليمي ، ثم الوصول في المرحلة الثالثة إلى كيان إقليمي يعزز مؤسساته المركزية الرسمية على غرار مؤسسات الجماعة الأوروبية . تلك المرحلة التي تحتاج إلى توافر الاستقرار السياسي ، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوفير الأمن القومي وتعميم الديمقراطية بين دول الإقليم .

ولعل من الواضح أن تلك التصورات ينقصها الكثير من التأصيل العلمي فيما يتعلق بالتطبيق العملي ، على أرض الواقع ، حيث يبرهن البعض على أن إسرائيل إذا سارت حتى مرحلة المؤسسات المركزية فستكون أول المتضررين ، هذا إذا استطاعت أن تجمع بين دول تفتقر إلى التجانس الاقتصادي والحضاري والسياسي .

(1) Shimon Peres, The New Middle East, Henry Holt and Company Inc, New York, 1993, pp. 62 - 72.

ويبدو أن الصيغة الملائمة والمطروحة عن "السوق الشرق أوسطية" تتضح أكثر عند الرجوع إلى ما أبرزته المؤسسات العلمية ومعاهد الأبحاث التي نشطت في الخمس سنوات الماضية لوضع السيناريوهات والتصورات التي تحدد معالم "النظام الاقتصادي الشرق أوسطي" في ظل ما يسمى "الاقتصاد السياسي للسلام" حيث توجد الدراسات التي قام بها "صندوق هامر" لأبحاث السلام في نهاية الثمانينيات وما بعدها ، ونشاطات معهد السياسات الاقتصادية والاجتماعية للشرق الأوسط بجامعة هارفارد الأمريكية ومعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى والأمانة العامة للمفوضية الأوروبية في بروكسل ومؤخراً البنك الدولي .

ومن كل هذه الدراسات التي قامت بها تلك الجهات يتضح أنها تتفق في مضامينهاوسيناريوهاتها لمفهوم "السوق الشرق أوسطية" عند منطقة التجارة الحرة والمراحل المستهدفة لتحقيقها وإن أمكن اتحاد جمركي .

وتتفق النظرة الأمريكية والإسرائيلية في هذا المجال على "صيغة منطقة التجارة الحرة" Free Trade Area وإن كانت تختلف في البعد الاستراتيجي لكل منهما ، انسجاماً مع النظرة الاستراتيجية لكل طرف تجاه أهدافه من "إقامة السوق الشرق أوسطية" بهذا المفهوم .

ولعل ذلك يشير إلى أن المسئولين السياسيين للدول المهتمة بموضوع "السوق الشرق أوسطية" جاءت تصريحاتهم وتصوراتهم لتعبر عن رغباتهم وطموحاتهم وليس بالضرورة عما يمكن تحقيقه على أرض الواقع ، مثل تصور السوق الشرق أوسطية على غرار السوق الأوروبية . بينما تدور الدراسات التي كتبت عن السوق الشرق أوسطية في نظرتها وأطروحتها حول موقع هذا المفهوم في إطار النظرية الاقتصادية للتكامل الاقتصادي التي تدرج الصيغ المطروحة "للسوق الشرق أوسطية" من تعاون إقليمي ، وفق القانون والعرف الدولي والمنهج العلمي في العلاقات الاقتصادية الدولية تحت واحدة من أربع صيغ تكاملية تم ذكرها في الخلفية النظرية "للسوق المشتركة" وهي منطقة التجارة الحرة ، الاتحاد الجمركي ، السوق المشتركة ، والاتحاد الاقتصادي .

وبالتالي تتحدد الصيغة المحتملة للسوق الشرق أوسطية عند "منطقة التجارة الحرة" وقد تتحول إلى اتحاد جمركي محدود . باتباع أسلوب الاستبعاد . ومن ثم فإن صيغة السوق المشتركة وصيغة

الاتحاد الاقتصادي ، صيغتان مستبعدتان لمفهوم السوق الشرق أوسطية للمبررات التالية [1] :

1/2- تعارض المفهوم مع النظرية الاقتصادية للتكامل الاقتصادي التي تحدد مرحلية معينة لإقامة السوق المشتركة ، حيث يصعب القفز على المراحل .

2/2- فقدان مرحلتي السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي لما يسمى "بالسوق الشرق أوسطية" المقومات الضرورية لقيامها مثل وجود نظم اقتصادية وسياسية واجتماعية متماثلة ومتجانسة ، وتقارب في مستويات التطور الاقتصادي والتقارب في مستويات الدخل الفردي بين الأعضاء في التكامل ، ووجود سلطة فوق قومية ، والتقارب الحضاري ، والثقافي واللغوي والتاريخ المشترك ، وشخصية إقليمية مشتركة تهدف الدول الأعضاء لبنائها وتكون منسجمة مع شخصياتها الوطنية .

3/2- أهمية وجود مصالح اقتصادية مشتركة تم بناؤها خلال فترة زمنية من التعاون الاقتصادي بين الدول الأطراف ، بحيث يأتي السوق أو الاتحاد كمطلب ضروري يستجيب لتطور المصالح الاقتصادية المشتركة ؛ فالدول العربية في مجموعها لم تصل بعد إلى مرحلة السلام مع إسرائيل ولم تتكون بينهما مصالح اقتصادية مشتركة لذلك سيتركز التحليل على الأشكال التكاملية الأدنى مرحلياً خاصة "منطقة التجارة الحرة كتكتل محتمل ، للتعبير عن مفهوم "السوق الشرق أوسطية" ، مع عدم استبعاد صيغة الاتحاد الجمركي المحدود كلياً باعتباره أحد صيغ التطبيقات الجزئية المحتملة .

**وتستند فرص تطبيق مفهوم "منطقة التجارة الحرة" إلى المرتكزات التالية :**

أ- لا يتطلب وجود المقومات المطلوبة في المراحل الأعلى ، فهو يقوم على حرية انتقال السلع دون حرية انتقال عناصر الإنتاج ورأس المال والعمل ، مع استبعاد الإقامة والتملك للأفراد وهو عنصر حيوي لبعض دول الإقليم خاصة "إسرائيل" التي تبني وجودها على قاعدة البناء اليهودي والاستيطان لاستيعاب يهود العالم .

---

[1] جامعة الدول العربية ، التطورات الدولية والإقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية ، ورقة عمل (غير منشورة) مقدمة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، فبراير ، 1994 ، ص 89 .

ب- تقوم منطقة التجارة الحرة على أساس الميزة النسبية والتباين في القواعد الإنتاجية واختلاف مستويات الدخول ، فالذي يحكمها هو قانون التطور غير المتكافئ ، بحيث يتحدد مدى استفادة الدولة من هذه المنطقة بمدى تطورها الاقتصادي ، وعادة ما تشترط الدول الأقل تطوراً في مثل هذه المناطق فترات زمنية لتطبيق التحرير على دخول السلع إلى أسواقها .

جـ- لا يتعارض مفهوم "منطقة التجارة الحرة" مع مقتضيات التعاون الاقتصادي الإقليمي ، فقد تحدث مشاريع مشتركة في مجالات معينة مثل النقل ، والمياه والاستثمار والسياحة ، إلى جانب تحرير انتقال السلع دون أن تكون منطقة التجارة الحرة بديلاً عن هذا التعاون .

وفي ضوء تلك المبررات والمرتكزات ، يتضح أن صيغة "منطقة التجارة الحرة" هي الصيغة الأكثر احتمالاً واستجابة للسيناريوهات والتصورات المطروحة لما يسمى بـ "السوق الشرق أوسطية" وتتحدد أهدافها من وجهات نظر متعددة :

- **من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية** ، تتحدد تلك الأهداف في التدفق الحر للنفط بأسعار معقولة ، ويكفي الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون بحاجة إلى استيراد ثلثي نفطها من المنطقة العربية في عام 2010[1] . وهذه الصيغة هي الأداة التي تخلق سياسة مستقبلية تضمن الحفاظ على المصالح الاستراتيجية الأمريكية وثوابتها من منطقة الشرق الأوسط ، ومن ناحية أخرى فإن هذه الصيغ تضمن للولايات المتحدة الأمريكية سوقاً كبيرة لتصدير السلع والخدمات الاستهلاكية والتكنولوجية ، فهي بذلك تستطيع تغطية أكثر متطلباته من الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمات ، وهي تمثل محاولة منها للحلول محل الجماعة الأوروبية أو على الأقل مزاحمتها في أسواق التجارة العربية ، والشرق أوسطية ويكفي الإشارة إلى أن تلك الصيغة ستجعل إسرائيل تشتري ما قيمته 30 مليار دولار أمريكي من السلع الأمريكية على مدى السنوات الخمس المقبلة [2] .

[1] د. أحمد صدقي الدجاني ، في مواجهة نظام الشرق الأوسط ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1994 ، ص 138 .

[2] د. محمود عبد الفضيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 129 .

- **من وجهة نظر إسرائيل** : فإن الهدف هو إعادة هيكلة العلاقات والتشابكات الاقتصادية بين إسرائيل ودول المنطقة العربية وإعادة هيكلة تقسيم العمل بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصادات العربية ، للحصول على أكبر عائد اقتصادي وأكبر منافع اقتصادية ممكنة من تلك العلاقات ، والقيام بدور المركز أو المحور ، وما ينتج عنه من ثمار ومكاسب واستغلال أمثل للموارد الاقتصادية الإسرائيلية .
- **من وجهة نظر الدول غير العربية** ، تنمية الصادرات وتدعيم العلاقات الاقتصادية والتعاون الاقتصادي بينها وبين الدول العربية من جانب ، وبينها وبين إسرائيل من جانب آخر وعلى الأخص تركيا .
- **من وجهة نظر الدول العربية** ، يتوقف الأمر على موقف كل دولة من المشاركة في هذه الصيغة ؛ حيث يختلف الهدف من دولة لأخرى ، فهناك من يرى أن في ذلك تنمية للصادرات ، وهناك من يرى الاستفادة بمبدأ الميزة النسبية ، وهناك من يرفض ، والأهم هو عدم وجود رؤية استراتيجية عربية واحدة تجاه الصيغة المطروحة .

**ثالثاً : المراحل المختلفة للصيغة المطروحة للسوق الشرق أوسطية والآثار المحتملة لكل مرحلة**

يمكن أن تأخذ تطبيق الصيغة المحتملة لما يسمى "السوق الشرق أوسطية" المراحل التالية ، طبقاً للسيناريوهات والتصورات التي أوضحتها الدراسات الخاصة بهذا الموضوع [1] .

1- **المرحلة الأولى**

وتتمثل في دمج الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصاد الإسرائيلي بما ينسجم مع الحقائق الاقتصادية التي يتم تكوينها وبناؤها خلال المرحلة الانتقالية التي تم الاتفاق عليها بإعلان ميثاق المبادئ الإسرائيلي الفلسطيني بما يتضمنه ذلك ، من إقامة منطقة حرة بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة .

ومن المتوقع في نظر الكثيرين أن ربط الاقتصاد الإسرائيلي بالاقتصاد الفلسطيني لن يثير أي مشكلة لأنه أمر واقع منذ سنة 1967 .

(1) جامعة الدول العربية ، التطورات الدولية والإقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية ، مرجع سابق ، ص ص 91 - 93 .

**- الآثار الاقتصادية المحتملة لتلك المرحلة**

حيث تشير الدراسات عن تلك المرحلة إلى أنه [1] بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي ، فإن النمو الاقتصادي سيزداد في قطاع الصناعة والخدمات ، أما بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني فإنه سيتحول إلى اقتصاد خدمي في مجالات التجارة والنقل والمواصلات ، وبالتالي سيزداد النمو في القطاع الخدمي (السياحة ، البنوك ، النقل ، المواصلات) .

وقد يتحقق نمو في قطاع التشييد ، مع الإشارة إلى أن الاقتصاد الفلسطيني سيعتمد نموه بدرجة كبيرة على الاستثمارات الخارجية ، والمساعدات التي ستوفرها له مؤسسات التمويل الدولية والدول المتقدمة الصناعية والدول العربية الغنية .

**2- المرحلة الثانية**

ويتم في تلك المرحلة توسيع منطقة التجارة الحرة لتشمل إسرائيل ، فلسطين ، الأردن ، وهي المرحلة التالية في المفهوم الأمريكي - الإسرائيلي للسوق الشرق أوسطية المطروحة ، وتؤدي إلى إقامة تجمع اقتصادي ثلاثي بين الأطراف الثلاثة ، على غرار الاتحاد الاقتصادي القائم بين "دول البينيلوكس" الأوروبية الثلاث ذات الأحجام الاقتصادية الصغيرة ، وهي بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورج فيما أطلق عليه خيار البينيلوكس The Benelux Option وهو لا يتناقض مع ؛ مفهوم "السوق الشرق أوسطية" بل يعززه من وجهة نظر الوثائق الأوروبية الأمريكية ، ويعتبر "نموذج البينيلوكس" أكثر الخيارات المطروحة ليمثل تلك المرحلة وقد أكدت على هذا الخيار دراسة معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى الصادرة عام 1991 ، حيث تكون هناك حرية كاملة لانتقال السلع ما بين الدول الثلاث .

وكذلك دراسة المفوضية الأوروبية في بروكسل ، التي رأت أن اسرائيل في تلك المرحلة ستتخذ من الاقتصاد الفلسطيني معبراً إلى بقية دول المنطقة لتزيد من صادراتها الصناعية من خلال المنطقة الحرة ، بل والاتحاد الجمركي المحدود الذي يمكن أن ينشأ في تلك المرحلة .

(1) يمكن الرجوع في ذلك إلى دراستنا :

د. عبد المطلب عبد الحميد ، إعادة بناء السوق العربية المشتركة في مواجهة السوق الشرق أوسطية ، المجلة العلمية لمعهد البحوث والدراسات العربية ، العدد رقم 25 ، القاهرة ، يوليو 1996 ، ص 147 .

## 1/2- الآثار الاقتصادية المحتملة لتلك المرحلة

من المتوقع أن تحقق "منطقة التجارة الحرة" بين الاقتصادات الثلاثة مكاسب للدول الأعضاء فيها ، استناداً إلى نظرية التجارة الدولية ، إلا أن توزيع المكاسب الناتجة عن هذا التجمع ، سيحدد مدى التطور الذي حدث في كل دولة .

وبالرجوع إلى بعض المؤشرات الاقتصادية يتضح [1] أن إسرائيل تتفوق تفوقاً مطلقاً ، وتتمتع بميزة اقتصادية مطلقة من حيث تطورها وقوتها وحجمها الاقتصادي عند مقارنتها مع الأردن وفلسطين ؛ فالناتج المحلي الإجمالي عام 1991 م في إسرائيل يبلغ 9 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين والأردن معاً ، ويزيد متوسط دخل الفرد عن 9 أضعاف مثيله في الأردن وفلسطين ، وقيمة الصادرات الصناعية في الأردن تقل عن 3% من قيمة الصادرات الصناعية الإسرائيلية ونسبة الصادرات الصناعية الإسرائيلية تبلغ حوالي 90% من إجمالي الصادرات ، بل تبلغ الصادرات من الآلات ومعدات النقل 30% في إسرائيل و 1% فقط في الأردن . هذا بالإضافة إلى أن معدل النمو المحلي الإجمالي في الفترة من 1987 - 1991 كان في إسرائيل 3,7% والأردن صفر% وفلسطين 0,6% .

وفي ضوء تلك المؤشرات الاقتصادية يمكن توقع الآثار الاقتصادية [2] التالية :

1/1/2- **بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي** : ستزداد الصادرات الصناعية ، مستفيدة في ذلك من الأسواق العربية ، مما يعفيها من الضغوط التي قد تتعرض لها من التنافس الحاد في الأسواق العالمية ، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على الواردات من المواد الخام والسلع الأولية بأسعار معقولة وبشروط أفضل ، وفي إطار توسع الاقتصاد الإسرائيلي سيزداد الناتج في قطاع التشييد .

ومن ناحية أخرى ، نلاحظ أن فارق مستويات الأجور بين الاقتصادات الثلاثة سيجعل الاقتصاد الإسرائيلي مركزاً لاستقطاب الأيدي العاملة الأردنية والفلسطينية ، مما يؤدي

---

(1) د عبد المطلب عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص 148 .

(2) جامعة الدول العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 92 .

إلى تسهيل توسيع ونشر نمط الاستهلاك الإسرائيلي في هاتين الدولتين ، الأمر الذي يحقق طلباً مستمراً على المنتجات الإسرائيلية .

2/1/2- **بالنسبة للاقتصاد الأردني** : فمن المتوقع أن يلحق الضرر بالقاعدة الصناعية الأردنية كما سترسخ وتكرس تلك المرحلة ، وضع الاقتصاد الفلسطيني كاقتصاد خدمي ملحق بالاقتصاد الإسرائيلي ، ومن المتوقع نتيجة لذلك أن يفقد الاقتصاد الأردني والاقتصاد الفلسطيني قدرتهما على النمو الاقتصادي المستقل ، ولن يتمكنا من إعادة هيكلة قاعدتهما الإنتاجية ، وسيتحولان تبعاً لذلك إلي سوق للسلع الإسرائيلية [1] .

**3- المرحلة الثالثة**

تتميز تلك المرحلة بأنها تعمل على توسيع منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية لتشمل دولاً أخرى عربية وغير عربية ، فأكثر الدراسات تضم إلى تلك المنطقة الحرة كلاً من مصر وسوريا ولبنان ، والبعض يشير إلى ضم دول الخليج والمغرب وتركيا وقد يكون العراق [2] ، والبعض الآخر يشير إلى ضم الجزائر وتونس واليمن [3] ، والبعض الثالث ، يشير إلى ضم إيران وقبرص [4] وكلها في شكل تصورات وسيناريوهات مستقبلية وبالتالي ستمثل تلك المرحلة عملية انتقائية لمفهوم "السوق الشرق أوسطية" حيث تتبع إسرائيل فيها أسلوب الملفات ، يتغير ويتسع ويضيق حسب الهدف والمصلحة الاقتصادية الإسرائيلية ، وفي هذا المجال ترى بعض وجهات النظر أن دول المغرب العربي قد تدخل وقد لا تدخل على الإطلاق على حسب طبيعة التكامل المزمع تطبيقه بين المغرب العربي وأوروبا ومدى اتساقه مع المصالح الإسرائيلية والمصالح الأمريكية [5] .

---

(1) د. غسان سلامه ، أفكار أولية عن السوق الشرق أوسطية ، في كتاب "التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي" ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1994 ، ص 52 .

(2) د. محمد محمود الإمام ، بازار عبري للشرق الأوسط ، تهافت الأسس ، أوراق الشرق الأوسط ، العدد (12) ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة ، 1994 ، ص 47 .

(3) د. مدحت حسنين، العمل الاقتصادي العربي المشترك هل يبعث من جديد ، أوراق الشرق الأوسط ، العدد 11 ، القاهرة ، ابريل 1994 ، ص 61 .

5) د. جلال أمين ، مشروع السوق الشرق أوسطية ومشروع النهضة العربية ، المستقبل العربي ، العدد 178 ، بيروت 1993 ، ص 48 .

وتبعاً لذلك سيكون البينيلوكس (التجمع الاقتصادي الإسرائيلي الفلسطيني الأردني) هو المعبر الذي تمر منه إسرائيل إلى الدول العربية ، وبصفة خاصة منطقة دول الخليج العربي التي يوجد بها أسواق تتمتع بمستويات عالية من القدرة والقوة الشرائية ، وتصل أحجام التبادل التجاري فيها إلى 200 مليار دولار سنوياً ، إلى جانب ما تملكه من قدرات تمويلية هائلة لمشروعات الربط الإقليمي المشترك والموازية والتي لا تتعارض مع نمو منطقة التجارة الحرة في تلك المرحلة .

**1/3- الآثار الاقتصادية المحتملة لتلك المرحلة**

وهنا من يتوقع أن تختلف الآثار الاقتصادية لهذه المرحلة على إسرائيل واقتصادات الدول العربية وفقاً للوضع والمركز الاقتصادي لكل دولة ، إلا أن هناك مؤشرات عامة مشتركة يمكن أن تبين تلك الآثار واتجاهاتها [1] .

1/1/3- **بالنسبة لاسرائيل** : سيحقق ناتجها الصناعي قفزة هائلة ونمواً كبيراً لزيادة الطلب الخارجي عليه ، ويحقق الناتج في قطاع التشييد نمواً مقارباً لنمو الناتج الصناعي ، نتيجة للزيادة المتوقعة في الهجرة اليهودية لإسرائيل وازدياد عمليات الاستيطان ، ويكفي الإشارة إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي ـ كما تشير التوقعات ـ سوف يستوعب نحو مليون مهاجر من الجمهوريات السوفيتية السابقة خلال النصف الأول من التسعينيات [2] والذي سيرفع من مستوى هيكل المهارة Skill Structure في قوة العمل الإسرائيلية ، تلك المهارات والكفاءات العالية ذات التدريب التقني المتقدم التي ستدعم النمو الصناعي وخاصة الصناعات التصديرية .

أما الناتج الزراعي فمن المتوقع أن يحقق زيادة في النمو لكن بدرجة أقل من القطاع الصناعي والتشييد . ومصدر النمو هنا هو زيادة الصادرات الزراعية الإسرائيلية الأكثر قدرة على المنافسة مع الصادرات العربية الزراعية المماثلة لها . وستكون هناك زيادة كبيرة

(1) يمكن الرجوع إلى :

د. عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 149.

(2) P. Clawson and H Rosen , the Economic Consequences for paece , for Isreal , The pales tinians and Jordon , Washington , 1991 , p.6 .

أيضاً في نمو الناتج الإجمالي لقطاع الخدمات نتيجة لتوقعات الزيادة في السياحة والخدمات المالية والنقل ، والمواصلات والخدمات الاستشارية .

والأهم أن الصادرات الصناعية الإسرائيلية إلى الدول العربية ، ستحقق زيادة كبيرة ونمواً مرتفعاً ، وتشير الدراسات الهامة للمفوضية الأوروبية إلى أن حجم الصادرات المجمعة نتيجة تنمية التبادل التجاري في منطقة حرة للتجارة تجمع بين إسرائيل والأردن وفلسطين ومصر وسوريا ولبنان ، ستصل إلى حوالي 30 مليار دولار عام 2010 يتوقع أن تكون حصة إسرائيل منها 50% لتستأثر بنصيب الأسد وأهم تلك الصادرات هي الآلات ومعدات النقل ومنتجات الماس وأجهزة الاتصالات والصناعات الإلكترونية مستفيدة في ذلك من تطور قاعدتها الإنتاجية ، وقربها الجغرافي من الأسواق العربية مما يعطيها ميزه تنافسية على السلع الأجنبية المماثلة لها في الأسواق العربية [1] .

أما الواردات الصناعية فستزيد لكل من الأسواق الأجنبية غير العربية خاصة في مجال السلع الاستثمارية ، ولكن الواردات من المواد الخام الأولية خاصة النفط ومشتقاته ستزداد من الأسواق العربية .

وينعكس كل ذلك في انخفاض معدلات البطالة في إسرائيل ، ومن ناحية أخرى ستزداد الاستثمارات الخارجية ــ وخاصة من الشركات المتعدية الجنسيات ــ بنسبة نمو مرتفعة ، حيث ستجد عابرات القوميات فرصاً مربحة للاستثمار في صناعة متطورة داخل إسرائيل ، بل ستعتبر إسرائيل محطة لتصدير السلع الصناعية العالية التقنية لأسواق المنطقة العربية بتكاليف نقل شديدة الانخفاض ، ويؤكد ذلك دراسة استطلاعية قامت بها مؤسسة (CRB) [2] حيث أن 63% من الشركات رأت أن توسيع حجم السوق هو الدافع وراء عملياتها الاستثمارية في منطقة الشرق الأوسط .

(1) Nadav Halevi, Economic implicatopn of Peace, The Isreal Perspective, Mass MIT Press, 1993.
(2) Dark, Singer Associates, Multinational Cooperation Survey of New Middle East Peace, Scenario Report of CRB, Foundation, April 1990, p. 23.

2/1/3- **بالنسبة للدول العربية** : سيتأثر سلبياً الناتج الصناعي بسبب المنافسة غير المتكافئة مع الإنتاج الإسرائيلي ، وبالتالي من المتوقع أن يشهد هذا القطاع تراجعاً في نموه خاصة فيما يتعلق بالصناعات التحويلية .

أما الناتج في قطاع الزراعة ، فإن أثر التغيرات عليه سيكون ضعيفاً نظراً لضيق السوق الإسرائيلية ، وتماثل السلع الزراعية العربية المصدرة مع السلع الزراعية الإسرائيلية ، إلا أن قطاع الخدمات من المتوقع أن يشهد تحسناً كبيراً مع ازدياد حركة السياحة الخارجية وحركة النقل والمواصلات والخدمات المصرفية والمالية .

وفيما يتعلق بالصادرات ، ستزداد الصادرات من المواد الخام الأولية وخاصة النفط ومشتقاته وتنخفض الصادرات من السلع الصناعية الاستهلاكية نتيجة تراجع القطاع الصناعي في الدول العربية وضيق السوق الإسرائيلية ، أما الواردات العربية فستزداد خاصة من السلع الصناعية نتيجة انخفاض الإنتاج الصناعي ، كما ستزداد واردات الدول العربية من السلع الغذائية .

ويبدو أن تحليل الاثار الاقتصادية المحتملة يشير إلى أن إسرائيل ستكون المستفيد الأكبر في المراحل الثلاث من تلك الترتيبات وخاصة المرحلة الأخيرة ، ويبرهن البعض في هذا المجال ، على أنه طالما أن إسرائيل هي التي ستجني المكاسب الأكبر عند نهاية المرحلة الثالثة ، الخاصة بترتيبات تحرير التجارة ، فإنه لن يهمها كثيراً الدخول في مراحل أخرى مثل مرحلة السوق المشتركة .

ويرجع ذلك إلى أن هناك بالتوازي مشروعات مشتركة للتعاون الاقتصادي للربط الإقليمي ، وقد تمت الإشارة إلى أنها لا تتعارض مع مفهوم "منطقة التجارة الحرة" حيث إنه يمكن أن يحدث تحرير انتقال السلع دون أن تكون منطقة التجارة الحرة بديلاً عن هذا التعاون .

ويشير البعض إلى أنه بذلك الجمع المحتمل بين تحرير التجارة والمشروعات المشتركة لإحداث نوع من التكامل الاقتصادي ــ إذا حدث ــ تكون إسرائيل قد نجحت فيما أخفق فيه إلى حد كبير الجهد العربي خلال الفترة الماضية ، وستحاول من خلال ذلك تعظيم المنافع الاقتصادية التي يمكن أن تحصل عليها إلى أقصى درجة ممكنة .

وإذا كانت المشروعات المشتركة للتعاون الاقتصادي الإقليمي فيما يطلق عليه بمشروعات الربط الإقليمي لها هذه الأهمية في الترتيبات الاقتصادية المستقبلية والمتوازية مع "منطقة التجارة الحرة" فإنه يصبح من الضروري إلقاء الضوء عليها بشئ من الاختصار .

فالمجالات المطروحة للمشروعات المشتركة للربط الإقليمي كثيرة ، تبنى أساساً على منطق استراتيجي ، مؤداه تنمية شبكة واسعة ومتنامية من التشابكات الاقتصادية بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصادات العربية والذي من شأنه أن يجعل "تكلفة الانفصال" Dissociation Cost عالية جداً. بالنسبة للأطراف العربية التي تود الانسحاب بعد ذلك وفي هذا الإطار توجد مشروعات مشتركة في مجالات الطاقة والسياحة ، والزراعة ، والبنية الأساسية (التحتية) والمياه والصناعة ، والتعليم ، والتمويل [1] وكلها داخلة في إطار محادثات السلام المتعددة الأطراف .

- ففي مجال الطاقة ، يوجد "مشروع التعاون في مجال تصدير النفط" بواسطة أنابيب عبر شبه الجزيرة العربية وتصب في موانئ حيفا ، أشدود وغزة مما يوفر من 3 - 6 دولارات لتصدير الطن الواحد من نفط الخليج إلى غرب أوروبا عن التكلفة الحالية التي تبلغ 18 دولاراً للطن الواحد عبر طريق قناة السويس .
- وفي مجال السياحة ، حيث تحتل مشروعات الربط الإقليمي في هذا المجال أهمية كبيرة ، ومن بين أهم تلك المشروعات ، مشروع "ريفيرا البحر الأحمر" الذي يربط بين ساحل إيلات والعقبة وطابا ، ويقضي بقيام تعاون إقليمي رباعي بين مصر ، وإسرائيل والأردن والسعودية بالإضافة إلى مشروعات التسويق السياحي المشتركة .
- وفي مجال الزراعة ، توجد مشروعات تقديم المشورة الفنية في مجال استزراع المناطق الصحراوية ، وتزويد الدول العربية بالمعدات والآلات الزراعية ، وتوجد حالياً مشروعات مشتركة بين مصر وإسرائيل ، وهناك أمل أن يعمم نموذج التعاون المشترك المصري - الإسرائيلي في المجال الزراعي .

---

(1) يمكن الرجوع في تفاصيل تلك المشروعات إلى :

د. محمود عبد الفضيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 131 - 135 .

- في مجال البنية التحتية ، هناك العديد من مشروعات الربط الإقليمي ، وعلى رأسها شبكات الطرق السريعة ومد الخطوط الحديدية ، وربط شبكات الكهرباء ، للربط بين دول الشرق الأوسط المختلفة ، وقناة ما بين البحرين للربط الثنائي بين الأردن وإسرائيل ، وهي قناة تربط بين البحر الميت وخليج العقبة ، وتعمل على توليد الطاقة الكهربائية لمشروعات صناعية وزراعية في تلك المنطقة .

**وهذه المشروعات يبدي البنك الدولي اهتماماً خاصاً بها وكلها تمر بإسرائيل .**

- وفي مجال المياه هناك مشروعات ذات طبيعة استراتيجية وسياسية ، لأنها تتعلق بالسيادة والسيطرة على شرايين الحياة الاقتصادية ، وأهم المشروعات المطروحة في هذا المجال "المشروع التركي" الذي سمي "مشروع أنابيب السلام حيث يتم سحب المياه من نهري سيحون وجيحون جنوب تركيا في أنابيب عبر سوريا والأردن إلى السعودية ، وفي مرحلة لاحقة إلى إسرائيل ، وهناك "مشروع جونسون" بشأن توزيع مياه نهر الأردن بين إسرائيل والبلدان العربية المجاورة .
- وفي مجال الصناعة ، هناك أفكار إسرائيلية حول تحويل هضبة الجولان إلى "منطقة صناعية" تضم صناعات تصديرية ذات تقنية متقدمة ، بهدف خلق مصالح اقتصادية مشتركة بين سوريا وإسرائيل .
- في مجال التعليم ، هناك مشروع إنشاء جامعة تسمى "جامعة الشرق الأوسط" يتم إنشاؤها في مصر لتكوين نخبة مهنية جديدة تلائم تطورات الرؤية الشرق أوسطية الجديدة ، وهو مشروع قيد التنفيذ فعلاً ، لإعداد كوادر مؤهلة لها احتياجات ملحة في المراحل الأولى لتشغيل الترتيبات "الشرق أوسطية الجديدة" .
- في مجال التمويل ، يوجد مشروع إنشاء البنك الإقليمي للشرق الأوسط لتدوير الأموال الخليجية والأوروبية والأمريكية ، لتمويل المشروعات الإقليمية المشتركة باعتباره آلية تمويلية ضرورية للاقتصاد السياسي للسلام ، وقدرت موارده بحوالي 8 مليار اندولار [1] ، يمكن

---

[1] اتفق في مؤتمر عمان على أن يكون رأسمال البنك 5 مليار دولارات ومقره القاهرة .

توفيرها من خلال تخصيص دولار واحد من سعر كل برميل نفط لأغراض تطوير منطقة الشرق الأوسط وهو بمثابة "مشروع مارشال" ذاتي لإنقاذ تلك المنطقة من التدهور الاقتصادي على حد قول شيمون بيريز المتحمس لفكرة هذا البنك [1] .

وقد جاء في بروتوكول التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني حول برامج التنمية الإقليمية في الملحق رقم (4) ، إقامة صندوق تنمية للشرق الأوسط كخطوة أولى وبنك تنمية للشرق الأوسط كخطوة ثانية .

وأهم ما يلاحظ على مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمي أنها تستند في تمويلها على مصادر تمويل دولية مثل البنك الدولي ، ومصادر تمويل ذاتية من داخل المنطقة الشرق أوسطية ، مثل تحويل جزء من الإنفاق العسكري لدول المنطقة للأغراض المدنية ، ويقدر تقريباً بـ 5% من نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي [2] وتكوين مؤسسات تمويلية مثل البنك الإقليمي للشرق الأوسط ، من موارد نفطية ، بالإضافة إلى الدعم الاستثماري المباشر المقدم من الدول النفطية والاستثمارات الدولية لدول الشرق الأوسط .

وفي هذا المجال اقترح البنك الدولي ثلاثة أسس لاستراتيجية التنمية الاقتصادية الإقليمية الشرق أوسطية [3] : أولها إقامة التعاون الإقليمي على أساس المشروعات المشتركة ، ثانيها، إجراء إصلاحات اقتصادية داخل اقتصادات الدول الشرق أوسطية لجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية وإعادة توجيه الاستثمارات العامة لإصلاح البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية ، وثالثها، اعتماد منهج جديد للتمويل الخارجي ، مبرزاً أهمية دول مجلس التعاون الخليجي كأحد مصادر التمويل الرئيسية في إقامة الصندوق الشرق أوسطي ثم البنك الشرق أوسطي ، كمؤسسات إقليمية في إقامة الصندوق الشرق أوسطي ، ثم البنك الشرق أوسطي كمؤسسات إقليمية تتولى التمويل وفقاً للعرف التجاري ومن خلال معايير اقتصادية بحتة .

---

(1) انظر في عرض الفكرة : شيمون بيريز ، عصر جديد لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة ، في ماذا بعد عاصفة الخليج ، مجموعة مؤلفين ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، 1992 ، ص 109 .

(2) د. عبد الرحمن صبري ، مرجع سبق ذكره ، ص 53 .

(3) جاء ذلك في : د. محمد محمود الإمام ، مرجع سبق ذكره ، ص 52 .

ولعل النتيجة التي يمكن الوصول إليها من هذا التحليل ، هي أن الترتيبات الشرق أوسطية تقف عند ترتيبات تحرير التجارة ، دون الوصول إلى مرحلة السوق المشتركة في المدى المنظور ، مع التركيز في خط متوازٍ على المشروعات المشتركة للتعاون الإقليمي ، يقوم تمويلها في معظمها على مصادر تمويل هي في الغالب عربية تدار من جانب إسرائيل والعرب بالمشاركة في إطار التعاون الشرق أوسطي ، إلا أنه يبدو أن المستفيد الأكبر من كل ذلك هو إسرائيل التي تهدف إلى إعادة هيكلة العلاقات والتشابكات الاقتصادية مما يؤدي إلى إعادة هيكلة تقسيم العمل فيما بين دول المنطقة من ناحية ، وما بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصادات العربية من ناحية أخرى ، وأن معظم المكاسب المترتبة على ذلك سوف تذهب إلى الاقتصاد الإسرائيلي لأن ذلك سيساعد هذا الاقتصاد على الاستغلال الأمثل لموارده الاقتصادية والتقنية ، حتى أن البعض يرى أنه في ظل الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية الجديدة ، والتوزيع غير المتكافئ لمكاسب السلام ، قد تصبح إسرائيل هي المركز ومحطة الضخ وبقية الدول العربية هي الأطراف وخاصة في ظل غياب نظام عربي جماعي يحافظ على الحد الأدنى من شروط التنمية المستقلة والمتوازنة .

**رابعاً : ملاحظات أساسية حول ما يسمى "بالسوق الشرق أوسطية"**

لعل التحليلات السابقة من هذا الفصل تتيح وتتطلب الوقوف عند مجموعة من الملاحظات الأساسية حول ما يسمى "بالسوق الشرق أوسطية" لعل من أهمها :

1- يلاحظ أن المطروح هو :منطقة تجارة حرة شرق أوسطية" تتطور إن أمكن إلى اتحاد جمركي محدود ومتوازية مع تعاون اقتصادي إقليمي يقوم على المشروعات المشتركة ، وبالتالي ليس "سوق شرق أوسطية" حيث إن كل التصورات والسيناريوهات التي أبرزتها دوائر صنع القرار والمعاهد والمراكز البحثية ، لا ترقى إلى مرحلة "السوق المشتركة" المعروفة نظرياً وعملياً .

2- إن النتائج الخاصة بتلك الصيغ والترتيبات لن يظهر أثرها وشكلها إلا في المدى المتوسط والطويل ، وهو ما يتيح للمؤسسات العربية التكاملية (الجامعة العربية ومؤسساتها) أن تجهز نفسها بالسيناريوهات والتصورات الدفاعية ، حتى تحصل على أكبر عائد ممكن وتُحسن

شروط التفاوض من خلال تنسيق جماعي وتجمع اقتصادي ملائم ، يدخل في علاقات متكافئة مع باقي التجمعات الأخرى .

حيث يرى البعض أنه لا يجوز أن يكون إنشاء مشروعات أو مؤسسات أو صيغ شرق أوسطية على حساب المشروعات أو المؤسسات العربية ، بل ينبغي استمرار دعم هذه الأخيرة ، وتعميق صور التكامل والتعاون الاقتصادي فيما بين الدول العربية ، وأن تكون النظرة العربية إلى الدائرة الشرق أوسطية ، مثل نظرتها إلى الدائرة الإسلامية ، أو الأفريقية أو دائرة البحر الأبيض المتوسط ، فلا تكون إحداها على حساب الأخرى [1] بالإضافة إلى أن الأفكار المطروحة هي أفكار مستقبلية يجب الاستعداد لها من الآن .

3- تستخدم إسرائيل في أطروحتها التكاملية الجمع بين المنهج الوظيفي ، والمنهج التعاملي [2] في شكل "مشروعات مشتركة" لتعظيم منافعها الاقتصادية وإعادة هيكلة اقتصادها بهدف التوظيف الأمثل لموارده وتكبير حجمه واستيعاب المزيد من المهاجرين اليهود ، بل استغلال تلك الأطروحات لفتح وكسب أسواق جديدة في أفريقيا وآسيا ، وهو ما يلاحظ أنه بمجرد الاتفاق على "إعلان المبادئ" أسرعت إسرائيل إلى الدول الآسيوية لعقد المزيد من الاتفاقيات الاقتصادية لتنمية صادراتها وخاصة الصناعية ، حيث تنظر إسرائيل إلى الترتيبات الاقتصادية للسلام مع العرب ، على أنه منطقة القفز إلى الدائرة الأوسع مثل الدائرة الأسيوية في الهند وإندونيسيا وماليزيا وغيرها .

4- إن المفهوم الإسرائيلي للصيغة المطروحة ، للسوق الذي تراه ، يتميز بديناميكية جغرافية واعتماد أسلوب الملفات لتحديد الأبعاد الجغرافية على أساس انتقائي مثل دخول دول مثل مصر وسوريا ولبنان في مرحلة معينة ، واستبعاد دول عربية وإدخال دول غير عربية مثل

---

[1] د. سعيد النجار ، تعقيب في الندوة الفكرية عن "التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي في كتاب "بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مارس 1994 ، ص ص 198 - 199 .

[2] انظر : د. محمد محمود الإمام ، التكامل الاقتصادي : الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي ، بحث في أعمال المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية" للبحوث الاقتصادية ، الناشر مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1990 ، ص ص 227 - 226

تركيا وإيران وقبرص ، وهدفها هو الاستفادة القصوى اقتصادياً من هذه الاتفاقية والحفاظ على تفوقها التكنولوجي والاقتصادي على أي دولة في المنطقة دون المخاطرة بفقدان خصائصها الديموغرافية والعنصرية .

5- إن الصيغة المقترحة لما يسمى "السوق الشرق أوسطية" تضم مجموعة متنافرة مختلفة من الدول التي يصعب عملياً قيام علاقات اقتصادية تكاملية فيما بينها ، خذ مثلاً إيران وإسرائيل ، وإسرائيل وتركيا المتنافستان وليسا المتكاملتان ، وخذ أيضاً إيران ومصر ، وبالتالي فهو تكتل أو تجمع انتقائي يفتقد إلى المقومات الجغرافية والمصالح الاقتصادية المشتركة .

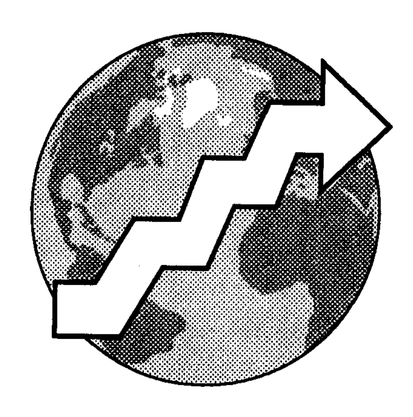
6- إن الدعوة إلى قيام "سوق شرق أوسطية" من المتصور أنها دعوة تحفيزية للنظام العربي ، لكي يعمل على إعادة تكييف هيكله الاقتصادي لتحويل ما قد يصيبه من آثار سلبية إلى آثار إيجابية ، في شكل استراتيجية تقوم على أولوية البناء وليس المواجهة في المنطقة ، وإن الدعوة إلى قيام "سوق شرق أوسطية" وإقامة تعاون اقتصادي إقليمي ، لا يدعو إلى التخوف العربي والذي لا يوجد الكثير مما يبرره ، فالطرف العربي هو الذي لديه العمالة والمال ، والطاقة والأسواق والبشر والمساحة وطرق المواصلات والمضايق ، والممرات المائية وأنابيب الغاز والنفط ، وعليه أن يعرف كيف يستفيد من كل ذلك ، وإ دخول الدول العربية في تكتل إقليمي وعدم قبول أعضاء آخرين هو حق من حقوق السيادة ولابد من دعمه دون أن يكون ذلك هجوماً على دعوة "السوق الشرق أوسطية" .

7- يجب التفرقة بين التبادل التجاري العادي الذي قد ينشأ بين إسرائيل والدول العربية في ظل تحقيق السلام الشامل الذي يكون فيه قد تم تسوية كل المشاكل المعلقة بين العرب وإسرائيل وانتهاء المقاطعة العربية وحدوث التطبيع ، والتبادل التفصيلي الذي يمكن أن ينشأ من خلال الصيغة المطروحة للسوق الشرق أوسطية "في شكل منطقة تجارة حرة" تقوم على تبادل المزايا التفصيلية ، فهذا النوع من العلاقات الاقتصادية التفضيلية لا يتصور قيامها إلا بقرار من الحكومات الأعضاء ، وهي على عكس التبادل التجاري العادي ؛ ليست نتيجة

حتمية للسلام وإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل ، ولا تعارض بين قيام سلام شامل ورفض أو قبول الدخول في مثل هذه الترتيبات ، ولعل كل التصورات تشير إلى أن التبادل التفضيلي ، أو ما يسمى السوق الشرق أوسطية ، مسألة سابقة لأوانها في الوقت الحاضر أو المدى القريب ، فهناك صعوبات موضوعية تقف في وجهها ولمدة طويلة [1] .

[1] د. سعيد النجار ، مرجع سبق ذكره ، ص 188 .

# الفصل العاشر



# النظام الاقتصادي العالمي الجديد والحاجة إلى نظام اقتصادي عربي جديد

# النظام الاقتصادي العالمي الجديد
# والحاجة إلى نظام اقتصادي عربي جديد

## تمهيد

لعل من الضروري الإشارة إلى أن النظام الاقتصادي العربي شهد خلال الفترة من 1945-1991 محاولات كثيرة لتطويره ، قامت من خلالها العديد من الأنظمة وأشكال التعاون الاقتصادي التي انتهت لأسباب كثيرة إلى هياكل ضعيفة وأطر مؤسسية ليست ذات فاعلية ، واتفاقيات وصيغ للتكامل الاقتصادي تحتاج إلى تفعيل وإعادة نظر .

ومنذ عام 1991 ، وحتى اليوم ، تبلورت في النظام الاقتصادي العالمي الجديد مجموعة من التغيرات الاقتصادية العالمية التي أثرت وستؤثر بلا شك على مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك ، فالجات ومنظمة التجارة العالمية التي عمقت تحرير التجارة العالمية ، بما تحمله من آثار على الاقتصادات العربية ، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتنفيذهما برامج الإصلاح الاقتصادي في تعاون وتنسيق غير مسبوق يعمق المشروطية الدولية ، والتكتلات الاقتصادية العملاقة التي تكونت وأبرزت العديد من الآثار ، بالإضافة إلى ما يسمى باقتصاديات المشاركة الدولية ، وما وضعته من تحد أمام الاقتصاد العربي يتمثل في ضرورة إقامة تكتل اقتصادي عربي ، والشركات المتعددة الجنسيات بما تحمله من تأثيرات ، والتي تحتاج إلى آليات للتعامل معها في إطار

استراتيجية عربية للتنمية واضحة ومحددة ، والثورة التكنولوجية التي عمقت عالمية الاقتصاد والتي تحتاج إلى التعامل معها بآليات جديدة ، واتجاه النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى خلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي والاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل Interdependence كلها وغيرها من التغيرات الاقتصادية العالمية ، أبرزت الحاجة الملحة والشديدة إلى وجود نظام اقتصادي عربي جديد يستطيع أن يتعامل مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد بكل تغيراته ومتغيراته وآلياته وآثاره ، بل إن الوقت قد حان منذ عام 1991 وما بعدها أكثر من أي وقت مضى لكي تتوافر الإرادة السياسية التي تحكمها الفلسفة الاقتصادية التي تحكم كل قرارات العالم في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، لتكون قوى الدفع التي تعمل على بلورة نظام اقتصادي عربي جديد بآليات جديدة ومؤسسات ونظم جديدة ، بل وسياسات اقتصادية جديدة تعمل في منظومة واحدة لتفعيل العمل الاقتصادي ليتشكل في ثوب جديد ، ولاستيعاب كل التغيرات الاقتصادية التي حدثت وتحدث في النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

من هذا المدخل فقد تم تخصيص هذا الفصل لتحليل التغيرات في العلاقات الاقتصادية العربية وتوجهاتها والاتجاهات التي حكمت هذه العلاقات في ظل النظام الاقتصادي العربي الذي كان يتبلور ويتشكل خلال الفترة من 1945 - 1991 ، على أن نعرج بعد ذلك إلى محاولة تحديد وإيضاح الآثار والانعكاسات الخاصة بالتغيرات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد على النظام الاقتصادي العربي وخاصة خلال الفترة 1991 وحتى أحداث 11 سبتمبر ، على أن ينتهي بمحاولة تحديد الأسس التي يمكن أن يقوم عليها النظام الاقتصادي العربي الجديد في المستقبل

**أولاً : التغيرات في النظام الاقتصادي العربي خلال الفترة 1945 - 1991**

إن محاولة رصد التغيرات في النظام الاقتصادي العربي ـ من منظور العمل الاقتصادي العربي المشترك ، خلال الفترة من 1945 - 1991 ـ يمكن أن تسفر عن وجود اتجاهين رئيسيين يحكمان التغيرات في العلاقات الاقتصادية العربية . ويشترك الاتجاهان في سمة واحدة تتمثل في أن التغيرات التي حدثت من خلالهما كانت تمثل محاولات لإيجاد صيغ للتعاون الاقتصادي العربي ، فيما يطلق عليه العمل الاقتصادي المشترك ، ومن ثم تكوين نظام اقتصادي عربي ينظم

العلاقات الاقتصادية العربية في إطار معين .

ولعل من المناسب أن نتناول هذين الاتجاهين بشئ من التفصيل في التحليل التالي :

**1- الاتجاه الأول "الذي حكم التغيرات في العمل الاقتصادي العربي المشترك من خلال الجامعة العربية"**

وكان هذا الاتجاه الذي حكم التغيرات في العلاقات الاقتصادية للعمل الاقتصادي العربي المشترك في إطار تشكيل وتكوين النظام الاقتصادي العربي من خلال الجامعة العربية والمنظمات التابعة لها وتوجهات ومجهودات الدول العربية الأعضاء بها . وقد اتخذت في هذا الإطار العديد من الإجراءات الهادفة إلى دعم التعاون الاقتصادي العربي ، من خلال عقد العديد من الاتفاقيات الجماعية وإقامة العديد من المنظمات المتخصصة المستقلة بل وإنشاء العديد من الصناديق والمؤسسات المالية العربية والأطر المؤسسية العربية ، وكانت المحصلة لكل هذه المجهودات والتغيرات على النحو التالي : [1]

1/1- في إطار عقد الاتفاقيات الجماعية ، تم إقرار اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم التجارة بين دول الجامعة العربية عام 1953 ، واتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية عام 1954 .

2/1- تم عقد اتفاقية "الوحدة الاقتصادية العربية" والتي أقرها المجلس الاقتصادي العربي (أصبح فيما بعد يسمى المجلس الاقتصادي والاجتماعي) بالقرار رقم 85 بتاريخ 1957/6/3 والتي لم تدخل حيز التنفيذ إلا عام 1964 ، وقد عملت تلك الاتفاقية على تحقيق حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي وحرية النقل والترانزيت وغيرها.

---

(1) يمكن الرجوع إلى تفاصيل ذلك إلى :

مجلس الشورى ، آفاق التعاون الاقتصادي العربي في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية ، تقرير مبدئي للجنة الشئون المالية والاقتصادية ، القاهرة ، 1991 ، ص ص 7-9 .

3/1- بمقتضى اتفاقية "الوحدة الاقتصادية العربية" تم إنشاء "مجلس الوحدة الاقتصادية العربية" الذي أصدر بدوره القرار رقم 17 لسنة 1964 بإنشاء "السوق العربية المشتركة" ولم يصدق عليه فور إصداره إلا أربع دول هي مصر وسوريا والعراق والأردن ، مع انضمام ليبيا والسودان وموريتانيا بعد ذلك ، وقد فشل قرار إنشاء "السوق العربية المشتركة" نظراً لوجود الكثير من المعوقات التي حالت دون قيامها في ذلك الوقت ، كان من أهمها التباين الشديد بين النظم الاقتصادية العربية ، وقيام الهياكل الاقتصادية العربية على أساس تنافسي وليس تكاملي ، بل وعدم إدراك أن مبدأ الوحدة الشاملة كان يتطلب وجود قواعد إنتاجية عربية قوية قادرة على التصدير وتتسم بالمرونة لتوسيع التبادل التجاري استجابة لإلغاء القيود الإدارية والكمية والجمركية على الصادرات والواردات وغيرها من الأسباب .

4/1- بعد أن وصل مشروع السوق العربية المشتركة في منتصف السبعينيات إلى ما يشبه الشلل وأصابه التعثر ، فقد تم في عام 1981 إبرام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، لتترجم المبادئ الأساسية التي تضمنتها وثيقتا استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي اللتان أقرتهما قمة عمان الحادية عشرة في نوفمبر 1980 .

والاتفاقية تتضمن مجموعة من الإعفاءات والأفضليات التي تتمتع بها السلع والمنتجات العربية في إطارها ، إضافة إلى ما توفره من حماية للسلع العربية في مواجهة السلع الأجنبية المثيلة أو البديلة ومواجهة حالات الإغراق وسياسات الدعم التي تمارسها الدول غير العربية المصدرة للأسواق العربية .

وتقوم الاتفاقية على عدد من المبادئ المهمة [1] مثل الربط بين الجوانب الإنتاجية والتبادلية

---

(1) انظر في تفاصيل ذلك :

د. سليمان حميد المنذري ، إنجازات التكامل الاقتصادي العربي بالمقارنة بالأهداف المتوخاه ، في كتاب آليات التكامل الاقتصادي العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1993 ، ص ص 214 - 215 .

والخدمية والتدرج الانتقائي في تحرير التبادل التجاري من القيود والرسوم المفروضة ومبدأ التوزيع العادل لـلمنافع والتكاليف بين أطراف العلاقات التبادلية ، توفير عـدد من الحوافز المالية وغيرها لـتيسـير تنفيذ أحكام الاتفـاقيـة في مجـالات الإنتاج والتـبادل والخـدمات واستبعاد اللجوء إلى العقوبات الاقتصـادية بالنسبة للمخالفات القومية وبقرار من المجلس الاقتصادي . أما المبدأ الأخير والمهم الذي جاءت به الاتفاقية فهو إنشاء "سوق سلعية عربية مشتركـة" لعدد من السلع التي يجرى انتقاؤها سنوياً وفقاً لأولويات وضـوابط معينة ، مثل حجم الإنتاج والتبادل والطبيعة الاستراتيجيـة للسلع ومنتجات المشروعات المشتركة ونسبة المكون العربي فيها والأهمية التصديرية ومدى خدمة التكامل الاقتصادي .

وفي ظل هذه الضـوابط ، يمكـن للسلع المنتـقـاه أن تتـمـتع بالإعـفـاء الكامل من الرسـوم الجمركية والقيود الإدارية والإجراءات الداخلية ، وبالحـماية الجمركية الخارجية ضد السلع الأجنبيـة المماثلة والمنافسة وذلك عن طريق الجـدار الجمركي المشتـرك والموحد مع تمتع هذه السلع بحرية التسويق في السوق العربية .

ولقد حظيت اتفـاقية تيـسير وتنمـية التبـادل التجاري بين الدول العـربية باهتمـام خاص ، ولذلك عقد أول مؤتمر موسع للتـجارة العربية بالرياض عام 1987 ، لمناقشة سبل ووسائل تنفـيذهـا ، واعتـمد تـوصيـاته المجلس الاقـتصـادي والاجـتمـاعي العـربي في الدورة 42 بالعاصمة السعودية ، والذي دعا الدول العربية التي وافقت عليها ، (17 دولة) للدخول في التفاوض فيما بينها حول تحرير قوائمها السلعية التي تقدمت بها لأمانة الجامعة العربية .

وقد تمت الموافقـة على تحرير حوالي 20 مجمـوعة سلعية خـلال الفترة من 1987 - 1997 من 52 مجموعـة تم الاتفاق على تحريرها من الرسوم الجمركـية وغير الجمركـية ، ويحتاج العـمل في هذا المجـال إلى دفـعة قـوية وإجـراءات أخرى مـكملة مثـل التمـويل وتسـوية المدفوعـات الجارية وضمان ائتـمان الصادرات ، ولازالت الجهـود مستمـرة في هذا الاتجاه حيث تم التوصل عام 1990 إلى برنامج تمويل التجارة العـربية ، وهو مؤسسة ماليـة عربية مقرها دولة الإمارات العربية برأس مال 500 مليون دولار وقد وافق البرنامج خلال الفترة

1991 - 1993 على خطوط ائتمان بلغت 256 مليون دولار .

5/1- في مجال إقامة العديد من المنظمات المتخصصة في إطار الجامعة العربية ، فقد تم تكوين الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، اتحاد الإذاعات العربية ، الاتحاد البريدي العربي ، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، منظمة العمل العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، المجلس العربي المشترك لاستخدام الطاقة الذرية ، مجلس الطيران المدني للدول العربية ، المنظمة العربية للمواصفات القياسية ، المركز العربي للدراسات في المناطق الجافة والأراضي القاحلة ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مجلس وزراء الداخلية العرب ، الأكاديمية العربية للنقل البحري ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين .

6/1- تم إقامة عدد من المنظمات الاقتصادية المتخصصة ، هي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، صندوق النقد العربي ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا .

ومن الواضح أن الاقتصاد العربي شهد فيضاً من الأطر المؤسسية والاتفاقيات الجماعية طبقاً لهذا الاتجاه ، وكلها كانت تعمل على زيادة التعاون في شتى المجالات عامة ، وفي دفع مسيرة التكامل الاقتصادي وزيادة التعاون الاقتصادي في مجال العمل الاقتصادي العربي المشترك خاصة، إلا أن المحصلة النهائية لكل ذلك كانت محدودة على قدر الطموحات العربية والتحديات الملقاه على عاتق الشعوب العربية من أجل الوصول إلى معدلات أفضل للتنمية العربية .

وقد يرجع ذلك إلى أسباب كثيرة ، قد يأتي في مقدمتها الأسباب التنظيمية ، حيث يعاب على البنيان المؤسسي للنظام الاقتصادي العربي ـــ طبقاً لهذا الاتجاه ـــ وجود الازدواجية في العمل الاقتصادي العربي المشترك ، حيث توجد مجموعتان من المنظمات الاقتصادية العربية : المجموعة الأولى التي أنشأتها معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي عام 1955 ، والمجموعة الثانية التي أنشأتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام 1957 .

بالإضافة إلى وجود عيب أخر هو كثرة المؤسسات والأنشطة دون الوصول من خلالها إلى الفعالية والكفاءة المطلوبة .

ويضاف إلى كل ذلك أسباب سياسة تتعلق بمبدأ السيادة الوطنية ، والخلافات والتصادمات بين زعامات الأنظمة العربية .

ويبدو أن تلك الأسباب وغيرها بالإضافة إلى التغيرات العالمية ، وقيام التكتلات الاقتصادية في عقد الثمانينيات ومع بداية عقد التسعينيات ، هو الذي حكم تطور العلاقات الاقتصادية العربية في تلك الحقبة .

**2- الاتجاه الثاني : الذي حكم التغيرات في العمل الاقتصادي العربي المشترك من خلال قيام التجمعات الإقليمية العربية**

وقد ساد هذا الاتجاه تقريباً مع بداية الثمانينيات وأسفر عن ثلاثة تجمعات إقليمية عربية للتعاون الاقتصادي العربي والتكامل بين الدول الأعضاء اقتناعاً بفعالية مثل تلك التجمعات الإقليمية عن الاتجاه الأول وفي إطار التأثر بوجود التكتلات الاقتصادية العملاقة على مستوى العالم . ومن هذا المنطلق فقد تم إقامة ثلاثة تجمعات إقليمية عربية هي :

1/2- مجلس التعاون الخليجي ، الذي أعلن عن قيامه في القمة الخليجية بالرياض في 1981/2/4 ويضم دولة الإمارات العربية المتحدة ، ودول البحرين ، والسعودية ، وعُمان وقطر والكويت .

2/2- مجلس التعاون العربي ، الذي أعلن قيامه في 1989/2/16 في قمة بغداد ، ويضم مصر والأردن والعراق ، واليمن ، وقد تجمد نشاطه تقريباً بعد اشتعال الحرب وغزو العراق للكويت في أغسطس 1990 .

3/2- اتحاد المغرب العربي ، الذي أعلن عن قيامه في اليوم التالي لإعلان قيام مجلس التعاون العربي عام 1989 ، ويضم في عضويته كل من تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا.

ويلاحظ على هذه التجمعات أن مجلس التعاون العربي قد تجمد نشاطه تماماً بل وفي حكم الملغي ، والاتحاد المغربي العربي أيضاً تجمد نشاطه وشلت فاعليته ، ولم يبق إلا مجلس التعاون الخليجي الذي يعاني العديد من المشكلات .

وفي ظل هذين الاتجاهين لـلعمل الاقتصادي العربي المشترك وعدم فاعليتهما بل وفي إطار النتائج المحدودة التي نتجت عنهما ، بالإضافة إلى التغيرات الهامة التي حدثت في النظام الاقتصادي العالمي الجديد بعد عام 1991 ، فإنه على ما يبدو أنه أصبحت هناك حاجة ملحة لإيجاد نظام اقتصادي عربي جديد ليكون أكثر كفاءة وفعالية ، ويعمل على تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك بصيغ جديدة تأخذ الخصائص المختلفة التي اتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد في الاعتبار ، بإيجاد الآليات التي تجعل الاقتصاد العربي في وضع أفضل في المستقبل .

**ثانياً : التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي التي انعكست وأثرت على النظام الاقتصادي العربي خلال الفترة من 1991 وحتى أحداث 11 سبتمبر 2001**

إن التمعن في التغيرات والتطورات التي حدثت في النظام الاقتصادي العالمي الجديد خلال الفترة 1991 وحتى أحداث 11 سبتمبر 2001 ، يجد أن لها انعكاسات وتأثيرات على الاقتصاد العربي في مجموعه ، وهي في مجموعها تمثل عدداً من التحديات التي على النظام الاقتصادي العربي بمنظوره الشامل أن يجهز لها بالآليات المناسبة والعمل الاقتصادي العربي المشترك الأكثر فعالية وكفاءة والذي يستوعب هذه التغيرات ويتعامل معها بأسس جديدة تعمل على تكيف الاقتصادات العربية في مجموعها مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، لتكون أكثر قدرة على التفاعل مع هذا النظام ، تقتنص منه الفرص وتعظم العوائد ، وتقلل في نفس الوقت من التكاليف والسلبيات ولن يتأتى ذلك بالطبع إلا إذا تم استيعاب آثار تلك التغيرات العالمية ووضع استراتيجية على درجة عالية من الكفاءة للعمل الاقتصادي العربي المشترك ، لتتفاعل الاقتصادات العربية مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد في شكل جماعي ، من خلال تكتل اقتصادي عربي ، وفي إطار مؤسسي يعمل على إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العربي بكل تنظيماته وأطره وهياكله التي كانت تعمل قبل عام 1991 ، مع استشراف المستقبل ومكان تلك الاقتصادات العربية في النظام

الاقتصادي العالمي الجديد .

ولهـذا وجب في هذه المرحـلة من التـحليل إيضـاح آثار وانعكـاسـات التـغـيـرات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد على الاقتصادات العربية في مجموعها وذلك من خلال التحليل التالي :

**1- تأثير الجات ومنظمة التجارة العالمية**

يمكن تلخـيص موقف الاقتـصادات العـربية من عـضوية منظمة الـتجارة العـالمية حـسب آخر المعلومات المتـاحة ، في : أن هناك سبع دول تتـمتع بالعضـوية الكاملة ، والتي وقعت على اتفاقـية الجات في جولة أوروجواي الأخيرة التي تم التوقـيع عليها في مراكش بالمغرب عام 1994 ، وهذه الدول هي مصر والكويت والمغرب وتونس والإمارات والـبحرين وقطر ، وهناك ثلاث دول تتمتع بصـفـة عـضـو مـشـترك أو مـنتـسب هي الجـزائر والسـودان واليـمن ، وهناك ست دول تحـضـر الاجتـماعات بصفـة مراقب وهي السعودية والعـراق والأردن وسوريا ولبنان وليبـيا . وفي الوقت الحـالي يتم دراسة انضـمام اليـمن والسعـودية والأردن ، بالإضـافة إلى أن هناك بعض الدول لهـا ظروفها الخاصة مثل العراق والصومال وجيبوتي وسلطنة عمان .

والأهم أنه من المتوقع أن تسعى معظم الدول العـربية غير الأعضاء حالياً إلى اكـتساب عضوية منظمة التـجارة العـالمية في القريب العـاجل . إذن لا خلاف على أن الاقـتصادات العـربية ستـتأثر بالجات ومنظمة التجارة العربية سلباً وإيجاباً بدرجة أو بأخرى .

ومن الآثار السلبية التي تم رصدها [1] للجات ومنظمة التجارة العالمية على الاقتصادات العربية تتلخص في :

- ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وخصوصاً السلع الغذائية .
- تآكل المزايا الخاصة التي كانت صادرات الدول العربية تتمتع بها في النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة .

---

(1) انظر في تفاصيل ذلك :

د. إبراهيم العيسوي ، الجات وأخواتها ، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مارس 1995 ، ص ص

- ارتفاع تكلفة برامج التنمية العربية ، وخاصة فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقيات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية .
- الأثر السلبي على النشاط الاقتصادي العربي بوجه عام في الإنتاج والتوظف والصناعة العربية .
- تقلص قدرة الدول العربية على تصميم سياساتها التنموية بما يتفق وظروفها الواقعية وأهدافها الوطنية .

أما الاثار الإيجابية التي تم رصدها للجات ومنظمة التجارة العالمية على الاقتصادات العربية فيمكن تلخيصها على النحو التالي :

- إن الاتفاقات الجديدة تتيح للاقتصادات العربية فرص أوسع لتصدير منتجات تملك فيها ميزة نسبية وتنافسية مثل المنتجات الزراعية وبعض السلع الصناعية مثل المنسوجات والملابس .
- إيجاد فرص أفضل لحماية الحقوق التجارية العربية ، والوقاية من إجراءات الدعم وسياسات الإغراق من جانب الدول الأخرى .
- تكفل الاتفاقات الجديدة معاملة متميزة وأكثر تفضيلاً في الكثير من الحالات ، بما في ذلك كفالة الفرص لحماية الصناعات الوطنية .
- إن الارتفاع في الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية قد يدفع الاقتصادات العربية إلى الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية واستغلال الإمكانيات والموارد الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي العربي .
- إن تحرير التجارة العالمية ، واحتدام المنافسة سوف يمثل حافزاً للصناعات المحلية العربية على رفع مستوى الإنتاج والجودة وتحسين الكفاءة ، وتخصيص الموارد ، ومن ثم ارتفاع مستويات المعيشة للسكان في المنطقة العربية ، بل يؤدي التحرير من ناحية أخرى إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية داخل المنطقة العربية .

ويصبح التحدي الذي تطرحه الجات ومنظمة التجارة العالمية على العمل الاقتصادي العربي المشترك ، هو كيفية إيجاد الصيغ الاستراتيجية والآليات التي تعظم من الإيجابيات وتقلل من

السلبيات ، بل تدعو أكثر من أي وقت مضى إلى قيام تكتل اقتصادي عربي ، وخاصة أن الجات ومنظمة التجارة العالمية تسمح بوجود التكتلات الاقتصادية ، بل إن قيام التكتل الاقتصادي العربي يجعل الاقتصادات العربية في مجموعها في وضع أفضل بكثير مما لو بقيت فرادى في ظل تحرير التجارة العالمية .

**2- تأثير منظمات التمويل الدولية :**

يمكن القول إن الاقتصادات العربية قد تأثرت بشكل أو بآخر بالتحولات التي حدثت فيما يتعلق بتزايد دور مؤسسات أو منظمات التمويل الدولية في إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال آليات جديدة في إطار من التنسيق فيما بينها لضبط إيقاع المنظومة العالمية

وقد أدى ذلك إلى قيام كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لتشمل الكثير من دول العالم في العقد الأخير من القرن العشرين ، وبالطبع شملت عدداً ليس بالقليل من الاقتصادات العربية ، في مقدمتها مصر ، والأردن ، وتونس، والمغرب ، والجزائر ، وغيرها .

وقد ترتب على تزايد أهمية الدور الذي يقوم به كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، إلى اتساع المشروطية الدولية Conditionality المرتبطة بالتمويل الدولي ، حيث أصبح الاتفاق مع صندوق النقد الدولي من جانب دولة عضو ، شرطاً ضرورياً للحصول على موارد مالية من مصادر التمويل الدولية الأخرى ، سواء المصادر الرسمية الجماعية أو الثنائية أو البنوك التجارية ، فيما يمكن أن يطلق عليه ضرورة الحصول على شهادة الجدارة الائتمانية الدولية ، بل إن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي أصبح أيضاً شرطاً للحصول على الموافقة على إعادة جدول الديون الخارجية للدول المعنية مع مجموعة الدائنين في نادي باريس .

ومن ناحية أخرى ، أصبح الاتفاق مع صندوق النقد الدولي مشروطاً بتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي الذي ينفق عليه البنك الدولي ، والمشروط بإجراء تصحيحات هيكلية من قبل الدولة المدينة، وأدى ذلك إلى ظهور ما يسمى بالمشروطية المتبادلة بين صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، ومعناها الحصول على موارد مالية من إحدى المنظمتين ، يتوقف على تنفيذ اشتراطية

المنظمة الأخرى . حيث أصبح في النظام الاقتصادي العالمي الجديد نوع من التنسيق بين مصادر التمويل المختلفة في ظل المشروطية الدولية .

ولعل وجود المشروطية الدولية ، قد يدعو الاقتصادات العربية إلى البحث في إيجاد آليات تمويلية عربية - عربية تؤدي إلى تخفيف عبء المديونية الخارجية عن الدول العربية المدينة ، من جانب وفي نفس الوقت تعمل على إعادة هيكلة الاقتصادات العربية لتأهيلها بدرجة أكثر لتكون تكاملية وليست تنافسية ، ومن ناحية أخرى العمل على أن تكون الاقتصادات العربية مؤهلة أكثر لجذب الاستثمارات الأجنبية داخل المنطقة العربية ، بل تكون جاذبة بالدرجة الأولى للاستثمارات العربية الموظفة في الخارج لتصب في الاقتصادات العربية بدرجة أكبر .

ويضاف إلى ذلك أن التغيرات في النظام النقدي العالمي ، سواء في أسعار صرف العملات الرئيسية أو أسعار الفائدة يؤثر على الاقتصادات العربية البترولية بصفة خاصة ، حيث تعتمد على صادراتها من البترول كمصدر أساسي لتمويل برامج التنمية في تلك الدول ، وهذا يتطلب تعميق إعادة هيكلة الصادرات العربية لكي لا تعتمد على سلعة واحدة هي البترول ، وهو يرتبط بدوره بإعادة هيكلة الاقتصادات العربية كما تمت الإشارة آنفاً .

### 3- تأثير التكتلات الاقتصادية العملاقة

يشير الفصل الرابع من هذا الكتاب ، إلى أن هناك عدداً من التكتلات الاقتصادية العملاقة قد تكونت ، وهناك أخرى في سبيلها إلى التكوين ، ولعل أهم هذه التكتلات الاقتصادية هو الاتحاد الأوروبي والنافتا ، والأسيان والأبيك .

ولا خلاف أن هذه التكتلات الاقتصادية تؤثر من عدة اتجاهات على الاقتصادات العربية ، في ظل عدم نجاحها في إقامة تكتل اقتصادي عربي فعال فيما بينها ، حيث بقيت المنطقة العربية فضاء اقتصادي لم يتكتل ، ومن ثم قابلة للاحتواء والاستقطاب ، تتنافس عليه الكتل الاقتصادية المختلفة، بل إن تلك التكتلات الاقتصادية قد تؤثر بالسالب على الصادرات العربية والاستثمارات الأجنبية التي كانت تتدفق على المنطقة العربية ، بل والقروض والمساعدات الدولية أيضاً .

ومن هذا المدخل يمكن رصد أهم آثار التكتلات الاقتصادية العملاقة على الاقتصادات العربية ،

وبخاصة التكتل الاقتصادي الأوروبي ، حيث يلاحظ :

1/3- أن التكتلات الاقتصادية العملاقة ستؤثر على الاقتصادات العربية بارتفاع حدة المنافسة الدولية والنزعات الحمائية ، وستقلل من فرص وقدرة صادرات الدول العربية على الوصول إلى أسواق الدول الصناعية . وخاصة أن معظم التكتلات تضع في تعاملاتها مواصفات فنية موحدة للمنتجات التي تدخل أسواقها قد يصعب على المنتجات العربية أن تصل إليها .

2/3- أن دول أوروبا الشرقية التي تسعى إلى إعادة هيكلة اقتصاداتها وإصلاحها ، تملك إمكانات زراعية وصناعية كبيرة وقدراً من التقدم التقني أكثر بكثير من الدول العربية ، وسوف تمثل هذه الدول عامل جذب للاستثمارات والمساعدات الإنمائية لأسباب اقتصادية وسياسية ومن المتوقع أن ينشأ عن هذه التطورات تحسن في الإنتاجية وزيادة في قدرة هذه الدول على المنافسة .

3/3- أدت هذه التكتلات الاقتصادية إلى وجود ما يسمى باقتصاديات المشاركة الدولية ، وبخاصة التكتل الاقتصادي الأوروبي الذي يسعى إلى عقد اتفاقيات مشاركة أوروبية – عربية متوسطية مع الدول العربية الواقعة على حوض البحر المتوسط ، وقد وقعت دول عربية مثل تونس والمغرب على هذه الاتفاقية ، وقد وقعت مصر أيضاً توقيعاً نهائياً على اتفاقية المشاركة المصرية الأوربية في 25 يونيو 2001 ، وتثور المخاوف حول اتفاقية المشاركة الأوروبية – العربية المتوسطية فيما يتعلق بالصناعة العربية ومستقبلها ، وياحبذا لو كانت الاقتصادات العربية قد دخلت مع هذه التكتلات ، في مفاوضات جماعية وليست فردية ، فكانت ستحصل على مزايا أفضل بالقطع .

وفي كل الأحوال ، يبدو من رصد بعض آثار التكتلات الاقتصادية العملاقة ، على الاقتصادات العربية ، أنها تدعو تلك الاقتصادات العربية إلى إقامة تكتل اقتصادي عربي يتعامل بشكل أفضل مع هذه التكتلات بدلاً من وقوع المنطقة العربية بين تلك التكتلات كفريسة وسوق تصرف فيه منتجاتها ، ولذلك لم يعد التكتل الاقتصادي العربي هو خيار

الاعتبار القومي فحسب، لكن بات أيضاً هو خيار الموضوعية .

**4- تأثير الشركات متعدية الجنسيات**

تشير التقديرات [1] إلى أن الشركات متعدية الجنسيات ، لا تركز نشاطها في المنطقة العربية ، فما تخصصه من استثمارات رقم ضعيف بالمقارنة باستثماراتها في باقي مناطق العالم ، وأن هذه المخصصات القليلة تتركز في الصناعات الاستخراجية أو بعض الصناعات المسببة للتلوث البيئي .

ومن هنا أصبح أمام الاقتصادات العربية معضلة تحتاج إلى آلية مناسبة للتعامل معها ، فهي تحتاج إلى المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا ، وفي نفس الوقت عليها أن تجذب استثمارات تلك الشركات في الصناعات التحويلية والخدمات لكي تزداد درجة تنافسية المنتجات العربية في الأسواق العالمية .

**5- تأثير الثورة التكنولوجية**

إن تحليل النظام الاقتصادي العالمي من منظور تكنولوجي قد أوضح أن الاقتصادات العربية ليس لها دور يذكر في الثورة التكنولوجية وبالتحديد الثورة الصناعية الثالثة ، وبالتالي تزداد درجة تهميش الاقتصادات العربية ، وهو ما يضعف من قدرتها على التأثير في التغيرات العالمية . ويترتب على عجز الاقتصادات العربية من استيعاب الثورة التكنولوجية أنها تفتقد القدرة الذاتية على التطور والتقدم ، ومن ثم فإن الواقع التكنولوجي العربي يعاني من القصور ، ولا يغير من ذلك ما نراه في كثير من الاقتصادات العربية من إقامة مشروعات صناعية وزراعية وخدمية تستخدم الآلات والمعدات الحديثة والمتطورة وذات محتوى تكنولوجي متقدم وبالغ التعقيد ، حيث أن تلك الاقتصادات تعتمد على الخارج في استيراد هذه الآلات والمعدات ، وبالتالي تزداد الحاجة لبناء وتنمية القدرة التكنولوجية العربية باعتبارها مفتاحاً لتأمين الوجود العربي واستمرار فاعليته على خريطة النظام الاقتصادي العالمي الجديد . ومن ثم فإن بناء وتنمية القدرة التكنولوجية العربية يعد هدفاً مصيرياً للاقتصادات العربية في مجموعها .

---

(1) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب .

### 6- تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على الاقتصادات العربية

يمكن القول إن الاقتصادات العربية تأثرت بدرجة كبيرة بالأزمة الأمريكية وتداعياتها الاقتصادية على الاقتصاد العالمي ككل ، وعلى الاقتصادات العربية بوجه خاص ، ويمكن أن نلمح هذا التأثر من الفارق المهم بين تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية والتي وضعت قبل أحداث 11 سبتمبر ، وبين التقديرات التي وضعت بعد هذه الأحداث بشأن هذا المؤشر ، حيث لوحظ أنه في مايو من العام 2001 أشار صندوق النقد الدولي إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي سوف يبلغ نحو 7,8% ، 6,2% ، 4,8% ، 4,5% ، 4% ، 3,1% ، 1,9% في كل من المغرب وتونس والسعودية ومصر والأردن والجزائر والكويت بالترتيب .

بينما نجد أنه بعد وقوع أحداث سبتمبر وما تلاها عن تداعيات ، فقد قام صندوق النقد الدولي بتعديل تقديراته لمعدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ، فبلغ هذا المعدل في التقرير الاستثنائي الذي أصدره الصندوق في نوفمبر 2001 نحو 6,1% ، 6% ، 3,3% ، 3% ، 2,2% ، 1,8% ، 8,% في كل من تونس والمغرب ومصر والأردن والسعودية والجزائر والكويت على التوالي . وهو ما يشير إلي تراجع كبير لهذا المؤشر في الدول العربية المذكورة باستثناء تونس ، بالمقارنة بالتوقعات التي كان الصندوق قد أصدرها في مايو قبل الأحداث .

ولعل من الواضح أن هذا التراجع في مؤشر معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المشار إليها ، يعود كلية تقريباً إلى الاثار السلبية للأزمة الأمريكية وتداعياتها على الاقتصادات العربية ، حيث تعتبر الاقتصادات العربية من أكثر اقتصادات العالم تأثراً بحالة الاقتصاد العالمي ، نتيجة لعلاقاتها الواسعة النطاق معه ، والمترتبة أساساً على اعتماد عدد مهم من الدول العربية على تصدير النفط والغاز أو على تصدير الخدمات السياحية وخدمات قوة العمل واستيراد السلع الاستثمارية والسلع الوسيطة منها من أجل التنمية .

**وفيما يلي أهم التأثيرات التي أحدثتها عاصفة 11 سبتمبر على الاقتصادات العربية :**

**1/6- الأثر على النفط العربي**

حيث أدت عاصفة سبتمبر عام 2001 إلى تدهور سريع وكبير في أسعار النفط العربي نتيجة الركود الاقتصادي الأمريكي الذي ترتب على تلك العاصفة والتباطؤ الاقتصادي العالمي بصفة عامة ؛ وكل ذلك أدى إلى تراجع الطلب على النفط وإلى تراجع أسعاره ، فمن المرجح أن يكون صافي الواردات الأمريكية اليومية من النفط قد انخفض في الربع الأخير من العام 2001 بمقدار 267 ألف برميل يومياً وبالتوازي مع التراجع في الطلب الأمريكي على واردات النفط فإن الطلب العالمي على النفط من المرجح أن يكون قد تجمد أو تراجع في ظل تقديرات تراجع النمو الاقتصادي العالمي ، وكل ذلك يشكل ضغوطاً على أسعار النفط باتجاه التراجع وقد لوحظ في هذا المجال أن أسعار النفط تراجعت من 28 دولاراً إلى 17 دولاراً للبرميل في منتصف نوفمبر 2001 بعد الأحداث الشهيرة ويبلغ إنتاج النفط في الدول العربية مجتمعة نحو 20 مليون برميل يومياً ، ويتم تصدير نحو 15,2 مليون برميل منها يومياً وقد بلغت عائدات تصدير النفط العربي ومنتجاته نحو 150 مليار دولار عام 2000 حيث بلغ متوسط سعر البرميل خلاله نحو 27,3 دولار وإذا استمرت الضغوط المعنوية تقيد حركة منظمة الأوبك في رفع السعر فإن كل دولار يخسره سعر برميل النفط يؤدي إلى خسارة الدول العربية مجتمعة لنحو 5,6 مليار دولار من عائدات صادراتها على مدار العام .

**2/6- تآكل الاستثمارات الخارجية العربية**

حيث تأثرت الاستثمارات الخارجية العربية سلبياً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 سواء بسبب انخفاض أسعار الأسهم والسندات أو بسبب الانخفاض التالي لأسعار الفائدة على الودائع المصرفية وتتراوح حجم تلك الاستثمارات من 750 مليار دولار في أدنى التقديرات و 1400 مليار في أعلى التقديرات وتتنوع هذه الاستثمارات بين استثمارات مباشرة في مختلف قطاعات الاقتصاد واستثمارات غير مباشرة في الأسهم والسندات والودائع المصرفية ، وقد تعرضت هذه الاستثمارات في مجملها للخسائر ، فالاستثمارات في الأسهم تراجعت قيمتها وانخفضت أسعار

الفائدة على الودائع المصرفية ، بسبب قيام البنك المركزي الأمريكي والبنوك المركزية الأوروبية بخفض سعر الفائدة لإنعاش اقتصاداتها وتفادي الدخول في الركود الاقتصادي ، وقد أصبح العائد على الودائع المصرفية بالدولار والعملات الأوروبية والين الياباني منخفضاً للغاية ويقل كثيراً عن العائد على الودائع بالعملات العربية عموماً .

أما الاستثمارات المباشرة فإنها ستتعرض لضغوط قوية بسبب التدهور الذي بدأ بالفعل بضرب الاقتصاد الأمريكي العملاق الذي شكل ناتجه نحو 30,9% من الناتج العالمي ودخوله مرحلة الركود الاقتصادي الذي له تأثير سلبي على التجارة والاستثمار وتدفقات رؤوس الأموال عموماً .

**3/6- تراجع الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية**

حيث إن حالة المخاوف التي ولدتها الأزمة الأمريكية بشأن انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات المباشرة عبر العالم قد أدت إلى عرقلة حركة هذه الاستثمارات وبخاصة في المنطقة العربية في ظل الربط بين الإرهاب وبين العرب والمسلمين بشكل جائر من قبل الإعلام الغربي ، هذا الربط الذي تسانده بعض التصريحات العنصرية من بعض القيادات الغربية ، بدءاً من "زلة" لسان الرئيس الأمريكي بوش حول الحرب الصليبية وانتهاءً بالتصريحات الجاهلة والحمقاء لرئيس الوزراء الإيطالي والتي حاول من خلالها أن يحط من شأن الحضارة الإسلامية العظيمة وقيمها .

**4/6- الخسائر الكبيرة في السياحة والطيران والخدمات والصناعات المرتبطة بهما .**

حيث تأثرت سلباً كل تلك الأنشطة ، فقد تأثرت السياحة في كل من مصر وتونس والمغرب والأردن وغيرها بل وتأثرت أيضاً شركات الطيران العربية التي بلغت خسائرها حوالي مليار دولار .

ويمكن مواجهة الآثار الاقتصادية السلبية للأزمة الأمريكية على الاقتصادات العربية من خلال عدة محاور لعل من أهمها :

**المحور الأول :**

بناء الخطط التنموية والموازنات العامة للدول في الدول النفطية على أسعار نفط منخفضة مع ضبط الاقتصاد العام وإيقاف مشتريات الأسلحة التي لا لزوم لها .

**المحور الثاني :**

عدم الخضوع للابتزاز الأمريكي في مجال النفط بما يعني ضرورة إعادة العمل بآلية الحفاظ على أسعار النفط في المدى الذي كانت الأوبك قد حددته فيما بين 22 ، 28 دولاراً للبرميل . ومن الضروري على دول الأوبك وعلى رأسها السعودية أن تبذل جهوداً كبيرة لضبط العرض العالمي من النفط .

**المحور الثالث :**

تحفيز وتشجيع السياحة الداخلية العربية بين كل الدول العربية عبر سياسة تسويقية فعالة ، ومميزات سعرية ، واتفاقات لتنظيم تيار دائم عن السياحة العربية البينية لمنع انهيار وتدهور الشركات العاملة في قطاع السياحة والطيران .

**المحور الرابع :**

تخفيض الواردات غير الضرورية تحكمياً بدرجة تتفاوت من بلد لآخر لمنع حدوث تدهور في موازين مدفوعات الدول العربية مقارنة بأوضاعها قبل الأزمة .

**المحور الخامس :**

العمل على العودة التدريجية للأموال العربية المستثمرة في الخارج بحيث يتم استثمارها في المنطقة العربية ، بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل القومي العربي بل والاكتفاء ذاتياً من العديد من السلع ، وبخاصة الزراعية والتقليل من الاعتماد على العالم الخارجي ، وإقامة مشروعات عربية متعددة الجنسيات تعمل على توطين التكنولوجيا وتنمية الصادرات الصناعية العربية .

**المحور السادس :**

التخلص من جزء من الأوراق المالية المتداولة في البورصات العالمية وتحويلها إلى ودائع في البنوك العربية لتصب في شكل استثمارات مباشرة داخل الوطن العربي .

**المحور السابع :**

السعي إلى إنشاء صندوق عربي لتغطية المخاطر السياسية المرتبطة بأحداث سياسية

وعسكرية وتؤثر سلباً على الاقتصادات العـربية أو اقتصادات الوطن العربي يشارك في رأسماله مختلف الدول العربية وفقاً لمراكزها المالية وذلك بهدف تعويض الدول العربية المشاركة عن الأخطار أو الخسائر الاقتصادية الناجمة عن تلك الأحداث .

على أن يتم استثمار أموال هذا الصندوق في استثمارات آمنة داخل الوطن العربي ، وسريعة العـائد أو قصيرة الأجل ومضمـونة من الحكومات وذلك في إطار تكافلي لمواجـهة الأزمات العـالمية ذات الآثار الاقـتصـادية السلبـية على الاقـتصاد العـربي ويمكن أن يسمى صندوق مـواجهة الأزمـات العالمية ، ويكون تابعـاً لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

**المحور الثامن :**

بذل الجهـود للحصول على مـساعدات دوليـة للدول العربيـة المعتدلة في مكافـحة الإرهاب ، إذ أن هذه المكافحة تحتاج إلى تعاون دولي سياسي وعسكري وعالمي من أجل محاصرة الإرهاب والعنف والقضاء علـيه بصورة فعالة ، إذ لا يخفى أن هناك مصـادر ماليـة كبيـرة لتمـويل الإرهاب ومن ثم يجب أن تتاح للـدول التي تحارب الإرهاب موارد مـالية كبـيرة وكافـية للتـصدي له تكنولوجيـاً وعلميـاً ومادياً وهو مايؤكد أهمية التعاون والدعم المالي الجماعي للقضاء عليه .

**ثالثاً : التحولات المطلوبة لإقامة نظام اقتصادي عربي جديد**

لعل المتأمل في الآثار والتـأثيرات المختلفة للنظام الاقتـصادي العالمي الجديد على الاقـتصادات العربية يرى أنهـا لا يجب أن تدعو إلى اليأس ، بل يجب أن ينظر إليهـا على أنها تحديات لابد من مواجـهتهـا والبحث في الآليـات المناسبة للتـعامل مـعها بنجـاح ، ومن ثم العمل على إقـامة نظام اقتصادي عربي جديد ليتعامل مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

ومن الضروري أن يؤخـذ في مرحلة إعادة بـناء النظام الاقتصـادي العربي الجديد ، مـا حدث للاقتصادات العربية من تغيرات إيجابيـة وتأثيرها في مرحلة إعادة البناء للعمل الاقتصادي العربي المشتـرك ، حيث تتجـه معظم الدول العربيـة إلى برامج الإصلاح والتحـرير الاقتصادي والسـماح

لقوى السوق أن تعمل من خلال زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وزيادة الاتجاه إلى الديمقراطية ، بالإضافة إلى زيادة الإمكانيات العربية عما كانت عليه من قبل بصورة كبيرة بالرغم من هدر بعض من تلك الإمكانيات في حرب الخليج الثانية .

ولا يخفى أن إعادة البناء من خلال إحداث مجموعة من التحولات في آليات وسياسات واستراتيجيات العمل الاقتصادي العربي المشترك ، هي مسألة واقعية أكثر من أي وقت مضى ، فالظرف الحالي قد يكون أفضل مرحلة لإعادة البناء التي تجعل من المنطقة العربية تكتلاً اقتصادياً ينأى بالاقتصادات العربية عن أي عملية احتواء وتجعلها في مركز تفاوضي أفضل عند التعامل مع التكتلات الاقتصادية الأخرى ، أو مع اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية أو مع الشركات متعدية الجنسيات ، بل يجعلها تمنح وتمنع بما يؤمن المصالح الاقتصادية العربية في مجموعها بشرط توافر الإرادة السياسية العربية التي تؤدي إلى نجاح عملية إعادة البناء ، وإعطاء الحرية للشعوب العربية لكي تملك إرادة العمل الحر .

ومن المهم في مرحلة إعادة البناء أن نعي دروس الماضي ، فالحد الأدنى الذي ينبغي علينا عمله هو إجراء دراسة مدققة لاتفاقات العمل الاقتصادي المشترك القائمة ، والذي يغلب عليها عدم الواقعية فقد امتلأت بطموحات فضفاضة وعبارات عامة ، ومن ثم لم تحدد الأهداف المراد تحديدها تحديداً دقيقاً ، بالإضافة إلى عدم وجود الآليات التي تحقق هذه الأهداف بل وعدم وجود برامج العمل الزمنية والتفصيلية التي تحدد توقيتات تحقيق هذه الأهداف ، ناهيك عن عدم وجود الإرادة السياسية التي تعمل على تحقيق كل ذلك .

وفي ضوء ذلك يمكن القول إن مستقبل الاقتصادات العربية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد يتوقف على :

- العمل على توفير المناخ السياسي الملائم والضروري لقيام تنمية اقتصادية متواصلة ومطردة .
- ضرورة وجود تكتل اقتصادي عربي يمكن من خلاله التعايش مع متطلبات القرن الحادي والعشرين ، والتكتل الاقتصادي العربي هنا لم يعد خيار الاعتبار القومي فحسب ، لكن بات أيضاً هو خيار الحاجة الموضوعية .

ـ قيام الاقتصادات العربية باختيار الصيغة المناسبة للنظام الاقتصادي العربي التي تجعلها مشاركة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد طبقاً لأولوياتها ومصالحها ، وبالتالي التعامل مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد في ضوء إعادة بناء النظام الاقتصادي العربي بعد إجراء مجموعة من التحولات التي تجعله يتعامل بكفاءة ومن مركز قوة ، يعظم من خلالها الإيجابيات ويقلل السلبيات .

وبناء على كل ما تقدم فإننا نرى إجراء مجموعة من التحولات في مرحلة تحديد معالم النظام الاقتصادي العربي الجديد وإعادة البناء لعل من أهمها :

**1- إقامة منطقة تجارة حرة عربية شاملة**

لتكون البداية لإعادة بناء السوق العربية المشتركة في ثوبها الجديد ، ولعل ما يبعث على التفاؤل هو صدور قرار القمة العربية رقم 197 في 1996/6/23 بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجامعة العربية باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة ، وفق برنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما ، وبالفعل انعقدت أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عدة دورات كان آخرها الدورة التاسعة والخمسين في 17 - 19 فبراير 1997 بالقاهرة ، والتي اتخذت قرار البدء في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو الشاملة ابتداء من 1998/1/1 ولمدة عشر سنوات تنتهي في 2007/12/31 ، وفي كل الأحوال سيراعى أن تتمشى منطقة التجارة العربية الحرة الشاملة مع أحكام الجات ومنظمة التجارة العالمية .

وقد يتطلب الأمر في مرحلة تكوين "منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة" إنشاء "صندوق للتعويض" عن أضرار التحول إلى منطقة التجارة الحرة ، يستطيع أن يعوض أي دولة يصيبها الضرر ، على غرار ما حدث في السوق الأوروبية المشتركة .

**2- العمل على تبني استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير في المنطقة العربية**

وتقوم هذه الاستراتيجية على تخصص كل دولة عربية في السلع والخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية وميزة تنافسية حالية ومستقبلية ، ومن خلال هذه الاستراتيجية يمكن أن تنجح عملية إعادة هيكلة الاقتصادات العربية وتتحول إلى اقتصادات تكاملية وليست تنافسية ، وفي نفس

الوقت تستطيع أن تكون على درجة عالية من التنافسية مع العالم الخارجي ، ويلاحظ أن تبنى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير في الاقتصادات العربية يحدث نوعاً من التخصص وتقسيم العمل العربي على أساس الميزة النسبية والتنافسية لكل دولة .

**3- إعادة توطين الأنشطة الاقتصادية العربية وتعميق الاتجاه نحو الخصخصة**

وهو ما يؤدي إلى إعادة هيكلة القطاعات العربية لتكون تكاملية وليست تنافسية ، ويمكن لها العمل في هذا المجال في اتجاهين : الاتجاه الأول يتلخص في الإسراع بالخصخصة ودعم وتشجيع القطاع الخاص ، حتى تقوم المشروعات العربية على الشعوب ممثلة في القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية العربية بدلاً من الحكومات والقطاع العام ، أما الاتجاه الثاني فيتعلق بإعادة توطين الأنشطة الاقتصادية العربية على أساس مبدأ الميزة النسبية والتنافسية .

**4- تقوية الآلية التمويلية العربية بإنشاء بنك التنمية العربية**

ويكون بنك التنمية العربية على غرار البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وهذا البنك يمكن تدبير أمواله بسهولة من داخل المنطقة العربية ليعمل على مساندة عملية إعادة الهيكلة وإقامة المشروعات التي تصب في هذا الاتجاه ، ويعمل على تقوية البنية الأساسية العربية وتصحيح هياكل الإنتاج العربية . بل ويعمل على تقوية قاعدة البحث العلمي العربية لبناء قاعدة تكنولوجية عربية تعمل على تطوير الصناعة والزراعة العربية ، وتشارك في إعادة البناء .

**5- تحسين مناخ الاستثمار العربي ليعمل على تدفق الاستثمارات العربية - العربية**

وهذا لا يتم إلا بالمزيد من الجهد نحو تصحيح السياسات الاقتصادية العربية ، وإصلاح قوانين وتشريعات الاستثمار ، وتهيئة النظم الاقتصادية والسياسية والبيئة التنظيمية والمعلوماتية لكي تشجع تدفق الاستثمارات العربية داخل المنطقة العربية ، بل والمضي قدماً في برامج الإصلاح الاقتصادي لتحقيق المزيد من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية التي تعمل على جذب الاستثمارات العربية إلى داخل المنظمة العربية .

**6- وضع استراتيجية عربية ملائمة للتعامل مع الشركات متعدية الجنسيات**

ويتأتى ذلك من ضرورة ألا تهمل الاقتصادات العربية أهمية دور الشركات متعدية الجنسيات ، ولكنها مطالبة بالعمل على تعميق علاقات التعاون مع هذه الشركات بما يحقق المصلحة الاقتصادية العربية القومية . ولذلك يجب وضع استراتيجية عربية تحدد ما الذي تريده المنطقة العربية من تلك الشركات ، وتوضح الآلية التي يمكن التعامل بها مع هذه الشركات ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال استخدام كافة الإمكانيات والأساليب التفاوضية سواء المالية أو غير المالية التي تملكها الاقتصادات العربية عند التفاوض مع تلك الشركات ، للحصول على التكنولوجيا التي تلائم تحقيق التنمية الاقتصادية داخل الاقتصادات العربية ، وفي نفس الوقت محاولة تحقيق المزيد من الصادرات العربية ، وفتح أسواق جديدة من خلال الشركات المتعدية الجنسيات للمنتجات العربية على أن توضع السوق العربية والقوة الشرائية العربية كورقة رابحة عند التفاوض مع تلك الشركات على مثل تلك النقاط .

**7- بناء قاعدة تكنولوجية عربية لتواكب الثورة التكنولوجية العلمية**

وهي تتطلب حشد الإمكانيات العربية سواء كانت مالية تكنولوجية أو علمية وتوجيهها لإحداث التطوير المطلوب في قاعدة البحوث والتطوير ، وقد يتطلب ذلك تكوين كيانات عملاقة من الشركات العربية متعدية الجنسيات تتوافر فيها الإمكانيات المالية الكبيرة التي تستطيع تغطية أنشطة اقتصادية مختلفة سواء في الزراعة أو الصناعة أو الخدمات والتي تخصص مبالغ ضخمة للبحوث والتطوير .

بل إن ذلك قد يتطلب تعاون مراكز البحوث العلمية والتكنولوجية العربية في ضرورة العمل على ترسيخ وتكوين قاعدة تكنولوجية ومعرفية عربية على درجة عالية من التنسيق والتماسك بحيث تؤدي إلى الوصول إلى اختراعات عربية مشتركة ، تخدم المصالح الاقتصادية العربية العليا .

ولن يقوم هذا الصرح التكنولوجي العربي إلا إذا كانت هناك استراتيجية لتنمية الموارد البشرية العربية والأنظمة التعليمية العربية للتعامل بكفاءة مع الثورة التكنولوجية العالمية ، وهنا يجب على المنطقة العربية أن تهيأ المناخ الملائم للإبقاء على العقول العربية داخل المنطقة العربية والحيلولة دون

استمرار هجرة العقول العربية إلى الدول غير العربية .

**8- وضع استراتيجية عربية محددة للتعامل مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد**

وتهدف هذه الاستراتيجية ضمن ما تهدف إلى تحقيق أسعار مجزية للصادرات العربية من المواد الأولية ، لأن معظم الصادرات العربية في المرحلة الحالية هي صادرات من المواد الأولية ، بالإضافة إلى السعي إلى تحسين شروط الحصول على التكنولوجيا الملائمة والمعاونة على بناء القاعدة التكنولوجية العربية ، حيث إن معظم الاقتصادات العربية تفتقر إلى القاعدة التكنولوجية اللازمة والمطلوبة لتحقيق التنمية الصناعية والزراعية ، بل وتعمل تلك الاستراتيجية على الاستفادة من تقسيم العمل الدولي ، بالحصول على نسب متزايدة من الإنتاج الصناعي العالمي لتزداد الصادرات الصناعية العربية ، وتهيئ تلك الاستراتيجية ، مناخ الاستثمار العربي على زيادة تدفق رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية ، مع العمل على تخفيف عبء المديونية الخارجية عن الدول العربية المدينة .

ولعل ذلك يتطلب أن يحدث نوع من التنسيق بين كل الأطراف العربية على أهداف تلك الاستراتيجية وآليات تحقيقها عند التعامل مع الأطراف والمنظمات المختلفة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد .

**9- إصلاح الإطار المؤسسي للعمل الاقتصادي العربي المشترك**

تحتاج الاقتصادات العربية إلى إطار مؤسسي قوي كفء قادر على دفع العمل الاقتصادي العربي المشترك ، ويتطلب ذلك [1] العمل على تفعيل اتفاقية الوحدة الاقتصادية واعتبار أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هو الأساس ، وهو ما يتطلب انضمام كافة الدول العربية إليه وإكساب قراراته الالتزام على نحو متدرج ، مع وضع منهج محدد لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية على مراحل ، وإنشاء محكمة اقتصادية عربية تفصل في المنازعات المتعلقة بتنفيذ الوحدة ، وإشراف

---

(1) انظر في تفاصيل ذلك :

د. محمد محمود الإمام ، العمل الاقتصادي العربي المشترك ، تقييمه ومستقبله ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، يونيو 1997 ، ص ص 36 - 37 .

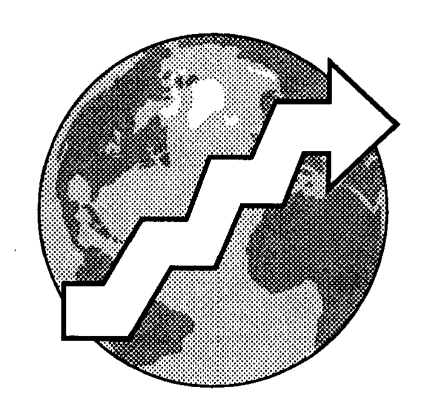
المجلس على تخطيط أعمال أجهزة العمل الاقتصادي المشترك على نحو يزيل التضارب ويكفل دعم تنفيذ الخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية مع التمييز بين الأجهزة التي تعمل في أنشطة ذات طابع قومي ، وتلك التي تعمل كبيوت خبرة لخدمة الدول الأعضاء .

ويضاف إلى ذلك ضرورة تعزيز الصندوقين العربيين للنقد والإنماء ودعم قدرتهما على التعامل في الأسواق المالية ، وإقامة مركز علمي تابع للمجلس ، يقوم بتأصيل الفكر المتكامل وإجراء الدراسات العلمية لتقييم آثار الإجراءات المطبقة واقتراح أساليب معالجة المشاكل التي تعوق المسيرة التكاملية . مع اقتصار المجلس الاقتصادي والاجتماعي إذا تقرر إبقاؤه على المجالات التي لا تتعارض مع عمل الوحدة والمؤسسات العاملة تحت إشرافه ويقتضي ذلك وضع أسس واضحة لعمله .

**10- وضع برامج عمل للتنفيذ والمتابعة**

وتقوم هذه البرامج الزمنية على تحقيق الأهداف الموضوعة بدقة للعمل الاقتصادي العربي المشترك ، سواء في الأجل القصير أو المتوسط أو الأجل الطويل وتوضع هذه البرامج التنفيذية بحيث تتضمن السياسات والإجراءات والأنشطة التي يتم القيام بها على المستويين القطري والقومي ، وفي نفس الوقت تضم آليات وأساليب للمتابعة تتميز بالوضوح والكفاءة .

# الفصل الحادي عشر



# إدارة العلاقات الاقتصادية لمصر
# في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد

# إدارة العلاقات الاقتصادية لمصر في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد

لعل المتتبع للتطورات الدولية والإقليمية التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، يجد عدد من التغيرات العميقة في آثارها وأبعادها ، والاقتصادية في جوهرها ، حيث يشكل الجانب الاقتصادي المحور الأساسي لتلك التغيرات ، لأنها في حقيقتها تشكل توجهات العلاقات الاقتصادية الدولية في القرن الحادي والعشرين .

ويلاحظ أن تلك التغيرات الدولية والإقليمية قد تبلورت في عدة اتجاهات :

**الاتجاه الأول** : تبلور في تكوين أو السعي إلى تكوين تجمعات اقتصادية كبرى أو تكتلات اقتصادية تقوم على مجموعة من المقومات المكانية والمصالح الاقتصادية المشتركة ، فيما يمكن تسميته بالاتجاه نحو إقامة علاقات اقتصادية دولية من خلال التكامل أو الاندماج الاقتصادي الإقليمي ليكون نطاقاً تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده ، عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي ، بل يحل محله في هذا المجال ، الإقليم الاقتصادي في مجموعه للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية ، وفي نفس الوقت يضمن انتعاش التجارة البينية وارتفاع معدلات التنمية في الإقليم وغيرها من المزايا . ومن هنا تم استكمال الاتحاد الأوروبي ، وتكوين "النافتا" ورابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) والأبيك وغيرها من التكتلات ،

بل واتجاه تلك التكتلات إلى إقامة علاقات اقتصادية تقوم على الشراكة مع الدول التي لم تنضم إلى تكتل اقتصادي معين .

**أما الاتجاه الثاني** : فقد تمثل في استكمال الاتفاق على توقيع الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية المعروفة باسم الجات في أوروجواي 15 ديسمبر 1993 وإعلان الاتفاقية في مراكش أبريل 1994 ، والتي بمقتضاها تم توسيع نطاق تحرير التجارة الدولية ليشمل تقريباً معظم المعاملات التجارية الدولية ، بل وتم إنشاء آلية أكثر قوة من الجات في تنظيم تلك الأمور وهي منظمة التجارة العالمية (WTO) لتكون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الضلع الثالث لإدارة الاقتصاد الدولي .

**أما الاتجاه الثالث** : ويتمحور في تركيز منظمات التمويل الدولية ، وبالتحديد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على ضرورة تنفيذ مجموعة الدول النامية برامج للإصلاح الاقتصادي ، من منطلق إعادة البناء الاقتصادي لها وخاصة تلك التي تعاني من الاختلالات الاقتصادية المؤثرة في توازنها الخارجي ، ومؤدية إلى عدم قدرتها على سداد ديونها والاستمرار في التنمية .

**أما الاتجاه الرابع** : وهو يخص منطقة الشرق الأوسط ، فقد ظهر مع ولوج محادثات السلام في الشرق الأوسط . بداية من مؤتمر مدريد وحتى توقيع اتفاق غزة - أريحا في 1993/9/13 ، حيث بدأ الحديث عن الاقتصاد السياسي للسلام الذي اهتمت به الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد الأوروبي ، وتأهبت له إسرائيل ودول المنطقة ، ومن ثم الاستعداد لإقامة إطار معين للتعاون الاقتصادي الشرق أوسطي ، بما يترتب على ذلك من ردود أفعال عربية .

**أما الاتجاه الخامس ، فيتعلق بأحداث 11 سبتمبر وآثارها على الاقتصاد المصري .**

ولعل المرء يتساءل ، أين الاقتصاد المصري من كل هذه الاتجاهات في العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد؟ ونحن نقول إن الاقتصاد المصري كان من أكثر الاقتصادات الدولية تفاعلاً مع كل هذه الاتجاهات ، بل مشاركاً ومؤثراً إلى حد كبير في صياغة هذه الاتجاهات والعلاقات الاقتصادية ، فمصر عضو في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي منذ تم تأسيسهما عامي 1944 - 1945 ، وعضو في اتفاقية الجات منذ سنة 1970 ، ومشاركة بفعالية

في المفاوضات الخاصة بها وصانعة للسلام الشرق أوسطي ومدعمة له ، ولذلك فقد قامت استراتيجية التعامل مع التغيرات الاقتصادية الدولية ، على أساس أنه إذا كان من أهداف الإصلاح الاقتصادي الرئيسية إعادة التوازن الخارجي وبالتالي الحصول على أكبر مكاسب ممكنة من العلاقات الاقتصادية الدولية ، فإنه من الضروري التحرك على كل الجبهات وعدم التقوقع وإدارة العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد المصري، على أساس التعاون والاحتفاظ بعلاقات قوية مع كل أطراف النظام الاقتصادي العالمي بمنظماته وتكتلاته ، والاستعداد جيداً لمواجهة تغيراته ، والتعامل بوعي وإدراك مع كل الاتجاهات السائدة على ساحة الاقتصاد الدولي ، وفي هذا الإطار تتشكل العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد المصري ويصبح من الضروري العمل دائماً على إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد المصري بكفاءة وديناميكية .

وفي هذا الإطار يمكن تحليل اتجاه العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد المصري في ظل الاقتصاد المصري العالمي الجديد من خلال النقاط التالية :

**أولاً : علاقة الاقتصاد المصري بمؤسسات التمويل الدولية**

ونعني بها بالتحديد علاقة الاقتصاد المصري بصندوق النقد الدولي ، ومجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير .

**1- علاقة الاقتصاد المصري بصندوق النقد الدولي**

بخلاف أن مصر عضو في صندوق النقد الدولي منذ إنشائه عام 1944 ، فإن علاقة الاقتصاد المصري مع صندوق النقد الدولي ترجع إلى عام 1962 ، عندما تقدمت مصر إلى الصندوق بطلب للحصول على مبلغ 42,5 مليون دولار لمساعدتها على مواجهة الصعوبات الخاصة بميزان المدفوعات والناتجة عن التوسع في الإنفاق على التنمية وحرب اليمن ، وتراجع إنتاج الحاصلات الزراعية الرئيسية ، وقد اتفق على برنامج للتثبيت مع صندوق النقد الدولي في نفس العام ، كان من أهم بنوده توحيد سعر الصرف ، والذي أجرى من خلاله أول تخفيض رسمي للجنية المصري بنسبة 20% ضمن هذا البرنامج [1] .

[1] انظر في ذلك : مجلس الشورى ، سياسات سعر الصرف ، تقرير لجنة الشئون الاقتصادية ، القاهرة ، 1986 ، ص 16 - 18 .

ومع حلول عام 1975 ، واجهت مصر العديد من المشكلات الاقتصادية المتعلقة بميزان المدفوعات وارتفاع معدل التضخم وقصور الاستثمارات والإدخار ومن ثم اتجهت إلى صندوق النقد الدولي للحصول على تسهيلات نقدية ، وقد تطلب الأمر ضرورة قيامها بتطبيق برنامج محدد يشمل مجموعة من السياسات النقدية والائتمانية والسياسات المالية الخاصة بعلاج عجز الموازنة العامة والدعم والضرائب ، بالإضافة إلى سياسات الأسعار والتسعير ، وفي عام 1977 وقعت الحكومة المصرية خطاباً للنوايا مع الصندوق تمهيداً لتوقيع اتفاقية التثبيت في عام 1978 والتي بمقتضاها حصلت مصر على تسهيلات ممتدة من الصندوق قيمتها 720 مليون دولار تستخدم لتمويل عجز ميزان المدفوعات وذلك في شكل شرائح سنوية يرتبط الحصول عليها بمدى التقدم في البرنامج المتفق عليه والذي وعدت بتنفيذه الحكومة .

ومع استمرار نفس المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد القومي وتفاقم بعضها ، فضلاً عن تراجع أسعار البترول العالمية والتي تركت آثارها على الأوضاع الاقتصادية الداخلية ، لجأت مصر إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى حيث وقعت في مايو 1987 اتفاقاً للترتيبات المساندة Stand by arrangement يتيح لها الحصول على ما يعادل 250 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (327 مليون دولار أمريكي) ويتضمن ذلك الاتفاق برنامجاً للإصلاح الاقتصادي والمالي لمدة 18 شهراً ، ولعل أهم ما تضمنه البرنامج ما يلي :

1/1- القضاء على تعدد أسعار الصرف والعمل على تطبيق سعر صرف مرن وواقعي للجنيه المصري ، وفي سبيل ذلك أنشئت السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي في مايو 1987 ، وسمح للبنوك المعتمدة من خلالها بالتعامل في النقد الأجنبي على أساس أسعار متغيرة يعلن عنها يومياً وفقاً لظروف العرض والطلب .

2/1- تطبيق سياسة نقدية وائتمانية تقييدية للحد من التوسع النقدي ومن التضخم .

3/1- العمل على خفض عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق خفض مخصصات الدعم وترشيد الإنفاق العام، وزيادة الإيرادات العامة السيادية ، وإعادة النظر في سياسات تسعير بعض الحاصلات الزراعية وتحريك أسعار الطاقة المحلية لتقترب من الأسعار العالمية .

4/1- العمل على معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق تحرير التجارة الخارجية من القيود الكمية واستخدام الرسوم الجمركية بدلاً منها .

5/1- التأكيد على ضرورة تقليل الاقتراض الخارجي وتحديد سقف الاقتراض السنوي والاتفاق مع الدول الدائنة الكبرى على إعادة جدولة الديون ، وفي سبيل ذلك تم التوصل إلى اتفاق خلال نادي باريس في مايو 1987 بين مصر ومجموعة من أهم الدول الدائنة لها بشأن إعادة جدولة المتأخرات غير المسددة حتى ديسمبر 1986 والمستحقات خلال الفترة من يناير 1987 حتى يونيو 1988 ، وذلك بموجب أقساط نصف سنوية لمدة خمس سنوات بعد فترة سماح مماثلة .

6/1- زيادة أسعار الفائدة الدائنةوالمدينة لامتصاص فائض السيولة وترشيد الائتمان .

إلا أن هذا البرنامج لم يستكمل كما كان متفق عليه مع صندوق النقد الدولي ، ومع استمرار العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، وتزايد العجز في الموازنة العامة للدولة وارتفاع معدلات التضخم حتى نهاية الثمانينيات ، اتضحت أمام صانعي القرار الاقتصادي في مصر ، الضرورة الماسة لإجراء إصلاح اقتصادي جذري شامل ، وهذا ما أقدمت عليه الدولة من خلال برنامج رسمي في ربيع 1990 ، وقد اتفقت وجهات النظر بين الحكومة وكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، على برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي [1]

Economic Reform and structural Adjustment Program ( ERSAP)

وقد انقسم البرنامج إلى مرحلتين ، المرحلة الأولى تنتهي في يونيو 1993 ، والمرحلة الثانية بعد ذلك وكان من المخطط لها أن تستمر حتى 1997 .

وقد بدأت المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل كما أعلن عنه في مصر ، في عام 1991 بعد توقيع اتفاقيتين إحداهما مع صندوق النقد الدولي للقيام بالإجراءات العاجلة لتثبيت الاقتصاد عن طريق خفض معدل التضخم وعجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات

(1) انظر في ذلك :

World Bank, Country Brief (Egypt), Washington, 1992.

وغير ذلك من المتغيرات الاقتصادية الكلية مع البنك الدولي للقيام بالإصلاحات الهيكلية لتحسين أوضاع قطاع الأعمال العام ورفع كفاءته وخصخصته ليأخذ القطاع الخاص القيادة في النشاط الاقتصادي ، ويكمل هاتين الاتفاقيتين ، الاتفاق مع الدائنين الدوليين من أعضاء نادي باريس لإسقاط نسب تدريجية من الديون على ثلاث شرائح مجموعها 50% من الديون المستحقة، وقد أسقطت بالفعل الشرائح الثلاث ، كان آخرها في أكتوبر 1996 .

وإذا كنا هنا لسنا بصدد تقييم برنامج الإصلاح الاقتصادي ، إلا أننا يجب أن نشير إلى أنه حقق نجاحاً كبيراً في المرحلة الأولى حيث انخفض معدل التضخم ، وانخفض عجز الموازنة وتحقق فائض في ميزان المدفوعات ، ولازال هناك نوع من التباطؤ في عملية الخصخصة والكثير من الإصلاحات الهيكلية التي تحتاج إلى وقت ، والأهم أن علاقة مصر بصندوق النقد الدولي تعتبر علاقة متميزة قائمة على التفاهم المتبادل ، وتقدير لظروف وأوضاع الاقتصاد المصري ، بل إن برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري يتميز بوجود البعد الاجتماعي الذي أضفته الحكومة المصرية على البرنامج في المفاوضات التي جرت ونجحت فيها ، وأنشأت لذلك "الصندوق الاجتماعي للتنمية" بل إن مصر نجحت مع الصندوق في تأجيل أو إلغاء تخفيض الجنيه المصري ، وهذا يستند على النجاح الكبير الذي حققته مصر في خطوات الإصلاح الاقتصادي ، حيث استطاعت أن تزيد الصادرات السلعية في عام 1995 بحوالي 70% مما أقنع الصندوق بالتغاضي عن تخفيض الجنيه المصري ، ولعل ذلك يشير إلى أن مصر دائماً تنصاع إلى مصلحتها الاقتصادية العليا ، في تعاملها مع منظمات التمويل الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

**3- علاقة الاقتصاد المصري بالبنك الدولي**

بدأ البنك الدولي أعماله رسمياً في المركز الرئيسي في واشنطن في 25 يونيو 1946 ، ومصر عضو في هذا البنك منذ إنشائه ، وهو يتكون من ثلاث مؤسسات هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي أنشئ عام 1944 وبدأ العمل في 1946 ، ومؤسسة التمويل الدولية التي أنشأت عام 1956 ، ثم هيئة التنمية الدولية التي أنشأت 1960 ، وتتميز مجموعة البنك الدولي أن قروضها تعطى من أجل التنمية ومشروعات البنية الأساسية مع اختلاف شروط الإقراض ومدد القروض ،

وتميل إلى تشجيع القطاع الخاص ليقود التنمية في البلدان التي يتعاون معها البنك الدولي ، وخاصة منذ بداية الثمانينيات حيث يربط برامج التمويل بمدى الاتجاه نحو الخصخصة ، فكلما زاد الاتجاه إلي الخصخصة كلما كان البنك الدولي على استعداد لإعطاء المزيد من المساعدات والقروض وقد استحدث في هذا الإطار "المساعدات والقروض الخاصة بالتكييف الهيكلي" في بداية 1980 ، وتتلخص شروط البنك الدولي لعلاج الاختلالات الهيكلية في الدول النامية من خلال برامج التكييف الهيكلي التي تتضمن : تغيير السياسات الاقتصادية وإجراء عدد من الإصلاحات الهيكلية التي تتعلق بترشيد برامج الاستثمار العام ، وتحسين أداء مشروعات القطاع العام ، والاتجاه نحو الخصخصة وتنمية الصادرات وغيرها .

وتبدأ علاقة التعامل للاقتصاد المصري بالبنك الدولي ، عندما عرض البنك الدولي تمويل السد العالي أحد مشروعات التنمية العملاقة ، وذلك عام 1955 ، والذي كان قد التزم بأصول المهنة على نحو أكثر عند تقويمه للسد العالي ، ولكن من المشكوك فيه أن يكون قد درس البدائل ورتبها [1] ثم بعد ذلك سحب عرضه للتمويل بناء على اعتبارات سياسية مما أدى إلى قيام الرئيس جمال عبد الناصر بالرد على ذلك بتأميم قناة السويس وأعلن صراحة أن دخل قناة السويس ضروري لبناء السد العالي .

ومنذ ذلك التاريخ أصبحت العلاقة فاترة بين الاقتصاد المصري والبنك الدولي ، إلا أن التعاون عاد بعد ذلك بوضوح في منتصف السبعينيات تقريباً ومع بداية الاتفاق مع صندوق النقد الدولي عام 1975 ، ومع تغير السياسات الاقتصادية في مصر إلى سياسة الباب المفتوح وتشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي ، وبصفة عامة كانت اتفاقيات صندوق النقد الدولي تصاحب عادة باتفاقيات مع البنك الدولي والأخير تصب مساعداته وقروضه في إطار مشروعات التنمية والبنية الأساسية والإصلاح الهيكلي . ولعل برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي نفذ بناء على الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي معاً في نفس الوقت تقريباً ، خير معبر عن ذلك ،

[1] انظر : روبرت مابرو (ترجمة صليب بطرس) ، الاقتصاد المصري 1952 - 1972 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1976 ، ص 143 .

حيث تم الاتفاق على البدء في هذا البرنامج عام 1991 ، وقد سمي برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ، وبالتالي فقد تركز دور البنك الدولي في العمل على إجراء الإصلاحات الهيكلية الي تعني تحسين الكفاءة في تعبئة عناصر الإنتاج وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة بينما تجرى عملية التحول لصالح القطاع الخاص واستراتيجية تنمية الصادرات ، وذلك بمساعدة قرض من البنك الدولي سمي بقرض التكيف الهيكلي أو ما جرى على تسميته الإصلاح الهيكلي، ومبلغ هذا القرض يساوي 300 مليون دولار [1] .

ومن ناحية أخرى أدخل في هذا البرنامج البعد الاجتماعي حتى يمكن التضييق من نطاق الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادي على الطبقات محدودة الدخل والفقيرة ، إلى أدنى حد ممكن وذلك بمساعدة "الصندوق الاجتماعي للتنمية" والذي يتم تمويله بواسطة البنك الدولي وجهات أخرى مانحة للمساعدات .

وقد ركز البنك الدولي ولازال على خصخصة وإعادة هيكلة شركات القطاع العام ، وإصلاح العلاقات المالية بينها وبين الحكومة ،وتحرير معظم الأسعار في قطاع الزراعة والصناعة ، وتشجيع القطاع الخاص على النمو، وإعطائه الأولوية في التوسع وزيادة حجمه ومشاركته في النشاط الاقتصادي وتشجيع المشروعات الخاصة الفردية المحلية والأجنبية ، في نفس الوقت المشاركة في تقليل الآثار السلبية للإصلاح على محدودي الدخل من خلال الصندوق الاجتماعي ويعمل البنك الدولي في هذا المجال بتقديم المساندة المالية والمشورة الفنية .

والأهم أن علاقة التعاون بين مصر والبنك الدولي مستمرة على التفاهم وتبادل المشورة ، وقد أشاد البنك الدولي في تقاريره بأداء الاقتصاد المصري في التسعينيات إلا أنه أشار إلى بطء عملية الخصخصة ، ولكن صانعو القرار في الاقتصاد المصري لديهم التبريرات والحجج الكفيلة بإقناع المسئولين بالبنك الدولي ، من منظور أن مبدأ الإصلاح الاقتصادي في مصر يقوم على التدرج المحسوب والمرتبط بالمصلحة الاقتصادية العليا للاقتصاد المصري .

(1) د. عبد الرحمن يسري ، قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، 1995 ، ص ص 159 - 160 .

### ثانياً : علاقة الاقتصاد المصري "بالجات" ومنظمة التجارة العالمية

حيث اتفق العالم بعد ثماني جولات من المفاوضات منذ 1947 وحتى الجولة الأخيرة في أوروجواي التي انتهت في ديسمبر 1993 ووقعت عليها 117 دولة [1] في مراكش بالمغرب في 1994/4/15 لتعلن عن قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) وتصبح تلك المنظمة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ثالث هيئة تقوم بتنظيم وإدارة الاقتصاد الدولي .

وتجدر الإشارة إلى أن مصر لم تكن بعيدة عن تلك الجولات ، بل وأصبحت عضواً فعالاً في الجات منذ 1970 ، واستطاعت أن تفعل الكثير داخل جولات المفاوضات ضمن وفود الدول النامية ، وفي إطار علاقتها القوية مع الأطراف المؤثرة في المفاوضات كالولايات الأمريكية والاتحاد الأوروبي .

ولا يخفى ما تهدف إليه الجات ومنظمة التجارة العالمية WTO من تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية ونظم المعلومات ، مع ملاحظة أن تحرير التجارة الدولية هنا يعني إزالة كافة القيود التعريفية وغير التعريفية سواء النوعية أو الكمية ، وإلغاء المعاملات التفضيلية بين دولتين أو أكثر أي يُصبح هناك ما يعرف بسياسة الملعب المنبسط Level playing field في مجال العلاقات التجارية الدولية ، وتعني هذه السياسة أن تخضع جميع الدول (باستثناء الدول الأقل تقدماً) لنفس القواعد بصفة عامة ، يستوي في ذلك الكبير والصغير ، المتقدم والنامي .

والأهم من ذلك هو خلق وضع تنافسي دولي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد ، وتعظيم الدخل القومي العالمي وزيادة التبادل التجاري الدولي وتوفير الحماية المناسبة للسوق الدولية من خلال آلية لفض المنازعات وفرض العقوبات ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء [2] .

---

(1) وصل عدد الدول الموقعة والمنظمة للاتفاقية بعد ذلك إلى 125 عام 1995 ، ومتوقع أن تصل إلى 140 دولة قريباً ، انظر في ذلك : د. عبد المطلب عبد الحميد ، آلية تعامل القيادات الإدارية مع التحولات الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين ، (بحث) ، ضمن كتاب المؤتمر الثاني لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة ، ديسمبر 1995 ، ص ص 233 - 234 .

(2) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب .

وتلقي اتفاقية الجات تحديات يجب على الاقتصاد المصري التعامل معها والاستعداد لها في غضون عشر سنوات وهي المهلة التي أعطيت للدول النامية ومنها مصر لتكيف أوضاعها مع الاتفاقية ؛ حتى تحصل على أكبر مكاسب ممكنة من تحرير التجارة الدولية ، ويتوقف ذلك على مدى قدرتها على التكيف وإدارتها لتلك العملية من خلال إدارة الاقتصاد القومي بكفاءة وتجهيزه ليكون متكيفاً مع تلك التغيرات ، ولعل ما يشعر المرء باطمئنان ، أن القيادة السياسية على وعي تام بهذه التحديات ، ونلاحظ ذلك عندما طلب الرئيس مبارك في خطابه إلى الشعب المصري في عيد العمال عام 1994 دراسة "الآثار المختلفة لاتفاقية الجات على الاقتصاد المصري" بعدما شعر ــ في تصريحات بعض المسئولين ــ أن هناك اتجاهاً للتهوين من شأن الاتفاقية وآثارها على الاقتصاد المصري والإيحاء بأن آثارها ستكون إيجابية .

وقد انقسمت الآراء في هذا المجال منذ هذا التاريخ ، ولكن الأهم هو ضرورة البحث جدياً في تشكيل لجنة قومية على مستوى رفيع تضم كافة الخبرات المطلوبة ، وتضع تحت تصرفها كل البيانات والمعلومات والإمكانيات لتعكف على الدراسة المتأنية لهذه الاتفاقية ، وبحث ما يمكن عمله لإدارة الاقتصاد المصري في ظل اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية ، بكفاءة وتعظيم عوائده من التجارة الدولية ، وقد يساعد على ذلك ما يحدث في الوقت الحالي من تحرير التجارة الدولية المصرية من القيود ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الجذري الشامل .

نقول ذلك لأن كل الدراسات والآراء التي أثيرت تشير محصلتها إلى أن هناك آثاراً إيجابية للجات ومنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد المصري ، وهناك أيضاً آثار سلبية ، وكل ما هو مطلوب في إطار الدراسة الواعية والإدارة المتفتحة هو تعظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات إلى أدنى حد ممكن .

ويكفي الإشارة هنا إلى أن بنود الاتفاقية لن تؤثر كل عناصرها بنفس الدرجة على الاقتصاد المصري ، بل هناك مجالات نتوقع أن يكون تأثيرها قوياً فيها ، وأخرى يكون تأثيرها ضعيفاً ، كما أن تحديد الآثار إيجابية أو سلبية ليس بالأمر الهين ، إلا أننا نشير بصفة مبدئية إلى أن الاتفاقية ستؤثر على الاقتصاد المصري في الزراعة والخدمات والمنسوجات والملابس ، وحقوق الملكية

الفكرية المتصلة بالتجارة وفتح الأسواق في مجال السلع الصناعية ومكافحة الإغراق [1] على النحو التالي :

1- **في مجال الزراعة** : سيكون التأثير الأكبر على فاتورة الواردات من السلع الغذائية وفي مقدمتها القمح والدقيق ، نتيجة للالتزام بالتخلص من دعم المنتجين ودعم التصدير في الدول المصدرة ، كما يتوقع ارتفاع أسعار القمح والدقيق في الداخل مما يشجع المنتجين المحليين وبالتالي يغير التركيب المحصولي ويقلل الواردات ، ولكن هذا سيؤثر في كل الأحوال على تكلفة المعيشة بالنسبة للمستهلكين .

2- **في مجال الخدمات** : سيترتب على تنفيذ الاتفاقيات مزاحمة مشروعات الخدمات الأجنبية للمشروعات الوطنية ، ونذكر هنا على وجه التحديد مجالات ذات أهمية خاصة مثل المهن الحرة والتشييد والمقاولات والخدمات التعليمية والصحية ، وخدمات التوزيع والتجارة وكذلك الخدمات المالية ، إلا أنه من ناحية أخرى قد يؤدي إلى وجود تنافس ينعكس على تحسين أداء الخدمات في تلك المجالات .

- **في مجال المنسوجات والملابس** : سيترتب على الاتفاق إلغاء نظام الحصص ولكن هذا لن يؤثر على صادرات مصر كثيراً لأنها لم تستخدم كامل حصتها في هذا المجال إلا إذا وضعت استراتيجية لتنمية الصادرات المصرية وعلى رأسها المنسوجات والملابس ، ومن ناحية أخرى يلاحظ أن فتح السوق المصرية أمام الملابس والمنسوجات يهدد هذه الصناعات الهامة للاقتصاد المصري .

4- **في مجال حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة** : نجد أن أهم المجالات التي ستتأثر سلبياً هي صناعة الدواء التي تعتمد على الحصول على المستلزمات الأساسية وصيغ الإنتاج بناء على تراخيص من شركات الدواء دولية النشاط ، ومن المتوقع ارتفاع تكلفة الإنتاج بالنسبة

---

[1] في تفاصيل ذلك يمكن الرجوع إلى : د. جودة عبد الخالق ، مصر والجات 1994 ، نظرة استطلاعية ، ورقة مقدمة لمؤتمر انعكاسات دورة أوروجواي على الدول العربية ، مؤتمر قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 13 - 15 يناير 1996، ص ص 3 - 4

لشركات الدواء المصرية ، فضلاً عن المنافسة الشديدة من جانب الأدوية المستوردة في إطار تحرير التجارة وعلى الجانب الآخر ، قد تأتي الاتفاقية بآثار إيجابية بالنسبة للإنتاج الفكري والأدبي ، للمفكرين المصريين ، وكذلك في مجال برامج الحاسب الآلي وتسويقها .

5- **فتح الأسواق في مجال السلع غير الزراعية** : سيؤثر على عدد من الصناعات المصرية الهامة وهي الحديد والصلب والورق والأثاث ولابد من دراسة التأثيرات المحتملة بعناية وبحث إمكانيات تكيف هذه الصناعات مع هذا التحول .

6- **في مجال مكافحة الإغراق** : إن الاتفاقية تتيح فرصاً لاتخاذ تدابير متعددة لمكافحة الإغراق في إطار منظمة التجارة العالمية بصورة أفضل كثيراً مما كان قائماً قبل ذلك ، والمطلوب دراسة هذا الموضوع بعناية حيث إن المنافسة السعرية غير العادلة من خلال الإغراق قد تكون مدمرة للإنتاج المحلي في حالات معينة .

والأهم هو الاستعداد والتحفز وقبول التحدي الذي تفرضه الجات ومنظمة التجارة العالمية .

## ثالثاً : العلاقات الاقتصادية الدولية المصرية في إطار المشاركة

من منطلق إيجابية الاقتصاد المصري مع التحولات الاقتصادية العالمية ، فقد دخل في الآونة الأخيرة في مفاوضات ومحادثات لإقامة شراكة مصرية - أمريكية في إطار مبادرة مبارك - آل جور التي أعلنت عام 1994 ، وكذلك إقامة شراكة مصرية - أوروبية في إطار التعاون الاقتصادي المصري البحر متوسطي مع التكتل الأوروبي ، ولعل من الضروري إلقاء الضوء على الاتجاه في التحليل التالي :

### 1- المشاركة المصرية - الأمريكية

بدأت تتبلور المشاركة المصرية - الأمريكية من خلال مبادرة مبارك - آل جور في سبتمبر عام 1994 ، بهدف تطوير التعاون الاقتصادي بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ، من أجل زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين ، وزيادة مساهمة رؤوس الأموال الأمريكية في حركة التنمية في مصر عن طريق مشروعات مشتركة أو مشروعات أمريكية في شكل استثمار مباشر ، حتى تستفيد من التكنولوجيا الأمريكية بطريقة أكثر فعالية وأكثر تنظيماً .

وقد تشكل في إطار عملية المشاركة المصرية - الأمريكية ، ما يسمى "المجلس الرئاسي" الذي يتكون من مجموعة من قادة رجال الأعمال من البلدين ، وقد أكد المجلس الرئاسي المصري الأمريكي عقب انتهاء المحادثات التي أجراها نائب الرئيس الأمريكي آل جور بعد زيارته لمصر في 1996/1/15 ، أن هناك مجالات واسعة للتعاون الاقتصادي المصري الأمريكي في مجالات برمجيات الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات والبتروكيماويات والمستحضرات الطبية والطاقة والنقل والزراعة والبيئة والإعلام ، وهي مجالات رئيسية واعدة للمشاركة ، واقترح المجلس إجراء مفاوضات من أجل عقد اتفاق تجارة حرة لتسهيل وتطوير التجارة بين البلدين ، إلى جانب العمل على إقامة معهد للتصدير ليكون المسئول عن إعداد القيادات المستوعبة للتغيرات الحادثة في الاقتصاد العالمي ، وبحث زيادة القدرة التنافسية لمصر في المرحلة القادمة ، ولعل ذلك يشير إلى أن الاقتصاد المصري يسعى بخطوات مدروسة إلى تطوير علاقاته الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار من التفاؤل نحو مستقبل أفضل ، وخاصة أن هناك لجنة اقتصادية مشتركة بين المسئولين الحكوميين في البلدين تعكف على تطوير مجالات التعاون الاقتصادي المصري الأمريكي لتعظيم المنافع للبلدين وخاصة من جانب مصر التي تسعى إلى زيادة صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتي بلغت إلى 888 مليون دولار فقط عام 2000 ، إلى جانب أنها تأمل في جذب الاستثمارات الأمريكية بدرجة كبيرة للاستفادة من التكنولوجيا الأمريكية بشكل أفضل، حيث لازالت الاستثمارات الأمريكية في مصر تمثل نسبة ضئيلة فقط من إجمالي الاستثمارات الأجنبية ، في نفس الوقت الذي نجحت فيه تجارب الشراكة مع أمريكا في دول جنوب شرق آسيا وإسرائيل والمكسيك في تنمية هذه البلاد وتقدمها ، ولذلك فإن الشراكة المصرية الأمريكية يبدو أنها واعدة بالكثير لمصر .

**3- المشاركة المصرية - الأوروبية**

يأتي الحديث عن المشاركة المصرية - الأوروبية ، في إطار أسلوب جديد يطرح للعلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول التي لم تتكتل مع أحد التكتلات وقد بادر بذلك التكتل الأوروبي حين اكتمل الاتحاد الأوروبي ، فقد بدأ ينظر إلى إقامة علاقات مشاركة بين التكتل الأوروبي

والدول الواقعة جنوب البحر المتوسط ، في إطار التعاون الاقتصادي الأوروبي البحر متوسطي مع حوالي 12 دولة بحر متوسطية ، وقد وقعت بالفعل ثلاث دول اتفاقية شراكة مع أوروبا هي تونس، المغرب ، وإسرائيل .

ومن هنا بدأت مفاوضات مستمرة بين مصر والاتحاد الأوروبي بهدف وضع اتفاقية المشاركة المصرية - الأوروبية [1] موضع التنفيذ استمرت حتى 1999 وتم التوقيع عليها بالأحرف الأولى في 26 يناير 2001 ، والتوقيع عليها لتحل محل بروتوكول التعاون القائم بينهما منذ عام 1977 والتعديلات التي جرت عليه ، والذي كان يتم في إطار مستوى أقل مما تسعى إليه اتفاقية المشاركة التي تم توقيعها توقيعاً نهائياً في 25 يونيو 2001 من جانب مصر وقد صدق البرلمان الأوروبي عليها بتاريخ 29 نوفمبر 2001 وجاري التصديق عليها من جانب برلمانات الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي وهم 15 دولة هي بريطانيا ، وألمانيا ، وفرنسا ، وإيطاليا ، وبلجيكا ، وهولندا ، ولكسمبورج، والنمسا ، وفنلندا ، والدنمارك ، واليونان ، والسويد ، وأسبانيا ، والبرتغال ، وإيرلندا .

وقد دارت مناقشات وحوارات واسعة حول اتفاق المشاركة المصرية - الأوروبية من حيث الإيجابيات والسلبيات ، ذلك لأن الاتحاد الأوروبي يأتي في المقدمة من حيث التبادل التجاري بين مصر ودول العالم ، بالإضافة إلى الخوف من علاقات عدم التكافؤ التي تأتي بحكم التقدم الكبير لدول الاتحاد الأوروبي في الكثير من المجالات ، بالمقارنة بمصر ، وتجدر الإشارة إلى أن حجم التبادل التجاري بين مصر والاتحاد الأوروبي يشير إلى أن حجم الصادرات المصرية بلغ 2380 مليون دولار وبنسبة 34% من إجمالي الصادرات المصرية إلى العالم عام 2001 ، واتجهت هذه الصادرات أساساً إلى كل من إيطاليا ، وهولندا ، وأسبانيا وألمانيا ويحتل البترول الخام ومنتجاته حوالي 55,6% من إجمالي الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي والغزل والنسيج 33,4% ، أما الواردات من دول الاتحاد الأوروبي فقد جاءت أيضاً في المقدمة حيث بلغت 6600 مليون دولار عام 2001 وبنسبة 40% من إجمالي الواردات المصرية ، وجاءت هذه الواردات بصفة خاصة من

(1) يمكن الرجوع في ذلك إلى :

السفير رؤوف غنيم ، الشراكة المصرية الأوروبية ، ملحق الأهرام الاقتصادي ، القاهرة ، 17 يوليو 1995 ، ص ص 1 - 8 .

ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وتركزت في الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزائها والحديد والصلب والمجهزات الصيدلية والمواد الكيماوية .

والخلاصة أن الميزان التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي سجل عجزاً قدره 4220 مليون دولار عام 2001 لصالح الاتحاد الأوروبي ، وتزداد المخاوف في ظل هذا العجز ، لأن الصيغة المطروحة لدول جنوب البحر المتوسط ومنها مصر بالطبع ، هي أن يكون للعضو المشارك مجالات محددة للتفاوض حولها وهي الإلغاء التدريجي المتبادل للتعريفة الجمركية ثم الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة الأوروبية ، وهنا يتركز الخوف كله حول مستقبل الصناعة المصرية ، هل ستقوى على المنافسة؟ وهل ستستطيع غزو الأسواق الأوروبية مثلما ستفعل الصناعة الأوروبية؟ وعلاقة ذلك بالبطالة واقتصاديات التشغيل ، للصناعة المصرية وغيرها من الآثار السلبية .

وقد سعت مصر من وراء المفاوضات الشاقة التي أجريت حول الاتفاق إلى ما يلي :

1/1- تطوير وتكثيف التعاون بين الجانبين بما يحقق تقليل التفاوت في مستويات الدخل بين الطرفين .

2/1- المحافظة على المزايا الثنائية التي تحصل عليها مصر من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول التي تنضم حديثاً له .

3/1- أن يخصص الاتحاد الأوروبي من خلال المعونة المالية اعتمادات لتعويض خسارتها المالية الناتجة عن خفض أو إلغاء الرسوم الجمركية ولدعم جهودها في مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وتتفاوض للحصول على حوالي 4 مليار دولار ، خلال ثلاث سنوات من توقيع الاتفاقية .

4/1- أن تعمل مصر على الاحتفاظ بمكانتها كمستفيد رئيسي من التعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي في المنطقة ، وألا تقل المعاملة التفضيلية لمصر في مجالات الاتفاق عن تلك المعاملة الممنوحة للدول الأخرى في منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط ، آخذاً في الاعتبار الوزن السكاني وانخفاض مستوى الدخل مقارنة بالدول الأخرى .

وفي كل الأحوال فإن هذا الاتفاق يحمل مجموعة من المزايا التجارية بين الطرفين من خلال

إنشاء منطقة تجارة حرة للسلع والخدمات وتشجيع الاستثمارات المشتركة وخلق فرص العمل ، إلى جانب تقديم المساعدات لتطوير الصناعات عن طريق المعونات المالية ونقل التكنولوجيا وإعداد برامج تدريبية وكذلك التعاون في المجالات السياسية والأمنية والعلمية والثقافية بما يعمل على التوصل لتنمية تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستوى المعيشة وزيادة الرفاهية ومعدلات النمو في دخل الفرد في مصر ، ويتم هذا الاندماج التام بين مصر والاتحاد الأوروبي خلال فترة انتقالية مدتها 12 عاماً تبدأ مع سريان الاتفاق وبما يتفق مع نصوص اتفاقية الجات وتنظيمات منظمة التجارة العالمية .

ولا يبقى إلا الاستعداد من الآن ليكون الاقتصاد المصري على مستوى هذه المشاركة الأوروبية حتى يحصل على أكبر مكاسب ممكنة من علاقاته الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي .

**رابعاً : العلاقات الاقتصادية المصرية في إطار التعاون الاقتصادي الشرق أوسطي**

ظهرت فكرة "السوق الشرق أوسطية" من ضرورة قيام تعاون اقتصادي إقليمي بين دول مايسمى بالشرق الأوسط . ذلك التعبير غير المحدد ، ومع ولوج محادثات السلام ، وفي إطار الاقتصاد السياسي للسلام ، فقد اتخذت عدة خطوات على طريق التعاون الاقتصادي الشرق أوسطي ابتداء من مؤتمر الدار البيضاء عام 1994 و، مروراً بمؤتمر عمان 1995 ، وانتهاء بمؤتمر القاهرة في نوفمبر 1996 وانتهت بسقوط السوق الشرق أوسطية في مؤتمر الدوحة بعد ذلك . وماطرحته المؤتمرات من مشروعات مستقبلية مشتركة تحاول أن ترسم خريطة المنطقة اقتصادياً مع دخول القرن الحادي والعشرين ، وقد تبارت كل دولة في طرح آفاق التعاون الاقتصادي الشرق أوسطي ، سواء عن طريق القطاع العام أو القطاع الخاص ومن خلال المشاريع الاقتصادية التي تخدم مصلحة كل دولة من دول المنطقة .

وكل البوادر تشير إلى أن مصر ستلعب دوراً محورياً في التعاون الاقتصادي الشرق أوسطي ، وهناك عدة دلائل لذلك هي :

1- الموافقة في مؤتمر عمان على إقامة بنك الشرق الأوسط للتنمية في مصر برأسمال قدره 5 مليارات دولار ويكون مقره القاهرة ، وقد تم بالفعل تدبير رأس مال البنك والانتهاء من

الدراسة الخاصة ، وستشهد الشهور القادمة ظهور البنك إلى حيز الوجود .

2- كذلك الموافقة على تأسيس مجلس السياحة الإقليمي وروابط للسياحة والسفر في الشرق الأوسط وحوض المتوسط ويتضمن المجلس ممثلين حكوميين وآخرين من القطاع الخاص ، واتفق أن يكون مقره القاهرة أيضاً .

3- عرضت مصر 85 مشروعاً استثمارياً في إطار التعاون الاقتصادي الإقليمي الشرق أوسطي بتكلفة أكثر من 25 مليار دولار .

4- تم إقامة مؤتمر التعاون الاقتصادي الشرق أوسطي في القاهرة في نوفمبر عام 1996 ، وهي قمة لعبت فيها مصر دوراً كبيراً وقدمت 188 مشروعاً بتكلفة أكثر من 33 مليار دولار .

وتجدر الإشارة إلى أن التعاون الاقتصادي الإقليمي الشرق أوسطي يرتبط التقدم فيه ، من وجهة النظر المصرية ، بالتقدم الذي يحدث على مسار تحقيق السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط بين إسرائيل وباقي الأطراف العربية التي لم تصل إلى اتفاق بعد ، إلى جانب الوصول إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وحسم قضية القدس ، وكل ذلك سيأخذ زمناً ليس بالقصير وعموماً فإن ثمار التعاون الاقتصادي الشرق أوسطي لن تظهر بوضوح إلا في الأجل الطويل ، وعلى الاقتصاد المصري أن يكون متحفزاً ، متقدماً نحو الأفضل من الآن ، وياحبذا لو استطاع إقامة تكتل اقتصادي عربي ضمن هذا التحفز والاستعداد للمستقبل ، حيث لا يعتبر التعاون الاقتصادي الشرق أوسطي بديلاً عن إقامة تجمع اقتصادي عربي متى سنحت الظروف بذلك ، بل لابد من تهيئة الظروف المواتية لهذا التكتل العربي .

**خامساً : علاقة الاقتصاد المصري بأحداث 11 سبتمبر 2001**

تعتبر علاقة الاقتصاد المصري بأحداث 11 سبتمبر 2001 علاقة وطيدة لأسباب كثيرة:

**السبب الأول** يرجع إلى أن الاقتصاد المصري تربطه بالاقتصاد الأمريكي علاقات اقتصادية ذات أبعاد متعددة ، حيث تصل نسبة التجارة الدولية بين البلدين حوالي 20% من حجم التجارة الدولية للاقتصاد المصري ، ومن ناحية أخرى هناك اتفاقية المشاركة المصرية – الأمريكية ، إضافة إلى ذلك، المعونة الأمريكية التي تقدم سنوياً إلى مصر سواء في شكلها النقدي أو شكلها العيني .

**أما السبب الثاني** فيرجع إلى أن الاقتصاد الأمريكي اقتصاد يمثل ناتجه المحلي الإجمالي حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العالمي بأثره وبالتالي امتدت تأثيرات أزمته إلى كل مناطق العالم تقريباً وعلى الأخص المنطقة العربية . والاقتصادات العربية كما أشرنا من قبل في التحليلات الخاصة بتأثير الأزمة على الاقتصادات العربية والاقتصاد المصري ، كانت من ضمن الاقتصادات التي تأثرت بقوة بأزمة الاقتصاد الأمريكي .

**أما السبب الثالث** ، فيرجع إلى أن الاقتصاد المصري يعتبر من الاقتصادات المنفتحة بدرجة كبيرة على العالم الخارجي ؛ وبالتالي فإنه يتأثر بالأزمات والصدمات الخارجية بصورة أو بأخرى سواء كان هذا التأثير مباشراً أو غير مباشر .

ونظراً لوجود هذه العلاقة المتشابكة بين الاقتصاد المصري وأحداث 11 من سبتمبر 2001 فقد تفاوتت التقديرات الخاصة بحجم الخسائر التي أصابت الاقتصاد المصري نتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها ، ويلاحظ أن هذا التفاوت هو تفاوت واضح ، حيث إن الحكومة المصرية قدرت تلك الخسائر في بداية الأزمة بمبلغ يتراوح بين 3 - 7 مليار جنيه ، بينما عادت في فبراير 2002 وقدرت هذه الخسائر والأضرار بمبلغ أربعة مليارات دولار ــ أي بما يصل إلى 20 مليار جنيه تقريباً ــ وذلك عند عقد مؤتمر الدول المانحة في شرم الشيخ لبحث مساندة مصر اقتصادياً لعبور آثار أزمة 11 سبتمبر ، حيث اجتمعت ما يقرب من أربعين دولة ومؤسسة مالية دولية لبحث آليات مساندة مصر لعبور آثار أزمة 11 سبتمبر وتم الاتفاق على أن المبلغ الذي يقدم في هذا المجال يجب ألا يقل عن 2,5 مليار دولار وهو نفس الرقم الذي أعلنه وزير الاقتصاد المصري في 2001/11/3 . وعموماً يرجع تفاوت التقدير إلى تشعب علاقة الاقتصاد المصري بتلك الأزمة والأحداث وظهور مجموعة من الآثار المباشرة وغير المباشرة سواء المحسوبة أو التي من الصعب قياسها . وقد بدأت آثار الأزمة الأمريكية وأحداث 11 سبتمبر تظهر بالفعل في صورة خسائر كبيرة للاقتصاد المصري يمكن أن تؤدي إلى المزيد من الاختلال في التوازن الخارجي له ، وتعمق الأزمة التي كان يعاني منها أصلاً قبل وقوع الأحداث إذا لم يتعامل معها بكفاءة وبمنطق إدارة الأزمات . وتنبع الآثار السلبية للأحداث الأمريكية على الاقتصاد المصري من التدهور

الاقتصادي الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي العملاق إلى الاقتصادات المرتبطة معه بعلاقات قوية في مجالات التجارة السلعية الدولية والاستثمارات وغيرها من مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية . هذا بخلاف ما أبرزته الأزمة الأمريكية من مخاوف عالمية أثرت سلبياً على حركة الطيران والسياحة والاستثمارات عبر الاقتصاد العالمي كله ، بما في ذلك الاقتصاد المصري .

وفي ضوء كل ذلك يمكن رصد أهم آثار أزمة 11 سبتمبر الأمريكية على الاقتصاد المصري من خلال التحليل التالي :

**1- خسائر قطاع السياحة والطيران**

تعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الثامنة من حيث عدد السائحين الوافدين لمصر ، حيث بلغ عدد السائحين الأمريكيين الذين وفدوا إلى مصر عام 2000 حوالي 235,3 ألف سائح بنسبة 4,3% من إجمالي عدد السائحين البالغ 5,5 مليون سائح في نفس العام وقد بلغت الإيرادات السياحية من السياح الأمريكيين نحو 195,5 مليون دولار أمريكي من إيرادات سياحية إجمالية نحو 4345,3 مليون دولار تحققت في نفس العام ، وقد بلغت نسبة إلغاءات الحجز للأمريكيين في الفنادق المصرية نسبة 100% في شهري أكتوبر ونوفمبر من عام 2001 حيث قامت السلطات الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر بتحذير مواطنيها من السفر عموماً لمدة ثلاثة أشهر .

وفي ضوء كل ذلك فقد قدرت الخسارة المتوقعة في الإيرادات السياحية في مصر ما بين 1,6 - 2 مليار دولار أمريكي خلال عام 2002/2001 حيث ما يسري على السياحة الأجنبية يسري على السياحة العربية أيضاً ، وقد حددت الحكومة المصرية تقديراتها للخسائر المتوقعة في قطاع السياحة في مبلغ يصل إلى 1631 مليون دولار أمريكي .

ويأتي ذلك من منطلق أن قطاع السياحة هو أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية لما يتعرض له الاقتصاد العالمي من تقلبات خارجية وأزمات في حركة السفر والسياحة ، وإذا ما أخذنا مضاعف الإنفاق السياحي في الاعتبار ، الذي يتراوح بين 2 - 2,5 فإن الخسارة ستكون مضاعفة .

وبالتبعية فقد تأثرت سلباً شركات الطيران المصرية وفي مقدمتها شركة مصر للطيران التي قررت إلغاء بعض خطوطها للعديد من المدن التي تراجع عدد المسافرين عليها أو انعدم في بعض

الأحيان ، كما أضافت الشركة مبلغ 4 يورو على كل تذكرة بعد ارتفاع أسعار التأمين على الرحلات الجوية . كذلك قامت بتسريح عدد كبير من العاملين بصورة مؤقتة ، فضلاً عن تخفيض مرتبات الموظفين الإداريين . أما الوضع في شركات الطيران الخاصة ، فيعد أكثر سوءاً فهي تواجه بالفعل مأزقاً تاريخياً ، خاصة بعد الأعباء المالية الباهظة التي أضيفت إليها بعد رفع قيمة التأمين على الرحلات الجوية من 3 في الألف قبل أحداث سبتمبر إلى 18 في الألف بعد شهر من وقوعها.

**2- خسائر قطاع التجارة الدولية**

في إطار أن الولايات المتحدة الأمريكية احتلت المركز الأول كسوق للصادرات السلعية خلال عام 2000/99 ،حيث بلغت الصادرات السلعية المصرية 2,9 مليار دولار بنسبة 45,3% من إجمالي الصادرات السلعية المصرية ؛ فقد أشارت التوقعات والتقديرات إلى انخفاض الصادرات السلعية المصرية إلى السوق الأمريكية بنسبة تتراوح بين 45 - 50% نتيجة لأحداث 11 سبتمبر وتداعياتها وإلى باقي العالم بنسبة 20% وإلى أوروبا بنسبة 30% وقد تأثرت على وجه الخصوص صادرات الملابس الجاهزة . أما فيما يتعلق بالواردات السلعية ، فالتأثير عليها ، يأتي أساساً من إمكانيات زيادة فاتورة الواردات السلعية بسبب انخفاض أسعار المنافسين واندفاع بعض المستوردين المصريين إلى تكديس بعض سلع الواردات .ويشير البعض إلى أن الخسارة في مجال التجارة الدولية عموماً قد تصل من 3 إلى 3,5 مليار دولار أمريكي .

وسيتعدى هذا التأثير السلبي عموماً حالة الركود في الاقتصاد الأمريكي المتوقع حدوثها عموماً.

**3- الأثر على الاستثمارات المباشرة**

يتوقع الكثيرون ، أن تدفق الاستثمارات الأمريكية المباشرة الجديدة سيتراجع بشدة ضمن التراجع المتوقع لحركة الاستثمارات المباشرة عبر الاقتصاد العالمي ككل ، لكن تأثير ذلك على الاقتصاد لن يكون كبيراً نظراً لأن حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر يعتبر محدوداً من الأصل ، حيث بلغت تلك التدفقات عام 1999 حوالي 1558 مليون دولار بما ما يقل عن 2,% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم والتي بلغت في مجموعها 912,5 مليار

دولار في نفس العام ، كما بلغت الاستثمارات الأمريكية في مصر حتى منتصف 2001 حوالي 487 مليون دولار وهي توازي نحو 6,8% من إجمالي الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة غير البترولية المتراكمة في مصر ، ومن المتوقع أن ينخفض تدفق الاستثمار المباشر الأمريكي إلي مصر بعد الأحداث نظراً لإتجاهها إلى السوق الداخلي بالولايات المتحدة الأمريكية لإصلاح ما تم تدميره .

**4- الأثر على سوق المال المصري**

فقد تأثر سوق المال المصري تأثراً ملحوظاً بأحداث 11 سبتمبر ، ويمكن أن نلمح ذلك من خلال انخفاض مؤشرات سوق المال ، وكذا زيادة مبيعات الأجانب في البورصة الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار شهادات الإيداع المقيدة ببورصة لندن للأوراق المالية .

فقد انخفض المؤشر العام لهيئة سوق المال بنسبة 1,2% خلال الفترة من 10 سبتمبر إلى 6 نوفمبر 2001 ، كذلك انخفض مؤشر ستاندرد آند يورز لمصر بنحو 17,2% منذ إقفال 10 سبتمبر، كذلك حدث تراجع كبير في قيمة تعاملات الأجانب خلال شهر سبتمبر 2001 بالمقارنة بالشهر السابق من نفس العام .

**5- الأثر على ميزان المدفوعات**

حيث تأثر سلباً من خلال تراجع الإيرادات السياحية بنسبة كبيرة ، وكذلك انخفاض قيمة الصادرات السلبية بنسبة لا يستهان بها ، على احتمال زيادة الواردات ، ومن ناحية أخرى فقد أدى ارتفاع أقساط ومدفوعات التأمين على النقل البحري والجوي وكذا قوانين الشحن منذ الحادي عشر من سبتمبر إلى ارتفاع تكلفة الواردات ، وهناك احتمال كبير لانخفاض رسوم قناة السويس بسبب الاتجاه المتوقع لانخفاض حجم التجارة العالمية في ظل حالة الكساد والإبطاء في حركة الاقتصاد العالمي ويؤدي ذلك بدوره إلى نقص حصيلة الاقتصاد المصري من النقد الأجنبي ، ونظراً لأن معظم استثمارات البنك المركزي مقدمة من الخارج بالدولار الأمريكي (الاحتياطيات الدولية) فإنه في ظل خفض بنك الاحتياط الفيدرالي في الولايات المتحدة ، لسعر الفائدة ، فمن المتوقع أن تنخفض صافي إيرادات الدولة السنوية من "استثمارات الاحتياطي" كذلك قد يكون هناك اتجاه

نزولي لتحويلات المصريين في الخارج لاسيما العاملين في منطقة الخليج حيث سيتم الاستغناء عن بعض العمالة المصرية أو تخفيض أجورها في ظل تقلص عائدات النفط وتوقف برامج التوسع والاستثمار في تلك الدول .

وقد أشارت التوقعات في هذا المجال إلى أن الأثر الصافي على الميزان التجاري من ميزان المدفوعات سيكون سلبياً ويقدره البعض بنحو 3,8 مليار دولار ، وسوف يؤدي ذلك بدوره إلى ضغط متزايد على سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار ، وهو ما يعتبر مصدراً كبيراً للخطر فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي في مصر .

وقد بذلت الحكومة المصرية عموماً جهوداً مكثفة لمواجهة الآثار السلبية لأحداث 11 سبتمبر على الاقتصاد المصري ، كان من أهمها عقد الرئيس حسني مبارك اجتماع في 26 سبتمبر مع مجلس الوزراء وكبار المسئولين ، لبحث انعكاس الأحداث على حركة الطيران والسياحة والاقتصاد المصري عموماً ، وفي 3 أكتوبر أصدر مجلس الوزراء عدة قرارات هامة على طريق مواجهة الأزمة . وفي اجتماعه في الأول من نوفمبر قام مجلس الوزراء باستعراض تقرير شامل بشأن تأثير أحداث 11 سبتمبر على الاقتصاد المصري . والخلاصة أن الحكومة بدأت تعي جيداً أهمية إدارة الأزمات وكيفية دراسة احتمال وقوع الأزمات ، وتقدير حجم الخسائر المحتملة ، ثم إقرار السياسات المناسبة في الوقت المناسب وهذا هو الأهم ، ومن الضروري تعميق الفهم والكفاءة في هذا المجال لإدارة علاقات الاقتصاد المصري بكفاءة وفعالية في ظل نظام اقتصادي عالمي ، دائماً يميل إلى التغير .

وهكذا وفي إطار هذا التحليل ، تتحدد المحاور الرئيسية لإدارة العلاقات الاقتصادية للاقتصاد المصري بتوجهاتها المستقبلية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد على النحو التالي :

1- السعي إلى خلق اقتصاد تنافسي له قدرة تنافسية متزايدة يرتبط بالاقتصاد العالمي في إطار مبدأ الاعتماد المتبادل وتعظيم العائد من التعامل مع العالم الخارجي ليزداد الدخل القومي وترتفع مستويات المعيشة ، وهو ما يحتم بالضرورة تبني استراتيجية للإنتاج من أجل التصدير ويتم ذلك في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل وخاصة الجانب الخاص

بالإصلاح الهيكلي ، في إطار التنسيق بين منظمات التمويل الدولية (البنك والصندوق الدوليين) والهدف تحقيق التوازن الخارجي بمردوده الداخلي .

2- تعظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات إلى أدنى درجة ، في إطار التعامل مع اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية والاستعداد باستراتيجية على مستوى عال من الكفاءة لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي خلال مهلة العشر سنوات المعطاة.

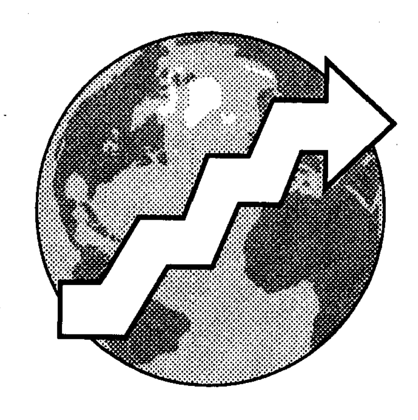
3- جعل المشاركة الأمريكية - المصرية مجالاً لاستقدام وجذب الاستثمارات الأمريكية الضخمة وخاصة الشركات متعدية الجنسيات ، ذات التكنولوجيا المتقدمة لتعميق الأنشطة الاقتصادية ذات الميزة النسبية والميزة التنافسية التي يتمتع بهما ويمكن أن يتمتع بهما الاقتصاد المصري .

4- جعل المشاركة الأوروبية - المصرية مجالاً لإعادة تقسيم العمل واختراق السوق الأوروبية من خلال الصناعات والأنشطة الخدمية التي لمصر فيها ميزة نسبية وقدرة تنافسية ، مع إعادة تأهيل الصناعات والأنشطة لتكون على مستوى المنافسة القادمة واستغلال المعونات والمساعدات الأوروبية في هذا المجال .

5- العمل على أن يكون لمصر دور محوري متزايد في التعاون الشرق أوسطي باعتبارها أكبر دول الشرق الأوسط وبالتالي لابد من أن يكون وزنها الاقتصادي متكافئاً مع وزنها السياسي والتاريخي ، وفي نفس الوقت تفعيل التعاون الاقتصادي العربي بالسعي نحو إقامة تكتل اقتصادي عربي ينقل الاقتصاد العربي والمصري إلى مستقبل أفضل وفي هذا الاتجاه يمكن جني مكاسب كبيرة وهائلة .

6- التعامل مع أحداث 11 سبتمبر بمفهوم إدارة الأزمات والخروج بالدروس المستفادة وتقدير حجم الخسائر المحتملة ووضع السيناريوهات التي تتعامل مع تلك الأزمة ، بل إقامة نظام للإنذار المبكر يعمل على توقع الأزمة قبل وقوعها والعمل على زيادة القدرة على التكيف مع الصدمات الخارجية في الوقت المناسب وبالآليات المناسبة ، وبمنهجية التخطيط الاستراتيجي .

# الفصل الثاني عشر



## الاقتصاد العالمي وتأثيرات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001

# الاقتصاد العالمي وتأثيرات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001

لعل من الأهمية بمكان محاولة تحليل تأثيرات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 على الاقتصاد العالمي ، نظراً لأن تلك التأثيرات قد توحي بأن النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي كان سائداً قبل تلك الأحداث قد تتغير مكوناته وهياكله في ضوء هذه التأثيرات واحتمالات تغييرها لبعض الأوضاع السائدة .

مع ملاحظة أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر وقعت في أسوأ توقيت بالنسبة للاقتصاد العالمي ، حيث كان هذا الاقتصاد يعاني من الآثار السلبية للعولمة في الكثير من جوانبه وكانت تجتاح المدن المظاهرات المناهضة للعولمة بقوة في أنحاء متفرقة من العالم ، ومن ناحية كانت بعض مكوناته في الدول النامية تعاني من عدم فتح الأسواق الخاصة بالدول المتقدمة لها ، وأن حالة الاقتصاد الأمريكي قبل دخول الأزمة كانت تنذر بالانزلاق نحو الكساد وقد أشارت بعض التقارير الدولية إلى أنه إذا أصاب الكساد الاقتصاد الأمريكي فإنه سوف يجر معه بقية دول العالم، وليس أدل على ذلك من أن مظاهر القلق سادت جميع أنحاء العالم عقب تلك الأحداث بصورة لم تحدث في أي وقت منذ الثلاثينيات ، وبالتالي أدخلت أحداث 11 سبتمبر الاقتصاد العالمي في بوادر أزمة اقتصادية عالمية تحتاج إلى إعادة النظر في هذا الاقتصاد وآلياته ومؤسساته وشركاته



للوصول إلى نظام اقتصادي عالمي جديد أكثو توازناً وأكثر وضوحاً وأكثر عدالة وأكثر استقراراً وأكثر تعميقاً لمبدأ الاعتماد المتبادل بين أطرافه .

ومن هنا تبرز أهمية رصد التأثيرات المختلفة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 على الاقتصاد العالمي من خلال التحليل التالي :

**أولاً : أثر الأزمة الأمريكية على تحولات الاقتصاد العالمي ومؤشرات أدائه**

يمكن القول بأن اقتصادات العالم قد تأثرت بأحداث سبتمبر ، وما تلاها من تداعيات نتيجة لتأثر الاقتصاد الأمريكي بوزنه الكبير سلبياً من هذه الأزمة ، وبالتالي تأثيره في بقية اقتصادات العالم من خلال آليات التجارة والاستثمار والسياحة والطيران نظراً لأن الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الأمريكي يصل إلى 30,9% من الناتج الإجمالي المحسوب وفقاً لسعر الصرف وقرابة 21,7% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي المحسوب وفقاً لتعادل القوة الشرائية مع الدولار في عام 2000 ، طبقاً لبيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العام 2002 ، كما بلغت قيمة الصادرات السلعية الأمريكية عام 2000 نحو 772 مليار دولار لتشكل نحو 12,1% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية على حين بلغت قيمة الواردات السلعية الأمريكية عام 2000 ، نحو 1238,2 مليار دولار بنسبة بلغت 18,7% من إجمالي الواردات السلعية العالمية ، بينما بلغت صادرات الخدمات الأمريكية نحو 290,9 مليار دولار بنسبة بلغت 19,8% من إجمالي الصادرات الخدمية العالمية ، في حين بلغت قيمة واردات الخدمات الأمريكية في العام نفسه نحو 217,1 مليار دولار بنسبة تصل إلى نحو 14,7% من إجمالي قيمة الواردات الخدمية العالمية في ذلك العام ، وبالتالي فإن اقتصاد بهذا الحجم والتشابك مع الاقتصاد العالمي يكون قادراً بلا شك على التأثير في عدد كبير من الاقتصادات في العالم عموماً من خلال شبكة علاقاته بها وبفعل عوامل التغذية المرتدة أو التأثيرات المتبادلة وبناء على مفهوم الاعتماد المتبادل الذي يتعمق في ظل العولمة يوماً بعد يوم .

ويكفي الإشارة إلى مجموعة من المؤشرات الأخرى التي توضح كيف يكون للاقتصاد الأمريكي هذا التأثير على الاقتصاد العالمي بأسره ، فعلى سبيل المثال إذا كان حجم الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الأمريكي يبلغ 30,9% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وفقاً لأسعار

الصرف فإن تلك النسبة تصل في اليابان نحو 13,9% ، ونحو 6,6% لألمانيا وحدها ، ونحو 27,5 للاتحاد الأوروبي في مجمله بما في ذلك ألمانيا ، ونحو 4% للصين في عام 2000 ، كما شكل الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الأمريكي والمحسوب وفقاً لتعادل القوى الشرائية نحو 21,7% من الناتج العالمي المحسوب بهذه الطريقة ، مقارنة بنحو 7,5 لليابان ونحو 4,9% لألمانيا ونحو 11,5% للصين وذلك في عام 2000 [1] .

ومن ناحية أخرى بلغ نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من الصادرات الدولية من التراخيص وحقوق الملكية الفكرية نحو 53,9% من الإجمالي العالمي ، وتليها اليابان بنصيب بلغ 12,1% ثم بريطانيا بنسبة بلغت 11,7% ، في عام 2000

وقد ضاعف من تأثر اقتصادات العالم سلبياً من الأزمة الأمريكية في ظل هذه المؤشرات ، حالة الخوف والمخاوف التي سادت العالم في أعقاب هذه الأحداث وتداعياتها التي أثرت سلبياً على حركة الاستثمارات والسياحة والطيران ، وزادت وارتفعت تكاليف النقل والتأمين عبر دول العالم وخفضت أسعار النفط بقوة خلال الربع الأخير من عام 2001 ، كما لاحت في الأفق حالة من عدم اليقين بشأن المستقبل وإحساساً قوياً بأن هناك أزمة عالمية قادمة ، وهي حالة تؤدي عادة إلى انبثاق نتائج الأزمة والتعجيل بحدوثها ، وكانت نتيجة كل ذلك تباطؤ الاقتصاد العالمي .

وقد أشارت تقديرات خبراء البنك الدولي إلى أن أحداث 11 سبتمبر أخرت انتعاش الدول الصناعية عام 2002 وستزيد من مشكلات الاقتصادات النامية التي سينضم 10 ملايين جدد من أفراد شعوبها إلى الرصيد الكبير لمن يعيشون تحت حد الفقر في هذه الدول .

أما صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في نوفمبر عام 2001 فقد أشار إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي سينخفض إلى 2,6% عام 2001 وهو أقل من توقعاته في تقريره الصادر في مايو 2001 الذي قرر أن معدل نمو الناتج العالمي كان 3,2% ، بل إن مؤسسة مورجان ستانلي توقعت ألا يتجاوز النمو الاقتصادي في عام 2001 نسبة 2,1% بل ووضعت سيناريو أسوأ

---

(1) انظر في ذلك :

البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم 2002

يمكن ألا يتجاوز فيه معدل نمو الناتج العالمي نسبة 1,1% .

وكل المؤشرات للنمو الاقتصادي العالمي تتجه للانخفاض كما هو ملاحظ ، وكل التوقعات تشير إلى أن الاقتصاد العالمي قد يدخل مرحلة طويلة من الركود الاقتصادي وقد يترتب عليها إذا حدثت الكثير من الآثار السلبية على دول العالم سواء المتقدم أو النامي ، بل بدأت تلوح في الأفق ما يسمى بأسوأ السيناريوهات التي تنبئ بمخاوف عديدة بالنسبة للمستقبل .

كل ذلك أدى إلي التفكير بقوة في البحث بعمق في الخروج من هواجس حدوث أزمة اقتصادية عالمية ، وهناك اتجاهان مختلفان في هذا المجال : يتمثل الاتجاه الأول في رؤية صندوق النقد الدولي التي تتلخص في ضرورة إجراء خفض للضرائب كإجراء يتعلق بالسياسة النقدية ، مع تخفيض أسعار البترول مما يؤدي ويحفز على الخروج من شبح الأزمة ، بينما يتلخص الاتجاه الثاني في رأي الخبير الاقتصادي جوزيف ستجليتس الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام 2001 والذي كان يشغل منصب كبير المستشارين الاقتصاديين للبيت الأبيض في عهد بيل كلينتون حين حقق الاقتصاد الأمريكي أفضل أداء وأطول دورة نمو منذ الحرب العالمية الثانية ، فقد عارض ستجليتس فكرة خفض الضرائب ، حيث يرى أنها لا يمكن أن تشكل حافزاً للاقتصاد لأنها لا تتحول بالضرورة إلى طلب إضافي واقترح بدلاً من ذلك زيادة الإنفاق العام الاجتماعي عن طريق تقديم المساعدات للعاطلين عن العمل .

وهكذا نلمح تغيراً في آليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، حيث يتبلور عامل مهم وهو أن البعد الاجتماعي أخذ يتصاعد وينمو كأحد الآليات الهامة لخروج الاقتصاد العالمي من أزمته ، أي تخفيض المعاناة عن الفقراء ومحدودي الدخل وزيادة دخولهم لتحريك الطلب من خلال الإنفاق العام التحويلي الذي يؤدي إلى تحريك النشاط الاقتصادي وليس بالمزيد من الضرائب ، ونحن نحبذ إتجاه السياسة المالية إلى تخفيض العبء الضريبي وفي نفس الوقت إلى زيادة الإنفاق العام التحويلي ، ويتوقف ذلك على مدى كفاءة صانعي السياسة الاقتصادية .

والأهم أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد بدأ يظهر بداخله قوى تتجه أكثر نحو إعادة توزيع الدخل ليكون أكثر عدالة ، وأن هناك نفحة تسود في الوقت الحاضر نحو النظر بعين الاعتبار

والاهتمام لمطالب الدول النامية لتخفيف حدة الفقر فيها وهي اتجاهات مختلفة تماماً عن الاتجاهات التي كانت سائدة قبل حدوث أزمة 11 سبتمبر بكل أبعادها .

**ثانياً : التأثير على السياحة والطيران والصناعات ذات العلاقة**

فالأزمة الأمريكية كشفت النقاب عن أن صناعة السياحة العالمية وكل الخدمات والصناعات المرتبطة بها كانت في مقدمة قطاعات النشاط الاقتصادي التي تأثرت بقوة من أحداث 11 سبتمبر ، فبعد أسبوع واحد من تلك الأحداث أعلن فرانسيسكو فرانجياللي سكرتير عام منظمة السياحة العالمية أن صناعة السياحة تمر بأسوأ أزمة منذ حرب الخليج الثانية بسبب هجمات 11 سبتمبر ، مشيراً إلى أن هذه الصناعة تقوم على السلامة والأمن الشخصيين والماليين للسياح ، وقد هددت تلك الهجمات هذين العاملين معاً .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن الأزمة الطاحنة التي تمر بها السياحة العالمية تمس عدداً ضخماً من الوظائف في قطاع السياحة والخدمات والصناعات المرتبطة بها ، فهناك 115 مليون وظيفة مباشرة في مجال السياحة في العالم ، إضافة إلى نحو 80 مليون وظيفة في الأعمال المرتبطة بالسياحة بشكل غير مباشراً أما الدخل السياحي فقد بلغ 476 مليار دولار وبلغ عدد السياح نحو 699 مليون سائح في عام 2000 .

وتشير التقديرات إلى أن عدد السياح الذين ينتقلون من بلد لآخر قد ينخفض بمقدار الثُلث ، وبالتالي ستتراجع الوظائف في هذا القطاع وفي قطاع الخدمات المرتبطة به .

ويذكر أن بسبب حرب الخليج الثانية عام 1991 انخفض عدد السياح عبر العالم إلى 266 مليون سائح مقارنة بنحو 280 مليون عام 1990 ، إلا أن لجنة "تعافي السياحة والسفر" التي شكلتها منظمة السياحة العالمية والتي يرأسها وزير السياحة المصري ، ترى أن الأزمة الراهنة التي تتعرض لها صناعة السياحة والسفر ، هي أزمة فريدة لم يشهد العالم لها مثيلاً ، وأشارت المنظمة إلى أن هذه الأزمة أدت إلى انخفاض حركة السياحة العالمية بنسبة تتراوح بين 60% ، 70% في بعض دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط في ظل عزوف السائحين عن السفر إلى الدول الإسلامية عموماً . كما تراجعت أعداد السائحين الذين يتوجهون إلى مختلف دول العالم ، ففي

فرنسا على سبيل المثال انخفض عدد السائحين القادمين من أمريكا الشمالية بنسبة 50% منذ وقوع أحداث سبتمبر وحتى منتصف شهر أكتوبر الذي تلاه .

وفي تقرير لمنظمة العمل الدولية ، أشار إلى أن هناك 207 مليون فرد يعملون في قطاع السياحة والسفر على مستوى العالم ، وبما يمثل 8% من إجمالي العمالة على مستوى العالم ، وأضاف التقرير إلى أن الانخفاض المقدر في السياحة بنسبة 10% سوف يعني فقد 8,8 مليون وظيفة منهم 1,1 مليون في الولايات المتحدة ، و 1,2 مليون في الاتحاد الأوروبي .

ولا شك أن أوروبا التي تستحوذ على 59,8% من أعداد السائحين الذين يتدفقون عبر العالم ، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تستقطب نحو 7,3% من هؤلاء السياح والبلدان العربية التي تستقبل نحو 4,3% من حركة السياحة في العالم ، سوف تتأثر سلبياً وبشدة بما سيؤثر سلباً على أداء اقتصادات البلدان المستقبلة الرئيسية للسياح في العالم والمنطقة العربية ، خاصة وأن قطاع السياحة والخدمات المرتبطة به من فنادق ومطاعم ونقل وطيران وصناعات تقليدية تشكل جزءاً مهماً من اقتصادات تلك الدول .

ومن ناحية أخرى فإن تلك الأحداث التي استخدمت فيها الطائرات المدنية كقنابل طائرة لتفجير أهداف عملاقة تسببت في حالة من المخاوف الشديدة من السفر بالطيران في كل العالم ، كما أن دعوة الحكومة الأمريكية لمواطنيها بعدم السفر لأي مكان خارج الولايات المتحدة الأمريكية لمدة ثلاثة أشهر بعد وقوع الهجمات ، قد أوجد عاملاً ركودياً خطيراً على حركة الطيران وبدأت شركات الطيران الكبرى في العالم تتعرض لانخفاض في أرباحها أو لخسائر مؤثرة دفعت البعض منها للتهاوي مثل شركة الطيران السويسرية (سويس إير) التي كانت تعاني من مصاعب وخسائر مالية قبل الأزمة الأمريكية التي أجهزت عليها لولا قيام الحكومة السويسرية بتقويمها للحفاظ على رمز من رموز الاقتصاد السويسري ، وللحفاظ أيضاً على مستوى مرتفع من الثقة في الاقتصاد السويسري . كما بدأ عدد كبير من شركات الطيران على مستوى العالم الاستغناء عن نسبة لايستهان بها من العاملين لديها . فقد أعلنت الخطوط الجوية البريطانية أنها سوف تستغني عن 5200 من موظفيها وكذلك الخطوط الجوية الملكية الهولندية KLM التي أعلنت أنها ستستغني عن

2500 عامل وكذلك لوفتهانزا الألمانية التي أعلنت أنها ستستغني أيضاًعن 7500 وظيفة .

كذلك فإن المخاوف التي ولدتها أحداث 11 سبتمبر ، أدت إلى تخفيض شركات الطيران الأمريكية لرحلاتها بنسبة 20% وإلى اتخاذها قراراً بالاستغناء عن 100 ألف موظف خلال أسبوعين فقط بعد الأحداث ، مما دفع الإدارة الأمريكية إلى وضع خطة إنقاذ بقيمة 15 مليار دولار لمساعدة شركات الطيران ، منها خمسة مليارات كمساعدات نقدية ، وعشرة مليارات كضمانات قروض .

**ثالثاً : الأثر على حركة الاستثمار الدولي**

لقد أثرت أحداث 11 سبتمبر على المناخ الاستثماري في الاقتصاد العالمي بالسالب ونتيجة لذلك فمن الطبيعي أن تتجه حركة الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة إلى الانخفاض ، أي تتأثر سلبياً حيث إنه إذا كانت هناك هواجس أمنية وعدم استقرار أمني فإنه من المنطقي أن تتراجع حركة الاستثمارات الدولية ، كما أن توقيع الرئيس الأمريكي لقانون ديو . اس . ايه باتريوت في شهر أكتوبر وهو القانون الذي يوسع قوانين ملاحقة غسيل الأموال بشكل غير مسبوق في الولايات المتحدة الأمريكية ، سوف يقلل من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة التي تتوجه للولايات المتحدة الأمريكية ، سواء لأن جانب منها يعود إلى مصادر مشبوهة أو أن جانباً آخر لايرغب أصحابه في خضوعه للفحص أو للكشف أمام الرأي العام بأي صورة حتى لو كانت من مصادر مشروعة .

ومن ناحية أخرى ، فإن صندوق النقد الدولي أعطى الدول النامية مهلة ثلاثة أشهر لإصدار قوانين لمكافحة غسيل الأموال عبر تقصي مصادرها ونظراً لأن جانباً مهماً من حركة الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة يعود إلى مصادر مشبوهة فإن التزام دول العالم بإصدار وتطبيق مثل هذه القوانين يمكن أن يكبح الاستثمارات الدولية ، لكنه بالمقابل قد يرفع حجم ومعدل الاستثمار المحلي في كل دولة من هذه الدول .

وتشير توقعات البنك الدولي إلى تراجع تدفقات الاستثمارات الخاصة إلى الدول النامية من 240 مليار دولار عام 2000 إلى 160 مليار دولار في عام 2001 ، وهذا التراجع الذي تبلغ نسبته

33,3% أي الثلث في عام واحد هو انخفاض ضخم بكل المقاييس ، وهو ما يعكس درجة المخاوف التي أحدثتها أحداث 11 سبتمبر فيما يتعلق بانتقال الأموال والاستثمارات من دولة لأخرى ، وهو ما أثر على مناخ الاستثمار بالسالب .

ومن ناحية فمن المتوقع أن تتزايد ظاهرة الأموال الساخنة التي تتحرك في البورصات وأسواق العملات في الدول المتقدمة وفي بعض الدول النامية التي حررت قطاعها المالي وعومت عملاتها وبالتالي فمن المرجح أن تحدث أزمات في أسواق العملات بالذات في الفترة القادمة نتيجة لحدوث المضاربات الساخنة في ظروف انكماشية تحدث في الاقتصاد الحقيقي على مستوى اقتصادات العالم المختلفة .

**رابعاً : الأثر على قطاع التأمين في العالم**

يعتبر الأثر السلبي على قطاع التأمين في العالم ، من الآثار الهامة لأحداث 11 سبتمبر ، فقد واجهت شركات التأمين العالمية خسائر ضخمة ، حيث وجدت نفسها مطالبة بتغطية كافة الخسائر والأضرار المادية والبشرية التي تم التأمين عليها من قبل وذلك نتيجة لانهيار مبنى التجارة العالمي في نيويورك وسقوط مئات الضحايا في الطائرات ، وقد تراوحت القيمة المبدئية لهذه الأضرار مابين 20 - 30 مليار دولار ولا شك أن ذلك سوف يحدث أثراً بالغاً في شركات التأمين العالمية ومن الطبيعي في مثل هذه الظروف أن تنخفض أسعار أسهم شركات إعادة التأمين الكبرى في العالم نتيجة لارتفاع المبالغ المطالب كل منها بدفعها .

وقد ذكرت مؤسسة ستاندرد آند بورز أن الخسائر التي ستتكبدها أبرز شركات التأمين وإعادة التأمين في أعقاب الاعتداءات في الولايات المتحدة لن تقل عن 17,5 مليار دولار ، وقد يرتفع هذا الرقم بصورة ملحوظة في حالة ارتفاع الأضرار الناجمة عن الكارثة ، وليس أدل على ضخامة الخسائر التي يتوقع أن تتحملها شركات التأمين وإعادة التأمين ، من أن شركة لويدز أوف لندن أعلنت أن خسائرها الإجمالية الناجمة عن أحداث 11 سبتمبر سوف تصل إلى 1,9 مليار دولار وهو ما يمثل أكبر خسائر تتحملها عن حادث واحد ، كما أعلنت شركة ميونخ ري أن خسائرها تصل إلى 2,1 مليار دولار .

ولذلك عادت مؤسسة ستاندرد آند يورز بعد خمسين يوماً من الأحداث لترفع رقم الخسائر التي ستتكبدها شركات التأمين وإعادة التأمين إلى 22 مليار دولار وأن نصف هذه الخسائر تتحملها الشركات الأوروبية العاملة في مجال التأمين وإعادة التأمين . كل ذلك على الرغم من تصنيف أحداث وهجوم الثلاثاء الأسود في 11 سبتمبر على أنه من أفعال الحرب مما أعفى شركات التأمين من بعض المطالبات لأن هذه الأفعال لا تغطى من قبل بعض بوالص التأمين .

ومن ناحية أخرى ساهمت شركات التأمين التي أضيرت بشدة من هجمات سبتمبر في تفاقم أزمة شركات الطيران في مختلف دول العالم ، حيث قلصت شركات التأمين التغطية التأمينية لتصبح 50 مليون دولار كحد أقصى في حالة الحرب أو في العمليات الإرهابية وذلك لتغطية حالات الوفاة أو الإصابة على الأرض لشركات الطيران المعرضة لخطر كبير .

ويضاف إلى كل ما سبق ، أن شركات التأمين وإعادة التأمين قامت برفع قيمة التأمين على النقل وبالذات النقل الجوي كما رفعت قيمة التأمين على صادرات الدول المحيطة بأفغانستان ، وذلك بعد أن منيت هذه الشركات بخسائر كبيرة بسبب هجمات سبتمبر .

**خامساً: الآثار الواقعة على بعض دول ومناطق العالم**

**1- دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD**

حيث أشارت التقارير الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وهي مجموعة الاقتصادات المتقدمة في العالم ، أن عام 2001 الذي انطوى على أحداث 11 سبتمبر يعد العام الأسوأ بالنسبة للاقتصادات المتقدمة في العالم منذ عام 1982 ، وقد أظهرت تلك التوقعات أن اقتصادات الدول الثلاثين الأعضاء في المنظمة سوف تنمو بمعدل متوسط قدره 1% في عام 2001 وهو من أقل معدلات النمو التي حققتها هذه الدول قبل أحداث 11 سبتمبر .

**2- مجموعة الدول النامية**

**1/2- الأثر على معدلات النمو**

أشارت توقعات البنك الدولي إلى أن معدل النمو سينخفض إلى 2,9% عام 2001 بعد أن كان 5,5عام 2001 بالنسبة للدول النامية ، وذلك بسبب أحداث 11 سبتمبر والآثار المتشابكة

للتباطؤ الاقتصادي في الولايات المتحدة واليابان وأوروبا .

**2/2- الأثر على التجارة الدولية**

فقد أشارت التوقعات إلى انخفاض حجم وقيمة الصادرات في الدول النامية ، بسبب أحداث 11 سبتمبر ، سواء الصادرات من المواد الخام ، أو في الصادرات الصناعية والتكنولوجية وغيرها .

**3/2- الأثر على تدفقات رؤوس الأموال إلى الاقتصادات الناشئة**

فقد أشارت التوقعات والتقديرات أيضاً ، إلى انخفاض صافي تدفقات رأس المال الخاص لاقتصادات الأسواق الناشئة لتصل إلى 106 مليار دولار عام 2001 مقابل 167 مليار دولار عام 2000.

ويعزي هذا الانخفاض إلى ارتفاع درجة المخاطر عقب هجمات 11 سبتمبر علاوة على تأثير الانخفاض الحاد في أداء الاقتصاد العالمي ، وبالتالي تعاني الاقتصادات الناشئة من بيئة خارجية تتسم بعدم التأكد وهو ما أثر بشكل سلبي على ثقة المستثمرين والمستهلكين وزادت درجة التقلب في الأسواق المالية لديها، وقد أدى ارتفاع درجة المخاطر في الدول النامية إلى إحجام المستثمرين عن استثمار أموالهم في أسواق المال الناشئة .

وعلى سبيل المثال فقد أدى انخفاض تدفقات رأس المال الخاص لكل من تركيا والأرجنتين إلى حدوث أزمة حادة وبخاصة في الأخيرة . وبالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية فمن المتوقع انخفاض صافي تدفقات رأس المال الخاص من 61 مليار دولار عام 2000 إلى 45 مليار دولار عام 2001 ، أما في آسيا فقد انخفض صافي تدفقات رأس المال الخاص من 60 مليار دولار عام 2000 إلى 38 مليار دولار عام 2001 .

**4/2- الأثر على مستويات الفقر في الدول النامية**

في ضوء تقرير البنك الدولي في هذا الشأن ، فقد وضح تأثر الدول النامية بمجموعاتها المختلفة، وخاصة بالنسبة للدول الأكثر فقراً ــ والتي دخلت مرحلة الركود كنتيجة لانخفاض أسعار الصادرات وحجمها وكذلك السياحة والاستثمارات الأجنبية ــ فقد قدر عدد الذين سيضافون إلى من يعيشون تحت خط الفقر في الدول النامية بنحو 10 ملايين فرد ، مع العلم أن

خط الفقر يعني أن نصيب الفرد يكون عند واحد دولار أمريكي في اليوم الواحد .

بل أشار البنك الدولي إلى أنه نتيجة لذلك فإن من المتوقع أن يزداد عدد الأطفال المتوفين تحت عمر خمس سنوات بما يتراوح بين 20 - 40 ألف طفل .

وقد اتضح من التقرير أن أكثر المناطق تضرراً من تلك الأحداث هي أفريقيا ، إذ أنه بالإضافة إلى احتمال تزايد أعداد الفقراء ما بين 2 - 3 مليون نسمة ، وذلك نتيجة انخفاض النمو والدخول في أفريقيا ، فإن هناك أيضاً 2 مليون نسمة قد يحكم عليهم بالعيش في مستوى أدنى من واحد دولار أمريكي في اليوم ، ويرجع ذلك للانخفاض في أسعار المواد الأولية التي هي معظم صادرات أفريقيا .

**سادساً : الأثر على أسواق المال العالمية**

في إطار أن الاقتصاد العالمي أصبح في ظل العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد تنتشر في داخله وجوانبه ما يسمى بتعمق درجة التأثير المتبادل ، ولما كانت الأسواق العالمية هي في النهاية المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي العالمي ، وفي إطار رد الفعل الذي قامت به الحكومة الأمريكية من إغلاق بورصة نيويورك لمدة ثلاثة أيام ، وفي إطار ما حدث لقطاعات معينة من خسائر كبيرة ، مثل شركات الطيران والسياحة ، والتأمين ، فقد انعكس كل ذلك على حركة الأسهم والسندات والأوراق المالية المتداولة داخل أسواق المال العالمية وأصيبت بحالة من عدم الاستقرار وتزايدت المخاوف وأصبحت تعمل في ظروف عدم التأكد . وتصاعد العامل النفسي ، وبدأ كثيرون يتخلصون من الأوراق المالية التي في حوزتهم وهكذا سادت حالات من الفوضى والارتباك في تلك الأسواق .

وبدأت تظهر مؤشرات البورصات العالمية على هذه الحالة ، فقد وجد مثلاً عند افتتاح بورصة نيويورك في 17 سبتمبر 2001 انخفاض مؤشر داو جونز بمقدار 684,81 نقطة ليسجل 8920,7 نقطة عند الإقفال بانخفاض قدره 7% وبعد مرور شهر على الأحداث وبالتحديد في 7 أكتوبر 2001 ظل مؤشر داو جونز أقل من مستواه في 10 سبتمبر أي قبل حدوث الأزمة بانخفاض بلغ نسبته 3,8% ، أما مؤشر نيكي في اليابان فقد سجل انخفاضاً قدره 2,3% عن مستوى المؤشر في

10 سبتمبر 2001 .

وعموماً فقد كان تأثير الأسواق المالية العالمية يعتبر وقتياً ، وعكس فقط الحالة النفسية التي كان عليها المتعاملون والمستثمرون سرعان ما عادت الأمور إلى طبيعتها بعد فترة قصيرة وحالت الجهود التي بذلت والآليات التي استخدمت والإجراءات التي اتخذت ، دون أن تحدث تأثيرات عميقة في أسواق المال . بدليل أنه في 5 ديسمبر ارتفع مؤشر داو جونز مرة أخرى ليبلغ 1011,4 نقطة مقابل 9606 نقطة في 10 سبتمبر وبارتفاع قدره 5,3% أما مؤشر نيكي باليابان فقد ارتفع بمعدل 5,1% بالمقارنة بذات التاريخ في العام السابق للأحداث وبالنسبة لمؤشر فاينانشيال تايمز البريطاني فقد سجل ارتفاعاً بنسبة 6% بالمقارنة بيوم 10 سبتمبر من عام 2001 .

وبعد رصد كل هذه الآثار والتأثيرات على الاقتصاد العالمي فإنه يجب أن ننوه إلى مجموعة من الملاحظات الهامة وبخاصة فيما يتعلق بتلك الآثار على النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يتشكل في مرحلته الرابعة الممتدة من بداية الألفية الثالثة ، حيث يمكن رصد الملاحظات التالية :

**الملاحظة الأولى :**

أن الأزمة الأمريكية كشفت بوضوح عن أن النظام الاقتصادي العالمي يحتاج إلى مراجعة آلياته وتكويناته ومؤسساته .

**الملاحظة الثانية :**

أن الأزمات الخاصة بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد والعولمة تحتاج إلى أن يتم التركيز على منهجية إدارة الأزمات الاقتصادية العالمية ، وضرورة إنشاء آلية للإنذار المبكر والبحث في وضع السيناريوهات البديلة للتفاعل مع الأزمة قبل وقوعها ، حيث لوحظ أن النظام الاقتصادي العالمي ينتظر دائماً حتى تقع الأزمة دون السعي والعمل والحيلولة دون وقوع الأزمة .

**الملاحظة الثالثة :**

ظهور مصدر جديد لحدوث الأزمات الاقتصادية العالمية وهو العمليات الإرهابية والتي تحتاج إلى مواجهتها والقضاء عليها ، على أن تتكاتف كل

الجهود في هذا الصدد وهو ما يتطلب إنشاء صندوق عالمي لمواجهة الإرهاب وتعويض الخاسرين من العمليات الإرهابية .

**الملاحظة الرابعة :**

كشفت الأزمة الأمريكية عن أهمية الإنذار المبكر في المجال الأمني لضمان الاستقرار الاقتصادي في النظام الاقتصادي العالمي ، إلى أن جاء الإنذار المبكر في المجال الاقتصادي لتوقع الأزمات وعدم فاعلية وجدوى النظم الموضوعة في هذا المجال حتى الآن والتي تحتاج إلى مراجعة ودعم وإعادة بناء .

**الملاحظة الخامسة :**

ظهر بوضوح ضعف الالتزام الدولي بقواعد العولمة في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية واسعة الانتشار ، حيث إنه في ظل الأزمات تأخذ كل دولة بزمام هذه القواعد وتجعل القوانين بيدها تنفذها أو تكسرها حسب ما تمليه عليها مصالحها الاقتصادية فقط دون مراعاة ما يعرف بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد بآلياته والتزاماته واتفاقياته ومؤسساته .

**الملاحظة السادسة :**

أن الأزمة الأمريكية كشفت عن خرافة الاعتماد التام على التكنولوجيا كعنصر أمان اقتصادياً وأمنياً

**الملاحظة السابعة :**

أكدت الأزمة الأمريكية أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد لازال يتسم بسرعة انتقال الأزمات الاقتصادية وأن ما يدعيه البعض من إمكان تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل هذا النظام بآلياته الحالية أمر يفتقر كثيراً إلى الواقعية ويحتاج إلى مراجعة .

**الملاحظة الثامنة :**

اتضح من الأزمة الأمريكية صعوبة توافق المصالح الاقتصادية لكل دول العالم

في ظل العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية ، بل أكدت الأزمة الأمريكية على أن الالتزامات الاقتصادية قد تخلق تناقضاً في مصالح الأصدقاء والحلفاء ، وقد تخلق توافقاً وتناغماً في مصالح المتنافسين والأعداء أيضاً .

**الملاحظة التاسعة :**

كشفت الأزمة الأمريكية أن برامج الإصلاح الاقتصادي لا يتم اختراقها بضغوط داخلية فقط ، ولكن هذه البرامج عرضة للاختراق بل وانفراط عقدها وإرباك مسيرتها بسبب عوامل خارجية غير مأخوذة في الحسبان وهو ما جعل هذه البرامج تحتاج إلي إعادة النظر وخاصة من المؤسسات الاقتصادية العالمية التي تقرها في كل مفاوضاتها مع الدول التي تحتاج هذه البرامج في مسيرتها نحو إحداث المزيد من التنمية .

**الملاحظة العاشرة :**

ظهور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وأن هذا الدور ليس مرشحاً للتراجع أو الزوال ، ولكنه مرشح للعودة مرة أخرى لأهميته في إدارة الأزمات الاقتصادية ولحماية الأسواق المحلية من الاستغلال والاحتكار والاتجاه إلى الأساليب غير المشروعة ، ويبدو أن وجود دور فعال للدولة في إدارة الأزمات مسألة على درجة عالية من الأهمية وتحتاج إلى مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي مرة أخرى ، وهذا ما أمكن ملاحظته بوضوح من أسلوب تعامل الإدارة الأمريكية مع أزمة الحادي عشر من سبتمبر .

وفي ضوء هذه الملاحظات والتحليلات المختلفة التي وردت بهذا الكتاب ، فإن النظام الاقتصادي العالمي الجديد ــ في المرحلة الرابعة له التي بدأت مع أحداث 11 سبتمبر ــ يحتاج إلى إصلاح جذري شامل في آلياته وطريقة عمل مؤسساته والحاجة إلى وجود نظام للإنذار المبكر للتعامل بكفاءة مع أزماته ، وإعادة النظر في القواعد التي تحكمه سواء في مجال التجارة أو

الاستثمار أو غيرها حتى يكون هذا النظام الاقتصـادي العالمي الجديد المنشود أكثر وضوحاً ، وأكثر رسوخاً وأكثر موضوعية ، وأكثر عدالة ويحظى برضا دول العالم النامي والمتقدم على السواء ، من خلال سعي الجميع إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ينطوي على كل هذه الجوانب الإصلاحية لينطلق بالبشرية إلى آفاق أرحب من التنمية والتقدم .

**تم بحمد الله**

**المؤلف**

# قائمة المراجـع

## أولاً المراجع العربية

1- إبراهيم نافع ، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة 2002 .

2- د. إبراهيم العيسوي ، الجات وأخواتها : النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مارس 1995 .

3- د. إبراهيم حلمي عبد الرحمن ، التطورات الدولية الجارية فرص ومحاذير ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد 35 ، القاهرة ، مارس 1991 .

4- د. ابراهيم حلمي عبد الرحمن ، التصدير الصناعي كمؤشر للتطوير التكنولوجي والتنمية في مصر بالمقارنة مع عدد من الدول النامية ، مجلة مصر المعاصرة ، العددان 421 - 422 ، القاهرة ، 1990 .

5- أحمد شرف ، مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، 1992 .

6- د. أحمد صدقي الدجاني ، في مواجهة نظام الشرق الأوسط ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1994 .

7- د. أحمد على دغيم ، السوق الأوروبية المشتركة حاضرها ومستقبلها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1986 .

8- د. إسماعيل صبري عبد الله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، 1977 .

9- د. إسماعيل صبري عبد الله ، الكوكبة ، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، 1995 .

10- د. أشرف إمام سيف الدين ، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء ، القاهرة ، 16 أكتوبر 2001 .

11- البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العددان الأول والثاني ، المجلد الخامس والأربعون ، القاهرة ، 1992 .

12- بنك مصر ، النظام النقدي الأوروبي (النشأة - الأزمات) النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، السنة السادسة

والثلاثون ، القاهرة ، 1993 .

13- بنك مصر ، أحداث الحادي عشر من سبتمبر بالولايات المتحدة ، الآثار على الاقتصاد العالمي والمحلي وسبل المواجهة ، القاهرة ، 2002 .

14- بنك مصر، نافتا (النشأة - الأهداف - المستقبل) النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، القاهرة ، 1994 .

15- جامعة الدول العربية ، التطورات الدولية والإقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية، ورقة عمل (غير منشورة) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، 1994 .

16- د. جلال أمين ، مشروع السوق الشرق أوسطية ومشروع النهضة العربية ، المستقبل العربي ، العدد 178 ، بيروت 1993 .

17- د. جودة عبد الخالق ، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1992 .

18- د. جودة عبد الخالق، مصر والجات 1994 ، نظرة استطلاعية ، ورقة مقدمة لمؤتمر انعكاسات دورة أوروجواي على الدول العربية ، مؤتمر قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، يناير 1996 .

19- د. حازم الببلاوي ، أزمة الخليج بعد أن يهدأ الغبار ، دار الشروق ، القاهرة ، 1990 .

20- د. حسنين توفيق إبراهيم ، النظام الدولي الجديد في الفكر العربي ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الثالث والعشرون ، العدد الثالث والرابع ، الكويت 1995 .

21- د. رمزي زكي ، أمريكا وبروز كتلة الأمريكتين ، بحث برنامج تخطيط وإدارة العلاقات الاقتصادية الدولية للأقطار العربية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، مارس 1992 .

22- روبرت مابرو (ترجمة صليب بطرس) ، الاقتصاد المصري 1952 - 1972 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 1976 .

23- رؤوف غنيم ، الشراكة المصرية - الأوروبية ، ملحق الأهرام الاقتصادي ، القاهرة ، يوليو 1995 .

24- د. سامي عفيفي حاتم ، الخبرة الدولية في الخصخصة ، دار العلم للطباعة ، القاهرة ، 1994 .

25- د. سعيد النجار ، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينيات ، دار الشروق ، القاهرة ، 1991 .

26- د. سعيد النجار، النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرين ، رسائل النداء الجديد ، جمعية النداء الجديد ، القاهرة - 2 فبراير 1996 .

27- د. سعيد النجار ، الجات والنظام التجاري الدولي ، رسائل النداء الجديد ، جمعية النداء الجديد ، القاهرة ، 1996 .

28- د. سعيد عبد الخالق محمود ، الشركات متعددة الجنسيات في الخليج العربي ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد 53 ، القاهرة ، أول يوليو 1992 .

29- د. سميحة فوزي ، النظام العالمي الجديد وانعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي ، مجلة البحوث والدراسات العربية ، العدد 22 ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة 1994 .

30- د. سليمان حميد المنذري ، إنجازات التفاعل الاقتصادي العربي ، بالمقارنة بالأهداف المتوخاه ، في كتاب آليات التكامل الاقتصادي العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1992 .

31- د. سمير أمين ، مؤسسات بريتون وودز ، خمسون عاماً بعد إنشائها ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد الرابع ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة 1995 .

32- سمير عابد شيخ ، هل سينتهي دور الدولار خلال العقد القادم؟ مجلة الأموال ، السعودية ، جدة ، مارس 1997 .

33- د. سيار الجميل ، المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم ، المستقبل العربي ، العدد 84 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1994 .

34- د. سيد أحمد مصطفى ، كيف تدير منظمتك استراتيجياً إزاء التحديات العالمية ، مجلة آفاق اقتصادية ، المجلد 17 ، العدد 63 ، أبو ظبي 1995 .

35- شيمون بيريز ، عصر جديد لا يطيق المتخلفين ، ولا يغفر للجهلة ، في ماذا بعد عاصفة الخليج ، مجموعة مؤلفين ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، 1992 .

36- د. صلاح الدين الصيرفي ، مصر والبنك الدولي ، ملحق الأهرام الاقتصادي ، القاهرة ، 1993 .

37- صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي عام 1994 ، واشنطن ، أكتوبر 1995 .

38- د. عبد الرحمن صبري ، الإصلاح وإحياء العربية أولاً وعلاقات ثنائية مؤقتاً ، أوراق الشرق الأوسط ، العدد (11) ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة ، أبريل 1994 .

39- د. عبد الرحمن يسري ، قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، 1995 .

40- عبد الفتاح الجبالي ، العرب وإشكاليات الوحدة النقدية الأوروبية ، كراسات استراتيجية رقم (11) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، سبتمبر 1992 .

41- عبد اللطيف يوسف الحمد : مستقبل التنمية العربية في مواجهة التحديات المعاصرة ، مجلة مصر المعاصرة ، العددان 429 ، 430 ، القاهرة ، أكتوبر 1992 .

42- د. عبد المطلب عبد الحميد ، آلية تعامل القيادات الإدارية مع التحولات الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين ، المؤتمر الثاني لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، مركز البحوث ، القاهرة ، 1995 .

43- د. عبد المطلب عبد الحميد ، مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر ، مؤتمر الهندسة الضريبية لتشجيع الاستثمار والخصخصة ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة ، فبراير 1997.

44- د. عبد المطلب عبد الحميد ، إعادة بناء السوق العربية المشتركة في مواجهة السوق الشرق أوسطية ، المجلة العلمية لمعهد البحوث والدراسات العربية ، العدد رقم 25 ، القاهرة ، يوليو 1996 .

45- د. غسان سلامة ، أفكار أولية عن السوق الشرق أوسطية ، في كتاب التحديات الشرق أوسطية الجديدة ، الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، .1994

46- لستر ثارو (ترجمة) أحمد فؤاد بلبع ، الصراع على القمة ، كتاب عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1995 .

47- د. ماجدة شاهين ، منظمة التجارة العالمية ومستقبل الدول النامية ، ملحق الأهرام الاقتصادي ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، يناير 1996 .

48- مجلس الشورى ، آفاق التعاون الاقتصادي العربي في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية ، تقرير مبدئي للجنة الشئون المالية والاقتصادية ، القاهرة ، 1991 .

49- مجلس الشورى، سياسات سعر الصرف ، تقرير لجنة الشئون الاقتصادية ، القاهرة ، 1989 .

50- محمد السيد سعيد ، أحمد إبراهيم محمود ، الفوضى والاستقرار في النظام الدولي ، اتجاهات وتطور المنظومة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، التقرير الاستراتيجي العربي ، القاهرة ، 1995 .

51- د. محمد السيد سعيد ، الكتل التجارية الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي ، معهد البحوث والدراسات

العربية ، القاهرة ، 1992 .

52- د. محمد عبد الشفيع ، النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقال ، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، 1995 .

53- محمد محمود الإمام ، التكامل الاقتصادي .. الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي ، بحث في أعمال المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، الناشر مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1990 .

54- محمد محمود الإمام ، العمل الاقتصادي العربي المشترك تقييمه ومستقبله ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الخامس ، العدد الأول ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، يونيو 1997 .

55- د. محمود عبد الفضيل ، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية ، التصورات ، المحاذير وأشكال المواجهة ، في كتاب تحديات الشرق الأوسط الجديدة والوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1994 .

56- د. مصطفى سلامة ، منظمة التجارة العالمية آلية إدارة اتفاقات الجات ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، رقم 108، القاهرة ، يناير 1997 .

57- د. مصطفى أحمد مصطفى ، عرض سريع عن جهود العالم الثالث نحو التجمع الاقتصادي ، معهد التخطيط القومي ، مذكرة داخلية ، القاهرة ، 1984 .

58- مصطفى كامل السعيد ، الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1978 .

59- د. محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصري ، وتداعيات الأزمة العالمية ، المصور ، العدد 4019 ، القاهرة ، 19 أكتوبر 2001 .

60- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، 2001 .

61- مركز المعلومات ودعم القرار ، مجلس الوزراء ، اتجاهات الأسواق العالمية ، نشرة أسبوعية عدد 1102 أكتوبر 2001 وعدد 10 ديسمبر 2001 .

62- معهد التخطيط القومي ، المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية ، (دراسة حالة مصر) ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم 99، القاهرة ، يناير 1991 .

63- معهد التخطيط القومي ، أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعة ، سلسلة قضايا التنمية والتخطيط ، القاهرة ، 1996 .

64- د. ناصف يوسف حتى ، أي هيكل للنظام الدولي الجديد ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الثالث والعشرون ، العدد الثالث والرابع ، الكويت ، 1995 .

65- د. نهى المكاوي ، الدور الأمريكي في النظام العالمي الجديد ، ندوة النظام العالمي الجديد ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، 1994 .

## المراجع الأجنبية

1- Alan V. Deardoroff and Robert Mstern, The Industrail and Regional Employment effects of the NAFTA, The economic out look, 1994 First Annual Snference on the economic out look, The University of Michigan, November 18&19 1993.

2- Charles kindelberger, American Business Abroad, New Haven, 1969.

3- Charles Oman, Globalization and Regionalisation, The Challenge of Developing countries, OECD, France, 1994.

4- Chris Dixon, South East Asia in the World Economy, Cambredge, University Press, New York, 1991.

5- Dark Singer Associates, Multinational Coopration Survey of New Middle East Peace, Scenairo Roport of CRB, Foundation, April 1990.

6- Dunning, Multinational enterprise, London, 1971.

7- Francis Fukyama, The End of History, The National Interest, International Affairs, 1991.

8- GAAT, "FOCUS", GATT New Sietter, No, 107, May 1994.

9- IMF, Direction of Trade Statistics Year Book, 1992.

10- IMF, International Financial Statistics, Washington, 1952.

11- IMF, Direction of Trade Statistics, Year Book, 2001.

12- IMF, World Economic out look, October 2001.

13- Institute of International Financial Capital Flows to Emergina Market Economics, Sept 2001.

14- Morgan Stanely, The Latest views of Morgan Stanely Economistis, Morgan Stanely, 25 Sep, 2001.

15- Naday Halevi, Economic Implication of Peace, the Isreal Perspective, MassMIT Press, 1993.

16- OECD, Saving trends and Behavior in OECD, Economic studies of OECD, 1990.

17- Peter Cychow, Causality Between Export Growth and Industrial Development, Evedence. From the Nics, Journal of Development Economics, June 1987.

18- P. Clawson and H. Rosen, The Economic Consequences for peace, for Isreal, The Palestinians and Jordon, Washington, 1991.

19- R. Kavoucci, Export Expansion and Economic Growth, Journal of Development Economic , 14, 1984.

20- Shimon Peres, The New Middle East, Henry Holt and Company Ine, New York, 1993.

21- Standard & Poors, The new World 21 Sapt 2001.

22- UN, Centeron Transnational Corporation, Transnational Corporation in world development N.Y. USA, 1996.

23- UNCTAD, Global Economic Trends and Prospects, October, 2001.

24- UNCTAD, World Investment Report, 2001.

25- UNCTAD, Handbook of statistics 2000.

26- WB, Progress Report on Structural Adjustment lending, Washington, May 1984.

27- WB, Country Brief (Egypt), Washington, 1992.

28- WB, World Development Report, Washington, 2002.